

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الجهاد

روى أبو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « اتَّذَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا جِهَادًا فِي سَبِيلِي ، وَإِيمَانًا بِي ، وَتَصَدِيقًا بِرَسُولِي ، فَهُوَ عَلَى ضَامِنٍ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، أَوْ أُرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ ، نَائِلًا مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَلَسَلِمَ ^(٢) : « مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ » . وَعَنْ أَنَسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَعْدُوَّةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٣) .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الجهاد من الإيمان ، من كتاب الإيمان . صحيح البخاري ١٥/١ ، ١٦ . ومسلم ، في : باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩٥/٣ ، ١٤٩٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب ما تكفل الله عز وجل لمن يجاهد في سبيله ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٥/٦ . والإمام أحمد في : المسند ٢/٢٣١ ، ٣٨٤ ، ٤٩٤ .

(٢) في : باب فضل الشهادة في سبيل الله ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩٨/٣ . كما أخرجه البخاري ، في : باب أفضل الناس مؤمن يجاهد ... ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ١٨/٤ ، ١٩ . والنسائي ، في : باب ما تكفل الله عز وجل لمن يجاهد في سبيله ، وباب مثل المجاهد في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٥/٦ ، ١٦ ، ١٧ . وابن ماجه ، في : باب فضل الجهاد في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢/٩٢٠ ، ٩٢١ . والإمام مالك ، في : باب الترغيب في الجهاد ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢/٤٤٣ .

(٣) في : باب الغدوة والروحة ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٢٠/٤ . كما أخرجه مسلم ، في : باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩٩/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل الغدو والروح في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٥٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢/٩٢١ . والإمام أحمد في : المسند ٣/١٣٢ ، ١٤١ ، ١٥٣ .

١٦١٩ - مسألة ؛ قال : (والجِهَادُ فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ ، إِذَا قَامَ بِهِ قَوْمٌ ، سَقَطَ
عَنِ الْبَاقِينَ)

معنى فرض الكفاية ، الذى إن لم يقم به من يكفى ، أثم الناس كلهم ، وإن قام به من
يكفى ، سقط عن سائر الناس . فالخطابُ فى ابتدائه يتناول الجميع ، كفرَضِ
الأعيانِ ، ثم يختلفان فى أن فرض الكفاية يسقط بفعل بعض الناس له ، وفرض الأعيان
لا يسقط عن أحد بفعل غيره . والجهاد من فروض^(١) الكفَاياتِ ، فى قول عامة أهل
العلم . وحكى عن سعيد بن المسيب ، أنه من فروض^(٢) الأعيان ؛ لقول الله تعالى :
﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٣) . (ثم قال^(٤) :
﴿ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾^(٥) . وقوله سبحانه : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ
الْقِتَالُ ﴾^(٦) . وروى أبو هريرة ، رضى الله عنه ، أن النبى ﷺ قال : « مَنْ مَاتَ وَلَمْ
يَغْزُ ، وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالْغَزْوِ ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنَ النِّفَاقِ » . (رواه أبو داود^(٧) .
ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ
وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾^(٨) . وهذا يدل على أن

(١-١) سقط من : ١ ، م .

(٢) سورة التوبة ٤١ .

(٣-٣) كذا فى النسخ . والآية التالية سابقة .

(٤) سورة التوبة ٣٩ .

(٥) سورة البقرة ٢١٦ .

(٦-٦) سقط من : ١ ، م .

وأخرجه أبو داود ، فى : باب كراهية ترك الغزو ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ١٠/٢ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب ذم من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم
١٥١٧/٣ . والنسائى ، فى : باب التشديد فى ترك الجهاد ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٧/٦ ، ٨ . والإمام أحمد ،

فى : المسند ٣٧٤/٢ .

(٧) سورة النساء ١٥ .

القاعدين غير آثمين مع جهاد غيرهم ، وقال الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا ﴾ ^(٨) ولأن رسول الله ﷺ كان يبعث السرايا ، ويُقيم هو وسائر أصحابه . فأما الآية / التي احتجوا بها ، فقد قال ابن عباس : نسخها قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ﴾ . رواه الأثرم وأبو داود ^(٩) . ويحتمل أنه أراد حين استنفرهم النبي ﷺ إلى غزوة تبوك ، وكانت إجابتهم إلى ذلك واجبة عليهم ، ولذلك هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وأصحابه الذين خلفوا ، حتى ^(١٠) تاب الله عليهم بعد ذلك ^(١١) ، وكذلك يجب على من استنفره الإمام ؛ لقول النبي ﷺ : « إِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٢) . ومعنى الكفائية في الجهاد أن ينهض للجهاد

(٨) سورة التوبة ١٢٢ . ولم يرد في الأصل : ﴿ لِيَتَفَقَّهُوا ﴾ .

(٩) أخرجه أبو داود ، في : باب في نسخ نفير العامة بالخاصة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٠/٢ .

(١٠) في ١ ، م زيادة : « إذا » .

(١١) أخرجه البخاري ، في : باب حديث كعب بن مالك ... ، من كتاب المغازي ، وفي : باب : ﴿ لقد تاب الله على النبي ... ﴾ ، وباب : ﴿ وعلى الثلاثة الذين خلفوا ... ﴾ في تفسير سورة براءة ، من كتاب التفسير ، وفي : باب إذا أهدى ماله على وجه التوبة والنذر ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري ٣/٦ - ٩ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٧٥/٨ . ومسلم ، في : باب حديث توبة كعب بن مالك ، من كتاب التوبة . صحيح مسلم ٤/٢١٢٠ - ٢١٢٩ . والنسائي ، في : باب الرخصة في الجلوس فيه والخروج منه بغير صلاة ، من كتاب المساجد . المجتبى ٢/٤٢ ، ٤٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٥٦٤ . وعبد الرزاق ، في : باب حديث الثلاثة الذين خلفوا ، من كتاب الجهاد . المصنف ٥/٣٩٧ - ٤٠٥ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما حفظ أبو بكر في غزوة تبوك ، من كتاب المغازي . المصنف ١٤/٥٤٠ - ٥٤٥ .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب لا يحل القتال بمكة ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب فضل الجهاد ، وباب وجوب النفير ... ، وباب لا هجرة بعد الفتح ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب إثم الغادر للبر والفاجر ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ٣/١٨ ، ٤/١٨ ، ٢٨ ، ٩٢ ، ١٢٧ . ومسلم ، في : باب تحريم مكة وصيدتها وخلاها ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب المباينة بعد فتح مكة على الإسلام ... ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٢/٩٨٦ ، ٣/١٤٨٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الهجرة ، هل انقطعت ؟ ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الهجرة ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٧/٨٨ . والنسائي ، في : باب ذكر الاختلاف في انقطاع الهجرة ، من كتاب البيعة . المجتبى ٧/١٣١ . وابن ماجه ، في : باب الخروج في النفير ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢/٩٢٦ . والدارمي ، في : باب لا هجرة بعد الفتح ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢/٢٣٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/٢٢٦ ، ٢٦٦ ، ٣١٦ ، ٣٥٥ ، ٤٠١/٣ ، ٤٦٦/٦ .

قَوْمٌ يَكْفُونَ فِي قِتَالِهِمْ ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا جُنْدًا لَهُمْ دَوَائِنُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، أَوْ يَكُونُوا قَدْ أَعْدُوا أَنْفُسَهُمْ لَهُ تَبَرُّعًا بَحِثُ إِذَا قَصَدَهُمُ الْعَدُوُّ حَصَلَتِ الْمَنَعَةُ بِهِمْ ، وَيَكُونُ فِي الثُّغُورِ مَنْ يَدْفَعُ الْعَدُوَّ عَنْهَا ، وَيُبْعَثُ فِي كُلِّ سَنَةٍ جَيْشٌ يُغَيِّرُونَ عَلَى الْعَدُوِّ فِي بِلَادِهِمْ .

فصل : وَيَتَعَيَّنُ الْجِهَادُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ أَحَدُهَا ، إِذَا التَقَى الرَّحْفَانِ ، وَتَقَابَلَ الصِّفَانِ ؛ حَرَّمَ عَلَى مَنْ حَضَرَ الْإِنْصِرَافُ ، وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْمُقَامُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ۖ ﴾ (١٣) . وَقَوْلِهِ : ﴿ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ۖ ﴾ . وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ * وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا الْمُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ۖ ﴾ (١٤) . الثَّانِي ، إِذَا نَزَلَ الْكُفَّارُ بِبِلَدٍ ، تَعَيَّنَ عَلَى أَهْلِهِ قِتَالُهُمْ وَدَفْعُهُمْ . الثَّالِثُ ، إِذَا اسْتَنْفَرَ (١٥) الْإِمَامُ قَوْمًا لَزِمَهُمُ النَّفِيرُ مَعَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ۖ ﴾ (١٦) . الْآيَةُ وَالَّتِي بَعْدَهَا . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا » .

فصل : وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْجِهَادِ سَبْعَةُ شُرُوطٍ ؛ الْإِسْلَامُ ، وَالْبُلُوغُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، وَالذُّكُورِيَّةُ ، وَالسَّلَامَةُ مِنَ الضَّرَرِ ، وَوُجُودُ النَّفَقَةِ . فَأَمَّا الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ ، فَهِيَ شُرُوطٌ لَوْجُوبِ سَائِرِ الْفُرُوعِ ، وَلَئِنَّ الْكَافِرَ غَيْرَ مَأْمُونٍ فِي الْجِهَادِ ، وَالْمَجْنُونُ لَا يَتَأَتَّى مِنْهُ الْجِهَادُ ، وَالصَّبِيُّ ضَعِيفُ الْبِنْيَةِ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : عَرَضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ ، فَلَمْ يُجِزْنِي فِي الْمُقَاتِلَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٧) . وَأَمَّا الْحُرِّيَّةُ فَتُشْتَرَطُ ؛ لَمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُبَايِعُ الْحُرَّ عَلَى الْإِسْلَامِ

٢/١٠ ظ

(١٣) سورة الأنفال ٤٥ . ولم يرد في الأصل ، ١ : ﴿ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ۖ ﴾ .

(١٤) سورة الأنفال ١٥ ، ١٦ .

(١٥) في م : « استقر » .

(١٦) سورة التوبة ٣٨ .

(١٧) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة الخندق ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٣٧/٥ . ومسلم ، في :

باب بيان سن البلوغ ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٩٠/٣ .

والجهاد ، ويبايع العبد على الإسلام دون الجهاد^(١٨) . ولأن الجهاد عبادة تتعلّق بقطع مسافة ، فلم تجب على العبد ، كالحج . وأمّا الذكورية فتشترط ؛ لما روت عائشة ، قالت : يا رسول الله ، هل على النساء جهاد ؟ فقال : « جهاد لا قتال فيه ؛ الحج ، والعمرة »^(١٩) . ولأنها ليست من أهل القتال ؛ لضعفها وخورها ، ولذلك لا يسهم لها . ولا يجب على خنثى مُشكّل ؛ لأنه لا يعلم كونه ذكراً ، فلا يجب مع الشك في شرطه . وأمّا السلامة من الضرر ، فمعناه السلامة من العمى ، والعرج والمرضى ، وهو شرط ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ ﴾^(٢٠) . ولأن هذه الأعداء تمنعه من الجهاد ؛ فأما العمى فمعروفه ، وأمّا العرج ، فالمانع منه هو الفاحش الذى يمنع المشى الجيد والركوب ، كالزمانة ونحوها ، وأمّا اليسير الذى يتمكن معه من الركوب والمشى ، وإنما يتعذر عليه شدة العدو ، فلا يمنع وجوب الجهاد ؛ لأنه يتمكن^(٢١) منه ؛ فشابة الأعور . وكذلك المرضى المانع هو الشديّد ، فأما اليسير منه الذى لا يمنع إمكان الجهاد ، / كوجع الضرس والصّداع الخفيف ، فلا يمنع الوجوب ؛ لأنه لا يتعذر معه الجهاد ، فهو كالأعور . وأمّا وجود النفقة ، فيشترط ؛ لقول الله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٢٢) . ولأن الجهاد لا يمكن إلاّ بآلة ، فيعتبر القدرة عليها . فإن كان الجهاد على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ،

و ٣/١٠

= كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الغلام يصيب الحد ، من كتاب الحدود . سنن أبى داود ٤٥٣/٢ . وابن ماجه ، فى : باب من لا يجب عليه الحد ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٨٥٠/٢ .
(١٨) ذكر ابن حجر ، فى تلخيص الحبير ٩١/٤ ، ٩٢ أن النسائي أخرجه . وانظر : تحفة الأشراف ٢٣٧/٢ .
(١٩) أخرجه نحوه البخارى ، فى : باب حج النساء ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفى : باب جهاد النساء ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ٢٤/٣ ، ٣٩/٤ . وابن ماجه ، فى : باب الحج جهاد النساء ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٨/٢ . والإمام أحمد فى : المسند ٧٥/٦ ، ٧٩ ، ١٦٦ .
(٢٠) سورة النور ٦١ .
(٢١) فى ١ ، م : « يمكن » .
(٢٢) سورة التوبة ٩١ .

اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ وَاجِدًا لِلزَّادِ ، وَنَفَقَةً عَائِلَتِهِ فِي مُدَّةِ غَيْبَتِهِ ، وَسِلَاحٌ يُقَاتِلُ بِهِ ، وَلَا تُعْتَبَرُ الرَّاحِلَةُ ؛ لِأَنَّهُ سَفَرٌ قَرِيبٌ . وَإِنْ كَانَتِ الْمَسَافَةُ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ ، اُعْتَبِرَ مَعَ ذَلِكَ الرَّاحِلَةُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعِينُهُمْ تَفِيضٌ مِّنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴾ (٢٣) .

فصل : وَأَقْلُ مَا يُفْعَلُ مَرَّةً فِي كُلِّ عَامٍ ؛ لِأَنَّ الْجِزْيَةَ تَجِبُ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي كُلِّ عَامٍ ، وَهِيَ بَدَلٌ عَنِ النُّصْرَةِ ، فَكَذَلِكَ مُبَدَّلُهَا وَهُوَ الْجِهَادُ ، فَيَجِبُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً ، إِلَّا مِنْ عُدْرٍ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ ضَعْفٌ فِي عَدَدٍ أَوْ عُدَّةٍ ، أَوْ يَكُونَ (٢٤) مُنْتَظَرًا لِمَدَدٍ (٢٥) يَسْتَعِينُ بِهِ ، أَوْ يَكُونَ الطَّرِيقُ إِلَيْهِمْ فِيهَا مَانِعٌ أَوْ لَيْسَ فِيهَا عِلْفٌ أَوْ مَاءٌ ، أَوْ يَعْلَمُ مِنْ عَدُوِّهِ حُسْنَ الرَّأْيِ فِي الْإِسْلَامِ ، فَيُطْمَعُ فِي إِسْلَامِهِمْ إِنْ أَخَّرَ قِتَالَهُمْ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَرَى الْمَصْلَحَةَ مَعَهُ فِي تَرْكِ الْقِتَالِ ، فَيَجُوزُ تَرْكُهُ بِهَذِهِ (٢٥) وَبِغَيْرِ هَذِهِ (٢٥) فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ صَالَحَ قُرَيْشًا عَشْرَ سِنِينَ ، وَأَخَّرَ قِتَالَهُمْ حَتَّى نَقَضُوا عَهْدَهُ (٢٦) ، وَأَخَّرَ قِتَالَ قِبَائِلَ مِنَ الْعَرَبِ بِغَيْرِ هَذِهِ . وَإِنْ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْقِتَالِ فِي عَامٍ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ ، وَجِبَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، فَوَجِبَ مِنْهُ مَا دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ .

١٦٢٠ — مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : لَا أَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ الْعَمَلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلَ مِنَ الْجِهَادِ)

رَوَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْ أَحْمَدَ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِهِ ، / قَالَ الْأَثَرُمُ : قَالَ أَحْمَدُ : لَا نَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ أَفْضَلَ مِنَ السَّبِيلِ . وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، وَذَكَرَ لَهُ أَمْرُ الْعَزْوِ (١) ؟ فَجَعَلَ يَبْكِي ، وَيَقُولُ : مَا مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ أَفْضَلَ مِنْهُ . وَقَالَ عَنْهُ غَيْرُهُ :

ظ ٣/١٠

(٢٣) سورة التوبة ٩٢ .

(٢٤-٢٤) في ١ ، م : « ينتظر المدد » .

(٢٥-٢٥) سقط من : الأصل ، م .

(٢٦) انظر ما ذكره الواقدي ، في المغازي ٦١١/٢ ، ٧٨٠ .

(١) في م : « العدو » .

ليس يَعِدُلُ لقاءَ الْعَدُوِّ شَيْءٌ . ومباشرة القتال بنفسه أفضل الأعمال ، والذين يُقاتلون الْعَدُوَّ ، هم الذين يَدْفَعُونَ عن الإسلام وعن حَرِيمِهِمْ ، فَأَيُّ عَمَلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ ! النَّاسُ آمَنُونَ وَهُمْ خَائِفُونَ ، قد بذلوا مُهَجَ أَنْفُسِهِمْ . وقد رَوَى ابنُ مَسْعُودٍ ، قال : سألتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قال : « الصَّلَاةُ لِمَوَاقِيتِهَا » . قلتُ : ثم أَيُّ ؟ قال : « ثُمَّ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ » . قلتُ : ثم أَيُّ ؟ قال : « الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . قال التِّرْمِذِيُّ (٢) : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : سئِلَ رسولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ أَوْ أَيُّ الْأَعْمَالِ خَيْرٌ ؟ قال : « إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » . قِيلَ : ثم أَيُّ شَيْءٍ ؟ قال : « الْجِهَادُ سَنَامُ الْعَمَلِ » . قِيلَ : ثم أَيُّ شَيْءٍ (٣) ؟ قال : « حَجٌّ مَبْرُورٌ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤) . وقال : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قال : قِيلَ : يَا رسولَ اللَّهِ ، أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ ؟ فَقَالَ : « مُؤْمِنٌ مُجَاهِدٌ » (٥) فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٦) . وعن ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ ؟ رَجُلٌ مُمَسِكَ بِعَنَانٍ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . قال

(٢) في : باب ما جاء في بر الوالدين ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذى ٩٤/٨ ، ٩٥ .

كما أخرجه البخارى ، في : باب فضل الصلاة لوقتها ، من كتاب مواقيت الصلاة ، وفي : باب فضل الجهاد والسير ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ﴾ ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ١٤٠/١ ، ١٧/٤ ، ١/٨ . ومسلم ، في : باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٨٩/١ ، ٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠٩/١ ، ٤١٠ ، ٣٦٨/٥ . (٣) سقط من : م .

(٤) في : باب ما جاء أى الأعمال أفضل ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٥٩/٧ . كما أخرجه البخارى ، في : باب فضل الحج المبرور ، من كتاب الحج . صحيح البخارى ١٦٤/٢ . والنسائى ، في : باب ما يعدل الجهاد فى سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد ، المجتبى ١٧/٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٧/٢ .

(٥) في ١ : « يجاهد » .

(٦) أخرجه البخارى ، في : باب أفضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله فى سبيل الله ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ١٨/٤ . ومسلم ، في : باب فضل الجهاد والرباط ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٥٠٣/٣ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب العزلة ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١٣١٦/٢ ، ١٣١٧ .

الترمذی^(٧) : هذا حديث حسن . وروى الحلال ، بإسناده عن الحسن ، قال : قال رسول الله ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مِنْ عَمَلٍ أَفْضَلُ مِنْ جِهَادٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ حَجَّةٍ مَبْرُورَةٍ ، لَا رَفَتْ فِيهَا وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ » . ولأنَّ الجِهَادَ بَذُلَ الْمُهْجَةِ وَالْمَالِ ، وَنَفْعُهُ يَغْمُ الْمُسْلِمِينَ كُلَّهُمْ ، صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ ، قَوِيَّهُمْ وَضَعِيفَهُمْ ، ذَكَرَهُمْ وَأُنْثَاهُمْ ، وَغَيْرُهُ لَا يُسَاوِيهِ فِي نَفْعِهِ وَخَطَرِهِ ، فَلَا يُسَاوِيهِ فِي فَضْلِهِ وَأَجْرِهِ .

و٤/١٠ / ١٦٢١ - مسألة ؛ قال : (وَغَزَوْ الْبَحْرَ أَفْضَلَ مِنْ غَزَوِ الْبَرِّ)

وَجُمَلَتْهُ أَنَّ الْغَزْوَ فِي الْبَحْرِ مَشْرُوعٌ ، وَفَضْلُهُ كَثِيرٌ . قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ أُمُّ حَرَامٍ فَقُلْتُ : مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي غُرِضُوا عَلَيَّ ، غَزَاةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، يَرْكَبُونَ ثَبَجَ^(١) هَذَا الْبَحْرِ ، مُلُوكًا^(٢) عَلَى الْأَسِيرَةِ ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . قَالَ ابْنُ

(٧) في : باب ما جاء أى الناس خير ، من أبواب فضائل الجهاد . سنن الأحمدي ١٥٥/٧ . كما أخرجه النسائي ، في : باب من يسأل بالله عز وجل ولا يعطى به . ر كتاب الزكاة . المجتبى ٦٢/٥ . والدارمي ، في : باب أفضل الناس رجل ممسك برأس فرسه في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠١/٢ ، ٢٠٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٦/١ ، ٣١١ .

(١) ثبج البحر : وسطه ومعظمه .

(٢) في ١ : « ملوك » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الدعاء بالجهاد والشهادة ... ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب من زار قوما فقال عندهم ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب الرؤيا بالنهار ، من كتاب التعبير . صحيح البخاري ١٩/٤ ، ٧٨/٨ ، ٤٣/٩ ، ٤٤ . ومسلم ، في : باب فضل الغزو في البحر ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٥١٨/٣ ، ١٥١٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب فضل الغزو في البحر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في غزو البحر ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحمدي ١٤٦/٧ ، ١٤٧ . والنسائي ، في : باب فضل الجهاد في البحر ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٣٤/٦ ، ٣٥ . وابن ماجه ، في : باب فضل غزو البحر ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٧/٢ . والدارمي ، في : باب فضل غزاة البحر ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٤٦٤/٢ .

عبد البر : أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم خالة رسول الله ﷺ من الرضاعة ، أرضعته أخت لها ثالثة . ولم تر هذا عن أحد سواه ، وأظنه إنما قال هذا ؛ لأن النبي ﷺ كان ينام في بيتها ، وينظر إلى شعرها ، ولعل هذا كان قبل نزول الحجاب . وروى أبو داود^(٤) ، بإسناده عن أم حرام ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « المائد^(٥) في البحر ، الذي يصيبه القيء ، له أجر شهيد ، والعرق^(٦) له أجر شهيدين » . وروى ابن ماجه^(٧) ، قال^(٨) : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « شهيد البحر مثل شهيد البر ، والمائد في البحر ، كالمتشحط^(٩) في دمه في البر ، وما بين الموجتين ، كقاطع الدنيا في طاعة الله ، وإن الله وكل ملك الموت بقبض الأرواح ، إلا شهيد البحر ، فإنه يتولى قبض أرواحهم ، ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ، ويغفر لشهيد البحر الذنوب والدين^(١٠) » . ولأن البحر أعظم خطراً ومشقة ، فإنه بين خطر^(١١) العدو وخطر العرق ، ولا يتمكن من الفرار إلا مع أصحابه ، فكان أفضل من غيره .

فصل : وقاتل أهل الكتاب أفضل من قتال غيرهم . وكان ابن المبارك يأتي من مرو^(١٢) لغزو الروم . ف قيل له في ذلك . فقال : إن هؤلاء يقاتلون على دين ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال لأمّ خلد : « إن ابنك^(١٣) له أجر شهيدين » . قالت : ولم ذاك يا رسول الله ؟ قال : « لأنه قتل أهل الكتاب » . رواه أبو داود^(١٤) .

(٤) في : باب فضل الغزو في البحر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧/٢ .

(٥) المائد : الذي يأخذه دوار البحر .

(٦) في ١ ، م : « والغريق » .

(٧) في : باب فضل غزو البحر ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٨/٢ .

(٨) أي أبو أمامة .

(٩) تشحط بالدم : تضرع به واضطرب فيه .

(١٠) في ١ : « والديون » .

(١١) سقط من : م .

(١٢) مرو : هي مرو الشاهجان ، أشهر مدن خراسان ، بينها وبين نيسابور سبعون فرسخا . معجم البلدان ٥٠٧/٤ .

(١٣) في ١ : « أباك » .

(١٤) في : باب فضل قتال الروم على غيرهم من الأمم ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥/٢ .

١٠/٤ ظ ١٦٢٢ / - مسألة ؛ قال : (وَيُغْزَى ^(١) مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ)

يغزى مع كل إمام . قال أبو عبد الله وسئل ، عن الرجل يقول : أنا لا أغزو وبأخذه ولد العباس ، إنما يُوفَّر الفىء عليهم ! فقال : سبحان الله ، هؤلاء قوم سوء ، هؤلاء القعدة ، مُثَبِّطُونَ ^(٢) جُهَالٌ ، فيقال : أرايتم لو أن الناس كلهم قعدوا كما قعدتم ، من كان يغزو ؟ أليس كان قد ذهب الإسلام ؟ ما كانت تصنع الروم ؟ وقد روى أبو داود ^(٣) ، بإسناده عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الْجِهَادُ وَاجِبٌ عَلَيْكُمْ مَعَ كُلِّ أَمِيرٍ ؛ بَرًّا كَانَ ، أَوْ فَاجِرًا » . وبإسناده ^(٤) عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ ؛ الْكُفُّ عَمَّنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . لَا تُكْفِرُهُ بِذَنْبٍ ، وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ ، وَالْجِهَادُ مَا ضَرَّ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدُّجَالُ ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ » ^(٥) . ولأن ترك الجهاد مع الفاجر يُفضي إلى قطع الجهاد ، وظهور الكفار على المسلمين واستئصالهم ، وظهور كلمة الكفر ^(٦) ، وفيه فساد عظيم ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ ^(٧) .

فصل : قال أحمد : لا يُعْجِبُنِي أَنْ يَخْرُجَ مَعَ الْإِمَامِ أَوْ الْقَائِدِ إِذَا عُرِفَ بِالْهَزِيمَةِ ، وَتَضْيِيعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّمَا يَغْزُو مَعَ مَنْ لَهُ شَفَقَةٌ وَحَيَاطَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ كَانَ الْقَائِدُ يُعْرِفُ بِشُرْبِ الْحَمْرِ ، وَالْعُلُولِ ، يُغْزَى مَعَهُ ، إِنَّمَا ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ ، وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْ اللَّهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ » ^(٨) .

(١) في ١ : « ويغزو » .

(٢) في الأصل ، ١ : « مثبطين » .

(٣) في : باب في الغزو مع أئمة الجور ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٧/٢ ، ١٨ .

(٤) في : باب في الغزو مع أئمة الجور ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٧/٢ .

(٥) في الأصل ، ١ : زيادة : « رواه أبو داود » . وتقدم في قوله : « وبإسناده » .

(٦) في ١ : « الكفار » .

(٧) سورة البقرة ٢٥١ .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب غزوة خيبر ، من =

فصل : ولا يَسْتَصْحِبُ الأَمِيرُ معه مُخَذَّلًا ، وهو الذى يُشَبِّطُ الناسَ عن العُزْرِ ، وَيُزْهِدُهُمْ فى الخروجِ إليه والقتالِ والجهادِ ، مثل أن يقول : الحَرُّ أو البرْدُ شديدٌ ، والمشَقَّةُ شديدةٌ ، ولا تُؤْمَنُ هزيمةُ هذا الجَيْشِ . وأشْباهَ هذا ، ولا مُرَجِّفًا ، وهو الذى يقول : هَلَكْتُ سَرِيَّةُ المسلمين ، ومالَهُمْ مَدَدٌ ، ولا طاقَةٌ لَهُم بالكُفَّارِ ، والكُفَّارُ لَهُم قُوَّةٌ ، ومَدَدٌ ، وصَبْرٌ ، ولا يَثْبُتُ لَهُم أَحَدٌ . ونحوَ هذا ، ولا مَنْ يُعِينُ على المسلمين / بالتَجَسُّسِ للكُفَّارِ ، وإِطْلَاعِهِمْ على عَوْرَاتِ المسلمين ، ومُكَاتَبَتِهِمْ بِأَخْبَارِهِمْ ، ودَلَالَتِهِمْ على عَوْرَاتِهِمْ ، أو إِيوَاءِ جَوَاسِيهِمْ . ولا مَنْ يُوقِعُ العداوَةَ بين المسلمين ، وَيَسْعَى بالفسادِ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ ﴾ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعِفُوا خِلَالَكُمْ يَتَغَوَّنُكُمْ الْفِتْنَةُ ﴿ ٩ ﴾ . ولأنَّ هؤلاء مَضَرَّةٌ على المسلمين ، فيلْزِمُهُ مَنعُهُمْ . وإنْ خَرَجَ معه أَحَدُ هؤلاء ، لم يُسَنِّهِمْ له ولم يَرْضَخْ وإنْ أَظْهَرَ عَوْنَ المسلمين ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ أَظْهَرُهُ نِفَاقًا ، وقد ظَهَرَ دَلِيلُهُ ، فيكونُ مُجَرَّدَ مَضَرَّةٍ ^(١٠) ، فلا يَسْتَحِقُّ مِمَّا غَنِمُوا شَيْئًا . وإنْ كانَ الأَمِيرُ أَحَدَ هؤلاء ، لم يُسْتَحَبَّ الخُرُوجُ معه ؛ لأنَّه إذا مَنَعَ خُرُوجَهُ تَبَعًا ، فمَتَّبِعًا أَوَّلَى ، ولأنَّه لا تُؤْمَنُ المَضَرَّةُ على مَنْ صَحِبَهُ .

١٦٢٣ - مسألة ؛ قال : (وَيُقَاتِلُ كُلُّ قَوْمٍ مَن يَلِيهِمْ مِنَ الْعَدُوِّ)

الأَصْلُ فى هذا قولُ الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ ^(١) . ولأنَّ الأقْرَبَ أَكْثَرُ ضَرَرًا ، وفى قتالِهِ دَفْعُ ضَرَرِهِ عن المُقَابِلِ له ، وَعَمَّنْ

= كتاب المغازى ، وفى : باب العمل بالخواتيم ، من كتاب القدر . صحيح البخارى ٨٨/٤ ، ١٦٩/٥ ، ١٥٥/٨ . ومسلم ، فى : باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ... ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١٠٥/١ ، ١٠٦ . والدارمى ، فى : باب إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢٤١/٢ . وإمام أحمد ، فى : المسند ٣٠٩/٢ .

(٩) سورة التوبة ٤٦ ، ٤٧ .

(١٠) فى م : « ضرر » .

(١) سورة التوبة ١٢٣ .

وراءه ، والاشتغال بالبعيد عنه يُمكنه من انتهاز الفرصة في المسلمين ؛ لاشتغالهم عنه .
 قيل لأحمد : يحكون عن ابن المبارك أنه قيل له : تركت قتال العدو عندك ، وجئت إلى
 ههنا ؟ قال : هؤلاء أهل كتاب^(٢) . فقال أبو عبد الله : سبحان الله ، ما أذرى ما هذا
 القول ! يترك العدو عنده ، ويحيى إلى ههنا ، أف يكون هذا ! أو يستقيم هذا ! وقد قال
 الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ لو أن أهل خراسان كلهم عملوا على
 هذا ، لم يُجاهد الترك أحد . وهذا والله أعلم إنما فعله ابن المبارك لكونه مُتبرِّعاً
 بالجهاد ، والكفاية حاصلة بغيره من أهل الديوان وأجناد^(٣) المسلمين ، والمُتبرِّع له ترك
 الجهاد بالكلية ، فكان له أن يُجاهد حيث شاء ، ومع من شاء . إذ اثبت هذا ، فإن كان
 له عُذر في البداية بالأبعد ؛ لكونه أخوف ، أو لمصلحة في البداية به لقربه وإمكان
 الفرصة منه ، أو لكون / الأقرب مُهادناً ، أو يمنع من قتاله مانع ، فلا بأس بالبدائية
 بالأبعد ، لكونه موضع حاجة .

٥/١٠ ظ

فصل : وأمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده ، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه^(٤) من
 ذلك . وينبغي أن يتدبى بترتيب قوم في أطراف البلاد يكفون من بازائهم من المشركين ،
 ويأمر بعمل حصونهم ، وحفر خنادقهم ، وجميع مصالحهم ، ويؤمر في كل ناحية
 أميراً ، يُقلده أمر الحروب ، وتدبير الجهاد ، ويكون ممن له رأى وعقل ونجدة وبصر
 بالحرب ومكايدة العدو ، ويكون فيه أمانة ورفق ونصح للمسلمين ؛ وإنما يبدأ بذلك ،
 لأنه لا يأمن عليها من المشركين . ويعز^(٥) كل قوم من يليهم ، إلا أن يكون في بعض
 الجهات من لا يفي به من يليه ، فينقل إليهم قوماً من آخرين . ويتقدم إلى من يؤمره أن لا
 يحمل المسلمين على مهلكة ، ولا يأمرهم بدخول مطمورة يخاف أن^(٦) يقتلوا

(٢) في م : « الكتاب » .

(٣) في ا : « أو أجناد » .

(٤) في ا : « يرى » .

(٥) في ا : « ويعزى » ولعلها من : أغزى . أى جعله يغزو .

(٦) سقط من : م .

تَحْتَهَا ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، فَقَدْ أَسَاءَ ، وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا كَفَّارَةٌ إِذَا أُصِيبَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِطَاعَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِهِ وَمَعْرِفَتِهِ . فَإِنْ عُدِمَ الْإِمَامُ ، لَمْ يُؤَخَّرِ الْجِهَادُ ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَتَهُ تَفُوتُ بِتَأْخِيرِهِ . وَإِنْ حَصَلَتْ غَنِيمَةٌ ، قَسَمَهَا أَهْلُهَا عَلَى مُوجِبِ الشَّرْعِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيُؤَخَّرُ قِسْمَةُ الْإِمَاءِ حَتَّى يَظْهَرَ إِمَامٌ اِحْتِيَاطًا لِلْفُرُوجِ . فَإِنْ بَعَثَ الْإِمَامُ جَيْشًا ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَمِيرًا ، فَقُتِلَ أَوْ مَاتَ ، فَلِلْجَيْشِ أَنْ يُؤَمِّرُوا^(٧) وَاحِدًا مِنْهُمْ^(٨) ، كَمَا فَعَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَيْشِ مُؤَتَةَ ، لَمَّا قُتِلَ أَمْرَاؤُهُمُ الَّذِينَ أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ، أَمَرُوا عَلَيْهِمْ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَرَضَى أَمْرَهُمْ ، وَصَوَّبَ رَأْيَهُمْ ، وَسَمَّى خَالِدًا يَوْمئِذٍ : « سَيْفَ اللَّهِ »^(٩) .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ عُمَرُ : وَفَرُّوا الْأَظْفَارَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ؛ فَإِنَّهُ سِلَاحٌ^(١٠) . قَالَ أَحْمَدُ : يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحِلَّ الْحَبْلَ أَوْ الشَّيْءَ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَظْفَارٌ لَمْ يَسْتَطِيعَ . وَقَالَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نُحْفِيَ الْأَظْفَارَ فِي الْجِهَادِ ، فَإِنَّ الْقُوَّةَ فِي^(١١) الْأَظْفَارِ .

فصل : / قَالَ أَحْمَدُ : يُشِيعُ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ ، وَلَا يَتَلَقَّوْنَهُ ، شِيعَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ، وَلَمْ يَتَلَقَّهُ^(١٢) . وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ

(٧-٧) فِي ١ ، م : « أَحَدُهُمْ » .

(٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنَاقِبِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ، مِنْ كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ، وَفِي : بَابِ غَزْوَةِ مُؤَتَةَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣٤/٥ ، ١٨٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَنَاقِبِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٣٤/١٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨/١ ، ٢٠٤ ، ٩٠/٤ ، ٩٩/٥ ، ٣٠١ .

(٩) أَوْرَدَهُ ابْنُ حَجَرٍ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِتَحْسِينِ السِّلَاحِ وَإِعْدَادِهِ لِلْجِهَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمَطَالِبُ الْعَالِيَةُ ١٦٥/٢ .

(١٠) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(١١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمَوْطَأُ ٤٤٧/٢ ، ٤٤٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ تَشْيِيعِ الْغَازِي وَتَوْدِيعِهِ ، مِنْ كِتَابِ السِّيَرِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٧٣/٩ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي تَشْيِيعِ الْغَزَاةِ وَتَلْقِيهِمْ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ٥٣٤/٢ ، ٥٣٥ .

شَيْعَ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الشَّامِ ، وَيَزِيدُ رَاكِبٌ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمْشِي ، فَقَالَ لَهُ يَزِيدُ : يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ، إِمَّا أَنْ تَرْكَبَ ، وَإِمَّا أَنْ أَنْزِلَ أَنَا فَأَمْشِيَ مَعَكَ . قَالَ : لَا أَرْكَبُ وَلَا تَنْزِلُ ، إِنِّي أَحْتَسِبُ خُطَايَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١٢) . وَشَيْعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أبا الْحَارِثِ الصَّائِغَ وَنَعْلَاهُ فِي يَدَيْهِ ، وَذَهَبَ إِلَى فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ ، أَرَادَ أَنْ تُغَبَّرَ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَقَالَ : عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْخَثْعَمِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » ^(١٣) . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ لِلْخَثْعَمِيِّ صُحْبَةٌ ، وَهُوَ قَدِيمٌ .

١٦٢٤ - مسألة ؛ قال : (وَتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا)

معنى الرِّبَاط : الإقامة بالثَّغَرِ ، مُقَوِّيًا لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى الْكُفَّارِ . وَالثَّغَرُ : كُلُّ مَكَانٍ يُخِيفُ أَهْلَهُ الْعُدُوَّ وَيُخِيفُهُمْ . وَأَصْلُ الرِّبَاطِ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَرْبُطُونَ خَيْوَلَهُمْ ، وَهَؤُلَاءِ يَرْبُطُونَ خَيْوَلَهُمْ ، كُلُّ يُعَدُّ لِمُصَاحِبِهِ ، فَسُمِّيَ الْمَقَامُ بِالثَّغُورِ ^(١) رِبَاطًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خَيْلٌ . وَفَضْلُهُ عَظِيمٌ ، وَأَجْرُهُ كَبِيرٌ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ يَغْدُلُ الْجِهَادَ عِنْدِي وَالرِّبَاطُ شَيْءٌ ، وَالرِّبَاطُ دَفْعٌ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَعَنْ حَرِيمِهِمْ ، وَقُوَّةٌ لِأَهْلِ الثَّغَرِ وَلِأَهْلِ الْعَزْوِ ، فَالرِّبَاطُ عِنْدِي ^(٢) أَصْلُ الْجِهَادِ وَفَرْعُهُ ، وَالْجِهَادُ أَفْضَلُ مِنْهُ لِلْعَنَاءِ وَالتَّعَبِ وَالْمَشَقَّةِ . وَقَدْ رَوَى فِي فَضْلِ الرِّبَاطِ أَخْبَارٌ ؛ مِنْهَا مَا رَوَى سَلْمَانُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « رِبَاطٌ لَيْلَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ ، فَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ الَّذِي كَانَ ^(٣) يَعْمَلُ ، وَأُجِرَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ، وَأَمِنَ الْفِتَانُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٤) . وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ عَلَى عَمَلِهِ ، إِلَّا

(١٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ فِي الْغَزْوِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُوطَأُ ٢/٤٤٧ ، ٤٤٨ . وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْجِيُوشُ إِذَا خَرَجُوا ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السُّنَنِ ٢/١٤٨ ، ١٤٩ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ عَقْرِ الشَّجَرِ بِأَرْضِ الْعَدُوِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ٥/١٩٩ ، ٢٠٠ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ يَنْهَى عَنْ قَتْلِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ١٢/٣٨٣ ، ٣٨٤ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ لَا قِتَالَ فِيهِ ... مِنْ كِتَابِ السِّيرِ . السُّنَنِ الْكُبْرَى ٩/٨٩ - ٩١ .

(١٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥/٢٢٦ . عَنْ مَالِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَثْعَمِيِّ .

(١) فِي ١ ، م : « بِالْثَّغَرِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي : بَابِ فَضْلِ الرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٥٢٠ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الرِّبَاطِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُجْتَبَى ٦/٣٣ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الرِّبَاطِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢/٩٢٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥/٤٤٠ ، ٤٤١ .

الرَّابِطُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ يَنْمُو لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَيُؤْمَنُ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ » .
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ / حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ،
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ عَلَى الْمِنْبَرِ : إِنِّي كُنْتُ كَتَمْتُكُمْ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
 ﷺ ، كَرَاهِيَةً تَفَرِّقُكُمْ عَنِّي ، ثُمَّ بَدَأَ أَنْ أُحَدِّثَكُمْوهُ ، لِيُخْتَارَ امْرُؤٌ مِنْكُمْ لِنَفْسِهِ ،
 سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ يَوْمٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ
 الْمَنَازِلِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُمُ ، وَغَيْرُهُمَا^(٥) . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ؛ فَإِنَّ الرِّبَاطَ يَقِلُّ
 وَيَكْثُرُ ، فَكُلُّ مُدَّةٍ أَقَامَهَا بَيْنَةَ الرِّبَاطِ ، فَهُوَ رِبَاطٌ قَلٌّ أَوْ كَثَرٌ ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :
 « رِبَاطُ يَوْمٍ » ، وَ « رِبَاطُ لَيْلَةٍ » . قَالَ أَحْمَدُ : يَوْمٌ رِبَاطٌ ، وَلَيْلَةٌ رِبَاطٌ ، وَسَاعَةٌ رِبَاطٌ .
 وَقَالَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : مَنْ^(٦) رَابَطَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، كُتِبَ^(٧) لَهُ أَجْرُ الصَّائِمِ
 وَالْقَائِمِ^(٨) ، وَمَنْ زَادَ ، زَادَهُ اللَّهُ^(٩) . وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ^(١٠) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَطَاءِ
 الْخُرَّاسَانِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ^(١١) : رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُوَفَّقَ لَيْلَةَ
 الْقَدْرِ فِي أَحَدِ الْمَسْجِدَيْنِ ؛ مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، أَوْ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَمَنْ رَابَطَ
 أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الرِّبَاطَ . وَتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب فضل الرباط ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء
 في فضل من مات مرابطا ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٢٣/٧ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٠/٦ .

(٥) في م : « وغيرهم » . ولم نجد الحديث في سنن أبي داود ، وأخرجه الترمذي ، في : باب فضل المرابط ، من كتاب
 فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٦٣/٧ . والنسائي ، في : باب فضل الرباط ، من كتاب الجهاد . المجتبى
 ٣٣/٦ ، ٣٤ . وابن ماجه ، في : باب فضل الرباط في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢٤/٢ .
 والدارمي ، في : باب فضل من رباط يوما وليلة ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢١١/٢ . والإمام أحمد ، في :
 المسند ٦١/١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٥ .

(٦) في م : « ومن » .

(٧) بعد هذا في اورد لفظ الجلالة .

(٨) في ا ، م : « القائم » .

(٩) أخرج السيوطي نحوه عن غير أبي هريرة . انظر : الجامع الكبير ٧٧٩/١ .

(١٠) في : باب ما جاء في فضل الرباط ، من كتاب الجهاد . السنن ١٥٩/٢ .

كما أخرج بعضه عبد الرزاق ، في : باب الرباط ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٨١/٥ .

(١١) سقط من : م .

هُرَيْرَةَ ، وابنِ عمرَ . وقد ذكرنا خبرَ أبي هُرَيْرَةَ . وروى أبو الشَّيْخِ^(١٢) ، في « كتاب الثَّوَاب » ، بإسناده عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « تَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا »^(١٣) . وروى عن^(١٤) نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عمرَ بْنِ الخطابِ مِنَ الرِّبَاطِ ، فَقَالَ لَهُ : كَمْ رَابِطْتَ ؟ قَالَ : ثَلَاثِينَ يَوْمًا . قَالَ : عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا رَجَعْتَ حَتَّى تُتِمَّهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا^(١٥) . وَإِنْ رَابِطَ أَكْثَرَ ، فَلَهُ أَجْرُهُ ، كَمَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَمَنْ زَادَ ، زَادَهُ اللَّهُ .

فصل : وَأَفْضَلُ الرِّبَاطِ الْمَقَامُ بِأَشَدِّ الثُّغُورِ خَوْفًا ؛ لِأَنَّهُمْ أَحْوَجُ ، وَمُقَامُهُ بِهِ أَتَمُّ . قَالَ أَحْمَدُ : أَفْضَلُ الرِّبَاطِ أَشَدُّهُمْ كَلْبًا . وَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَأَيْنَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ يَنْزِلَ الرَّجُلُ بِأَهْلِهِ ؟ قَالَ : كُلُّ مَدِينَةٍ مَعْقِلٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، مِثْلَ دِمَشْقَ . وَقَالَ : أَرْضُ الشَّامِ أَرْضُ الْمَحْشَرِ ، وَدِمَشْقُ مَوْضِعٌ يَجْتَمِعُ إِلَيْهِ النَّاسُ إِذَا غَلَبَتِ الرُّومُ . قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ : « إِنْ اللَّهَ / تَكْفَّلَ لِي بِالشَّامِ »^(١٦) . وَنَحْوُ هَذَا ؟ قَالَ : مَا أَكْثَرَ مَا جَاءَ فِيهِ . وَقِيلَ لَهُ : إِنْ هَذَا فِي الثُّغُورِ . فَأَنْكَرَهُ ، وَقَالَ : أَرْضُ الْقُدْسِ أَيْنَ هِيَ ؟ « وَلَا يَزَالُ أَهْلُ الْعَرَبِ ظَاهِرِينَ » هُمْ أَهْلُ الشَّامِ . فَفَسَّرَ أَحْمَدُ الْعَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالشَّامِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٧) ، وَإِنَّمَا فَسَّرَهُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الشَّامَ يُسَمَّى مَغْرِبًا ، لِأَنَّهُ مَغْرِبٌ لِلْعِرَاقِ ، كَمَا يُسَمَّى الْعِرَاقُ مَشْرِقًا ، وَلِهَذَا قِيلَ : وَلِأَهْلِ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ . وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثٍ مُصَرَّحًا بِهِ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ بِالشَّامِ » . وَفِي حَدِيثٍ^(١٨) ، عَنْ مَالِكٍ

و ٧/١٠

(١٢) أبو الشَّيْخِ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان الأصفهاني ، محدث ، مفسر ، ثقة ، توفي سنة تسع وستين وثلاثمائة . تاريخ التراث العربي ١/١ - ٤٠٤ - ٤٠٦ . ولم يذكر الدكتور سركين هذا الكتاب له .

(١٣) أخرجه الطبراني ، في الكبير ١٥٧/٨ .

(١٤) سقط من : ١ .

(١٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الرِّبَاطِ ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٨٠/٥ . عن يزيد بن أبي حبيب يقول : جاء رجل من الأنصار إلى عمر بن الخطاب .

(١٦) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٣/٥ ، ٣٤ .

(١٧) في : باب قوله ﷺ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ... » ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٥٢٥/٣ .

(١٨) في م : « الحديث » .

ابن يُحَاوِرَ ، عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، قال : « وَهُمْ بِالشَّامِ » . رواه البخاري ، في « صحيحه »^(١٩) . وفي خبر عن أبي هُرَيْرَةَ ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ بِدِمَشْقَ ظَاهِرِينَ » . أخرجه البخاري ، في « التاريخ »^(٢٠) . وقد رُوِيَ في الشَّامِ أخبارٌ كثيرةٌ ؛ منها حديثُ عبد الله بن حوالة الأزدي ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « سَتُجَنَّدُونَ أَجْنَادًا ؛ جُنْدًا بِالشَّامِ ، وَجُنْدًا بِالْعِرَاقِ ، وَجُنْدًا بِالْيَمَنِ » فقلتُ : خِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ . قال : « عَلَيْكَ بِالشَّامِ ، فَإِنَّهَا خَيْرَةُ اللَّهِ مِنْ أَرْضِهِ ، يَجْتَنِبِي إِلَيْهَا خَيْرَتُهُ مِنْ عِبَادِهِ ، فَمَنْ أَبِي ، فَلْيَلْحَقْ بِالْيَمَنِ ، وَيُسَقِّ^(٢١) مِنْ غُدْرِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَكْفَّلَ لِي بِالشَّامِ وَأَهْلِهِ » . رواه أبو داودَ بِمَعْنَاهُ^(٢٢) ، وكان أبو إدريس^(٢٣) إذا روى هذا الحديث^(٢٤) قال : وَمَنْ تَكْفَّلَ اللَّهُ بِهِ ، فَلَا ضِيعَةَ عَلَيْهِ . وروى عن الأوزاعي ، قال : أَتَيْتُ الْمَدِينَةَ ، فَسَأَلْتُ : مَنْ بِهَا مِنْ الْعُلَمَاءِ ؟ فَقِيلَ : مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٢٥) . فقلتُ : وَاللَّهِ لَا بُدَّ أَنْ يَهَذَا قَبْلَهُمْ . فدخلتُ إليه ، فَأَخَذَ بِيَدِي ، وقال : مِنْ أَيْ إِخْوَانِنَا أَنْتَ ؟ قلتُ : مِنْ أَهْلِ الشَّامِ . قال : مِنْ أَيِّهِمْ ؟ قلتُ : مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ . قال : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « يَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ ثَلَاثُ مَعَاوِلَ ؛ فَمَعْقِلُهُمْ فِي الْمَلْحَمَةِ الْكُبْرَى الَّتِي تَكُونُ بِعُمُقِ أَنْطَاكِيَّةَ^(٢٦) دِمَشْقَ ، وَمَعْقِلُهُمْ

(١٩) في : باب حدثني محمد بن المثنى ... ، من كتاب المناقب ، وفي : باب قول النبي ﷺ : « لَا يَزَالُ ... » ، من كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة . صحيح البخاري ٢٥٢/٤ ، ١٢٥/٩ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب قوله ﷺ : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ ... » ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ١٥٢٣/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الشام ، من كتاب الفتن . عارضة الأحوذى ٤٥/٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠١/٤ ، ٢٧٩/٥ .

(٢٠) أخرجه البخاري ، في : باب حسان . التاريخ الكبير ٣٥/١/٢ .

(٢١) في م : « وَيُسَقِّ » وهو أمر بالسقيا من الأحوال .

(٢٢) في : باب في سكنى الشام ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٠/٤ .

(٢٣) لعله : عائذ الله بن عبد الله بن عمرو الخولاني ، تابعي ، كان عالم الشام بعد أبي الدرداء ، توفي سنة ثمانين . تهذيب التهذيب ٨٥/٥ - ٨٧ .

(٢٤) في م : « الخبر » .

(٢٥) في م : « عنه » .

(٢٦) في النسخ : « أَنَا طَاكِيَّة » . وأنطاكية من مدن الشام . انظر : معجم البلدان ٣٨٢/١ .

٧/١٠ ظ من الدَّجَالِ بَيْتُ الْمَقْدِسِ ، / وَمَعْقِلُهُمْ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ طُورُ سَيْنَاءَ . رواه أبو نعيم ، في « الحلية »^(٢٧) ، وفي خبر آخر ، عن أبي الدرداء ، أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ فُسْطَاطَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْمَلْحَمَةِ بِالْغَوْطَةِ ، إِلَى جَانِبِ مَدِينَةِ يُقَالُ لَهَا : دِمَشْقُ ، مِنْ خَيْرِ مَدَائِنِ الشَّامِ » . أخرجه أبو داود^(٢٨) . وروى سعيّد بن منصور ،^(٢٩) في « سننه »^(٢٩) بإسناده عن أبي النضر ، أن عوف بن مالك ، أتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أوصني . قال : « عَلَيْكَ بِجَبَلِ الْحَمَرِ »^(٣٠) . قال : وما جبل الحمر ؟ قال : « أَرْضُ الْمُحَشِّرِ » . وإسناده^(٣١) ، عن عطاء الخراساني : بلغني أن رسول الله ﷺ قال : « رَجِمَ اللَّهُ أَهْلَ الْمَقْبَرَةِ » . ثلاث مرّات ، فسئل عن ذلك ، فقال : « تِلْكَ مَقْبَرَةٌ تَكُونُ بَعْسَقْلَانَ »^(٣٢) . فكان عطاء يُرابطُ بها كلَّ عامٍ أربعين يوماً حتّى مات . وروى الدارقطني ، في « كتابه المُخَرَّجُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ » ، بإسناده عن ابن عمر ، أن النّبي ﷺ صلى على مقبرة ، ف قيل له : يا رسول الله ، أي مقبرة هي ؟ قال : « مَقْبَرَةُ بَارِضِ الْعَدُوِّ ، يُقَالُ لَهَا : عَسَقْلَانُ ، يَفْتَتِحُهَا نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ، يَبْعَثُ اللَّهُ مِنْهَا سَبْعِينَ أَلْفَ شَهِيدٍ ، فَيَشْفَعُ الرَّجُلُ فِي مِثْلِ رَبِيعَةٍ وَمُضَرٍّ ، وَلِكُلِّ عُرُوسٍ ، وَعُرُوسُ الْجَنَّةِ عَسَقْلَانُ »^(٣٣) . وإسناده ، عن ابن عباس ، رضي الله عنه ، أن رجلاً أتى النّبي ﷺ ، فقال : إني أريد أن أغزو . فقال : « عَلَيْكَ بِالشَّامِ وَأَهْلِهِ ، ثُمَّ الزَّمْ مِنَ الشَّامِ

(٢٧) الحلية ١٤٦/٦ .

(٢٨) في : باب في المعقل من الملاحم ، من كتاب الملاحم . سنن أبي داود ٤٢٦/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٩٧/٥ .

(٢٩-٢٩) سقط من : الأصل ، ١ .

وأخرجه سعيد ، في : باب ما جاء فيما تنفل به النّبي ﷺ ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٥٥/٢ .

(٣٠) الحمر ؛ بالتحريك : الشجر الملتف وما وارك من شجر . والمراد جبل بيت المقدس .

(٣١) في : باب ما جاء في فضل الرباط ، من كتاب الجهاد . السنن ١٦٠/٢ .

(٣٢) عسقلان : مدينة بالشام ، من أعمال فلسطين ، على ساحل البحر ، بين غزة وبيت جبرين . معجم البلدان

٦٧٣/٣ ، ٦٧٤ .

(٣٣) وأخرجه ابن حجر ، في : باب فضائل البلدان ، باب فضائل عسقلان . المطالب العالية ١٦١/٤ ، ١٦٢ .

عَسَقَلَانَ ، فَإِنَّهَا إِذَا دَارَبَتِ الرَّحَى فِي أُمْتِي ، كَانَ أَهْلُهَا فِي رَاحَةٍ^(٣٤) وَعَافِيَةٍ^(٣٥) .

فصل : ومذهب أبي عبد الله كراهة نُقْلِ النِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ إِلَى الثُّغُورِ الْمَخُوفَةِ . وهو قول الحَسَنِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ؛ لما رَوَى يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قال : قال عمرُ : لا تُنْزِلُوا الْمُسْلِمِينَ ضَفَّةَ الْبَحْرِ . رواه الأثرُمُ بِإِسْنَادِهِ^(٣٦) . وَلأنَّ الثُّغُورَ الْمَخُوفَةَ لا يُؤْمَنُ ظَفَرُ الْعَدُوِّ بِهَا ، وَبِمَنْ فِيهَا ، وَاسْتِيْلَاؤُهُمْ عَلَى الذَّرِّيَّةِ وَالنِّسَاءِ . قيل لأبي عبد الله : فتخافُ على الْمُتَنَقِّلِ بَعِيَالِهِ إِلَى الثَّغْرِ الْإِثْمِ ؟ قال : كيف لا أخافُ الْإِثْمَ ، وهو يُعْرِضُ ذُرِّيَّتَهُ لِلْمُشْرِكِينَ ؟ وقال : / كُنْتُ أَمُرُّ بِالتَّحَوُّلِ بِالْأَهْلِ وَالْعِيَالِ إِلَى الشَّامِ قَبْلَ الْيَوْمِ ، فَأَنَا أَنْتَهَى عَنْهُ الْآنَ ؛ لأنَّ الْأَمْرَ قَدْ اقْتَرَبَ . وقال : لا بُدَّ لِهَؤُلَاءِ الْقَوْمِ مِنْ يَوْمٍ . قيل : فذلك في آخِرِ الزَّمانِ . قال : فهذا آخِرُ الزَّمانِ . قيل : فَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ يُقْرِعُ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَأَيَّتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا^(٣٧) . قال : هذا الْوَاحِدَةُ^(٣٨) ، ليس الذَّرِّيَّةُ . وهذا مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ غَيْرَ أَهْلِ الثَّغْرِ ، لا يُسْتَحَبُّ لَهُمُ الْإِتِّقَالُ بِأَهْلِهِمْ إِلَى ثَغْرِ مَخُوفٍ ، فَأَمَّا أَهْلُ الثَّغْرِ ، فَلَا بُدَّ لَهُمْ مِنَ السُّكْنَى بِأَهْلِهِمْ ، لَوْلَا^(٣٩) ذَلِكَ لَحَرَبَتِ الثُّغُورُ وَتَعَطَّلَتْ . وَخَصَّ الثُّغُورَ الْمَخُوفَةَ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ اخْتَارَ سُكْنَى دِمَشْقَ وَنَحْوَهَا ، مَعَ كَوْنِهَا ثَغْرًا ؛ لأنَّ الْغَالِبَ سَلَامَتُهَا ، وَسَلَامَةُ أَهْلِهَا .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ الثَّغْرِ أَنْ يَجْتَمِعُوا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ لَصَلَوَاتِهِمْ كُلِّهَا ، لِيَكُونَ أَجْمَعَ لَهُمْ ، وَإِذَا حَضَرَ النَّفِيرُ صَادَفَهُمْ مُجْتَمِعِينَ ، فَيُبْلَغُ الْخَبْرُ جَمِيعَهُمْ ، وَإِنْ جَاءَ خَبْرٌ يَحْتَاجُونَ إِلَى سَمَاعِهِ ، أَوْ أَمْرٌ يُرَادُ إِعْلَامُهُمْ بِهِ ، يَعْلَمُونَهُ ، وَيَرَاهُمْ عَيْنُ^(٤٠)

(٣٤) في ١ : « راحية » . وفي اللَّآلِءِ الْمَصْنُوعَةِ : « خير رخاء » .

(٣٥) وأورده السيوطي ، في : اللَّآلِءِ الْمَصْنُوعَةِ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ ٤٦٣/١ .

(٣٦) وأخرج عبد الرزاق . نحوه ، في : باب الغزو في البحر ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٨٣/٥ ، ٢٨٤ .

(٣٧) تقدم تخريجه ، في : ٤٣٠/٩ .

(٣٨) في م : « للواحدة » .

(٣٩) في ١ : « ولولا » .

(٤٠) سقط من : ١ .

الكفار ، فيعلم كثرتهم ، فيخوف بهم . قال أحمد : إن كانوا متفرقين يرى الجاسوس قتلهم . قال : وبلغني عن الأوزاعي ، أنه قال في المساجد التي بالتغر : لو أن لي عليها ولاية ، لسمرت أبوابها - ولم يقل : لخرقتها - حتى تكون صلاتهم في موضع واحد ، حتى إذا جاء النفيروهم متفرقون ، لم يكونوا مثلهم إذا كانوا في موضع واحد .

فصل : وفي الحرس في سبيل الله فضل كبير . قال ابن عباس : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « عَيْنَانِ لَا تَمَسُّهُمَا النَّارُ ؛ عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ، وَعَيْنٌ بَأَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » . رواه الترمذي^(٤١) ، وقال : حديث حسن غريب . وقال النبي ﷺ : « رَحِمَ اللَّهُ حَارِسَ الْحَرَسِ »^(٤٢) . وعن سهل بن الحنظلية ، أنهم ساروا مع رسول الله ﷺ يوم حنين ، فأطنبوا السير حتى كان عشيّة ، قال : « مَنْ يَحْرُسُنَا اللَّيْلَةَ ؟ » قال أنس بن أبي / مرثد الغنوي : أنا يا رسول الله . قال : « فَاَرْكَبْ » . فركب فرسًا له ، وجاء إلى رسول الله ﷺ ، فقال له : « اسْتَقْبِلْ هَذَا الشَّعْبَ ، حَتَّى تَكُونَ فِي أَغْلَاهُ ، وَلَا تُعَرِّنْ »^(٤٣) مِنْ قَبْلِكَ اللَّيْلَةَ . فلما أصبحنا ، جاء رسول الله ﷺ إلى مُصَلَّاهُ ، فركع ركعتين ، ثم قال : « هَلْ أَحْسَسْتُمْ فَارِسُكُمْ »^(٤٤) ؟ قالوا : لا . فتوَّبَ بالصلاة ، فجعل رسول الله ﷺ يُصَلِّي وهو يَلْتَفِتُ إلى الشَّعْبِ ، حتى إذا قضى رسول الله ﷺ صلاته وسلم ، قال : « أَبْشِرُوا ، قَدْ جَاءَكُمْ فَارِسُكُمْ » . فإذا هو قد جاء حتى وقف على رسول الله ﷺ ، فقال : إِنِّي انْطَلَقْتُ حَتَّى كُنْتُ فِي أَعْلَى هَذَا الشَّعْبِ ، حَيْثُ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ اظْلَعْتُ الشَّعْبَيْنِ كِلَيْهِمَا ، فَنَظَرْتُ ، فَلَمْ أَرِ أَحَدًا . فقال له رسول الله ﷺ : « هَلْ نَزَلَتِ اللَّيْلَةُ ؟ » قال : لا ، إِلَّا مُصَلِّيًا أَوْ قَاضِيًا حَاجَةً . فقال له رسول الله ﷺ : « قَدْ أُوجِبَتْ ، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْمَلَ بَعْدَهَا » . رواه أبو

٨/١٠ ظ

(٤١) في : باب ما جاء في فضل الحرس في سبيل الله ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٣٨/٧ .

(٤٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه

٩٢٥/٢ . والدارمي ، في : باب في الذي يسهر في سبيل الله حارسا ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٣/٢ .

(٤٣) في م : « نفرق » تحريف .

(٤٤) في م زيادة : « الليلة » . وليست في سنن أبي داود .

داود^(٤٥) . وعن عثمان ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « حَرَسُ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ لَيْلَةٍ ، قِيَامَ لَيْلِهَا »^(٤٦) ، وصِيَامَ نَهَارِهَا »^(٤٧) . رواه ابنُ سَنَجَرٍ^(٤٨) .

١٦٢٥ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا كَانَ أَبُوَاهُ مُسْلِمَيْنِ ، لَمْ يُجَاهِدْ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا)

رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ^(١) عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَجَاهِدُ ؟ فَقَالَ : « أَلَيْكَ أَبْوَانٌ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ »^(٢) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣) . وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي رِوَايَةٍ : فَقَالَ : جِئْتُ أَبَايُكَ عَلَى الْهَجْرَةِ ، وَتَرَكْتُ أَبَوَيَّ يَنْكِيَانِ . قَالَ : « ارْجِعْ إِلَيْهِمَا ، فَأُضْحِكُهُمَا كَمَا أَبْكَيْتُهُمَا » . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ / إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

٩/١٠ و

(٤٥) في : باب في فضل الحرس في سبيل الله عز وجل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٩/٢ ، ١٠ .

(٤٦) في الأصل : « نفلها » .

(٤٧) في الأصل : « فرضها » .

(٤٨) هو محمد بن سنجر ، أو محمد بن عبد الله بن سنجر الجرجاني ، صاحب المسند ، المتوفى سنة ثمان وخمسين ومائتين . قال الذهبي : ويعزُّ وقوع حديثه لنا . تذكرة الحفاظ ٥٧٨/٢ ، ٥٧٩ . والحديث أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦١/١ ، ٦٤ ، ٦٥ .

(١) في م : « هذا » .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في من غزا وأبواه كارهان ، من كتاب الجهاد . السنن ١٣٢/٢ . وابن أبي شيبة ، في : باب الرجل يغزو ووالداه حيان ... ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤٧٤/١٢ ، ٤٧٥ .

(٣) في : باب ما جاء في من خرج في الغزو وترك أبويه ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ١٦٩/٧ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب الجهاد بإذن الأبوين ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب لا يجاهد إلا بإذن الأبوين ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٧١/٤ ، ٣/٨ . ومسلم ، في : باب ير الوالدين وأنها أحق به ، من كتاب البر والصلة والآداب . صحيح مسلم ١٩٧٥/٤ . وأبو داود ، في : باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٦/٢ ، ١٧ . والنسائي ، في : باب الرخصة في التخلف لمن له والدان ، من كتاب الجهاد . المجتبى ١٠/٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٨/٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٢١ .

« هَلْ لَكَ بِالْيَمَنِ أَحَدٌ ؟ » قال : نعم ، أبواي . قال : « أَذِنَّا لَكَ ؟ » قال : لا . قال : « فَارْجِعْ ، فَاسْتَأْذِنْهُمَا ، فَإِنْ أَذِنَا لَكَ فَجَاهِدْ ، وَإِلَّا فَبِرَّهُمَا » . رواه أبو داود^(٤) . ولأنَّ برَّ الوالدَيْنِ فرضٌ عَيْنٍ ، والجِهَادُ فرضٌ كَفَايَةٍ ، وفرضُ العَيْنِ يُقَدَّمُ . فأما إِنْ كَانَ أَبَوَاهُ غَيْرَ مُسْلِمَيْنِ ، فَلَا إِذْنَ لَهُمَا . وبذلك قال الشافعي . وقال الثوري : لَا يَغْزُو إِلَّا بِإِذْنِهِمَا ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ . ولنا ، أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يُجَاهِدُونَ ، وَفِيهِمْ مَنْ لَهُ أَبَوَانِ كَافِرَانِ ، مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانِهِمَا ؛ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، وَأَبُو حَذَيْفَةَ بْنُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ ، كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَأَبُوهُ رَئِيسُ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَئِذٍ ، قُتِلَ بِبَدْرٍ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ ، قُتِلَ أَبَاهُ فِي الْجِهَادِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا ﴾^(٥) . الْآيَةُ ، وَعُمُومُ الْأَخْبَارِ يُخَصِّصُ^(٦) بِمَا رَوَيْنَاهُ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ أَبَوَاهُ رَقِيقَيْنِ ، فَعُمُومُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ يَقْتَضِي وَجُوبَ اسْتِئْذَانِهِمَا ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ ، وَلِأَنَّهُمَا أَبَوَانِ مُسْلِمَانِ ، فَاشْتَبَاهَا الْحُرَّيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُعْتَبَرُ إِذْنُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُمَا . وَإِنْ كَانَا مَجْنُونَيْنِ ، فَلَا إِذْنَ لَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِئْذَانُهُمَا .

١٦٢٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا اخْطُطَبَ بِالْجِهَادِ ، فَلَا إِذْنَ لَهُمَا ، وَكَذَلِكَ كُلُّ الْفَرَائِضِ ، لَا طَاعَةَ لَهُمَا فِي تَرْكِهَا)

يعني إذا وجب عليه الجهاد لم يُعْتَبَرِ إِذْنُ وَالِدَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فَرَضَ عَيْنٍ ، وَتَرْكُهُ مَعْصِيَةٌ ، وَلَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا وَجَبَ ، مِثْلُ الْحَجِّ ، وَالصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ وَالْجَمْعِ ، وَالسَّفَرِ لِلْعِلْمِ الْوَاجِبِ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا طَاعَةَ لِلْوَالِدَيْنِ فِي تَرْكِ

(٤) في : باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٦/٢ ، ١٧ . كما أخرجه النسائي ، في : باب في البيعة على الهجرة ، من كتاب البيعة . المجتبى ١٢٩/٧ . وابن ماجه ، في : باب الرجل يغزو وله أبوان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٣٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٠/٢ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٧٦ ، ٧٥/٣ ، ٢٠٤ ، ٢٢ .

(٥) سورة المجادلة ٢٢ .

وانظر : تفسير القرطبي ٣٠٧/١٧ .

(٦) في ١ ، م : « مخصص » .

الفرائض والجُمع والحج والقتال ؛ لأنها عبادة^(١) تَعَيَّنَتْ عليه ، فلم يُعْتَبَرِ إِذْنُ الْإِبْرَهِيمِ فيها ، كالصلاة ، ولأنَّ اللَّهَ تَعَالَى قال : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٢) . ولم يشترط إِذْنُ الْوَالِدَيْنِ .

فصل : وإن خرج في جهاد / تَطَوُّعٍ بِإِذْنِهِمَا ، فَمَنْعَاهُ مِنْهُ بَعْدَ سِيَرِهِ وَقَبْلَ وُجُوبِهِ ، فعليه الرجوع ، لأنه معنى لو وُجِدَ في الابتداء مَنَعٌ ، فإذا وُجِدَ في اثْنائِهِ مَنَعٌ ، كسائر الموانع ، إلا أن يخاف على نفسه في الرجوع ، أو يحدث له عذرٌ ، من مرضٍ أو ذهاب نفقةٍ أو نحوه ، فإن أمكنه الإقامة في الطريق ، وإلا مضى مع الجيش ، فإذا حضر الصف ، تَعَيَّنَ عليه بحضوره ، ولم يبقَ لهما إِذْنٌ . وإن كان رجوعهما عن الإذن بعد تَعَيُّنِ الجهاد عليه ، لم يؤثر رجوعهما شيئاً . وإن كانا كافرين ، فأسلما ومنعاه ، كان ذلك كمنعهما بعد إذنيهما ، سواء . وحكم الغريم يأذن في الجهاد ثم يمنعه منه ، حكم الوالد ، على ما فصلناه . فأما إن حدث للإنسان في نفسه عذرٌ ؛ من مرضٍ أو عَمَى أو عَرَجٍ ، فله الانصراف ، سواء التقى الزحفان ، أو لم يلتقيا ؛ لأنه لا يمكنه القتال ، ولا فائدة في مقامه .

فصل : وإن أذن له والداه في الغزو ، وشروطا عليه أن لا يُقاتِلَ ، فحضر القتال ، تَعَيَّنَ عليه ، وسقط شرطهما . كذلك قال الأوزاعي ، وابن المنذر ؛ لأنه صار واجبا عليه ، فلم يبقَ لهما في تركه طاعة . ولو خرج بغير إذنيهما ، فحضر القتال ، ثم بداه الرجوع ، لم يجز له ذلك .

فصل : ومن عليه دينٌ حالٌّ أو مؤجلٌ ، لم يجز له الخروج إلى الغزو إلا بإذن غريمه ، إلا أن يترك وفاءً ، أو يُقِيمَ به كفيلًا ، أو يوثقه برهن . وبهذا قال الشافعي ، ورخص مالك في الغزو لمن لا يقدر على قضاء^(٣) دينه ؛ لأنه لا تتوجه المطالبة به ولا حبسه من

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة آل عمران ٩٧ .

(٣) في م : القضاء .

أَجْلِهِ ، فلم يُمنع من العزو ، كما لو لم يكن عليه دين . ولنا ، أن الجهاد تُقصد منه الشهادة التي تَفوتُ بها النفسُ ، فيفوت الحق بفواتها ، وقد جاء أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن قُتِلْتُ في سبيل الله صابراً مُحْتَسِباً ، تُكْفَرُ عَنِّي خطاياي ؟ قال : « نَعَمْ ، إِلَّا الدَّيْنَ ، فَإِنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ » . (١) رواه مُسْلِمٌ .

وَأَمَّا إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْجِهَادُ ، فلا إِذْنَ لِعَرِيضِهِ ؛ / لَأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ ، فكان مُقَدِّماً عَلَى مَا فِي ذِمَّتِهِ ، كَسَائِرِ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ ، وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِمَظَانِّ الْقَتْلِ ؛ مِنْ الْمُبَارَزَةِ ، وَالْوُقُوفِ فِي أَوَّلِ الْمُقَاتِلَةِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَغْيِيراً بِتَفْوِيتِ الْحَقِّ . وَإِنْ تَرَكَ وِفَاءً ، أَوْ أَقَامَ بِهِ (٥) كَفَيْلاً ، فَلهِ الْعَزْوُ بِغَيْرِ إِذْنٍ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ تَرَكَ وِفَاءً ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حَرَامٍ ، أَبَا جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، خَرَجَ إِلَى أُحُدٍ ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ كَثِيرٌ ، فَاسْتَشْهَدَ ، وَقَضَاهُ عَنْهُ ابْنُهُ بِعِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يَذُمَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَمْ يُنْكِرْ فِعْلَهُ ، بَلْ مَدَحَهُ ، وَقَالَ : « مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتَيْهَا ، حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ » (٦) . وَقَالَ لِابْنِهِ جَابِرُ : « أَشَعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ أَحْيَا أَبَاكَ ، وَكَلَّمَهُ (٧) كِفَاحًا » (٨) .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل ، ١ . وأخرجه مسلم ، في : باب من قتل في سبيل الله كفر خطاياهُ إِلَّا الدين ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٥٠١/٣ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب في من يستشهد وعليه دين ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٢٠٥/٧ . والنسائي ، في : باب من قاتل في سبيل الله تعالى وعليه دين ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٢٨/٦ ، ٢٩ ، ٣٠ . والدارمي ، في : باب في من قاتل في سبيل الله صابراً محتسباً ، من كتاب الجهاد . سنن الدارمي ٢٠٧/٢ . والإمام مالك ، في : باب الشهداء في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢٥/٣ ، ٣٥٢ ، ٣٧٣ ، ٢٩٧/٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ .

(٥) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب حدثنا علي بن عبد الله ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب ظل الملائكة على الشهيد ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب من قتل من المسلمين يوم أحد ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٠٢/٢ ، ٢٦/٤ ، ١٣١/٥ . ومسلم ، في : باب من فضائل عبد الله بن عمرو بن حرام ... ، من كتاب فضائل الصحابة . صحيح مسلم ١٩١٧/٤ ، ١٩١٨ . والنسائي ، في : باب تسجية الميت ، وباب في البكاء على الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١٠/٤ ، ١١ ، ١٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٨/٣ ، ٣٠٧ .

(٧) في ١ : « فكلّمه » .

(٨) كفاحاً : أى مواجهة .

١٦٢٧ - مسألة ؛ قال : (وَيُقَاتِلُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ ، وَلَا يُدْعَوْنَ ، لِأَنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ بَلَغَتْهُمْ ، وَيُدْعَى عَبْدُ الْأَوْثَانِ قَبْلَ أَنْ يُحَارَبُوا)

أما قوله في أهل الكتاب والمجوس : لا يُدْعَوْنَ قَبْلَ الْقِتَالِ . فهو على عُمومِهِ ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ انْتَشَرَتْ وَعَمَّتْ ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مِمَّنْ ^(١) لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ إِلَّا نَادِرٌ بَعِيدٌ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : يُدْعَى عَبْدُ الْأَوْثَانِ قَبْلَ أَنْ يُحَارَبُوا . فليس بعامٌ ، فَإِنَّ مَنْ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ مِنْهُمْ لَا يُدْعَوْنَ ، وَإِنْ وَجَدَ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ دُعِيَ قَبْلَ الْقِتَالِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَجَدَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ ، دُعُوا قَبْلَ الْقِتَالِ . قال أحمد : إِنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ بَلَغَتْ وَانْتَشَرَتْ ، وَلَكِنْ إِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ قَوْمٌ خَلَفَ الرُّومَ وَخَلَفَ التُّرْكَ ، عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، لَمْ يَجْزُ قِتَالُهُمْ قَبْلَ الدَّعْوَةِ ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّةٍ أَوْ جَيْشٍ ، أَمَرَهُ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي خَاصَّتِهِ ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَقَالَ : « إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ ، فَأَيَّتُهُنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ؛ اذْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا ، فَادْعُهُمْ إِلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ أَبَوْا ، فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَقَاتِلْهُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَمُسْلِمٌ ^(٢) . وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ قَبْلَ انْتِشَارِ الدَّعْوَةِ ، وَظُهُورِ الْإِسْلَامِ ، فَأَمَّا الْيَوْمَ ، فَقَدْ انْتَشَرَتِ الدَّعْوَةُ ، فَاسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنِ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقِتَالِ . قال أحمد :

١٠/١٠ ظ

= والحديث أخرجه الترمذی ، في : تفسير سورة آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذی ١٣٨/١١ . وابن ماجه ، في : باب فيما أنكرت الجهمية ، من المقدمة ، وفي : باب فضل الشهادة في سبيل الله ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٦٨/١ ، ٩٣٦/٢ .

(١) في النسخ : « من » .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في دعاء المشركين ، من كتاب الجهاد ، سنن أبي داود ٣٥/٢ ، ٣٦ . ومسلم ، في : باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ، ووصيته ... ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٥٧/٣ ، ١٣٥٨ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في وصيته ﷺ في القتال ، من أبواب السير . عارضة الأحوذی ١١٩/٧ ، ١٢٠ . وابن ماجه ، في : باب وصية الإمام ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٥٣/٢ ، ٩٥٤ . والدارمی ، في : باب في الدعوة إلى الإسلام قبل القتال ، من كتاب السير . سنن الدارمی ٢١٦/٢ ، ٢١٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٢/٥ ، ٣٥٨ .

كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يُحَارِبَ ، حَتَّى أَظْهَرَ اللَّهُ الدِّينَ ، وَعَلَا
 الْإِسْلَامَ ، وَلَا أَعْرِفُ الْيَوْمَ أَحَدًا يُدْعَى ، قَدْ بَلَغَتْ الدَّعْوَةُ كُلَّ أَحَدٍ ، وَالرُّومُ قَدْ بَلَغَتْهُمْ
 الدَّعْوَةُ ، وَعَلِمُوا مَا يُرَادُّ مِنْهُمْ ، وَإِنَّمَا كَانَتِ الدَّعْوَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ دَعَا فَلَأَسَ .
 وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ ، وَهُمْ غَارُونَ
 آمِنُونَ ، وَابْلُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ ، فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ ؛ وَسَبَى الذَّرِيَّةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . وَعَنْ
 الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنِ الدِّيَارِ مِنَ الدِّيَارِ
 الْمُشْرِكِينَ ، يَبِيتُونَ فِيصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ ، فَقَالَ : « هُمْ مِنْهُمْ » . مُتَّفَقٌ
 عَلَيْهِ ^(٤) . وَقَالَ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ ، فَغَزَوْنَا نَاسًا مِنَ
 الْمُشْرِكِينَ ، فَبَيْتَنَاهُمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٥) . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْعَلَ الْأَمْرُ بِالدَّعْوَةِ فِي حَدِيثِ
 بُرَيْدَةَ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ ، فَإِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ فِي كُلِّ حَالٍ ، وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَلِيًّا
 حِينَ أَعْطَاهُ الرَّايَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَبَعَثَهُ إِلَى قِتَالِهِمْ ، أَنْ يَدْعُوهُمْ ، وَهُمْ مِمَّنْ بَلَغَتْهُ ^(٦)
 الدَّعْوَةُ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٧) . وَدَعَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ طَلِيحَةَ الْأَسَدِيِّ ، حِينَ تَنَبَّأَ ، فَلَمْ
 يَرْجِعْ ، فَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ^(٨) . وَدَعَا سَلْمَانُ أَهْلَ فَارِسَ ^(٩) . فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنْ كَانَ

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب من ملك من العرب رقيقا ، فوهب ... ، من كتاب العتق . صحيح البخاري
 ١٩٤/٣ . ومسلم ، في : باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام ... ، من كتاب الجهاد والسير .
 صحيح مسلم ١٣٥٦/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في دعاء المشركين ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٠/٢ . والإمام أحمد ، في :
 المسند ٥١ ، ٣٢ ، ٣١/٢ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب أهل الدار يبيتون ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٧٤/٤ . ومسلم ، في :
 باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٦٤/٣ ،
 ١٣٦٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٠/٢ . والترمذي ، في :
 باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٦٥/٧ . وابن ماجه ، في : باب
 الغارة والبيات ... ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨/٤ .

(٥) في : باب في البيات ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤١/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٧/٢ .
 (٦) في م : « بلغتهم » .

(٧) في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٧١/٥ .

(٨) انظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب من قال في المرتد : يستتاب مكانه ، من كتاب المرتد . السنن الكبرى ٢٠٦/٨ .

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في دعاء المشركين قبل أن يقاتلوا ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٦١/١٢ .

الْمَدْعُوُّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، أَوْ مَجُوسًا ، دَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَبَوْا ، دَعَاهُمْ إِلَى
إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَبَوْا ، قَاتَلَهُمْ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ غَيْرِهِمْ ، دَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ
أَبَوْا ، قَاتَلَهُمْ ، وَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ قَبْلَ الدَّعَاءِ لَمْ يُضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ لَا إِيمَانَ لَهُ وَلَا أَمَانَ ، فَلَمْ
يُضْمَنْ ، كِنِسَاءٍ مَنْ بَلَغَتْهُ ^(١) الدَّعْوَةُ وَصِبْيَانِهِمْ .

١٦٢٨ / - مسألة ؛ قال : (وَيُقَاتِلُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ حَتَّى يُسْلِمُوا ، أَوْ

يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ، وَيُقَاتِلُ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ حَتَّى يُسْلِمُوا)

وجملته أَنَّ الْكُفَّارَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ قِسْمٌ أَهْلُ كِتَابٍ ، وَهُمْ الْيَهُودُ ، وَالنَّصَارَى ، وَمَنْ
اتَّخَذَ التَّوَارَةَ أَوْ الْإِنْجِيلَ ^(١) كِتَابًا ، كَالسَّامِرَةِ ^(٢) وَالْفَرَنْجِ وَنَحْوِهِمْ ، فَهَؤُلَاءِ تُقْبَلُ مِنْهُمْ
الْجِزْيَةُ ، وَيُقَرَّرُونَ عَلَى دِينِهِمْ إِذَا بَذَلُوهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٣) . وَقِسْمٌ لَهُ ^(٤) شُبْهَةُ كِتَابٍ ، وَهُمْ
الْمَجُوسُ ، فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فِي قَبُولِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ ، وَإِقْرَارِهِمْ بِهَا ؛ لِقَوْلِ
النَّبِيِّ ﷺ : « سُنُّوَابِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ » ^(٥) . وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي هَذَيْنِ
الْقِسْمَيْنِ . وَقِسْمٌ لَا كِتَابَ لَهُمْ ، وَلَا شُبْهَةَ كِتَابٍ ، وَهُوَ ^(٦) مَنْ عَدَا هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ ،
مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ ، وَمَنْ عَبَدَ مَا اسْتَحْسَنَ ، وَسَائِرِ الْكُفَّارِ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ، وَلَا
يُقْبَلُ مِنْهُمْ سِوَى الْإِسْلَامِ . هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَرُويَ عَنْ
أَحْمَدَ ، أَنَّ الْجِزْيَةَ تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ ، إِلَّا عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي

(١٠) فِي ١ : « لَمْ تَبْلُغْ » .

(١) فِي ١ ، م : « وَالْإِنْجِيلِ » .

(٢) السَّامِرَةُ : قَوْمٌ مِنَ الْيَهُودِ يَخَالِفُونَهُمْ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِمْ . انْظُرْ : الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ ، لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ٥١٤/١ .

(٣) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٢٩ .

(٤) فِي م : « لَهُمْ » .

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي : ٥٤٧/٩ .

(٦) فِي م : « وَهُمْ » .

حَنِيفَةً ؛ لِأَنَّهُمْ يُقَرُّونَ عَلَى دِينِهِمْ بِالْأَسْتِرْقَاقِ ، فَيُقَرُّونَ بِبَذْلِ الْجِزْيَةِ ، كَالْمَجُوسِ .
وَحَكِيٍّ عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهَا تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ ، إِلَّا كُفَّارَ قُرَيْشٍ ؛ لِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ الَّتِي
فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَ هَذِهِ (٧) ، وَهُوَ عَامٌّ ، وَلِأَنَّهُمْ كُفَّارٌ ، فَأُشْبِهُوا الْمَجُوسَ . وَلَنَا ، عَمُومُ
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٨) . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ
حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » (٩) . خَصَّ مِنْهُمْ (١٠) أَهْلَ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (١١) . وَالْمَجُوسَ بِقَوْلِهِ :
« سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » . فَمَنْ عَدَاهُمَا يَبْقَى عَلَى مُقْتَضَى الْعُمُومِ ، وَلِأَنَّ
الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، تَوَقَّفُوا فِي اخْتِذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ / عَمَرُ مِنْهُمْ
الْجِزْيَةَ حَتَّى رَوَى لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ
الْكِتَابِ » . وَثَبَّتَ عِنْدَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ (١٢) . وَهَذَا يُدَلُّ
عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَقْبَلُوا الْجِزْيَةَ مِمَّنْ سِوَاهُمْ ، فَإِنَّهُمْ إِذَا تَوَقَّفُوا فِي مَنْ لَهُ شُبْهَةٌ كِتَابٍ ، فَفِي مَنْ
لَا شُبْهَةَ لَهُ أَوَّلَى ، ثُمَّ أَخَذُوا (١٣) الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ لِلخَبَرِ الْمُخْتَصِّ بِهِمْ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ
يَأْخُذْ بِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : (١٤) « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » .
يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِبَذْلِ الْجِزْيَةِ ، إِذْ لَوْ كَانَ عَامًّا فِي جَمِيعِ الْكُفَّارِ ، لَمْ
يَخْتَصَّ أَهْلُ الْكِتَابِ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِمْ ، وَلِأَنَّهُمْ تَعَلَّظَ كُفْرُهُمْ لِكُفْرِهِمْ بِاللَّهِ وَجَمِيعِ كُتُبِهِ
وَرُسُلِهِ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ شُبْهَةٌ ، فَلَمْ يَقْرَأُوا بِبَذْلِ الْجِزْيَةِ ، كَقُرَيْشٍ وَعَبْدَةَ الْأَوْثَانِ مِنْ

(٧) تقدم في صفحة ٢٦ .

(٨) سورة التوبة ٥ .

(٩) تقدم تخريجه ، في : ٦/٤ .

(١٠) في النسخ : « منهما » .

(١١) لم يرد : ﴿ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ في : الأصل .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١١٧/٤ .
وأبو داود ، في : باب أخذ الجزية من المجوس ، من كتاب الخراج والفتى والإمارة . سنن أبي داود ١٥٠/٢ . والترمذي ،
في : باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٨٤/٧ ، ٨٥ . والإمام مالك ، في :
باب جزية أهل الكتاب والمجوس ، من كتاب الزكاة . الموطأ ٢٧٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٠/١ ، ١٩١ .
والبيهقي ، في : باب المجوس أهل كتاب والجزية تؤخذ منهم ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٨٩/٩ ، ١٩٠ .

(١٣) في م : « أخذ » .

(١٤-١٤) سقط من : الأصل ، ١ .

العَرَب ، وَلَأنَّ تَغْلِيظَ^(١٥) الكُفْرِ له أثرٌ في تَحْثِمِ القَتْلِ ، وَكَوْنِه لا يُقَرُّ بِالْجِزْيَةِ ، بِدَلِيلِ المُرْتَدِّ ، وَأَمَّا المَجُوسُ ، فَإِنَّ لَهُم شُبُهَةَ كِتَابٍ ، وَالشُّبُهَةُ تَقُومُ مَقَامَ الْحَقِيقَةِ فَيَمَازِينِي عَلَى الْاِحْتِيَاظِ ، فَحَرَمْتُ دِمَاوَهُمَ لِلشُّبُهَةِ^(١٦) ، وَلَمْ يَثْبُتْ حِلُّ نِسَائِهِمْ وَذَبَائِحِهِمْ ؛ لِأنَّ الحِلَّ لَا يَثْبُتُ بِالشُّبُهَةِ ، وَلَأنَّ الشُّبُهَةَ لَمَّا اقْتَضَتْ تَحْرِيْمَ دِمَائِهِمْ ، اقْتَضَتْ تَحْرِيْمَ ذَبَائِحِهِمْ وَنِسَائِهِمْ ، لِيَثْبُتَ التَّحْرِيْمُ فِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا ، تَغْلِيْظًا لَهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ ، وَلَا نَسْلَمُ أَنَّهُمْ يَقْرُونَ عَلَى دِينِهِمْ بِالْاِسْتِرْقَاقِ .

١٦٢٩ - مسألة ؛ قال : (وَوَجِبَ عَلَى النَّاسِ إِذَا جَاءَ الْعَدُوُّ ، أَنْ يَنْفِرُوا ؛ الْمُقِلُّ مِنْهُمْ ، وَالْمُكْثِرُ ، وَلَا يَخْرُجُوا إِلَى الْعَدُوِّ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ، إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ غَالِبٌ يَخَافُونَ كَلْبَهُ ، فَلَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَسْتَأْذِنُوهُ)

قوله : الْمُقِلُّ مِنْهُمْ وَالْمُكْثِرُ . يعنى^(١) به - والله أعلم - الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ ، أَى مُقِلُّ من المَالِ وَمُكْثِرٌ مِنْهُ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ النَّفِيرَ يَعُمُّ جَمِيعَ النَّاسِ ، مِمَّنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، حِينَ الْحَاجَةُ إِلَى نَفِيرِهِمْ ؛ لِمَجِئِ الْعَدُوِّ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ التَّخَلُّفُ إِلَّا مَنْ يُحْتَاجُ إِلَى تَخَلُّفِهِ لِحِفْظِ / الْمَكَانِ وَالْأَهْلِ وَالْمَالِ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ الْأَمِيرُ مِنَ الْخُرُوجِ ، أَوْ مَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْخُرُوجِ أَوْ الْقِتَالِ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾^(٢) . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَانْفِرُوا »^(٣) . وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِينَ أَرَادُوا الرُّجُوعَ إِلَى مَنَازِلِهِمْ يَوْمَ الْأَحْزَابِ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾^(٤) . وَلَأنَّهُمْ إِذَا جَاءَ الْعَدُوُّ ، صَارَ الْجِهَادُ عَلَيْهِمْ فَرَضَ عَيْنٍ ، فَوَجِبَ عَلَى الْجَمِيعِ ، فَلَمْ يَجْزِ لِأَحَدٍ التَّخَلُّفُ عَنْهُ ، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِأنَّ أَمْرَ الْحَرْبِ مَوْكُولٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِكَثْرَةِ الْعَدُوِّ

(١٥) في ١ : « تغلظ » .

(١٦) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١) سقط من : ١ .

(٢) سورة التوبة ٤١ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٧ .

(٤) سورة الأحزاب ١٣ .

وَقَلَّتْهُمْ ، وَمَكَامِنِ الْعَدُوِّ وَكَيْدِهِمْ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُرْجَعَ إِلَى رَأْيِهِ ، لِأَنَّهُ أَخُو طُ لِّلْمُسْلِمِينَ ؛ إِلَّا أَنْ يَتَعَذَّرَ اسْتِثْنَائُهُ ، لِمُفَاجَأَةِ عَدُوِّهِمْ لَهُمْ ، فَلَا^(٥) يَجِبُ اسْتِثْنَائُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَتَعَيَّنُ فِي قِتَالِهِمْ ، وَالْخُرُوجِ إِلَيْهِ ، لِتَعْيِينِ الْفَسَادِ فِي تَرْكِهِمْ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا أَغَارَ الْكُفَّارُ عَلَى لِقَاحِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَصَادَفَهُمْ سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ خَارِجًا مِنَ الْمَدِينَةِ ، تَبِعَهُمْ ، فَقَاتَلَهُمْ ، مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ ، فَمَدَحَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ : « خَيْرُ رَجَالَتِنَا^(٦) سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ » . وَأَعْطَاهُ سَهْمَ فَارِسٍ وَرَاجِلٍ^(٧) .

فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا غَضِبَ عَلَى الرَّجُلِ ، فَقَالَ : اخْرُجْ ، عَلَيْكَ أَنْ لَا تَصْحَبَنِي . فَنَادَى بِالنَّفِيرِ ، يَكُونُ إِذْنًا لَهُ ؟ قَالَ : لَا^(٨) ، إِنَّمَا قَصَدَ^(٩) لَهُ وَحْدَهُ ، فَلَا يَصْحَبُهُ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ . قَالَ : وَإِذَا نُوْدِيَ بِالصَّلَاةِ وَالنَّفِيرِ ، فَإِنْ^(١٠) كَانَ الْعَدُوُّ بِالْبُعْدِ ، إِنَّمَا جَاءَهُمْ طَلِيعَةُ لِلْعَدُوِّ ، صَلُّوا وَنَفَرُوا إِلَيْهِمْ ، وَإِذَا اسْتَغَاثُوا بِهِمْ ، وَقَدْ وَرَدَ الْعَدُوُّ ، أَغَاثُوا وَنَصَرُوا وَصَلُّوا عَلَى ظُهُورِ دَوَابِّهِمْ وَيَوْمِيئُونَ ، وَالْغِيَاثُ عِنْدِي أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ، وَالطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يُصَلِّي عَلَى ظَهْرِ دَائِيَّتِهِ وَهُوَ يَسِيرُ أَفْضَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَإِذَا سَمِعَ النَّفِيرَ ، وَقَدْ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ ، يُصَلِّي ، وَيَخْفَفُ ، وَيُتِمُّ الرُّكُوعَ ١٢/١٠ ظ / وَالسُّجُودَ ، وَيَقْرَأُ بِسُورٍ قِصَارٍ . وَقَدْ نَفَرَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ جُنُبٌ - يَعْنِي غَسِيلَ الْمَلَائِكَةِ حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّاهِبِ^(١١) - قَالَ : وَلَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَ

(٥) فِي ١ : « فَلَمْ » .

(٦) فِي ١ : « رَجَالِنَا » .

(٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ ذِي قَرْدٍ وَغَيْرِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٤٣٢/٣ ، ١٤٣٩-١٤٤١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي السَّرِيَةِ تَرُدُّ عَلَى أَهْلِ الْعَسْكَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٧٣/٢ ، ٧٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥٢/٤ ، ٥٣ .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « لَهُ » .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « قَصَدَهُ » .

(١٠) فِي ١ : « فَإِذَا » .

(١١) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي : ٤٧٠/٣ . وَيُضَافُ إِلَيْهِ : وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ حِمْزَةِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ ، وَفِي : بَابِ هَذَا مَا حَفِظَ أَبُو بَكْرٍ فِي أَحَدٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . الْمُصَنَّفُ ١٠٧/١٢ ، ٣٩٦/١٤ .

فيها ، وإذا جاء التَّغِيرُ والإمامُ يَخْطُبُ يومَ الجُمُعَةِ ، لا تَرَى أن يَنْفِرُوا ؟ قال : ولا تَنْفِرُ الخَيْلُ إِلَّا على حَقِيقَةٍ ، ولا تَنْفِرُ على الغلامِ إذا أَبَقَ إذا أَفْرَوْهُمْ ، فلا يكون هلاكُ النَّاسِ بسَبَبِ غلامٍ ، وإذا نادى الإمامُ : الصلاةَ جامعةً . لأمرٍ يَخْذُثُ ، فيُشاورُ فيه ، لم يَتَخَلَّفَ عنه أَحَدٌ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ .

١٦٣٠ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَدْخُلُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ إِلَّا الطَّاعِنَةُ فِي السَّنِّ ، لِسَقْيِ الْمَاءِ ، وَمُعَالَجَةِ الْجَرْحِ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ)
وجملته أَنَّهُ يُكْرَهُ دخولُ النِّسَاءِ الشَّوَابِّ أَرْضَ الْعَدُوِّ ؛ لِأَنَّهُنَّ لَسَنَ من أَهْلِ الْقِتَالِ ، وَقَلَمًا يُنْتَفَعُ بِهِنَّ فِيهِ ، لَا سِتِيلَاءِ الْخَوَرِ وَالْجُبْنِ عَلَيْهِنَّ ، وَلَا يُؤْمَنُ ظَفَرُ الْعَدُوِّ بِهِنَّ ، فَيَسْتَحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنْهُنَّ ، وَقَدْ رَوَى حَشْرَجُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ أَبِيهِ ، أَنَّهَا خَرَجَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرٍ سَادِسَةَ سِتِّ نِسْوَةٍ ، فَبَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ إِلَيْنَا ، فَجِئْنَا ، فَرَأَيْنَا مِنْهُ الْعُضْبَ ، فَقَالَ : « مَعَ مَنْ خَرَجْتُنَّ ؟ » فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، خَرَجْنَا نَغْزِلُ الشَّعَرَ ، وَنُعِينُ بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَمَعَنَا دَوَاءٌ لِلْجَرْحِ ، وَنُتَاوِلُ السَّهْمَ ، وَنَسْقِي السَّوِيقَ . فَقَالَ : « قُمْنَ » . حَتَّى إِذَا فَتَحَ اللَّهُ خَيْبَرَ ، أُسْهِمَ لَنَا ، كَمَا أُسْهِمَ لِلرِّجَالِ ، فَقُلْتُ لَهَا : يَا جَدَّةُ ، مَا كَانَ ذَلِكَ ؟ قَالَتْ : تَمَرًا^(١) . قِيلَ لِلْأَوْزَاعِيِّ : هَلْ كَانُوا يَعْزُونَ مَعَهُمُ بِالنِّسَاءِ فِي الصَّوَائِفِ^(٢) ؟ قَالَ : لَا إِلَّا بِالْجَوَارِي . فَأَمَّا الْمَرْأَةُ الطَّاعِنَةُ فِي السَّنِّ ، وَهِيَ الْكَبِيرَةُ ، إِذَا كَانَ فِيهَا نَفْعٌ ، مِثْلَ سَقْيِ الْمَاءِ ، وَمُعَالَجَةِ الْجَرْحِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْخَبَرِ ، وَكَانَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ ، وَنَسِيبَةُ بِنْتُ كَعْبٍ ، تَغْزَوَانِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَمَّا نَسِيبَةُ فَكَانَتْ تُقَاتِلُ ، وَقُطِعَتْ يَدُهَا يَوْمَ الْيَمَامَةِ^(٣) . وَقَالَتْ الرَّبِيعُ : كُنَّا / نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، لِسَقْيِ الْمَاءِ ، وَمُعَالَجَةِ الْجَرْحِ^(٤) . وَقَالَ أَنَسٌ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

١٣/١٠ و

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧١/٥ ، ٣٧١/٦ .

(٢) الصوائف : الغزوات التي تقع في الصيف .

(٣) انظر لخبر أم سليم : حديث أنس الآتي ، ولها مع نسبية وغيرها : المغازي ، للواقدي ٦٨٥/٢ في غزوة خيبر ، ولخبر نسبية في اليمامة : المغازي ٢٦٨/١ ، ٢٦٩ ، والإصابة ١٤٠/٨ .

(٤) حديث الربيع بنت معوذ ، أخرجه البخاري ، في : باب مداواة النساء الجرحى في الغزو ، وباب رد النساء الجرحى =

يَغْزُو بِأَمِّ سُلَيْمٍ ، وَنِسْوَةٍ مَعَهَا مِنَ الْأَنْصَارِ ، يَسْقِينَ الْمَاءَ ، وَيُدَاوِينَ الْجَرَحَى . قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(٥) : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْرِجُ مَعَهُ مَنْ تَقَعَّ عَلَيْهَا الْقُرْعَةُ مِنْ نِسَائِهِ ، وَخَرَجَ بِعَائِشَةَ مَرَّاتٍ . قُلْنَا^(٦) : تِلْكَ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ ، يَأْخُذُهَا الْحَاجَتُ إِلَيْهَا ، وَيَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ لِلْأَمِيرِ عِنْدَ حَاجَتِهِ ، وَلَا يُرْخَصُ لِسَائِرِ الرَّعِيَّةِ ؛ لَكُلًّا يُفْضَى إِلَى مَا ذَكَرْنَا .

فصل : يَنْبَغِي لِلْأَمِيرِ أَنْ يَرْفُقَ بِجَيْشِهِ ، وَيَسِيرَ بِهِمْ سَيْرَ أَوْعَفِهِمْ ، لَكُلًّا^(٧) يَشُقُّ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْجِدِّ فِي السَّيْرِ ، جَازَ لَهُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَدَّ فِي السَّيْرِ جِدًّا شَدِيدًا ، حِينَ بَلَغَهُ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي : ﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾^(٨) . لِيَشْتَغِلَ النَّاسُ عَنِ الْخَوْضِ فِيهِ^(٩) . وَإِنْ [ابْنُ]^(١٠) عُمَرَ جَدَّ فِي السَّيْرِ حِينَ اسْتَضْرَحَ عَلَى صَفِيَّةَ^(١١) امْرَأَتِهِ^(١٢) . وَلَا يَمِيلُ الْأَمِيرُ مَعَ مُوَافِقِيهِ فِي الْمَذْهَبِ وَالنَّسَبِ عَلَى مُخَالِفِيهِ فِيهِمَا لَكُلًّا يَكْسِرُ قُلُوبَهُمْ ، فَيُخَذِّلُونَهُ عِنْدَ حَاجَتِهِ إِلَيْهِمْ . وَيُكْثِرُ الْمَشَاوَرَةَ لَذَوِي الرَّأْيِ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾^(١٣) . وَيَتَخَيَّرُ الْمَنَازِلَ لِأَصْحَابِهِ ، وَإِذَا وَجَدَ رَجُلًا قَدْ أُصِيبَتْ فَرَسُهُ ، وَمَعَ الْآخِرِ فَضْلًا ، اسْتَحَبَّ لَهُ

= والقتلى ، من كتاب الجهاد . وفي : باب هل يداوى الرجل المرأة والمرأة الرجل ؟ من كتاب الطب . صحيح البخارى ٤١/٤ ، ١٥٨/٧ . والنسائي ، فى : السير ، من السنن الكبرى . انظر : تحفة الأشراف ٣٠٢/١١ .
(٥) فى : باب ما جاء فى خروج النساء فى الحرب ، من أبواب السير . عارضة الأحمدي ٧٠/٧ .
كما أخرجه مسلم ، فى : باب غزوة النساء مع الرجال ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٤٤٣/٣ . وأبو داود ، فى : باب فى النساء يغزون ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ١٧/٢ .

(٦) فى م : « قيل » .

(٧) فى أ : « ليس » .

(٨) سورة المنافقون ٨ .

(٩) أخرجه الترمذى ، فى : باب ومن سورة المنافقين ، من أبواب التفسير . عارضة الأحمدي ١٢/١٩٩-٢٠٦ .

ولم يذكر الترمذى اشتداد الرسول ﷺ فى السير ، وذكره الواقدي ، فى المغازى ٤١٨/٢ .

(١٠) تكملة من مصادر التخرىج .

(١١) هى ابنة أبى عبيد .

(١٢) أخرجه البخارى ، فى : باب يصلى المغرب ثلاثا ، من كتاب التقصير . صحيح البخارى ٥٥/٢ . وأبو داود ،

فى : باب الجمع بين الصلاتين ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٧٥/١ . وإمام أحمد ، فى : المسند ٥١/٢ .

(١٣) سورة آل عمران ١٥٩ .

حَمْلُهُ ، وَلَمْ يَجِبْ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَإِنْ خَافَ تَلَفَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ عَلَيْهِ بَذْلُ فَضْلِ مَرْكُوبِهِ ؛ لِيُخَيِّي بِهِ صَاحِبَهُ ، كَمَا يَلْزِمُهُ بَذْلُ فَضْلِ طَعَامِهِ لِلْمُضْطَّرِّ إِلَيْهِ ، وَتَخْلِيصُهُ مِنْ عَدُوِّهِ .

فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الرَّجُلَيْنِ يَشْتَرِيَانِ الْفَرَسَ بَيْنَهُمَا ، يَغْزَوَانِ عَلَيْهِ ، يَرْكَبُ هَذَا عُقْبَةً وَهَذَا عُقْبَةً : مَا سَمِعْتُ فِيهِ شَيْءٌ ، وَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ . قِيلَ لَهُ : أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ يَعْتَزِلُ الرَّجُلُ فِي الطَّعَامِ أَوْ يُرَافِقُ ؟ قَالَ : يُرَافِقُ ، هَذَا أَرْفَقُ ، يَتَعَاوَنُونَ ، وَإِذَا كُنْتُ وَحْدَكَ لَمْ يُمَكِّنْكَ الطَّبْخُ وَلَا غَيْرُهُ ، وَلَا بَأْسٌ بِالنَّهْدِ ، قَدْ تَنَاهَدَ الصَّالِحُونَ ، وَكَانَ الْحَسَنُ إِذَا سَافَرَ أَلْقَى مَعَهُمْ ، وَزَيْدٌ أَيْضًا بَعْدَ مَا يَلْقَى . وَمَعْنَى النَّهْدِ ، / أَنْ يُخْرِجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّقَّةِ شَيْئًا مِنَ النَّفَقَةِ ، يَدْفَعُونَهُ إِلَى رَجُلٍ يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ ، وَيَأْكُلُونَ جَمِيعًا ، وَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَدْفَعُ إِلَى وَكَيْلِهِمْ مِثْلَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَأْتِي سِرًّا بِمِثْلِ ذَلِكَ ، يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : مَا أَرَى أَنْ يَغْزَوْا مَعَهُ مُصْحَفٌ . يَعْنِي لَا يَدْخُلُ بِهِ أَرْضَ الْعَدُوِّ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُمُ (١٤) .

١٦٣١ - مسألة ؛ قَالَ : (وَإِذَا غَزَا الْأَمِيرُ بِالنَّاسِ ، لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَلَّفَ ، وَلَا يَخْتَطِبَ ، وَلَا يُبَارِزَ عَلَاجًا ، وَلَا يُخْرِجَ مِنَ الْعَسْكَرِ ، وَلَا يُخْدِثَ حَدَثًا ، إِلَّا بِإِذْنِهِ)

يَعْنِي لَا يُخْرِجُ مِنَ الْعَسْكَرِ لَتَعَلُّفٍ ، وَهُوَ تَخْصِيلُ الْعَلْفِ لِلدَّوَابِّ ، وَلَا لِاخْتِطَابٍ (١) ، وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ﴾ (٢) . وَلَأنَّ الْأَمِيرَ

(١٤) تقدم تخريجه في : ٢٠٤/١ .

(١) في ١ ، م : « الاحتطاب » .

(٢) سورة النور ٦٢ .

أَعْرِفَ بِحَالِ النَّاسِ ، وَحَالِ الْعَدُوِّ ، وَمَكَامِنِهِمْ ، وَمَوَاضِعِهِمْ ، وَقُرْبِهِمْ وَبُعْدَهُمْ . فَإِذَا خَرَجَ خَارِجٌ بغيرِ إِذْنِهِ ، لَمْ يَأْمَنْ أَنْ يُصَادِفَ كَيْمِينَ لِلْعَدُوِّ ، فَيَأْخُذُوهُ ، أَوْ طَلِيعَةً لَهُمْ ، أَوْ يَرْحَلَ الْأَمِيرُ بِالْمُسْلِمِينَ وَيَتْرُكُهُ فِيهِلِكَ . وَإِذَا كَانَ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ، لَمْ يَأْذَنْ لَهُمْ إِلَّا إِلَى مَكَانٍ آمِنٍ ، وَرُبَّمَا يَبْعَثُ مَعَهُمْ مِنَ الْجَيْشِ مَنْ يَخْرُسُهُمْ وَيَطَّلِعُ لَهُمْ . وَأَمَّا الْمُبَارَزَةُ ، فَتَجُوزُ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا الْحَسَنَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْهَا ، وَكَرِهَهَا . وَلَنَا ، أَنَّ حَمْزَةَ وَعَلِيًّا وَعُبَيْدَةَ بْنَ الْحَارِثِ بَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ ، بِإِذْنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣) . وَبَارَزَ عَلِيُّ عَمْرُو ابْنِ عَبْدِ وَدٍّ فِي غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ فَقَتَلَهُ^(٤) . وَبَارَزَ مَرْجَبًا يَوْمَ حُنَيْنٍ . وَقِيلَ : بَارَزَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ . وَبَارَزَهُ قَبْلَ ذَلِكَ عَامِرُ بْنُ الْأَكْوَعِ فَاسْتَشْهِدَ^(٥) . وَبَارَزَ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ مَرْزِيَانَ الزُّرَّارَةَ^(٦) فَقَتَلَهُ ، وَأَخَذَ سَلْبَهُ ، فَبَلَغَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا^(٧) . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : قَتَلْتُ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ رَئِيسًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُبَارَزَةً ، سِوَى مَنْ شَارَكْتُ فِيهِ^(٨) . / وَبَارَزَ شُبْرُ بْنُ عَلْقَمَةَ أُسُورًا^(٩) فَقَتَلَهُ ، فَبَلَغَ سَلْبُهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا ، فَنَفَّلَهُ لِإِيَّاهُ سَعْدٌ^(١٠) . وَلَمْ يَزَلْ

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب ﴿ هَذَا خَصْمَانِ اخْتَصِمَا فِي رَهْمٍ ﴾ ، من سورة الحج ، من كتاب التفسير ، وفي : باب قتل أبي جهل ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٩٥/٥ ، ٩٦ ، ١٢٤/٦ . ومسلم ، في : باب في قوله تعالى ﴿ هَذَا خَصْمَانِ اخْتَصِمَا فِي رَهْمٍ ﴾ ، ومن كتاب التفسير . صحيح مسلم ٢٣٢٣/٤ . وابن ماجه ، في : باب المبارزة والسلب ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٦/٢ .

(٤) انظر : المغازي ، للواقدي ٤٧٠/٢ ، ٤٧١ .

(٥) انظر : السيرة ، لابن هشام ٣٣٢/٣ - ٣٣٤ .

(٦) الزرارة : الأجمة . والمرزيان : رئيس القوم من العجم .

(٧) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في تخميس السلب ، من كتاب قسم الفىء والغنيمة . السنن الكبرى ٣١٠/٦ ، ٣١١ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما يخمس في النفل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٣/٢ ، ٢٦٤ . وعبد الرزاق ، في : باب السلب والمبارزة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٣٣/٥ . وابن أبي شيبة ، في : باب من جعل السلب للقاتل ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٧١/١٢ ، ٣٧٢ .

(٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب السلب والمبارزة من كتاب الجهاد . المصنف ٢٣٣/٥ ، ٢٣٤ . وفيه : « مائة » مكان : « تسعة وتسعين » .

(٩) الأسوار : قائد الفرس .

(١٠) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في تخميس السلب ، من كتاب قسم الفىء والغنيمة . السنن الكبرى ٣١٠/٦ ، ٣١١ . وسعيد بن منصور ، في : باب النفل في الغزو والجهاد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٥٨/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب السلب والمبارزة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٣٥/٥ ، ٢٣٦ . وابن أبي شيبة ، في : باب من جعل السلب للقاتل ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٧٠/١٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ .

أصحاب النبي ﷺ يُبارزون في عصر النبي ﷺ وعده ، ولم ينكره منكراً ، فكان ذلك إجماعاً ، وكان أبو ذرٍّ يُقسم أن قوله تعالى : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ (١١) . نزلت في الذين تبارزوا يوم بدر ، وهم حمزة وعلي وعبيدة ، بارزوا عتبة وشيبة والوليد بن عتبة (١٢) ، وقال أبو قتادة : بارزت رجلاً يوم حنين ، فقتلته (١٣) . إذا ثبت هذا ، فإنه ينبغي أن يستأذن الأمير في المبارزة إذا أمكن . وبه قال الثوري ، وإسحاق ، ورخص فيها مالك ، والشافعي ، وابن المنذر ؛ لحبر أبي قتادة ، فإنه لم يعلم أنه استأذن النبي ﷺ ، وكذلك أكثر من حكينا عنهم المبارزة ، لم يعلم منهم استئذان . ولنا ، أن الإمام أعلم بفُرسانه وفُرسان العدو (١٤) ، ومتى برز الإنسان إلى من لا يطيقه ، كان معرضاً نفسه للهلاك ، فيكسر قلوب المسلمين ، فينبغي أن يفوض ذلك إلى الإمام ، ليختار للمبارزة من يرضاه لها ، فيكون أقرب إلى الظفر ، وجبر قلوب المسلمين ، وكسر قلوب المشركين . فإن قيل : فقد أبحتم له أن ينغمس في الكفار ، وهو سبب لقتله . قلنا : إذا كان مبارزاً تعلق قلوب الجيش به ، وارتقبوا ظفـره ، فإن ظفر جبر قلوبهم ، وسرهم ، وكسر قلوب الكفار ، وإن قتل كان بالعكس ، والمنغمس يطلب الشهادة ، لا يترقب منه ظفر ولا مقاومة ، فافترقا . وأما مبارزة أبي قتادة فغير لازمة ، فإنها كانت بعد التحام الحرب ، رأى رجلاً يريد أن يقتل مسلماً ، فضربه أبو قتادة ، فالتفت إلى أبي قتادة ، فضمه ضمة كاد يقتله . وليس هذا هو المبارزة المختلف فيها ، بل المختلف فيها أن يبرز رجل بين الصنفين قبل التحام الحرب ، يدعو إلى المـبارزة ، فهذا هو الذي يُعتبر له إذن الإمام ، لأن عين الطائفتين تمتد إليهما ، وقلوب الفريقين تتعلق بهما ، وأيهما غلب سر أصحابه ، وكسر قلوب أعدائه ، بخلاف غيره .

(١١) سورة الحج ١٩ .

(١٢) انظر حاشية ٣ السابقة .

(١٣) حديث أبي قتادة يأتي بتمامه ، في المسألة رقم ١٦٣٩ . ويأتي تخريجه هناك . وهو بهذا اللفظ عند عبد الرزاق ،

في : باب السلب والمبارزة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٣٦/٥ .

(١٤) في ١ : « عدوه » .

إذا ثَبَتَ هذا ، فالمُبَارَزَةُ تُنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ؛ مُسْتَحَبَّةٌ ، وَمُبَاحَةٌ ، وَمَكْرُوهَةٌ ، أَمَّا
 ١٤/١٠ ظ الْمُسْتَحَبَّةُ ؛ فَإِذَا خَرَجَ عَلَجَ / يَطْلُبُ الْبِرَارَ ، اسْتَحَبَّ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الْقُوَّةَ
 وَالشُّجَاعَةَ ، مُبَارَزَتُهُ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ رَدًّا عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِظْهَارًا لِقُوَّتِهِمْ .
 وَالْمُبَاحُ ؛ أَنْ يَتَدَيَّ الرَّجُلُ الشُّجَاعُ بِطَلِبِهَا ، فَيُبَاحُ وَلَا يُسْتَحَبُّ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ
 إِلَيْهَا ، وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يُغْلَبَ ، فَيَكْسِرَ قُلُوبَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ شُجَاعًا وَائِقًا مِنْ
 نَفْسِهِ ، أُبِيحَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ غَالِبٌ ، وَالْمَكْرُوهُ أَنْ يَبْرَزَ الضَّعِيفُ الْمُنَّةُ^(١٥) ،
 الَّذِي لَا يَثِقُ مِنْ نَفْسِهِ ، فَتُكْرَهُ لَهُ الْمُبَارَزَةُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ كَسْرِ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ بِقَتْلِهِ^(١٦)
 ظَاهِرًا .

فصل : إذا خَرَجَ كَافِرٌ يَطْلُبُ الْبِرَارَ ، جَازَ رَمِيهِ وَقَتْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُشْرِكٌ لَا عَهْدَ لَهُ ، وَلَا
 أَمَانَ لَهُ ، فَأُبِيحَ قَتْلُهُ كَعَبْدِهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ جَارِيَةً بَيْنَهُمْ^(١٧) أَنْ مَنْ خَرَجَ يَطْلُبُ
 الْمُبَارَزَةَ لَا يُعْرَضُ لَهُ ، فَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى الشَّرْطِ . وَإِذَا خَرَجَ إِلَيْهِ أَحَدٌ يَبَارِزُهُ بِشَرْطٍ أَنْ
 لَا يُعِينَهُ عَلَيْهِ سِوَاهُ ، وَجَبَ الْوَفَاءُ بِشَرْطِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ ، فَإِنْ انْتَهَزَ
 الْمُسْلِمُ تَارِكًا لِلْقِتَالِ ، أَوْ مُثَخِّنًا بِجِرَاحَتِهِ ، جَازَ لِكُلِّ أَحَدٍ قِتَالُهُ^(١٨) ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا صَارَ
 إِلَى هَذِهِ الْحَالِ ، فَقَدْ انْقَضَى قِتَالُهُ ، وَإِنْ كَانَ الْمُسْلِمُ شَرْطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُقَاتِلَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى
 صَفِّهِ وَفَى لَهُ بِالشَّرْطِ ، إِلَّا أَنْ يَتْرَكَ قِتَالَهُ ، أَوْ يُثَخِّنَهُ^(١٩) بِالْجِرَاحِ ، فَيَتَّبَعَهُ لِيَقْتُلَهُ ، أَوْ
 يُجِيزَ عَلَيْهِ ، فَيَجُوزَ أَنْ يَحُولُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، فَإِنْ قَاتَلَهُمْ قَاتَلُوهُ ؛ لِأَنَّهُ^(٢٠) إِذَا مَنَعَهُمْ إِنْقَاذَهُ
 فَقَدْ نَقَضَ أَمَانَهُ . وَإِنْ أَعَانَ الْكُفَّارُ صَاحِبَهُمْ ، فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُعِينُوا صَاحِبَهُمْ أَيْضًا ،
 وَيُقَاتِلُوا مَنْ أَعَانَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَقَاتِلُونَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصُنْعٍ مِنْ جِهَتِهِ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ
 اسْتَنْجَدَهُمْ ، أَوْ عَلِمَ مِنْهُ الرِّضَا بِفَعْلِهِمْ ، صَارَ نَاقِضًا لِأَمَانِهِ ، وَجَازَ لَهُمْ قَتْلُهُ . وَذَكَرَ
 الْأَوْزَاعِيُّ ، أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ مُعَاوَنَةُ صَاحِبِهِمْ ، وَإِنْ أَثَخَّنَ بِالْجِرَاحِ . قِيلَ لَهُ :

(١٥) المنة : القوة .

(١٦) فِي م : « لَقَتْلُهُ » .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٨) فِي م : « قَتْلُهُ » .

(١٩) فِي أ ، م : « ثَخَنَهُ » .

(٢٠) فِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّهُمْ » .

فخاف المسلمون على صاحبهم ؟ قال : وإن ؛ لأنَّ المُبارزة إنما تكون هكذا ، ولكن لو حَجَزُوا بينهما ، وَخَلَّوْا سَبِيلَ العِلْج . قال : فإن أعان العدوُّ صاحبهم ، فلا بأس أن يُعين المسلمون صاحبهم . ولنا ، أنَّ حَمْزَةَ وعليًّا أعانا عُبيدة بن الحارث على قتل شَيْبَةَ بن ربيعة ، حين أُنْخِنَ عُبيدة .

١٥/١٠ / فصل : وتجوُّزُ الخُدعة في الحرب ، للمُبَارِز ، وغيره ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « الْحَرْبُ خُدْعَةٌ »^(٢١) . وهو حديث حسنٌ صحيح . ورَوَى أَنَّ عَمْرُو بْنَ عَبْدِ وَدَّ بَارَزَ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، فلما أَقْبَلَ عليه ، قال عليٌّ^(٢٢) : ما بَرَزْتُ لِأَقَاتِلَ اثْنَيْنِ . فَالْتَفَتَ عَمْرُو ، فَوَثَبَ عَلَيْهِ فَضَرَبَهُ ، فقال عَمْرُو : خَدَعْتَنِي . فقال عليٌّ : الْحَرْبُ خُدْعَةٌ .

فصل : قال أحمد : إذا غَزَوْا فِي الْبَحْرِ ، فَأَرَادَ رَجُلٌ أَنْ يُقِيمَ بِالسَّاحِلِ ، يَسْتَأْذِنُ الْوَالِيَّ^(٢٣) الَّذِي هُوَ عَلَى جَمِيعِ الْمَرَائِبِ ، وَلَا يُجْزِئُهُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ الْوَالِيَّ الَّذِي فِي مَرْكَبِهِ .

١٦٣٢ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا يَسْتَعِينُ بِهِ فِي غَزَاتِهِ ، فَمَا فَضَّلَ فَهُوَ لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يُعْطَ لِعَزَاةٍ بَعَيْنِهَا ، رَدَّ مَا فَضَّلَ فِي الْغَزْوِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي الْغَزْوِ ، لَمْ يَحُلْ ؛ إِمَّا أَنْ يُعْطَى لِعَزْوَةٍ بَعَيْنِهَا ، أَوْ فِي الْغَزْوِ مُطْلَقًا ، فَإِنْ أُعْطِيَ لِعَزْوَةٍ بَعَيْنِهَا ، فَمَا فَضَّلَ بَعْدَ الْغَزْوِ فَهُوَ لَهُ . هَذَا قَوْلُ عَطَاء ، وَمُجَاهِد ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ إِذَا أُعْطِيَ شَيْئًا فِي

(٢١) أخرجه البخاري ، في : باب الحرب خدعة ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٧٧/٤ ، ٧٨ . ومسلم ، في : باب جواز الخداع في الحرب ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٦١/٣ ، ١٣٦٢ . وأبو داود ، في : باب المكر في الحرب ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤١/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في الكذب والخدعة في الحرب ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ١٧١/٧ . وابن ماجه ، في : باب الخديعة في الحرب ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٥/٢ ، ٩٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٠/١ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ٣١٢/٢ ، ٣١٤ ، ٢٢٤/٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠٨ ، ٣٨٧/٦ ، ٤٥٩ .

(٢٢) سقط من : تم .

(٢٣) في م : « والى » .

الْعَزْوُ يَقُولُ لَصَاحِبِهِ : إِذَا بَلَغْتَ وَادَى الْقَرْىَ^(١) فَشَأْنُكَ بِهِ . وَلَأَنَّهُ أُعْطَاهُ عَلَى سَبِيلِ
الْمُعَاوَنَةِ وَالنَّفَقَةِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجَارَةِ ، فَكَانَ الْفَاضِلُ لَهُ ، كَمَا لَوْ وَصَّى أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ
فَلَانٌ حَجَّةً بِالْفِ . وَإِنْ أُعْطَاهُ شَيْئًا لِيُنْفِقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ فِي الْعَزْوِ مُطْلَقًا ، فَفَضْلٌ مِنْهُ
فَضْلٌ ، أَنْفَقَهُ فِي غَزَاةٍ أُخْرَى ؛ لَأَنَّهُ أُعْطَاهُ الْجَمِيعَ لِيُنْفِقَهُ فِي جِهَةِ قُرْبَةٍ ، فَلَزِمَهُ إِنْفَاقُ
الْجَمِيعِ فِيهَا ، كَمَا لَوْ وَصَّى أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ بِالْفِ .

فصل : وَمَنْ أُعْطِيَ شَيْئًا لِيَسْتَعِينَ^(٢) بِهِ فِي الْعَزْوِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يَتْرُكُ لِأَهْلِهِ مِنْهُ
شَيْئًا ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ يَمْلِكُهُ ، إِلَّا أَنْ يَصِيرَ إِلَى رَأْسِ مَغْزَاهُ ، فَيَكُونُ كَهَيْئَةِ مَالِهِ ، فَيَبْعَثُ إِلَى
عِيَالِهِ مِنْهُ ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ قَبْلَ الْخُرُوجِ ، لِقَلَّا يَتَخَلَّفُ عَنِ الْعَزْوِ ، فَلَا يَكُونُ مُسْتَحِقًّا لَمَّا
أَنْفَقَهُ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ سِلَاحًا ، أَوْ آلَةَ الْعَزْوِ . فَإِنْ قَصَدَ / إِعْطَاءَهُ لِمَنْ يَغْزُو بِهِ ، فَقَالَ
أَحْمَدُ : لَا يَتَّخِذُ مِنْهُ^(٣) سَفَرَةً فِيهَا طَعَامٌ ، فَيُطْعِمُ مِنْهَا أَحَدًا ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَهَا لِيُنْفِقَهَا فِي
جِهَةٍ مَخْصُوصَةٍ ، وَهِيَ الْجِهَادُ .

١٦٣٣ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَإِذَا حُمِلَ الرَّجُلُ عَلَى دَابَّةٍ ، فَإِذَا رَجَعَ مِنَ الْعَزْوِ
فَهِيَ لَهُ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ : هِيَ حَبِيسٌ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُبَاعَ إِلَّا أَنْ تُصِيرَ فِي حَالٍ لَا تُصْلَحُ
فِيهِ^(١) لِلْعَزْوِ ، فُتْبَاعٌ ، وَتُجْعَلَ فِي حَبِيسٍ آخَرَ ، وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ إِذَا ضَاقَ بِأَهْلِهِ ،
أَوْ^(٢) كَانَ فِي مَكَانٍ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ ، جَازَ أَنْ يُبَاعَ ، وَتُجْعَلَ فِي مَكَانٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ
الْأُضْحِيَّةُ إِذَا أَبْدَلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا)

قوله : حُمِلَ الرَّجُلُ عَلَى دَابَّةٍ . يَعْنِي أُعْطِيَهَا لِيَغْزُوَ عَلَيْهَا ، فَإِذَا غَزَا عَلَيْهَا مَلَكَهَا كَمَا
يَمْلِكُ النَّفَقَةُ الْمُدْفُوعَةُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَارِيَّةً ، فَتَكُونَ لَصَاحِبِهَا ، أَوْ حَبِيسًا فَتَكُونَ

(١) وادى القرى : بين المدينة والشام ، من أعمال المدينة ، كثير القرى . معجم البلدان ٤ / ٨٧٨ .

(٢) في ١ : « يستعين » .

(٣) في ١ : « منها » .

(١) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢) في م : « إذا » .

حَبِيسًا بِحَالِهِ . قَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأُضَاعَهُ صَاحِبُهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ ، ^(٣) وَظَنَنْتُ أَنَّهُ ^(٣) بِائِعُهُ بِرُخْصٍ ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « لَا تَشْتَرِهِ ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ يَذَرُهُمْ ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَلَكَه ، لَوْلَا ذَلِكَ مَا بَاعَهُ ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَلَكَهُ بَعْدَ الْغَزْوِ ؛ لِأَنَّهُ أَقَامَهُ لِلْبَيْعِ بِالْمَدِينَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِيَأْخُذْهُ مِنْ عُمَرَ ، ثُمَّ يُقِيمُهُ لِلْبَيْعِ فِي الْحَالِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَقَامَهُ لِلْبَيْعِ بَعْدَ غَزْوِهِ عَلَيْهِ . وَذَكَرَ أَحْمَدُ نَحْوًا مِنْ هَذَا الْكَلَامِ . وَسُئِلَ : مَتَى يَطِيبُ لَهُ الْفَرَسُ ؟ قَالَ : إِذَا غَزَا عَلَيْهِ . قِيلَ لَهُ : فَإِنَّ الْعَدُوَّ جَاءَنَا فَخَرَجَ عَلَى هَذَا الْفَرَسِ فِي الطَّلَبِ إِلَى خَمْسَةِ فَرَاسِخَ ، ثُمَّ رَجَعَ . قَالَ : لَا ، حَتَّى يَكُونَ غَزَوٌ ^(٥) . قِيلَ لَهُ : فَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ : إِذَا بَلَغَتْ وَادِي الْقُرَى ، فَشَأْنُكَ بِهِ ، قَالَ : ابْنُ عُمَرَ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي مَالِهِ ، وَرَأَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ إِذَا غَزَا عَلَيْهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسَالِمٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَنَحْوُهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَمْ ^(٦) أَعْلَمْ أَحَدًا / يَقُولُ : إِنَّ لَهُ أَنْ ^(٧) يَبِيعَهُ فِي مَكَانِهِ . وَكَانَ مَالِكٌ لَا يَرَى أَنْ يُتَّفَعَ بِثَمَنِهِ فِي غَيْرِ سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَهُ : شَأْنُكَ بِهِ مَا أَرَدْتَ . وَلَنَا ، حَدِيثُ عُمَرَ ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا اشْتَرَطَ مَالِكٌ ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ : هِيَ حَبِيسٌ . فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا ، وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ الْوَقْفِ ^(٨) ، وَيَأْتِي شَرْحُ حَكْمِ الْأَضْحِيَّةِ فِي بَابِهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

و ١٦/١٠

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : لَا يَرْكَبُ دَوَابَّ السَّبِيلِ فِي حَاجَةٍ ، وَيَرْكَبُهَا وَيَسْتَعْمِلُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا يَرْكَبُ فِي الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يَرْكَبُهَا وَيَعْلِفَهَا ، وَأَكْرَهُ سِيَاقَ الرَّمْلِ ^(٩) عَلَى الْفَرَسِ الْحَبِيسِ ، وَسَهْمُ الْفَرَسِ الْحَبِيسِ لِمَنْ غَزَا عَلَيْهِ ، وَلَا يُبَاغُ الْفَرَسُ

(٣-٣) فِي م : « وَظَنَنْتُهُ » .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي : ١٠٣/٤ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « غَزَا » . وَفِي م : « غَزَا » .

(٦) فِي م : « وَلَا » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، م .

(٨) تَقْدِمُ فِي : ٢٢١/٨ .

(٩) الرَّمْلُ : جَمْعُ الرَّمَكَةِ ، بِالتَّحْرِيكِ ، وَهِيَ الْفَرَسُ أَوْ الْبَرَذُونَةُ تَتَّخِذُ لِلنَّسْلِ .

الحَبِيسُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ ، إِذَا عَطِبَ يَصِيرُ لِلطَّحْنِ ، وَيَصِيرُ ثَمْنُهُ فِي مِثْلِهِ ، أَوْ يُنْفَقُ ثَمْنُهُ عَلَى الدَّوَابِّ الْحَبِيسِ . وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ فَرَسًا لِيَحْمِلَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُسْتَحَبُّ شِرَاؤُهَا مِنْ غَيْرِ الثَّغْرِ ؛ لِيَكُونَ تَوْسِيعَةً عَلَى أَهْلِ الثَّغْرِ فِي الْجَلْبِ .

١٦٣٤ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا سَبَى الْإِمَامُ فَهُوَ مُحَيَّرٌ ، إِنْ رَأَى قَتْلَهُمْ ، وَإِنْ رَأَى مَنْ عَلَيْهِمْ وَأَطْلَقَهُمْ بِلاَ عَوْضٍ ، وَإِنْ رَأَى أَطْلَقَهُمْ عَلَى مَالٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ رَأَى فَادَى بِهِمْ ، وَإِنْ رَأَى اسْتَرْقَاهُمْ ، أَى ذَلِكَ رَأَى فِيهِ نِكَايَةً لِلْعَدُوِّ ، وَحَظًّا لِلْمُسْلِمِينَ ، فَعَلَّ)

وجملته أَنَّ مَنْ أُسِرَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ؛ أَحَدُهَا ، النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ ، فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ ، وَيَصِيرُونَ رَقِيقًا لِلْمُسْلِمِينَ بِنَفْسِ السَّبْيِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَسْتَرْقِيهِمْ إِذَا سَبَاهُمْ . الثَّانِي ، الرِّجَالُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ الَّذِينَ يَقْرُونَ بِالْجِزْيَةِ ، فَيَتَخَيَّرُ ^(٢) الْإِمَامُ فِيهِمْ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ ؛ الْقَتْلُ ، وَالْمَنْ بغيرِ عَوْضٍ ، وَالْمُفَادَاةُ بِهِمْ ، وَاسْتِرْقَاقُهُمْ . الثَّالِثُ ، الرِّجَالُ مِنْ عَبَدَةِ الْأَوْثَانِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَا يَقْرُ بِالْجِزْيَةِ ، فَيَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِمْ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ الْقَتْلُ ، أَوْ الْمَنْ ، وَالْمُفَادَاةُ ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُمْ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، جَوَازُ اسْتِرْقَاقِهِمْ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَبِمَا ذَكَرْنَا فِي أَهْلِ الْكِتَابِ قَالَ / الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَعَنْ مَالِكٍ كَمَذْهَبِنَا . وَعَنْهُ لَا يَجُوزُ الْمَنْ بغيرِ عَوْضٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب قتل الصبيان فى الحرب ، من كتاب الجهاد . صحيح البخارى ٧٤/٤ . ومسلم ، فى : باب تحريم قتل النساء والصبيان فى الحرب ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٦٤/٣ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبى داود ٤٩/٢ . وابن ماجه ، فى : باب الغارة والبيات وقتل النساء والصبيان ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٧/٢ . والدارمى ، فى : باب النهى عن قتل النساء والصبيان ، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢٢٣/٢ . والإمام مالك ، فى : باب النهى عن قتل النساء والولدان ... ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٤٧/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٢/٢ ، ٢٣ ، ٧٦ ، ٩١ ، ١١٥ ، ١٠٠ .

(٢) فى الأصل ، م : « فيخير » .

مَصْلَحَةٍ فِيهِ^(٣)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ فِعْلُ مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ. وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، كَرَاهَةُ قَتْلِ الْأَسْرَى. وَقَالُوا: لَوْ مَنْ عَلَيْهِ أَوْ قَادَاهُ كَمَا صُنِعَ بِأَسَارَى بَدْرِ. وَلَئِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَشُدُّوا أَلْوَتَاكُ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾^(٤). فَخَيْرٌ بَعْدُ الْأَسْرَ بَيْنَ هَذَيْنِ لَا غَيْرُ. وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ شَاءَ ضَرَبَ أَعْنَاقَهُمْ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَرْقَهُمْ، لَا غَيْرُ، وَلَا يَجُوزُ مَنْ وَلَا فِدَاءً؛ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾^(٥). بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾. وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعِيسَى بْنُ عُقْبَةَ، يَقْتُلَانِ الْأَسَارَى. وَلَنَا، عَلَى جَوَازِ الْمَنْ وَالْفِدَاءِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾. وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنْ عَلَى ثِمَامَةَ بْنِ أَثَالٍ^(٦)، وَأُمِّي عَزَّةَ الشَّاعِرِ^(٧)، وَأُمِّي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ^(٨)، وَقَالَ فِي أُسَارَى بَدْرِ: «لَوْ كَانَ مُطْعَمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا، ثُمَّ سَأَلَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَنِ، لَأُطْلَقْتُهُمْ لَهُ»^(٩). وَفَادَى أُسَارَى بَدْرِ، وَكَانُوا

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) سورة محمد ٤.

(٥) سورة التوبة ٥.

(٦) أخرج حديث ثمامة، البخاري، في: باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد، وباب دخول المشرك المسجد، من كتاب الصلاة، وفي: باب وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال، من كتاب المغازي، صحيح البخاري ١٢٥/١، ١٢٧، ٢١٤/٥، ٢١٥. ومسلم، في: باب ربط الأسير وحبسه وجواز المن عليه، من كتاب الجهاد والسير. صحيح مسلم ١٨٦/٣. وأبو داود، في: باب في الأسير يوثق، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٥٢/٢. والنسائي مختصرا، في: باب تقديم غسل الكافر إذا أراد أن يسلم، من كتاب الطهارة. وفي: باب ربط الأسير بسارية المسجد، من كتاب الصلاة. المجتبى ٩١/١، ٩٢، ٣٦/٢. والبيهقي، في: باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم، من كتاب السير. السنن الكبرى ٦٥/٩، ٦٦.

(٧) سيأتي في الصفحة التالية أنه قتله يوم أحد، وأخرجه البيهقي، في: الباب السابق. السنن الكبرى ٦٥/٩. وذكر الواقدي قصته، في: المغازي ١١٠/١، ١١١، ١٤٢، ٢٠١، ٣٠٨، ٣٠٩.

(٨) أخرجه أبو داود، في: باب في فداء الأسير بالمال، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود، ٥٦/٢، ٥٧.

(٩) أخرجه البخاري، في: باب ما من النبي ﷺ على الأسارى من غير أن يخمس، من كتاب فرض الخمس. صحيح البخاري ١١١/٤. وأبو داود، في: باب في المن على الأسير بغير فداء، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٥٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٨٠/٤. وعبد الرزاق، في: باب قتل أهل الشرك صبرا وفداء الأسرى، من كتاب الجهاد. المصنف ٢٠٩/٢. والبيهقي، في: باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم، من كتاب السير. السنن الكبرى ٦٧/٩.

ثلاثة وسبعين رجلاً ، كل رجل منهم بأربع مائة^(١٠) ، وفادى يوم بدر رجلاً برجلين^(١١) ، وصاحب العضباء برجلين^(١٢) . وأما القتل ؛ فلأن^(١٣) النبي ﷺ قتل رجال بنى قريظة ، وهم بين الستمائة والسبعمائة^(١٤) ، وقتل يوم بدر النضر بن الحارث ، وعقبة بن أبي معيط ، صبراً^(١٥) ، وقتل أبا عزة يوم أحد . وهذه قصص عمت واشتهرت ، وفعلها النبي ﷺ مرات ، وهو دليل على جوازها . ولأن كل خصلة من هذه الخصال قد تكون أصلح في بعض الأسرى ، فإن منهم من له قوة ونكاية في المسلمين ، وبقاؤه ضرر

(١٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في المن على الأسير بغير فداء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٦/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب قتل أهل الشرك صبراً وفداء الأسرى ، وباب من أسر النبي ﷺ ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٦/٥ ، وابن أبي شيبة ، في : باب في الفداء من رآه وفعله ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤١٦/١٢ . وأبو عبيد ، في : باب فتح الأرض عنوة ... ، من كتاب فتوح الأرضين صلحا . الأموال ١٢١ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٨/٩ .

(١١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب قتل أهل الشرك صبراً وفداء الأسرى ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الفداء ومن رآه في الجهاد ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤١٦/١٢ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٧/٩ .

(١٢) يأتي حديثه في المسألة نفسها ، في الفصل التالي .

(١٣) في ١ : « فإن » .

(١٤) ذكر هذا الواقدي ، في : المغازي ٥١٨/٢ .

وحديث قتل رجال بنى قريظة ، أخرجه البخاري ، في : باب إذا نزل العدو على حكم رجل ، من كتاب الجهاد . وفي : باب مناقب سعد بن معاذ ، من كتاب مناقب الأنصار ، وفي : باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قول النبي ﷺ : « قوموا إلى سيدكم » . من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ٨١/٤ ، ٨٢ ، ٤٤/٥ ، ١٤٣ ، ٧٢/٨ . ومسلم ، في : باب جواز قتال من نقض العهد ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٣٨٨/٣ ، ١٣٨٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النزول على الحكم ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٧٨/٧ ، ٧٩ . والدارمي ، في : باب نزول أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ ، من كتاب السير . سنن الدارمي . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢/٣ ، ٧١ ، ٣٥٠ ، ١٤٢/٦ .

(١٥) أخرج حديث قتل النضر وعقبة ، ابن أبي شيبة ، في : باب غزوة بدر الكبرى ، من كتاب المغازي . المصنف ٣٧٢/١٤ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٤/٩ ، ٦٥ . وأخرج حديث قتل عقبة أبو داود ، في : باب في قتل الأسير صبراً ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٥/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب في قتل أهل الشرك صبراً وفداء الأسرى ، وباب من أسر النبي ﷺ من أهل بدر ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٥/٥ ، ٢٠٦ ، ٣٥٢ .

عليهم ، فقتله أًصلح ، ومنهم الضعيف الذي له مال كثير ، ففدأوه أًصلح ، ومنهم حسن الرأي في المسلمين ، يُرجى إسلامه بالمن عليه ، أو معونته للمسلمين بتخليص / ١٧/١٠ أسراهم ، والدفع عنهم ، فالمن عليه أًصلح ، ومنهم من ينتفع بخدمته ، ويؤمن شره ، فاسترقاقه أًصلح ، كالنساء والصبيان ، والإمام أعلم بالمصلحة ، فينبغي أن يفوض ذلك إليه ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ عام لا ينسخ به الخاص ، بل ينزل على ما عدا المخصوص ، ولهذا لم يحرموا استرقاقه ، فأما عبدة الأوثان ، ففي استرقاقهم روايتان ؛ إحداهما ، لا يجوز . وهو مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة : يجوز في العجم دون العرب ، بناء على قوله في أخذ الجزية منهم ^(١٦) . ولنا ، أنه كافر لا يقر بالجزية ، فلم يقر بالاسترقاق كالمُرْتَد ، وقد ذكرنا الدليل عليه . إذا ثبت هذا ، فإن هذا تحيير مصلحة واجتهاد ، لا تحيير شهوة ، فمتى رأى المصلحة في خصلة من هذه الخصال ، تعينت عليه ، ولم يجز العدول عنها ، ومتى تردد فيها ، فالقتل أولى . قال مجاهد في أميرين ؛ أحدهما يقتل الأسرى : هو أفضل . وكذلك قال مالك . وقال إسحاق : الإثخان أحب إلي ، إلا ^(١٧) أن يكون معروفاً يطمئع به في الكثير .

فصل : وإن أسلم الأسير صار رقيقاً في الحال ، وزال التحيير ، وصار حكمه حكم النساء . وبه قال الشافعي في أحد قوليه . وفي الآخر ، يسقط القتل ، ويتخير بين الخصال الثلاث ؛ لما روى أن أصحاب رسول الله ﷺ أسروا رجلاً من بني عقييل ، فمر به النبي ﷺ ، فقال : يا محمد ، علام أخذت وأخذت سابقة الحاج ؛ فقال : « أخذت بجريرة حلفائك من ثقيف ، فقد أسررت رجلين من أصحابي » . فمضى النبي ﷺ ، فناده : يا محمد ، يا محمد . فقال له : « ما شأنك ؟ » فقال : إني مسلم ، فقال : « لو قلتها وأنت تملك أمرك ، لأفلحت كل الفلاح » . وفادى به

(١٦) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١٧) سقط من : م .

النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَيْنِ ، رواه مُسْلِمٌ^(١٨) . ولأنَّه سَقَطَ القَتْلُ بِإِسْلَامِهِ ، فَبَقِيَ بِاقِي الخِصَالِ على ما كَانَتْ عليه . ولَنَا ، أَنَّهُ أُسِيرَ يَحْرُمُ قَتْلُهُ ، فَصَارَ رَقِيقًا كَالْمَرْأَةِ ، والحديثُ لَا يُنَافِي ١٧/١٠ ظ رِقَّهُ ، فَقَدْ يُفَادَى / بِالْمَرْأَةِ وَهِيَ رَقِيقٌ ، كَمَا رَوَى سَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ ، أَنَّهُ غَزَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ ، فَتَقَلَّهَ امْرَأَةٌ ، فَوَهَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ ، وَفِي أَيْدِيهِمْ أُسَارَى ، فَقَدَاهُمْ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ^(١٩) . إِلَّا أَنَّهُ لَا يُفَادَى بِهِ ، وَلَا يُمْنُ عَلَيْهِ ، إِلَّا بِإِذْنِ الْغَانِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَالًا لَهُمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ الْمَنْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ الْمَنْ عَلَيْهِ مَعَ كُفْرِهِ ، فَمَعَ إِسْلَامِهِ أَوْلَى ، لَكَوْنِ الْإِسْلَامِ حَسَنَةً يَقْتَضِي إِكْرَامَهُ ، وَالْإِنْعَامَ عَلَيْهِ ، لَا مَنَعَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ . وَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ إِلَى الْكُفَّارِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْمَشْرِكِينَ ، مِنْ عَشِيرَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، وَإِنَّمَا جَازَ فِدَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَخَلَّصُ بِهِ مِنَ الرُّقِّ . فَأَمَّا إِنْ أُسْلِمَ قَبْلَ أُسْرِهِ ، حَرَّمَ قَتْلُهُ وَاسْتِرْقَاقُهُ وَالْمُفَادَاةُ بِهِ ، سَوَاءً أُسْلِمَ وَهُوَ فِي حِصْنٍ ، أَوْ جَوْفٍ ، أَوْ مَضِيقٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ فِي أَيْدِي الْغَانِمِينَ بَعْدُ .

فصل : فَإِنْ سَأَلَ الْأُسَارَى مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ تَخْلِيَّتَهُمْ عَلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ صَارُوا غَنِيمَةً بِالسَّبْيِ ، وَأَمَّا الرِّجَالُ ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِمْ ، وَلَا يَزُولُ التَّخْيِيرُ الثَّابِتُ فِيهِمْ . وقال أصحابُ الشَّافِعِيِّ : يَحْرُمُ قَتْلُهُمْ ، كَمَا لَوْ

(١٨) في : باب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد ، من كتاب النذر . صحيح مسلم ١٢٦٢/٣ ، ١٢٦٣ ..

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النذر فيما لا يملك ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢١٤/٢ . والدارمي ، في : باب إذا أحرز العدو من مال المسلمين ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣٦/٢ ، ٢٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٠/٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ . وعبد الرزاق ، في : باب قتل أهل الشرك صبرا وفداء الأسرى ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠٦/٥ - ٢٠٨ . والبيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٧/٩ .

(١٩) أخرجه مسلم ، في : باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٣٧٥/٣ ، ١٣٧٦ . وأبو داود ، في : باب الرخصة في المدركين يفرق بينهم ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٨/٢ ، ٥٩ . وابن ماجه ، في : باب فداء الأسارى ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦/٤ ، ٤٧ ، ٥١ .

أَسْلَمُوا . وَلَنَا ، أَنَّهُ بَدَّلَ لَا تَلْزَمُ الْإِجَابَةُ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يَحْرُمَ قَتْلَهُمْ ، كَبَدَّلَ عَبْدَةَ الْأَوْثَانِ .

فصل : وإذا أسير العبد صار رقيقاً للمسلمين ؛ لأنه مأل لهم استولى عليه ، فكان للغانمين ، كالبهيمة ، وإن رأى الإمام قتله لضرر في بقائه ، جاز قتله ؛ لأن مثل هذا لا قيمة له ، فهو كالمُرْتَدِّ ، وأما مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُمْ غير النساء والصبيان ، كالشيخ والزمن والأعمى والراهب ، فلا يحل سببهم ؛ لأن قتلهم حرام ، ولا نفع في اقتنائهم .

فصل : ذكر أبو بكر أن الكافر إذا كان مولىً مسلم ، لم يجوز استرقاقه ؛ لأن في استرقاقه تفويت ولاء المسلم المعصوم . وعلى قوله ، لا يُسْتَرَقُّ ولده أيضاً إذا كان عليه ولاء ؛ لذلك . وإن كان معتقاً ذمياً ، جاز استرقاقه ؛ لأن سيده يجوز استرقاقه ، فاسترقاق موله أولى . وهذا مذهب الشافعي . / وظاهر كلام الخرقي جواز استرقاقه ؛ لأنه يجوز قتله ، وهو من أهل الكتاب ، فجاز استرقاقه ، كغيره ، ولأن سبب جواز الاسترقاق قد تحقق فيه ، وهو الاستيلاء عليه ، مع كون مصلحة المسلمين في استرقاقه ، ولأنه إن كان المسيء امرأة أو صبياً ، لم يجوز فيه سوى الاسترقاق ، فيتعين ذلك فيه . وما ذكره يبطال بالقتل ؛ فإنه يفوت الولاء ، وهو جائز فيه ، وكذلك مَنْ عليه ولاء لذمي يجوز استرقاقه . وقولهم : إن سيده يجوز استرقاقه . غير صحيح ؛ فإن الذمي لا يجوز استرقاقه ، ولا تفويت حقوقه ، وقد قال علي ، رضي الله عنه : إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا (٢٠) .

١٦٣٥ - مسألة ؛ قال : (وسبيل من استرق منهم ، وما أخذ منهم على إطلاقهم ، سبيل تلك الغنيمة)

يعنى مَنْ صار منهم رقيقاً بضرب الرق عليه ، أو فودى بمال ، فهو كسائر الغنيمة ، يُحْمَسُ ثم يُقَسَّمُ أربعة أخماسه بين الغانمين . لا نعلم في هذا خلافاً ، فإن النبي ﷺ

(٢٠) انظر : نصب الراية ٣/ ٣٨١ .

قَسَمَ فِدَاءُ أُسَارَى بَدْرِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ ^(١) . وَلَأَنَّهُ مَالٌ غَنِمَهُ الْمُسْلِمُونَ ، فَأُشْبِهَ الْخَيْلَ وَالسَّلَاحَ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْأُسَيْرُ ^(٢) لَمْ يَكُنْ لِلْغَانِمِينَ فِيهِ حَقٌّ ، فَكَيْفَ تَعْلَقُ حَقُّهُمْ بِبَدْلِهِ ؟ قُلْنَا : إِنَّمَا يَفْعَلُ الْإِمَامُ فِي الْأَسْتِرْقَاقِ مَا يَرَى فِيهِ الْمَصْلَحَةَ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ مَالًا ، فَإِذَا صَارَ مَالًا ، تَعْلَقَ حَقُّ الْغَانِمِينَ بِهِ ؛ لَأَنَّهُمْ أُسْرُوهُ وَقَهَرُوهُ ، وَهَذَا لَا يَمْتَنِعُ ^(٣) ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ ، إِذَا قُتِلَ قَتْلًا يَوْجِبُ الْقصاصَ ، كَانَ لَوَرِثَتِهِ الْخِيَارُ ، فَإِذَا اخْتَارُوا الدِّيَّةَ ، تَعْلَقَ حَقُّ الْغُرَمَاءِ بِهَا .

١٦٣٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ اسْتِرْقَاقُهُمْ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ مَجُوسًا ، وَأَمَّا مَا سِوَى هَؤُلَاءِ مِنَ الْعَدُوِّ ، فَلَا يَقْبَلُ مِنْ بَالِغِي رِجَالِهِمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ السَّيْفُ أَوِ الْفِدَاءُ)

قد ذكرنا فيما تقدّم أنّ غير أهل الكتاب لا يجوز استرقاق رجالهم ، في إحدى الروايتين .

فصل : فَأَمَّا النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانَ ، فَيَصِيرُونَ رَقِيقًا بِالسَّبْيِ . وَمَنَعَ أَحْمَدُ مِنْ فِدَاءِ / النِّسَاءِ بِالْمَالِ ؛ لِأَنَّ فِي بَقَائِهِنَّ تَعْرِيضًا لَهُنَّ لِلْإِسْلَامِ ، لِبَقَائِهِنَّ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ ، وَجَوَزَ أَنْ يُفَادَى بِهِنَّ أُسَارَى الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَادَى بِالْمَرْأَةِ الَّتِي أَخَذَهَا مِنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ^(١) ، وَلِأَنَّ فِي ذَلِكَ اسْتِنْقَازَ مُسْلِمٍ مُتَحَقِّقٍ إِسْلَامُهُ ، فَاحْتَمَلَ تَفْوِيتَ ^(٢) غَرَضِهِ الْإِسْلَامَ ^(٣) مِنْ أَجْلِهِ . وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اخْتِمَالُ فَوَاتِهَا ، لِتَحْصِيلِ الْمَالِ . فَأَمَّا الصَّبِيَّانَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَا يُفَادَى بِهِمَا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّبِيَّ يَصِيرُ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِ سَابِيهِ ، فَلَا يَجُوزُ رَدُّهُ إِلَى الْمَشْرِكِينَ . وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا أُسْلِمَتْ لَمْ يَجُزْ رَدُّهَا إِلَى الْكُفَّارِ بِفِدَاءٍ ^(٤) وَلَا غَيْرِهِ ؛ لِقَوْلِ

(١) انظر ما تقدم في فداء أسارى بدر ، في صفحة ٤٦ .

(٢) في م : « فالأسر » .

(٣) في م : « يمنع » .

(١) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٨ .

(٢-٢) في م : « غرضيه بالإسلام » .

(٣) سقط من : م .

الله تعالى : ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ ^(٤) . ولأنَّ في رَدِّها إليهم تَعْرِيضًا لها للرجوع عن الإسلام ، واستِحلال ما لا يحلُّ منها . وإن كان الصَّبِيُّ غيرَ مَحْكُومٍ بِإِسْلَامِهِ ، كالذى سُبِيَ مع أبويه ، لم يجز فِداؤه بِمالٍ . وهل يجوزُ فِداؤه بِمُسْلِمٍ ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ .

فصل : ولم يُجَوِّزْ أَحْمَدُ بَيْعَ شَيْءٍ مِنْ رَقِيقٍ ^(٥) الْمُسْلِمِينَ لِكَافِرٍ ، سَوَاءً كَانَ الرَّقِيقُ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ أَنْ يَشْتَرَوْا مِمَّا سَبَى الْمُسْلِمُونَ شَيْئًا . قَالَ : وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَنْهَى عَنْهُ أُمَرَاءَ الْأَمْصَارِ . هَكَذَا حَكَى أَهْلُ الشَّامِ ، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ . وَجَوَّزَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ إِثْبَاتِ يَدِهِ عَلَيْهِ ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْ ابْتِدَائِهِ ، كَالْمُسْلِمِ . وَلَنَا ، قَوْلُ عُمَرَ ، وَلَمْ يُنْكَرْ فَيَكُونُ إِجْمَاعًا ، وَلَأنَّ فِيهِ تَفْوِيتًا لِلْإِسْلَامِ الَّذِي يَظْهَرُ وُجُودُهُ ، فَإِنَّهُ إِذَا بَقِيَ رَقِيقًا لِلْمُسْلِمِينَ الظَّاهِرُ إِسْلَامُهُ ، فَيَفُوتُ ذَلِكَ بَيْعُهُ لِكَافِرٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ رَقِيقًا لِكَافِرٍ فِي ابْتِدَائِهِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُثْبِتْ لَهُ هَذِهِ الْغَرَضِيَّةُ ، وَالِدَّوَامُ يُخَالِفُ الْابْتِدَاءَ لِقُوَّتِهِ .

فصل : وَمَنْ أَسْرَأَسِيرًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ قَتْلُهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ الْإِمَامُ ، فَيَرَى فِيهِ رَأْيَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ أَسِيرًا ، فَالْخِيَرَةُ فِيهِ إِلَى الْإِمَامِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ كَلَامٌ يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ قَتْلِهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَا يَقْتُلُ أَسِيرٌ ^(٦) غَيْرَهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَالِي . فَمَفْهُومُهُ أَنَّ لَهُ قَتْلَ أَسِيرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَالِي ؛ لِأَنَّ لَهُ / أَنْ يَقْتُلَهُ ابْتِدَاءً ، فَكَانَ لَهُ قَتْلُهُ دَوَامًا ، كَمَا لَوْ هَرَبَ مِنْهُ أَوْ قَاتَلَهُ . فَإِنْ امْتَنَعَ الْأَسِيرُ أَنْ يَتَقَادَ مَعَهُ ، فَلَهُ إِكْرَاهُهُ بِالضَّرْبِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ إِكْرَاهُهُ ، فَلَهُ قَتْلُهُ . وَإِنْ خَافَهُ ، أَوْ خَافَ هَرَبَهُ ، فَلَهُ قَتْلُهُ أَيْضًا . وَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ الْإِثْقَادِ مَعَهُ ، لَجُرْحٍ أَوْ مَرَضٍ ، فَلَهُ قَتْلُهُ أَيْضًا . وَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ عَنْ قَتْلِهِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقْتُلُهُ ، كَمَا يُذَفَّفُ ^(٧) عَلَى جَرِيحِهِمْ ، وَلَأنَّ تَرْكَهُ حَيًّا ضَرَّرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَتَقْوِيَةُ لِلْكَفَّارِ ، فَتَعَيَّنَ الْقَتْلُ ، كَحَالَةِ الْابْتِدَاءِ إِذَا

(٤) سورة الممتحنة ١٠ .

(٥) في الأصل : « الرقيق » .

(٦) في الأصل ، م : « أسيرا » .

(٧) ذفف على الجريح : أجهز عليه .

أمكنه قتله ، وكجرحهم إذا لم يأسره . فأما أسير غيره ، فلا يجوز له قتله ، إلا أن يصير إلى حال يجوز قتله لمن أسره . وقد روى يحيى بن أبي كثير ، أن النبي ﷺ قال : « لَا يَتَعَاطِينَ أَحَدُكُمْ أُسِيرَ صَاحِبِهِ إِذَا أَخَذَهُ فَيَقْتُلُهُ » . رواه سعيد^(٨) . فإن قتل أسيره ، أو أسير غيره^(٩) قبل ذلك ، أساء ، ولم يلزمه ضمانه . وهذا قال الشافعي . وقال الأوزاعي : إن قتله قبل أن يأتي به الإمام ، لم يضمه ، وإن قتله بعد ذلك غرم ثمنه ؛ لأنه أئلف من الغنيمة ماله قيمة ، فضمنه ، كما لو قتل امرأة . ولنا ، أن عبد الرحمن بن عوف ، أسر أمية بن خلف وابنه علياً يوم بدر ، فآهما بلال ، فاستصرخ الأنصار عليهما حتى قتلوهما ، ولم يغرموا شيئاً^(١٠) . ولأنه أئلف ما ليس بمال ، فلم يغرمه ، كما لو أئلفه قبل أن يأتي به الإمام ، ولأنه أئلف ما لا قيمة له قبل أن يأتي به الإمام ، فلم يغرمه ، كما لو أئلف كلباً ، فأما إن قتل امرأة أو صبيّاً ، غرمه ؛ لأنه كان رقيقاً بنفس السبي .

فصل : ومن أسير فادعى أنه كان مسلماً ، لم يقبل قوله إلا ببينة ؛ لأنه يدعى أمراً الظاهر خلافه ، يتعلق به إسقاط حق يتعلق برقيقته ، فإن شهد له واحد ، حلف معه ، وحلّى سبيله . وقال الشافعي : لا تقبل إلا شهادة عدلين ؛ لأنه ليس بمال ، ولا يقصد منه المال . ولنا ، ما روى عبد الله بن مسعود ، أن النبي ﷺ قال يوم بدر : « لَا يَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنْ يُفْدَى ، أَوْ يُضْرَبَ عُنُقُهُ » . فقال عبد الله بن مسعود : « إِلَّا سُهَيْلُ بْنُ بَيْضَاءَ ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ الْإِسْلَامَ » . فقال النبي ﷺ : « إِلَّا سُهَيْلُ بْنُ بَيْضَاءَ »^(١١) . فقبل شهادة عبد الله وحده .

(٨) في : باب قتل الأسارى والنهي عن المثلة ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٥٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٨/٥ .

(٩) في م : « غير » .

(١٠) أخرجه البخاري بمعناه ، في : باب قتل أبي جهل ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٩٦/٥ . وذكر الواقدي خيرهما بنامه ، في : المغازي ٨٢/١ - ٨٤ .

(١١) أخرجه الترمذي ، في : باب سورة الأنفال ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢١٧/١١ - ٢١٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٣/١ ، ٣٨٤ .

١٦٣٧ - مسألة ؛ قال : (وَيُنْفَلُ الْإِمَامُ وَمَنْ اسْتَخْلَفَهُ الْإِمَامُ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فِي بَدَائِهِ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَفِي رَجْعَتِهِ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ)

النَّفْلُ : زيادة تُرَادُّ على سَهْمِ الْغَازِي ، ومنه نَفْلُ الصَّلَاةِ ، وهو ما زِيدَ على الْفَرْضِ ، وقولُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ﴾ ^(١) . كَأَنَّهُ سَأَلَ اللَّهَ وَلَدًا ، فَأَعْطَاهُ مَا سَأَلَ وَزَادَهُ وَلَدَ الْوَلَدِ ، والمرادُ بِالْبِدَايَةِ هُنَا ، ابْتِدَاءُ دُخُولِ دَارِ ^(٢) الْحَرْبِ ، وَالرَّجْعَةُ رُجُوعُهُ عَنْهَا . وَالنَّفْلُ فِي الْعَزْوِ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ^(٣) الْخِرَقِيُّ ، وهو أَنَّ الْإِمَامَ أَوْ نَائِبَهُ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ غَازِيًا ، بَعَثَ بَيْنَ يَدَيْهِ سَرِيَّةً تُغَيِّرُ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَمَا قَدِمَتْ بِهِ ^(٤) السَّرِيَّةُ مِنْ شَيْءٍ ، أَخْرَجَ خُمْسَهُ ، ثُمَّ أَعْطَى السَّرِيَّةَ مَا جَعَلَ لَهُمْ ، وهو رُبْعُ الْبَاقِي ، وَذَلِكَ خُمْسٌ آخَرُ ، ثُمَّ قَسَمَ مَا بَقِيَ فِي الْجَيْشِ وَالسَّرِيَّةِ مَعَهُ . فَإِذَا قَفَلَ ، بَعَثَ سَرِيَّةً تُغَيِّرُ ، وَجَعَلَ لَهُمُ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، فَمَا قَدِمَتْ بِهِ السَّرِيَّةُ ، أَخْرَجَ خُمْسَهُ ، ثُمَّ أَعْطَى السَّرِيَّةَ ثُلُثَ مَا بَقِيَ ، ثُمَّ قَسَمَ سَائِرَهُ فِي الْجَيْشِ وَالسَّرِيَّةِ مَعَهُ . وَهَذَا قَالَ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ ، وَالْحَسَنُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ ، وَيُرَوَّى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا نَفْلَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَلَعَلَّهُ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ^(٥) . فَخَصَّهُ بِهَا ، وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَمَالِكٌ يَقُولَانِ : لَا نَفْلَ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُخْرَجُ مِنَ خُمْسِ الْخُمْسِ ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ ، فَغَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً ، فَكَانَتْ سُهُمَانُهُمْ اثْنَتَيْ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَتَقَلُّوا بَعِيرًا بَعِيرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . وَلَوْ أَعْطَاهُمْ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ الَّتِي هِيَ لَهُمْ ، لَمْ يَكُنْ نَفْلًا ، وَكَانَ مِنْ

(١) سورة الأنبياء ٧٢ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل : ذكر . وفي ١ : ذكرها .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) سورة الأنفال ١ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب السرية التي قُبِلَ نَجْدُ ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢٠٣/٥ . ومسلم ، =

سِيَاهِمُهم. وَلَنَا، مَا رَوَى حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْفَهْرِيُّ، قَالَ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفَلَ
الرُّبْعَ فِي الْبَدَاةِ، وَالثُّلْثَ فِي الرَّجْعَةِ. وَفِي لَفْظٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُنْفِلُ الرُّبْعَ بَعْدَ
الْخُمْسِ، وَالثُّلْثَ بَعْدَ الْخُمْسِ / إِذَا قَفَلَ. رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ ^(٧)؛ وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ
الصَّامِتِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْفِلُ فِي الْبَدَاةِ الرُّبْعَ، وَفِي الْقُفُولِ الثُّلْثَ. رَوَاهُ
التِّرْمِذِيُّ ^(٨)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَفِي لَفْظٍ: قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يُنْفِلُهُمْ إِذَا خَرَجُوا بِأَدِينِ الرُّبْعِ، وَيُنْفِلُهُمْ إِذَا قَفَلُوا الثُّلْثَ. رَوَاهُ الْحَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ. وَرَوَى
الْأَثَرُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ، أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ عَلَى عَمَرَ فِي قَوْمِهِ، قَالَ لَهُ
عَمَرُ: هَلْ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ الْكُوفَةَ، وَلَكَ الثُّلْثُ بَعْدَ الْخُمْسِ مِنْ كُلِّ أَرْضٍ وَشَيْءٍ؟ وَذَكَرَهُ
ابْنُ الْمُنْذِرِ أَيْضًا عَنْ عَمَرَ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: يُنْفِلُ السَّرِيَّةَ الثُّلْثَ وَالرُّبْعَ، يُغْرِيهِمْ ^(٩)
بِذَلِكَ. فَأَمَّا قَوْلُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، فَإِنَّ مَكْحُولًا قَالَ لَهُ حِينَ قَالَ: لَا تَفَلَ بَعْدَ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ. وَذَكَرَ لَهُ حَدِيثَ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ: شَعَلَكَ أَكُلُ الزَّيْبِ بِالطَّائِفِ. وَمَا
ثَبَّتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، ثَبَّتَ لِلْأُتَمَّةِ بَعْدَهُ، مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِهِ دَلِيلٌ. فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ
عَمَرَ، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّ بَعِيرًا عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ، يَكُونُ جُزْءًا مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ،
وَالْخُمْسُ الْخُمْسُ جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ، وَجُزْءٌ مِنْ ثَلَاثَةِ عَشَرَ أَكْثَرُ، فَلَا يُتَصَوَّرُ أَخْذُ
الشَّيْءِ مِنْ أَقَلِّ مِنْهُ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْاِثْنَيْنِ عَشَرَ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ، وَالْبَعِيرُ مِنْهَا ثُلْثُ

= في: باب الأنفال، من كتاب الجهاد. صحيح مسلم ١٣٦٨/٣.
كما أخرجه أبو داود، في: باب في نفل السرية تخرج من المعسكر، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٧١/٢،
٧٢. والدارمي، في: باب في أن النفل إلى الإمام، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢٢٨/٢. والإمام مالك، في:
باب جامع النفل في الغزو، من كتاب الجهاد. الموطأ ٤٥٠/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٦٢/٢.
(٧) في: باب في من قال: الخمس قبل النفل، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٧٢/٢، ٧٣.
كما أخرجه ابن ماجه، في: باب النفل، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٥١/٢. والدارمي، في: باب النفل
بعد الخمس، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢٢٩/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٥٩/٤، ١٦٠.
(٨) في: باب في النفل، من أبواب السير. عارضة الأحوذى ٥٢/٧.
كما أخرجه الدارمي، في: باب في أن ينفل في البدأة الربع ...، من كتاب السير. سنن الدارمي ٢٢٩/٢. والإمام
أحمد، في: المسند ٣٢٤/٥.
(٩) في النسخ: «يضرهم».

الخُمس ، فكيف يُتَصَوَّرُ أَخْذُ ثُلُثِ الخُمسِ من خُمسِ الخُمسِ ؟ فهذا محالٌ ، فتعيَّنَ أن يكونَ ذلك من غيره ، أو أنَّ النَّفْلَ كانَ للسَّرِّيَّةِ دونَ سائرِ الجيشِ . على أنَّ ما رَوَيْنَاهُ صريحٌ^(١٠) في الحُكْمِ ، فلا يُعارضُ بشيءٍ مُسْتَنْبَطٌ ، يَحْتَمِلُ غيرَ ما حمَلَهُ عليه من استنبطه . إذا ثَبَتَ هذا ، فظاهرُ كلامِ أحمد أنَّهم إنما يستحقُّونَ هذا النَّفْلَ بالشرطِ السابقِ ، فإنَّ لم يكنْ شرطُهُ لهم فلا ، فإنَّه قيلَ له : أليسَ قد نفَّلَ رسولُ اللهِ ﷺ في البداءةِ الرَّبْعَ ، وفي الرجوعِ الثُّلُثَ ؟ قال : نعم ، ذاك إذا نفَّلَ ، وتقدَّمَ القولُ فيه . فعلى هذا إنَّ رأى الإمام أنَّ لا يُنفِّلُهُم شيئاً ، فله ذلك ، وإنَّ رأى أنَّ يُنفِّلُهُم دونَ الثُّلُثِ والرُّبْعِ ، فله ذلك ؛ لأنَّه إذا جازَ أن لا يجعلَ / لهم شيئاً ، جازَ أن يجعلَ لهم شيئاً يسيراً ، ولا يجوزُ أن يُنفَّلَ أكثرَ من الثُّلُثِ . نصَّ عليه أحمد . وهو قولُ مكحولٍ ، والأوزاعيِّ ، والجمهورِ من العلماء . وقال الشافعيُّ : لا حدٌّ للنَّفْلِ ، بل هو موكولٌ إلى اجتِهَادِ الإمام ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نفَّلَ مرَّةً الثُّلُثَ ، وأخرى الرَّبْعَ . وفي حديثِ ابنِ عمرَ : نفَّلَ نصفَ السُّدسِ . فهذا يدلُّ على أنَّه ليسَ للنَّفْلِ حدٌّ لا يتجاوزه الإمام ، فينبغي أن يكونَ موكولاً إلى اجتِهَادِهِ . ولنا ، أنَّ نفْلَ النَّبِيِّ ﷺ انتهَى إلى الثُّلُثِ ، فينبغي أن لا يتجاوزه ، وما ذكره الشافعيُّ يدلُّ على أنَّه ليسَ لأقلِّ النَّفْلِ حدٌّ ، وأنَّه يجوزُ أن يُنفَّلَ أقلُّ من الثُّلُثِ والرُّبْعِ ، ونحن نقولُ به ، على أنَّ هذا القولُ مع قولِهِ : إنَّ النَّفْلَ من خُمسِ الخُمسِ . تناقضٌ . فإنَّ شرطَ لهم الإمامُ زيادةً على الثُّلُثِ ، رُدُّوا إليه . وقال الأوزاعيُّ : لا ينبغي أن يشرطَ النِّصْفَ ، فإنَّ زادَهُم على ذلك ، فليُفِّ لهم به . ويجعلُ ذلك من الخُمسِ . وإنَّما زيدَ في الرَّجْعَةِ على البداءةِ في النَّفْلِ ؛ لِمَشَقَّتِهَا ، فإنَّ الجيشَ في البداءةِ رِذَاءٌ للسَّرِّيَّةِ ، تابعٌ لها ، والعدوُّ خائفٌ ، وربما كانَ غاراً ، وفي الرَّجْعَةِ لا رِذَاءٌ للسَّرِّيَّةِ ؛ لأنَّ الجيشَ مُنْصَرِفٌ عنهم ، والعدوُّ مستيقظٌ كَلْبٌ . قال أحمد : في البداءةِ إذا كانَ ذاهباً الرَّبْعُ ، وفي القفلةِ إذا كانَ في الرجوعِ الثُّلُثُ ؛ لأنَّهم يشتاقونَ إلى أهلِهِم ، فهذا أكبرُ . القسمُ الثاني ، أنَّ يُنفَّلَ الإمامُ بعضَ الجيشِ ؛ لغنائِهِ وبأسِهِ وبِلائِهِ ، أو لمكروهِ تحمُّلِهِ دونَ سائرِ الجيشِ . قال أحمد : في

(١٠) في الأصل : « صحيح » .

الرَّجُلُ بِأَمْرِهِ الْأَمِيرُ يَكُونُ طَلِيعَةً ، أَوْ عِنْدَهُ ، يَدْفَعُ إِلَيْهِ رَأْسًا مِنَ السَّبْيِ أَوْ دَابَّةً ، قَالَ : إِذَا كَانَ رَجُلٌ لَهُ غَنَاءٌ ، وَيُقَاتِلُ ^(١١) فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١١) ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، ذَلِكَ أَنْفَعُ لَهُمْ ، يُحَرِّضُ هُوَ وَغَيْرُهُ ، يَقَاتِلُونَ وَيَغْنَمُونَ . وَقَالَ : إِذَا نَفَذَ الْإِمَامُ صَبِيحَةَ الْمَغَارِ الْخَيْلَ ، فَيُصِيبُ بَعْضُهُمْ ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ ، فَلِلْوَالِي أَنْ يَخُصَّ بَعْضَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَاءُوا بِشَيْءٍ دُونَ هَؤُلَاءِ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ لَهُ إِعْطَاءً مِنْ هَذِهِ حَالَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ . وَحُجَّةُ هَذَا حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، أَنَّهُ قَالَ : أَغَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُيَيْنَةَ عَلَى إِبِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَاتَّبَعْتُهُمْ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(١٢) . وَعَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ ، قَالَ : فَبِئْتَنَا عَدُوَّنَا ، فَقَتَلْتُ لَيْلَتَيْهِ تِسْعَةَ أَهْلِ أَبْيَاتٍ ، وَأَخَذْتُ مِنْهُمْ امْرَأَةً ، فَتَقْلَنِيهَا أَبُو بَكْرٍ ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، اسْتَوْهَبَهَا مِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَوَهَبْتُهَا لَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ ^(١٣) . الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، أَنْ يَقُولَ الْأَمِيرُ : مَنْ طَلَعَ هَذَا الْحِصْنَ ، أَوْ هَدَمَ هَذَا السُّورَ ، أَوْ نَقَبَ هَذَا النَّقَبَ ، أَوْ فَعَلَ كَذَا ، فَلَهُ كَذَا . أَوْ : مَنْ جَاءَ بِأَسِيرٍ ، فَلَهُ كَذَا . فَهَذَا جَائِزٌ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الثَّوْرِيُّ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا قَالَ : مَنْ جَاءَ بِعَشْرِ دَوَابٍّ ، أَوْ بَقَرٍ ، أَوْ غَنَمٍ ، فَلَهُ وَاحِدٌ . فَمَنْ جَاءَ بِخُمْسَةِ أُعْطَاهُ نِصْفَ مَا قَالَ لَهُمْ ، وَمَنْ جَاءَ بِشَيْءٍ أُعْطَاهُ بِقَدَرِهِ . قِيلَ لَهُ : إِذَا قَالَ : مَنْ جَاءَ بِعِلْجٍ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا . فَجَاءَ بِعِلْجٍ ، يَطِيبُ لَهُ مَا يُعْطَى ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَكَرِهَ مَالِكٌ هَذَا الْقِسْمَ ، وَلَمْ يَرَهُ ، وَقَالَ : قَتَلْتُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِنَّمَا هُوَ لِلدُّنْيَا . وَقَالَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ : لَا تَقُلْ إِلَّا بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ . قَالَ مَالِكٌ : وَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » ^(١٤) . إِلَّا بَعْدَ أَنْ بَرَدَ الْقِتَالُ . وَلَنَا ، مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ حَبِيبٍ وَعُبَادَةَ ، وَمَا شَرَّطَهُ عُمَرُ لِحَرِيرٍ ^(١٥) ، وَبْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :

(١١-١١) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٢) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٤ .

(١٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٨ .

(١٤) يأتي تخريجه ، في حديث أبي قتادة ، في المسألة رقم ١٦٣٦ .

(١٥) في م : « لجوير » خطأ .

« مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ » . ولأنَّ فيه مصلحةً وتَحْرِيطًا على القتالِ ، فجازَ ،
 كاستِحْقاقِ الغَنِيمةِ ، وزيادةِ السَّهْمِ للفارسِ^(١٦) ، واستِحْقاقِ السَّلْبِ ، وما ذَكَرُوهُ^(١٧)
 يَنْطُلُ بهذه المسائلِ . وقوله : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا جَعَلَ السَّلْبَ للقاتِلِ بعد أن بَرَدَ القتالُ .
 قلنا : قوله ذلك ثابتُ الحُكْمِ فيما يَأْتِي من الغزواتِ بعد قوله ، فهو / بالنسبةِ إليها
 كالمَشْرُوطِ في أوَّلِ العَزَاةِ . قال القاضي : ولا يجوزُ هذا إلا إذا كان فيه مصلحةٌ
 للمسلمين^(١٨) ، فإنَّ^(١٩) لم يَكُنْ فيه فائدةٌ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّه إِنَّمَا يَخْرُجُ على وَجْهِ
 المَصْلَحَةِ ، فاعتُبرَتِ الحاجةُ فيه ، كأجرةِ الحَمَالِ والحافظِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّ النَّفْلَ
 لا يَخْتَصُّ بَنُو عَمٍّ من المالِ . وذكرَ الحَلَّالُ أَنَّهُ لا تَقْلُ في الدَّرَاهِمِ والدَّنَانِيرِ . وهو قولُ
 الأوزاعيِّ ؛ لأنَّ القاتِلَ لا يَسْتَحِقُّ شيئًا منها ، فكذلك غيره . ولنا ، حديثُ حَبِيبِ بنِ
 مَسْلَمَةَ ، وعُبَادَةَ ، وجَرِيرِ ، فإنَّ النَّبِيَّ ﷺ جعلَ لهم الثُّلثَ والرُّبْعَ ، وهو عامٌّ في كُلِّ ما
 غَنِمُوهُ ، ولأنَّه نوعٌ مالٍ ، فجازَ النَّفْلُ فيه ، كسائرِ الأموالِ . وأمَّا القاتِلُ ، ذِئْبًا نَفَلَ
 السَّلْبَ ، وليستِ الدَّرَاهِمُ والدَّنَانِيرُ من السَّلْبِ ، فلم يَسْتَحِقَّ غيرَ ما جُعِلَ له .

فصل : نَقَلَ أَبُو داودَ ، عن أحمدَ ، أَنَّهُ قالَ له : إِذَا قَالَ : مَنْ رَجَعَ إِلَى السَّاقَةِ فَلَهُ دِينَارٌ .
 والرجُلُ يَعْمَلُ في سِياقَةِ الغَنِمِ ؟ قال : لم يَزَلْ أَهْلُ الشَّامِ يَفْعَلُونَ هذا ، وقد يَكُونُ في
 رُجُوعِهِمْ إِلَى السَّاقَةِ وَسِياقَةِ الغَنِمِ مَنَفَعَةٌ . قيلَ له : فإنَّ أَغَارَ على قَرْيَةٍ فَنَزَلَ فِيهَا والسَّبْيُ
 والدَّوَابُّ والخُرُثَى^(٢٠) معهم في القَرْيَةِ ، وَيَمْنَعُ النَّاسَ من جَمْعِهِ الكَسْلُ^(٢١) ، لا يَخَافُونَ
 عَلَيْهِ العَدُوَّ ، فيقولُ الإمامُ : مَنْ جَاءَ بِعَشْرَةِ أَثَوَابٍ فَلَهُ ثَوْبٌ ،^(٢٢) ومن عَشْرَةِ رَعُوسٍ
 رَأْسٌ^(٢٣) ؟ قال : أَرْجُو أَنْ لا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ . قيلَ له : فإنَّ قالَ : مَنْ جَاءَ بِعَدْلٍ من دَقِيقٍ

(١٦) في م : « الفارس » .

(١٧) أى هو وأصحابه . وفي الأصل : « ذكره » .

(١٨) في م : « والمسلمين » .

(١٩) في م : « وإن » .

(٢٠) الخُرثى : أثاث البيت وأردأ المتاع والغنائم .

(٢١) في م : « لكسل » .

(٢٢-٢٣) في م : « ولمن جاء بعشرة رعويس فله رأس » .

الرُّوم ، فله دينار . يُريده لَطْعَامِ السَّبْيِ ، ما تَرَى في أَخْذِ الدينار ؟ ^(٢٣) فما رَأَى ^(٢٣) به
بَاسًا . قيل : فالإمام يُخْرِجُ السَّرِيَّةَ وقد نَفَّلَهُمْ جميعًا ، فلمَّا كان يومَ الْمَغَارِ نادَى : مَنْ
جاءَ بعشرةِ رُءُوسٍ ، فله رأسٌ ، وَمَنْ جاءَ بكذا ، فله كذا . فَيَذْهَبُ الناسُ فيَطْلُبُونَ ، فما
تَرَى في هذا النَّفْلِ ؟ قال : لا بَاسَ به ، إذا كان يُحَرِّضُهُمْ على ذلك ، ما لم يَسْتَعْرِقِ
الثُّلْثَ . قلتُ : فلا بَاسَ بِنَفْلَيْنِ في شيءٍ واحدٍ ؟ قال : نَعَمْ ، ما لم يَسْتَعْرِقِ الثُّلْثَ . غيرَ
مرَّةٍ سمعته يقول ذلك .

و٢٢/١٠ فصل : ويجوزُ للإمام ونائبه أن يَبْذُلَا ^(٢٤) جُعْلًا لِمَنْ يَدُلُّهُ على ما فيه مصلحةٌ /
للمسلمين ، مثل طريق سَهْلٍ ^(٢٥) ، أو ماءٍ في مَفَازَةٍ ، أو قلعةٍ يَفْتَحُهَا ، أو مالٍ يأخذه ،
أو عَدُوٍّ يُغَيِّرُ عليه ، أو ثَعْرَةٍ يَدْخُلُ منها . لا نَعْلَمُ في هذا خِلافًا ؛ لأنَّه جُعْلٌ في مصلحةٍ ،
فجَازٌ ، كأَجْرَةِ الدَّلِيلِ ، وقد اسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ ﷺ وأبو بكرٍ في الهِجْرَةِ مَنْ دَلَّاهُمْ على
الطَّرِيقِ ^(٢٦) . وَيَسْتَحِقُّ الْجُعْلَ بِفِعْلِ ما جُعِلَ له الجُعْلُ فيه ، سواءً كان مسلمًا أو كافرًا ،
من الجيش أو من غيره . فإن جُعِلَ له الجُعْلُ مِمَّا في يده ، وَجَبَ أن يكونَ معلومًا ؛
لأنَّها ^(٢٧) جَعَالَةٌ بِعَوَضٍ من مالٍ معلومٍ ، فَوَجَبَ أن يكونَ معلومًا ، كالجَعَالَةِ في رَدِّ الْآبِقِ ،
وإن كان الجُعْلُ من مالِ الْكُفَّارِ ، جَازَ أن يكونَ مجهولًا جَهَالَةً لَا تَمْنَعُ التَّسْلِيمَ ، ولا تُفْضِي
إلى التَّنَازُعِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْسَّرِيَّةِ الثُّلْثَ والرُّبْعَ مِمَّا غَنِمُوهُ ، وهو مجهولٌ ؛ لأنَّ
الْغَنِيمَةَ كُلَّهَا مجهولةٌ ، ولأنَّه مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، وَالْجَعَالَةُ إِنَّمَا تَجُوزُ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ ، فإن
جُعِلَ له جاريةٌ مُعَيَّنَةٌ إن دَلَّه على قلعةٍ يَفْتَحُهَا ، مثل أن جعلَ له بنتُ رَجُلٍ عَيْنَهُ من أهلِ
الْقَلْعَةِ ، لم يَسْتَحِقَّ شيئًا حتى يَفْتَحَ القلعةَ ؛ لأنَّ جَعَالَةَ شيءٍ منها ^(٢٨) اقْتَضَى ^(٢٩) اشتراطَ

(٢٣-٢٣) في م : « فلم ير » .

(٢٤) في ا : « يبذل » .

(٢٥) في ا : « سهلة » .

(٢٦) تقدم تخرجه ، في : ٥/٨ .

(٢٧) في ا : « لأنه » .

(٢٨) في الأصل ، م : « منه » .

(٢٩) في م : « اقتضت » .

فَتَحِهَا ، فَإِذَا فُتِحَتِ الْقَلْعَةُ عَنْوَةً ، سُلِّمَتْ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ أَسْلَمْتَ قَبْلَ الْفَتْحِ ، فَإِنَّهَا عَصَمَتْ نَفْسَهَا بِإِسْلَامِهَا ، فَتَعَذَّرَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ ، فَتُدْفَعُ إِلَيْهِ قِيمَتُهَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَالَحَ أَهْلَ مَكَّةَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، عَلَى أَنْ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا رَدَّهُ إِلَيْهِمْ ، فَجَاءَهُ (٣٠) نِسَاءُ مُسْلِمَاتٍ ، مَنَعَهُ اللَّهُ مِنْ رَدِّهِنَّ (٣١) . وَلَوْ كَانَ الْجُعْلُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْقَلْعَةِ ، فَأُسْلِمَ قَبْلَ الْفَتْحِ ، عَصَمَ أَيْضًا نَفْسَهُ ، وَلَمْ يَجْزْ دَفْعُهُ ، وَكَانَ لِصَاحِبِ الْجُعْلِ (٣٢) قِيمَتُهُ . وَإِنْ كَانَ إِسْلَامُ الْجَارِيَةِ أَوْ الرَّجُلِ بَعْدَ أُسْرِهِمْ ، سُلِّمَ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا ، فَلَهُ قِيمَتُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَتَدَيُّ الْمَلِكُ عَلَى مُسْلِمٍ . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْفَتْحِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ عُلِقَ حَقُّهُ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وَقَدْ تَلَفَ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ ، فَسَقَطَ حَقُّهُ ، كَالْوَدِيعَةِ . وَفَارَقَ مَا إِذَا أَسْلَمَا ، فَإِنْ تَسْلِمُهُمَا مُمَكِّنٌ ، لَكِنْ مَنَعَ الشَّرْعُ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ الْفَتْحُ صُلْحًا ، فَاسْتَنْتَى الْإِمَامُ الْجَارِيَةَ وَالرَّجُلَ ، وَسَلَّمَهُمَا / ، صَحَّ ، وَإِنْ وَقَعَ الصُّلْحُ مُطْلَقًا ، طُلِبَ الْجُعْلُ مِنْ صَاحِبِ الْقَلْعَةِ ، وَبِذَلِكَ (٣٣) لَهُ قِيمَتُهُمَا (٣٣) ، فَإِنْ سُلِّمَ إِلَى الْإِمَامِ ، سَلَّمَهُمَا إِلَى صَاحِبِهِمَا ، وَإِنْ أَبَى ، عُرِضَ عَلَى مُشْتَرِطِهِمَا قِيمَتُهُمَا ، فَإِنْ أَخَذَهَا ، أُعْطِيَهَا وَتَمَّ الصُّلْحُ ، وَإِنْ أَبَى ، فَقَالَ الْقَاضِي : يُفْسَخُ الصُّلْحُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ (٣٤) قَدْ تَعَذَّرَ إِمْضَاءُ الصُّلْحِ فِيهِ ، لِأَنَّ صَاحِبَ الْجُعْلِ سَابِقٌ ، وَلَا يُمَكِّنُ (٣٥) الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصُّلْحِ . وَنَحْوُ هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَلِصَاحِبِ الْقَلْعَةِ أَنْ يُحَصِّنَهَا مِثْلَمَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْضِيَ الصُّلْحُ ، وَتُدْفَعَ إِلَى صَاحِبِ الْجُعْلِ قِيمَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ دَفْعُهُ

٢٢/١٠ ظ

(٣٠) فِي الْأَصْلِ ، م : « فَجَاءَ » .

(٣١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الشَّرْطِ ، وَفِي : بَابِ غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٤٦/٣ ، ٢٤٧ ، ١٦١/٥ ، ١٦٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي صَلَاحِ الْعَدُوِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٧٧/٢ ، ٧٨ ، وَابِيهَقِي ، فِي : بَابِ نَقْضِ الصُّلْحِ فِيمَا لَا يَجُوزُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجَزْيَةِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٢٢٨/٩ . وَانْظُرْ : الدَّرُ الْمَشْهُورُ ٢٠٥/٦ ، ٢٠٦ .

(٣٢) فِي الزِّيَادَةِ : « أَيْضًا » .

(٣٣-٣٣) فِي الْأَصْلِ ، أ : « لَمْ يَكُنْ قِيمَتُهَا » .

(٣٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، أ .

(٣٥) فِي الْأَصْلِ : « يَتِمَكَّنُ » .

إليه مع بقائه ، فدفعته إليه قيمته ، كما لو أسلم الجعل قبل الفتح ، أو أسلم بعده
 وصاحب الجعل كافر . وقولهم : إن حق صاحب الجعل سابق . قلنا : إلا أن المفسدة
 في فسخ الصلح أعظم ؛ لأن ضرره يعود على الجيش كله ، وربما عاد على غيره من
 المسلمين في كون هذه القلعة يتعذر فتحها بعد ذلك ، ويبقى ضررها على المسلمين ، ولا
 يجوز تحمل هذه المضرة لدفع ضرر يسير عن واحد ، فإن ضرر صاحب الجعل إنما هو
 في قوات عين الجعل ، وتفاوت ما بين عين الشيء وقيمه يسير ، سيما وهو في حق
 شخص واحد ، ومراعاة حق المسلمين أجمعين بدفع الضرر الكثير عنهم ، أولى من دفع
 الضرر اليسير عن واحد منهم أو من غيرهم ، ولهذا قلنا ، في من وجد ماله قبل قسمه : فهو
 أحق به ، فإن وجدته بعد قسمه^(٣٦) ، لم يأخذه إلا بثمنه ، لئلا يؤدي إلى الضرر بنقص
 القيمة^(٣٧) ، أو جرمان من وقع ذلك في سهمه .

فصل : قال أحمد : والتفل من أربعة أخماس الغنيمة . هذا قول أنس بن مالك ،
 وفقهاء الشام ؛ منهم رجاء بن حيوة ، وعباد بن نسي ، وعدي بن عدي^(٣٨) ،
 ومكحول ، والقاسم بن عبد الرحمن ، ويزيد بن أبي مالك ، ويحيى بن جابر ،
 والأوزاعي . وبه قال إسحاق ، وأبو عبيد . وقال أبو عبيد : والناس اليوم على هذا . قال
 أحمد : وكان سعيد بن المسيب ، ومالك بن أنس ، يقولان : لا تفل إلا من الخمس .
 فكيف خفي عليهما هذا مع علمهما ! وقال النخعي وطائفة : إن شاء الإمام تفلهم
 قبل^(٣٩) الخمس ، / وإن شاء بعده . وقال أبو ثور : وإنما التفل قبل الخمس . واحتج
 من ذهب إلى هذا بحديث ابن عمر الذي أورده . ولنا ، ما روى معن بن يزيد السلمي ،

(٣٦) في الأصل : م : « قسمته » .

(٣٧) في ١ : « القسمة » .

(٣٨) عدي بن عدي بن عميرة الكندي ، سيد أهل الجزيرة ، كان ناسكا فقيها ثقة ، توفي سنة عشرين ومائة . تهذيب

التهذيب ١٦٨/٧ ، ١٦٩ .

(٣٩) في م : « لبل » .

قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا نَفْلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠) ،
 وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ . وَهَذَا صَرِيحٌ . وَحَدِيثُ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْفِلُ الرَّبْعَ
 بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَالثُّلْثَ بَعْدَ الْخُمْسِ . وَحَدِيثُ جَرِيرٍ حِينَ قَالَ لَهُ عُمَرُ : وَلَكَ الثُّلْثُ بَعْدَ
 الْخُمْسِ . وَلَئِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَلَ الثُّلْثَ ، وَلَا يُتَصَوَّرُ إِخْرَاجُهُ مِنَ الْخُمْسِ . وَلَئِنَّ اللَّهَ تَعَالَى
 قَالَ : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ (٤١) . يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ
 الْخُمْسُ خَارِجًا مِنَ الْغَنِيمَةِ كُلِّهَا . وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ، فَقَدْ رَوَاهُ شُعَيْبٌ ، عَنْ نَافِعٍ ،
 عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَيْشٍ قَبْلَ نَجْدٍ ، وَابْتَعَثْتُ (٤٢) سَرِيَّةً مِنَ
 الْجَيْشِ ، فَكَانَ سُهْمَانُ الْجَيْشِ اثْنَى عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنَفَلَ أَهْلُ السَّرِيَّةِ بَعِيرًا بَعِيرًا ، فَكَانَتْ
 سُهْمَانُهُمْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ بَعِيرًا . فَهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ نَفْلُهُمْ مِنْ أَرْبَعَةِ أْخْمَاسِ الْغَنِيمَةِ دُونَ
 بَقِيَّةِ الْجَيْشِ ، كَمَا تُنْفَلُ السَّرَايَا . وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْخَبَرِ عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُعْطِيَ جَمِيعُ
 الْجَيْشِ ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَفْلًا ، وَكَانَ قَدْ قَسَمَ لَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأْخْمَاسِ ، وَهُوَ خِلَافُ
 الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ .

فصل : وكلامُ أحمد في أَنَّ النَّفْلَ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأْخْمَاسِ عَامٌّ ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ فِيهِ ، وَيَحْتَمِلُ
 أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ النَّفْلِ ، فَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : مَنْ جَاءَ
 بِشَيْءٍ فَلَهُ كَذَا ، أَوْ : مَنْ جَاءَ بِعَشْرَةِ رُءُوسٍ فَلَهُ رَأْسٌ مِنْهَا . فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْتَحِقَّ ذَلِكَ مِنَ
 الْغَنِيمَةِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّهُ يُنَزَّلُ بِمَنْزِلَةِ (٤٣) الْجُعْلِ ، فَأَشْبَهَ السَّلْبَ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَحْمُوسٍ .
 وَيَحْتَمِلُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي ، وَهُوَ زِيَادَةُ بَعْضِ الْغَانِمِينَ عَلَى سَهْمِهِ لِغَنَائِهِ ، أَنْ يَكُونَ مِنَ
 خُمْسِ الْخُمْسِ الْمُعَدِّ لِلْمَصَالِحِ ؛ لِأَنَّ عَطِيَّةَ هَذَا مِنَ الْمَصَالِحِ . وَالْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ (٤٤)

(٤٠) في : باب في النفل من الذهب والفضة ومن أول مغنم ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٤/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٧٠/٣ .

(٤١) سورة الأنفال ٤١ .

(٤٢) في ١ ، م : « وابتعث » .

(٤٣) في ١ : « منزلة » .

(٤٤) في م : « والمنصوص » .

عليه الأول ؛ لأنَّ عَطِيَّةَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ سَهْمَ الْفَارِسِ زِيَادَةً عَلَى سَهْمِهِ ، إِنَّمَا كَانَ (٤٥)
 مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَخْمَاسِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٣/١٠ ظ ١٦٣٨ - / مسألة ؛ قال : (وَيُرَدُّ مَنْ نُفِّلَ عَلَى مَنْ مَعَهُ فِي السَّرِيَّةِ ، إِذْ بَقَوْتِهِمْ
 صَارَ إِلَيْهِ)

هذا في الصُّورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْخِرَقِيُّ ، وَهِيَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْ أَقْسَامِ النَّفْلِ ، وَهُوَ إِذَا
 بَعَثَ سَرِيَّةً ، وَنَفَّلَهَا الثُّلُثَ أَوْ الرَّبْعَ ، فَدَفَعَ النَّفْلَ إِلَى بَعْضِهِمْ ، وَخَصَّ بِهِ ، أَوْ جَاءَ
 بَعْضُهُمْ بِشَيْءٍ فَنَفَّلَهُ ، وَلَمْ يَأْتِ بَعْضُهُمْ بِشَيْءٍ فَلَمْ يُنْفَلْ ، شَارَكَ مَنْ نُفِّلَ مَنْ لَمْ يُنْفَلْ .
 نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ إِنَّمَا أَخَذُوا بِقُوَّةِ هَؤُلَاءِ ، وَلِأَنَّهُمْ اسْتَحَقُّوا النَّفْلَ عَلَى وَجْهِ
 الْإِشَاعَةِ بَيْنَهُمْ بِالشَّرْطِ السَّابِقِ ، فَلَمْ يَخْتَصَّ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، كَالْغَنِيمَةِ . فَأَمَّا فِي
 الْقِسْمَيْنِ الْآخَرَيْنِ اللَّذَيْنِ لَمْ يَذْكُرْهُمَا الْخِرَقِيُّ ، مِثْلُ أَنْ يَخْتَصَّ بَعْضُ الْجَيْشِ بِنَفْلِ
 لِعَنَائِهِ ، أَوْ لَجَعْلِهِ (١) لَهُ ، كَقَوْلِهِ : مَنْ جَاءَ بِعَشْرَةِ رُءُوسٍ فَلَهُ رَأْسٌ . فَجَاءَ وَاحِدٌ بِعَشْرَةِ
 دُونَ الْجَيْشِ ، فَإِنَّ مَنْ نُفِّلَ يَخْتَصُّ بِنَفْلِهِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ وَلِأَنَّ (٢) النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَصَّ مِنْ قَتْلِ
 بَسَلَبٍ قَتِيلَهُ اخْتَصَّ بِهِ (٣) ، وَلَمَّا خَصَّ سَلَمَةَ بْنُ الْأَكْوَعِ بِسَهْمِ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ اخْتَصَّ
 بِهِ (٤) . وَكَذَلِكَ اخْتَصَّ بِالْمَرْأَةِ الَّتِي نَفَّلَهَا إِيَّاهُ أَبُو بَكْرٍ دُونَ النَّاسِ (٥) ، وَلِأَنَّ هَذَا جُعِلَ
 تَحْرِيطًا عَلَى الْقِتَالِ ، وَحَثًّا عَلَى فِعْلِ مَا يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِ ؛ لِيَحْمِلَ فَاعِلُهُ كُلْفَةَ فِعْلِهِ ،
 رَغْبَةً فِيمَا جُعِلَ لَهُ ، فَلَوْ لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ فَاعِلُهُ ، مَا خَاطَرَ أَحَدٌ بِنَفْسِهِ فِي فِعْلِهِ ، وَلَا حَصَلَتْ
 مَصْلَحَةُ النَّفْلِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَخْتَصَّ الْفَاعِلُ لِذَلِكَ بِنَفْلِهِ (٦) . كَتُوبِ الْآخِرَةِ .

(٤٥) فِي م : « كَانَتْ » .

(١) فِي م : « يَجْعَلُهُ » .

(٢) فِي أ ، م : « لِأَنَّ » .

(٣) يَأْتِي تَخْرِيجُهُ ، فِي صَفْحَةِ ٦٣ ، ٦٤ .

(٤) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٣٤ .

(٥) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٤٨ .

(٦) فِي أ : « بِفَعْلِهِ » .

١٦٣٩ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ قَتَلَ مِثْلًا مِنْهُمْ مُقْبِلًا عَلَى الْقِتَالِ ، فَلَهُ سَلْبُهُ
غَيْرَ مَحْمُوسٍ ، قَالَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَقُلْ)

في هذه المسألة فصولٌ سِتَّةٌ :

أحدها : في ^(١) أن القاتل يستحق السلب في الجملة ، ولا نعلم فيه خلافاً ، والأصل فيه قول النبي ﷺ : « مَنْ قَتَلَ كَافِرًا فَلَهُ سَلْبُهُ » . رواه جماعة ^(٢) ، عن النبي ﷺ ؛ منهم أنس ، وسمره بن جندب ، وغيرهما ^(٣) ، وروى أبو قتادة ، قال : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ ^(٤) ، فَلَمَّا التَّقِينَا ، رَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ / قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَاسْتَدْرْتُ لَهُ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ ، فَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ ضَرْبَةً ، فَأَذْرَكَهُ الْمَوْتَ ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا ، وَقَالَ ^(٥) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . قال : فَقُمْتُ فَقُلْتُ : مَنْ يَشْهَدُ لِي ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَالِكُ يَا أَبَا قَتَادَةَ ؟ » . فَاقْتَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : صَدَقَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، سَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي ، فَأَرْضِهِ مِنْهُ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ : لَا هَا ^(٦) اللَّهُ ، إِذَا يَعْمِدُ ^(٧) إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ تَعَالَى ، يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ ، فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صَدَقَ ، فَأَسْلِمْنَاهُ إِلَيْهِ » . قال : فَأَعْطَانِيهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٨) ، وَعَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « الجماعة » .

(٣) هذا حديث أبي طلحة ، الذي يأتي قريباً في المسألة .

(٤) في النسخ : « خير » . والمثبت من مصادر التخریج .

(٥) في أ : « فقال » .

(٦) ها : بمعنى الواو التي يقسم بها .

(٧) في الصحيحين : « لا يعمد » . وانظر الكلام على : « إذا » في شرح النووي على مسلم ٦٠/١٢ .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب من لم يخمس الأسلاب ، من كتاب فرض الخمس ، وفي : باب قول الله تعالى :

﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا ... ﴾ الآية ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري

١١٢/٤ ، ١١٣ ، ١٩٦/٥ ، ١٩٧ . ومسلم ، في : باب استحقات القاتل سلب القتيل ، من كتاب الجهاد

والسير . صحيح مسلم ١٣٧٠/٣ ، ١٣٧١ .

سَلْبُهُ . فقتل أبو طلحة يومئذ^(٩) عشرين رجلاً ، فأخذ أسلابهم . رواه أبو داود^(١٠) .

الفصل الثاني : أن السلب لكل قاتل يستحق السهم أو الرضخ ، كالعبد والمرأة والصبي والمُشرك . ورؤي عن ابن عمر ، أن العبد إذا بارز بإذن^(١١) مولاه فقتل ، لم يستحق السلب ، ويَرْضَخُ له منه ؛ وللشافعي في من لا سهم له قولان ؛ أحدهما ، لا يستحق السلب ؛ لأن السهم آكد منه ، للإجماع عليه ، فإذا لم يستحقه ، فالسلب أولى . ولنا ، عموم الخبر ، وأنه قاتل من أهل الغنيمة ، فاستحق السلب ، كذي^(١٢) السهم ، ولأن الأمير لو جعل جُعلاً لمن صنع شيئاً فيه نفع للمسلمين ، لاستحقه فاعله من هؤلاء ، فالذي جعله النبي ﷺ أولى . وفارق السهم ؛ لأنه عُلِقَ على المظنة ، ولهذا يُستحق بالحضور ، ويستوى فيه الفاعل وغيره ، والسلب مُستحق بحقيقة الفعل ، وقد وجد منه ذلك ، فاستحقه ، كالمَجْعُول له جُعلاً على فعل إذا فعله . فإن كان القاتل ممن لا يستحق سهمًا ولا رَضَخًا ، كالمُرَجِف والمُخَذِّل والمُعِين على المسلمين ، لم يستحق السلب وإن قتل ؛ وهذا مذهب الشافعي ؛ لأنه ليس من أهل الجهاد . وإن بارز العبد بغير إذن مولاه ، لم يستحق السلب ، لأنه عاصر . وكذلك كل عاصر ، مثل من دخل

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في السلب يعطى القاتل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٤/٢ ، ٦٥ .
والترمذي ، في : باب ما جاء في من قتل قتيلًا فله سلبه ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٥٧/٧ . وابن ماجه ، في : باب المبارزة والسلب ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٦/٢ . والدارمي ، في : باب من قتل قتيلًا فله سلبه ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٩/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في السلب في النفل ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٥٤/٢ ، ٤٥٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٥/٥ ، ٣٠٦ . وانظر ما تقدم : في صفحة ٣٩ . وما سبق في : ٢٨٦/٩ .

(٩) سقط من : ١ .

(١٠) في : باب في السلب يعطى القاتل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٥/٢ .
كما أخرجه الدارمي ، في : باب من قتل قتيلًا فله سلبه ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٤/٣ ، ١٢٣ ، ١٩٠ ، ٢٧٩ .

(١١) سقط من : الأصل ، م .

(١٢) في النسخ : « كذا » .

بغير إذن الأمير . وعن أحمد في مَنْ دَخَلَ بغيرِ /إِذْنِ الأميرِ^(١٣) ، أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْخُمْسُ ، وبأقيه له . جعله كالْغَنِيمَةِ . ويُخَرَّجُ فِي الْعَبْدِ الْمُبَارِزِ بغيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ مِثْلُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَلَبُ قَتِيلِ الْعَبْدِ لَهُ^(١٤) عَلَى كُلِّ حَالٍ ، لِأَنَّ مَا كَانَ لَهُ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ ، فَفِي حِرْمَانِهِ السَّلَبِ حِرْمَانُ سَيِّدِهِ ، وَلَا مَعْصِيَةَ مِنْهُ .

الفصل الثالث : أَنَّ السَّلَبَ لِلْقَاتِلِ فِي كُلِّ حَالٍ ، إِلَّا أَنْ يَنْهَزِمَ الْعَدُوُّ . وبه قال الشافعيُّ ، وأبو ثورٍ ، وداودُ ، وابنُ المُنْذِرِ . وقال مسروقُ : إِذَا التَّقَى الرَّحْفَانِ ، فَلَا سَلَبَ لَهُ ، إِنَّمَا النَّفْلُ قَبْلُ وَبَعْدُ . ونحوه قولُ نافعٍ . وكذلك^(١٥) قال الأوزاعيُّ ، وسعيدُ ابنُ عبد العزيز ، وأبو بكر بنُ أبي مريمَ : السَّلَبُ لِلْقَاتِلِ ، مَا لَمْ تُمْتَدَّ الصُّفُوفُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَلَا سَلَبَ لِأَحَدٍ . ولنا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلَبُهُ » . وَلِأَنَّ أَبَا قَتَادَةَ إِنَّمَا قَتَلَ الَّذِي أَخَذَ سَلَبَهُ فِي حَالِ التِّقَاءِ الرَّحْفَيْنِ ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : فَلَمَّا التَّقَيْنَا رَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمَشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وكذلك قولُ أَنَسٍ : فَقَتَلَ أَبُو طَلْحَةَ يَوْمَئِذٍ عَشْرِينَ رَجُلًا ، وَأَخَذَ أَسْلَابَهُمْ . وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ التِّقَاءِ الرَّحْفَيْنِ ، لِأَنَّ هَوَازِنَ لَقُوا الْمُسْلِمِينَ فَجَاءَهُ ، فَأَلْحَمُوا الْحَرْبَ قَبْلَ أَنْ تَتَقَدَّمَهَا مُبَارَزَةً . وَرَوَى سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : غَزَوْنَا إِلَى طَرْفِ الشَّامِ ، فَأَمَرَ عَلَيْنَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، فَأَنْضَمَّ إِلَيْنَا رَجُلٌ مِنْ أَمْدَادِ حِمْيَرَ ، فَقَضَيْ لَنَا أَنَّا لَقِينَا عَدُوَّنَا ، فَقَاتَلُونَا قِتَالًا شَدِيدًا ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ مِنَ الرُّومِ ، عَلَى فَرَسٍ لَهُ أَشْقَرٌ ، وَسَرِجٌ مُذْهَبٌ ، وَمِنْطَقَةٌ مُلَطَّخَةٌ ، وَسَيْفٌ مِثْلُ ذَلِكَ ، فَجَعَلَ يَحْمِلُ عَلَى الْقَوْمِ ، وَيُعْرِى^(١٥) بِهِمْ ، فَلَمْ يَزَلِ الْمَدْدِيُّ يَحْتَالُ^(١٦) لِذَلِكَ الرُّومِيِّ حَتَّى مَرَّ بِهِ ، فَاسْتَقْفَاهُ ، فَضَرَبَ عُرْقُوبَ فَرَسِهِ

(١٣) سقط من : الأصل ، م .

(١٤) في م : « كذلك » .

(١٥) أى يسلط الكفرة على المسلمين . وفي بعض النسخ : « يفرى » . أى يبالغ في النكاية والقتل .

(١٦) في الأصل ، أ : « يحيل » .

بالسيف ، ثم وقع ، فأتبعه ضرباً بالسيف حتى قتله ، فلما فتح الله الفتح ، أقبل بسلب القتيل ، وقد شهد له الناس أنه قاتله ، فأعطاه خالد بعض سلبه ، وأمسك سائرته ، فلما قدم المدينة استعدي / رسول الله ﷺ ، فدعا خالدًا ، فقال رسول الله ﷺ : « ما منعك يا خالد أن تدفع إلى هذا سلب قتيله ؟ » . قال : استكثرته له . قال : « فاذفعه إليه » . وذكر الحديث . رواه أبو داود^(١٧) .

الفصل الرابع : أنه إنما يستحق السلب بشروط أربعة ؛ أحدها ، أن يكون المقتول من المقاتلة الذين يجوز قتلهم ، فأما إن قتل امرأة ، أو صبيًا ، أو شيخًا فانيًا ، أو ضعيفًا مهينًا ، ونحوهم ممن لا يُقاتل ، لم يستحق سلبه . لا نعلم فيه خلافا . وإن كان أحد هؤلاء يُقاتل ، استحق قاتله سلبه ، لأنه يجوز قتله ، ومن قتل أسيرا له أو لغيره ، لم يستحق سلبه ؛ لذلك . الثاني ، أن يكون المقتول فيه منعة^(١٨) ، غير مُتَّخِذٍ بالجراح ، فإن كان مُتَّخِذًا بالجراح ، فليس لقاتله شيء من سلبه . وهذا قال مكحول ، وحرير^(١٩) ابن عثمان ، والشافعي ؛ لأن معاذ بن عمرو بن الجموح ، أثبت أبا جهل ، وذفف عليه ابن مسعود ، فقضى النبي ﷺ بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح ، ولم يُعط ابن مسعود شيئا^(٢٠) . وإن قطع يد رجل ورجليه ، وقتله آخر ، فالسلب للقاطع دون

(١٧) في : باب في الإمام يمنع القاتل السلب إن رأى ، ... ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٥/٢ ، ٦٦ . كما أخرجه مسلم ، في : باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٣/٣ ، ١٣٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦/٦ . وسعيد بن منصور ، في : باب النفل والسلب في الغزو والجهاد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٠/٢ ، ٢٦١ .

(١٨) في م : « منعة » .

(١٩) في النسخ : « وجرير » تصحيف .

وهو حرير بن عثمان بن جبر الرحبي المشرقي ، تابعي ثبت ، ولد سنة ثمانين ، وتوفي سنة ثلاث وستين ومائة . تهذيب التهذيب ٢٣٧/٢ - ٢٤١ .

(٢٠) أخرجه البخاري ، في : باب من لم يخمس الأسلاب ، من كتاب فرض الخمس ، وفي : باب قتل أبي جهل ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١١٢/٤ ، ٩٤/٥ ، ٩٥ . ومسلم ، في : باب استحقاق القاتل سلب القتيل ، وفي : باب قتل أبي جهل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٢/٣ ، ١٤٢٤ .

القاتل ؛ لأنَّ القاطع هو الذى كفى المسلمين شرَّه . وإنَّ قطع يديه أو رجله ، وقتله الآخر^(٢١) فالسلب للقاطع ، فى أحد الوجهين ؛ لأنَّه عطَّله ، فأشبهه الذى قتله ، والثانى ، سلَّبه فى الغنيمَةِ ؛ لأنَّه إنَّ كانت رجلاه سالمتين ، فإنَّه يعدُّ ويكثر ، وإنَّ كانت يداؤه سالمتين ، فإنَّه يُقاتل بهما ، فلم يكفِ القاطع شرَّه كله ، ولا يستحقُّ القاتل سلَّبه ؛ لأنَّه مُشحَّنٌ بالجراح . وإنَّ قطع يده ورجله من خلاف ، فكذلك . وإنَّ قطع إحدى يديه وإحدى رجله ، ثمَّ قتله آخر ، فسلبه غنيمَةً . ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ للقاتل ؛ لأنَّه قاتِلٌ لِمَنْ لم^(٢٢) يكتفِ المسلمون^(٢٣) شرَّه . وإنَّ عاتق رجل رجلاً ، فقتله آخر ، فالسلب للقاتل . وبهذا قال الشافعى . وقال الأوزاعى : هو للمُعَانِقِ . ولنا ، قول النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . ولأنَّه كفى المسلمين شرَّه ، فأشبهه ماله لم يُعَانِقْهُ الآخر . وكذلك لو كان الكافر مُقْبِلًا على رجل يقاتله / ، فجاء آخر من ورائه ، فضربه فقتله^(٢٤) ، فسلبه لقاتله ، بدليل قضيَّة^(٢٥) قَتِيلِ أَى قتادة . الثالث ، أن يقتله أو يُشْحِنَه بجراح تجعله فى حُكْمِ المقتول . قال أحمد : لا يكون السلب إلَّا للقاتل^(٢٦) . وإنَّ أسر رجلاً ، لم يستحقَّ سلَّبه ، سواء قتله الإمام أو لم يقتله . وقال مكحول : لا يكون السلب إلَّا لِمَنْ أسرَ عِلْجًا أو قتله . وقال القاضى : إذا أسر رجلاً ، فقتله الإمام صبرًا ، فسلبه لِمَنْ أسره ؛ لأنَّ الأسر أصعبُ من القتل ، فإذا استحقَّ سلَّبه بالقتل ، كان تنبيهًا على استحقيقه بالأسر . قال : وإن استبقاه الإمام ، كان له فداؤه ، أو رقبته وسلبه ، لأنَّه كفى المسلمين شرَّه . ولنا ، أنَّ المسلمين أسروا أسرى يوم بدر ، فقتل النَّبِيُّ ﷺ عُقْبَةَ والنضير بن الحارث ، واستبقى سائرهم^(٢٧) ، فلم يُعطِ مَنْ أسرههم أسلابهم ، ولا

(٢١) فى ١ : « آخر » .

(٢٢-٢٣) فى الأصل : « يكتف المسلمون » . وفى م : « يكف المسلمون » .

(٢٣) سقط من : ١ .

(٢٤) فى م : « قصة » .

(٢٥) فى م : « للقاتل » .

(٢٦) انظر ما تقدم ، فى صفحة ٤٦ .

فداءهم ، وكان فداؤهم غنيمة . ولأن النبي ﷺ إنما جعل السلب للقاتل ، وليس الأسير بقاتل ، ولأن الإمام مُحَيَّر في الأسرى ، ولو كان لمن أسره ، كان أمره إليه دون الإمام . الرابع ، أن يُعَرَّر بنفسه في قتله ، فأما إن رماه بسهم من صف المسلمين فقتله ، فلا سلب له . قال أحمد : السلب للقاتل ، إنما هو في المِبارزة ، لا يكون في الهزيمة . وإن حمل جماعة من المسلمين على واحد فقتلوه^(٢٧) ، فالسلب في الغنيمة ؛ لأنهم لم يُعَرَّروا بأنفسهم في قتله . وإن اشترك في قتله اثنان ، فظاهر كلام أحمد أن سلبه غنيمة ، فإنه قال ، في رواية حرب : له السلب إذا انفرد بقتله . وحكى أبو الخطاب ، عن القاضي ، أنهما يشتركان في سلبه ؛ لقوله : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . وهذا يتناول الواحد والجماعة ، ولأنهما اشتركا في السبب ، فاشتركا في السلب . ولنا ، أن السلب إنما يُستَحَقُّ بالتعريض في قتله ، ولا يحصل ذلك بقتل الاثنين ، فلم يُستَحَقَّ به السلب ، كما لو قتله جماعة ، ولم يبلغنا أن النبي ﷺ شَرَك بين اثنين في سلب^(٢٨) . فإن اشترك اثنان في ضربه ، وكان أحدهما أبلغ في قتله من الآخر ، فالسلب له ؛ لأن أبا جهل ضربه معاذ بن عمرو بن الجموح ، ومعاذ بن عفراء ، وأتيا النبي ﷺ فأخبراه ، فقال : « كِلَا كُما قَتَلَهُ » . وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح . وإن انهزم الكفار كلهم ، فأدرك إنساناً منهزماً منهم^(٢٩) ، فقتله ، فلا سلب له ؛ لأنه لم يُعَرَّر في قتله . وإن كانت الحرب قائمة ، فانهزم أحدهم ، فقتله إنسان ، فسلبه لقاتله ؛ لأن الحرب فر وكر ، وقد قتل سلمة بن الأكوع طليعة للكفار وهو منهزم ، فقال النبي ﷺ : « مَنْ قَتَلَ مُنْهَزِمًا » . قالوا : سلمة بن الأكوع . قال : « لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ »^(٣٠) . وهذا قال الشافعي . وقال

(٢٧) في م : « فقتلوا » .

(٢٨) في م : « السلب » .

(٢٩) سقط من : ١ .

(٣٠) أخرجه مسلم ، في : باب استحقاق القاتل سلب القاتل ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٤/٣ ، وأبو داود ، في : باب في الجاسوس المستأمن ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٥/٢ ، ٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦/٤ .

أبو ثور ، وداود ، وابن المنذر : السِّلْبُ لكل قاتل ؛ لعموم الخبر ، واحتجاجاً بحديث سلمة هذا . ولنا ، أن ابن مسعود ذَفَفَ على أبي جهل ، فلم يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ سَلْبَهُ ، وأمر بقتل عُقْبَةَ بن أبي ^(٣١) مُعَيْطٍ والنَّضْر بن الحارث صَبْرًا ، ولم يُعْطِ سَلْبَهُمَا مَنْ قَتَلَهُمَا ، وقتل بنى قُرَيْظَةَ صَبْرًا ^(٣٢) ، فلم يُعْطِ مَنْ قَتَلَهُمْ أَسْلَابَهُمْ ، وإنما أُعْطِيَ السِّلْبَ مَنْ قَتَلَ مُبَارِزًا ، أو كَفَى الْمُسْلِمِينَ شَرَّهُ ، وغرر في قتله ، والمُنْهَزِمُ بعد انقضاء الحرب ، قد كَفَى الْمُسْلِمِينَ شَرَّ نَفْسِهِ ، ولم يُعَرَّرْ قَاتِلُهُ بِنَفْسِهِ فِي قَتْلِهِ ، فلم يَسْتَحِقَّ سَلْبَهُ كَالْأَسِيرِ . وأما الذي قَتَلَهُ سَلْمَةُ ، فكان مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ . وكذلك مَنْ قُتِلَ حَالَ قِيَامِ الْحَرْبِ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ ^(٣٣) كَانَ مُنْهَزِمًا فَهُوَ مُتَحَيِّزٌ إِلَى فِتْنَةٍ ، وراجع إلى القتال ، فأشبهه الكار ، فإن القتال مُرٌّ وَكَرٌّ . إذا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي اسْتِحْقَاقِ السِّلْبِ أَنْ تَكُونَ الْمُبَارَزَةُ بِإِذْنِ الْأَمِيرِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ قُضِيَ لَهُ بِالسِّلْبِ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يُقَالُ إِنَّا أَنَّهُ أُذِنَ لَهُ فِي الْمُبَارَزَةِ ، مع أَنَّ عُمُومَ الْخَبَرِ يَقْتَضِي اسْتِحْقَاقَ السِّلْبِ لِكُلِّ قَاتِلٍ ، إِلَّا مَنْ خَصَّهُ الدَّلِيلُ .

الفصل الخامس : أَنَّ السِّلْبَ لَا يُخَمَّسُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ جَرِيرٍ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يُخَمَّسُ ^(٣٤) . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَكْحُولٌ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ ^(٣٥) . وَقَالَ إِسْحَاقُ : إِنْ اسْتَكْثَرَ الْإِمَامُ السِّلْبَ خُمُسَهُ ، وَذَلِكَ إِلَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ سِيرِينَ ، أَنَّ الْبَرَاءَ بْنَ مَالِكٍ بَارَزَ مَرْزُبَانَ الزُّرَّاءَ بِالْبَحْرَيْنِ ، فَطَعَنَهُ فَدَقَّ صُلْبَهُ ، وَأَخَذَ سِوَارِيَهُ وَسَلْبَهُ ، فَلَمَّا صَلَّى عَمْرُ الظُّهْرِ ، أَتَى أَبَا طَلْحَةَ فِي دَارِهِ ، فَقَالَ : إِنَّا كُنَّا لَا

(٣١) سقط من : الأصل ، م .

(٣٢) انظر ما تقدم في صفحة ٤٦ .

(٣٣) في م : « إن » .

(٣٤) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في تخميس السلب ، من كتاب قسم الفى والغنيمة . السنن الكبرى

٣١٢/٦ . وابن أبي شيبة ، في : باب من جعل السلب للقاتل ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٧٤/١٢ . وأبو

عبيد ، في : الأموال ٣٠٤ .

(٣٥) سورة الأنفال ٤١ .

نُخْمَسُ السَّلْبِ ، وإنَّ سَلْبَ الْبَرَاءِ قَدْ بَلَغَ مَا لَا ، وَأَنَا خَامِسُهُ . فَكَانَ أَوَّلُ سَلْبِ خُمْسٍ فِي الْإِسْلَامِ سَلْبَ الْبَرَاءِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي « السُّنَنِ » (٣٦) . وَفِيهَا أَنَّ سَلْبَ الْبَرَاءِ بَلَغَ ثَلَاثِينَ أَلْفًا . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى (٣٧) فِي السَّلْبِ (٣٧) لِلْقَاتِلِ ، وَلَمْ يُخْمَسِ السَّلْبُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨) . وَعُمُومُ الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَخَبَرُ عَمْرِو حُجَّةَ لَنَا ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِنَّا كُنَّا لَا نُخْمَسُ السَّلْبُ . وَقَوْلُ الرَّائِي : كَانَ أَوَّلُ سَلْبِ خُمْسٍ فِي الْإِسْلَامِ . يَعْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمْرُ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ ، لَمْ يُخْمَسُوا سَلْبًا ، وَاتَّبَاعُ ذَلِكَ أَوْلَى . قَالَ الْجُوزْجَانِيُّ : لَا أَظُنُّهُ يَجُوزُ لِأَحَدٍ فِي شَيْءٍ سَبَقَ فِيهِ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ شَيْءٌ إِلَّا اتَّبَاعُهُ ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ مَعَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَمَا ذَكَرْنَاهُ يَصْلُحُ أَنْ يُخَصَّصَ بِهِ عُمُومُ الْآيَةِ . وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ السَّلْبَ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُخْتَسَبُ مِنْ (٣٩) خُمْسِ الْخُمْسِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ مُطْلَقًا ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ اخْتَسَبَ بِهِ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ (٤٠) ، وَلَئِنَّهُ لَوْ اخْتَسَبَ بِهِ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ ، اخْتِجَّ إِلَى مَعْرِفَةِ قِيَمَتِهِ وَقَدْرِهِ ، وَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ ، وَلَئِنْ سَبَّهَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ ، كَسَهْمِ الْفَارِسِ وَالرَّاجِلِ .

الفصل السادس : أَنَّ الْقَاتِلَ يَسْتَحِقُّ السَّلْبَ ، قَالَ ذَلِكَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَقُلْ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ : لَا يَسْتَحِقُّهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ (٤١) الْإِمَامُ لَهُ . وَقَالَ / مَالِكٌ : لَا يَسْتَحِقُّهُ ، إِلَّا أَنْ

(٣٦) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٨ .

(٣٧-٣٧) في م : « بالسلب » .

(٣٨) في : باب في السلب يُخْمَسُ ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٦/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٩٠/٤ ، ٢٦/٦ .

(٣٩) في النسخ : « فإن » .

(٤٠) سقط من : م .

(٤١) في الأصل : « يشترطه » .

يقول الإمام ذلك . ولم ير أن يقول الإمام ذلك إلا بعد انقضاء الحرب ، على ما تقدم من مذهبه في النفل ، وجعلوا^(٤٢) السلب ههنا من حُملة الأنفال . وقد روى عن أحمد مثل قولهم ، وهو اختيار أبي بكر . واحتجوا بما روى عوف بن مالك ، أن مَدِيًّا اتبعهم ، فقتل عِلْجًا ، فأخذ خالد بعض سلبه ، وأعطاه بعضه ، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : « لَا تُعْطِهِ يَا خَالِدُ » رواه سعيد ، وأبو داود^(٤٣) . أنا^(٤٤) اختصرته . وروى بإسناديهما عن شبر بن علقمة ، قال : بارزْتُ رجلًا يومَ القادِسيَّةِ ، فقتلته ، وأخذتُ سلبه ، فأثَّيتُ به سعدًا ، فخطبَ سعدُ أصحابه ، وقال : إنَّ هذا سلبُ شبرٍ ، خَيْرٌ من اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا ، وإِنَّا قد نَفَلْنَاهُ إِيَّاهُ^(٤٥) . ولو كان حقًّا له ، لم يَحْتَجْ إِلَى^(٤٦) أَنْ يَنْفَلَهُ^(٤٦) . ولأنَّ عمرَ أَخَذَ الْخُمْسَ من سلبِ البراءِ ، ولو كان حقًّا له ، لم^(٤٧) يَجُزْ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ سَلْبَ أَبِي قَتَادَةَ إِلَيْهِ من غيرِ بَيْنَةٍ وَلَا يَمِينٍ . ولنا ، قولُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . وهذا من قضايا رسول الله ﷺ المشهورة ، التي عمل بها الخلفاء بعده ، وأخبارهم التي احتجوا بها تدلُّ على ذلك ؛ فإنَّ عوفَ بنَ مالكٍ احتجَّ على خالدٍ حينَ أَخَذَ سَلْبَ المَدَدِيِّ ، فقال له عوفُ : أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بالسَّلبِ للقاتِلِ ؟ قال : بَلَى . وقول عمرَ : إِنَّا كُنَّا لَا نُخَمِّسُ السَّلْبَ . يدلُّ على أنَّ هذه قَضِيَّةٌ عامَّةٌ في كُلِّ غَزْوَةٍ ، وحكمٌ مستمِرٌّ لكلِّ قاتِلٍ ، وإنَّما أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدًا أَنْ لَا يَرُدَّ عَلَى المَدَدِيِّ عُقُوبَةً ، حينَ أَغْضَبَهُ عوفٌ بِتَقْرِيعِهِ خَالِدًا بينَ يَدَيْهِ ، وقوله : قد أَتَجَزَّتْ لَكَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ أَمْرِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ . وأما خبرُ شبرٍ ، فإنَّما أَتَفَذَّ له سعدٌ ما قَضَى له به رَسولُ اللَّهِ ﷺ ، وَسَمَّاهُ نَفْلًا ، لأنَّه في الحَقِيقَةِ نَفْلٌ ؛ لأنَّه زيادةٌ على سَهْمِهِ . وأما أبو قَتَادَةَ ، فإنَّ خَصَمَهُ اعْتَرَفَ له به ، وصدَّقَه ، فجرى مَجْرَى البَيْنَةِ ،

(٤٢) في م : « وجعل » .

(٤٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٦٦ .

(٤٤) في م : « وأنا » .

(٤٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٨ .

(٤٦-٤٧) في م : « نفله » .

(٤٧) سقط من : الأصل ، م .

٢٧/١٠ ظ ولأنَّ السَّلْبَ مأخوذٌ / من الغنيمَةِ بغيرِ تَقديرِ الإمامِ واجتهاده ، فلم يفتقرْ إلى شَرْطِهِ ، كالسَّهْمِ . إذا ثَبَتَ هذا ، فإنَّ أحمدَ قال : لا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْخُذَ السَّلْبَ إِلَّا بِإِذْنِ الإمامِ . وهو قولُ الأوزاعيِّ . وقال ابنُ المُنْذِرِ ، والشافعيُّ : له أَخْذُهُ بغيرِ إِذْنٍ ؛ لأنَّه اسْتَحَقَّهُ بِجَعْلِ النَّبِيِّ ﷺ له ذلك ، وَلَا يَأْمَنُ إِنْ أَظْهَرَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُعْطَاهُ . وَوَجْهُ قولِ أحمدَ ، أَنَّهُ فَعَلَ مُجْتَهِدٌ فِيهِ ، فَلَمْ يَنْفُذْ أَمْرُهُ فِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ الإمامِ كَأَخْذِ^(٤٨) سَهْمِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ أَحْمَدَ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِحْبَابِ ، لِيَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجَابِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ أَخْذَهُ بغيرِ إِذْنٍ ، تَرَكَ الْفَضِيلَةَ ، وَلَهُ مَا^(٤٩) أَخْذَهُ .

١٦٤٠ - مسألة ؛ قال : (والدَّابَّةُ وَمَا عَلَيْهَا مِنْ آتِيهَا مِنَ السَّلْبِ ، إِذَا قُتِلَ وَهُوَ عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ مَا عَلَيْهِ مِنَ السِّلَاحِ وَالثِّيَابِ وَإِنْ كَثُرَ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّلْبِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّ الدَّابَّةَ لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ السَّلْبَ مَا كَانَ الْقَتِيلُ لَابِسًا لَهُ ، مِنْ ثِيَابٍ ، وَعِمَامَةٍ ، وَقَلَنْسُوَةٍ ، وَمِنْطَقَةٍ ، وَدِرْعٍ ، وَمِغْفَرٍ ، وَبَيْضَةٍ ، وَتَاجٍ ، وَأَسْوَرَةٍ ، وَرَأْيٍ^(١) ، وَخُفٍّ ، بِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حِلْيَةٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ السَّلْبِ اللَّبَاسُ ، وَكَذَلِكَ السِّلَاحُ ؛ مِنْ السَّيْفِ ، وَالرُّمَحِ ، وَالسَّكِّينِ ، وَاللِّتِّ^(٢) ، وَنَحْوِهِ ، لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِهِ فِي قِتَالِهِ ، فَهُوَ أَوْلَى بِالْأَخْذِ مِنَ اللَّبَاسِ ، وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِهَا ، فَهِيَ كَالسِّلَاحِ وَأَبْلَغُ مِنْهُ ، وَلِذَلِكَ اسْتَحَقَّ بِهَا زِيَادَةُ السُّهُمَانِ ، بِخِلَافِ السِّلَاحِ . فَأَمَّا الْمَالُ الَّذِي مَعَهُ فِي كَمَرَاتِهِ وَخَرِيطَتِهِ ، فَلَيْسَ بِسَلْبٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَلْبُوسِ ، وَلَا مِمَّا يَسْتَعِينُ بِهِ فِي الْحَرْبِ ، وَكَذَلِكَ رَحْلُهُ وَأَثَانُهُ ، وَمَا لَيْسَتْ يَدُهُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ لَيْسَ مِنْ سَلْبِهِ . وَبِهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَكْحُولٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ / قَالَ : مَا لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَرْبِ ، كَالْتَّاجِ ،

(٤٨) فِي م : « بِأَخْذِ » .

(٤٩) سَقَطَ مِنْ : م .

(١) الرَّأْيُ كَالْخُفِّ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا قَدَمَ لَهُ ، وَهُوَ أَطْوَلُ مِنَ الْخُفِّ .

(٢) اللَّت : كُلُّ مَا يُلْتَمَسُ بِهِ .

والسَّوَارِ ، والطَّوْقِ ، والهَمِيَانِ الذِي لِلتَّنْفَقَةِ ، ليس من السَّلْبِ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يُسْتَعَانُ بِهِ فِي الْحَرْبِ ، فَأَشْبَهَ الْمَالُ الذِي فِي خَرِيطَتِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ ، أَنَّهُ بَارَزَ مَرْزُبَانَ الرَّارَةَ ، فَقَتَلَهُ ، فَبَلَغَ سِوَارَاهُ^(٣) وَمِنْطَقَتَهُ ثَلَاثِينَ أَلْفًا ، فَحَمَسَهُ عَمْرُ ، وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ^(٤) . وَفِي حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ ، أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى أَسْوَارٍ ، فَطَعَنَهُ ، فَدَقَّ صُلْبُهُ فَصَرَعَهُ ، فَنَزَلَ إِلَيْهِ فَقَطَعَ يَدَهُ ، وَأَخَذَ سِوَارَيْنِ كَانَا عَلَيْهِ ، وَيَلَمَقًا^(٥) مِنْ دِيبَاجٍ ، وَسَيْفًا ، وَمِنْطَقَةً ، فَسَلَّمَ ذَلِكَ لَهُ^(٦) . وَلِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ لَهُ ، فَأَشْبَهَ ثِيَابَهُ ، وَلِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي اسْمِ السَّلْبِ ، فَأَشْبَهَ الثِّيَابَ وَالْمِنْطَقَةَ ، وَبَدَخُلٌ فِي عُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَلَهُ سَلْبُهُ »^(٧) . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الدَّائِيَةِ ، فَتَقِلُّ عَنْهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ السَّلْبَ مَا كَانَ عَلَى يَدَيْهِ ، وَالدَّائِيَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، فَلَا يَدْخُلُ فِي الْخَبَرِ . قَالَ : وَذَكَرَ أَبُو^(٨) عَبْدَ اللَّهِ حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ مَعْدِيكَرِبَ ، فَأَخَذَ سِوَارِيهِ ، وَمِنْطَقَتَهُ . يَعْنِي^(٩) وَلَمْ يَذْكُرْ فَرَسَهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : « خَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ ، فِي غَزْوَةِ مُوْتَةَ ، وَرَافَقَنِي مَدَدِيُّ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، فَلَقِينَا جُمُوعَ الرُّومِ ، وَفِيهِمْ رَجُلٌ عَلَى فَرَسٍ أَشْقَرَ ، عَلَيْهِ سَرَجٌ مُذْهَبٌ ، وَسِلَاحٌ مُذْهَبٌ ، فَجَعَلَ يُغَرِّى بِالْمُسْلِمِينَ ، وَقَعَدَ لَهُ الْمَدَدِيُّ خَلْفَ صَخْرَةٍ ، فَمَرَّ بِهِ الرُّومِيُّ ، فَعَرَقَ فَرَسَهُ ، فَعَلَاهُ فَقَتَلَهُ ، وَحَازَ فَرَسَهُ وَسِلَاحَهُ ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، بَعَثَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، فَأَخَذَ مِنَ السَّلْبِ ، قَالَ عَوْفٌ : فَأَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ لَهُ^(١٠) : يَا خَالِدُ ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ ؟ قَالَ : بَلَى . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(١١) . وَفِي حَدِيثِ شَبْرِ

(٣) فِي ١ : « سَوَارِهِ » .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٣٨ .

(٥) الْيَلَمَقُ : الْقَبَاءُ .

(٦) الْخَبَرُ فِي : تَارِيخِ الطَّبَرِيِّ ٥٧٦/٣ .

(٧) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي ٦٣ ، ٦٤ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : م .

(٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ١ .

(١٠) وَتَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٦٦ .

ابن علقمة ، أَنَّهُ أَخَذَ فَرَسَهُ ^(١١) . كَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ : هُوَ فِيهِ . وَلَأنَّ الْفَرَسَ يُسْتَعَانُ بِهَا فِي
 ٢٨/١٠ ظ الْحَرْبِ ، فَأَشْبَهَتْ السَّلَاحَ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْطَلُ بِالرُّمُوحِ وَالْقَوْسِ وَاللِّتِّ ، / فَإِنَّهَا مِنْ
 السَّلْبِ وَلَيْسَتْ ^(١٢) مَلْبُوسَةً . إِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَإِنَّ الدَّابَّةَ وَمَا عَلَيْهَا ؛ مِنْ سَرَجِهَا ،
 وَلِجَامِهَا ، وَتَجْفِيفِهَا ^(١٣) ، وَحَلِيَّةٍ إِنْ كَانَتْ عَلَيْهَا ، وَجَمِيعِ آلَتِهَا مِنَ السَّلْبِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ
 لَهَا ، وَيُسْتَعَانُ بِهِ فِي الْحَرْبِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مِنَ السَّلْبِ إِذَا كَانَ رَاكِبًا عَلَيْهَا ، فَإِنْ كَانَتْ فِي
 مَنْزِلِهِ ، أَوْ مَعَ غَيْرِهِ ، أَوْ مُنْفَلِتَةً ، لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّلْبِ ، كَالسَّلَاحِ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ . وَإِنْ
 كَانَ رَاكِبًا عَلَيْهَا ، فَصَرَعَهُ عَنْهَا ، أَوْ أَشْعَرَهُ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَتَلَهُ بَعْدَ نُزُولِهِ عَنْهَا ، فَهِيَ مِنَ
 السَّلْبِ . وَهَكَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ . وَإِنْ كَانَ مُمَسِّكًا بِعِنَانِهَا ، غَيْرَ رَاكِبٍ عَلَيْهَا ، فَعَنْ
 أَحْمَدَ فِيهَا رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هِيَ ^(١٤) مِنَ السَّلْبِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مُتِمِّكُنٌّ
 مِنَ الْقِتَالِ عَلَيْهَا ، فَأَشْبَهَتْ سَيْفَهُ أَوْ رُمْحَهُ فِي يَدِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَيْسَتْ مِنَ السَّلْبِ . وَهُوَ
 ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، وَاخْتِيَارُ الْحَلَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِرَاكِبٍ عَلَيْهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَتْ مَعَ
 غُلَامِهِ . وَإِنْ كَانَ عَلَى فَرَسٍ ، وَفِي يَدِهِ جَنْبِيَّةٌ ، لَمْ تَكُنِ الْجَنْبِيَّةُ مِنَ السَّلْبِ ، لِأَنَّهُ لَا
 يُمْكِنُهُ رُكُوبُهُمَا مَعًا .

فصل : وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى الْقَتْلِ إِلَّا بَيِّنَةً . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُعْطَى السَّلْبُ إِذَا قَالَ : أَنَا
 قَتَلْتُهُ . وَلَا يُسَالَّ بَيِّنَةً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ قَوْلِ أَبِي قَتَادَةَ ^(١٥) . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :
 « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١٦) . وَأَمَّا أَبُو قَتَادَةَ ، فَإِنَّ
 خَصْمَهُ أَقَرَّ لَهُ ، فَاسْتَفَى بِإِقْرَارِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا شَاهِدَانِ . وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ
 أَهْلِ الْحَدِيثِ : يُقْبَلُ شَاهِدٌ وَيَمِينٌ ؛ لِأَنَّهَُا دَعْوَى فِي الْمَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْبَلَ شَاهِدٌ بِغَيْرِ
 يَمِينٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ قَوْلِ الَّذِي شَهِدَ لِأَبِي قَتَادَةَ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ

(١١) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٨ .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) جفف الفرس : ألبسه التجفاف ، وهي آلة للحرب يلبسها الفرس .

(١٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٦٣ .

النَّبِيِّ ﷺ اِعْتَبَرَ الْبَيِّنَةَ ، وإِطْلَاقُهَا يَنْصَرِفُ إِلَى شَاهِدَيْنِ ، وَلِأَنَّهَا دَعَاؤُ لِلْقَتْلِ ، فَاعْتَبِرَ شَاهِدَانِ ، كَقَتْلِ الْعَمْدِ .

فصل : وَيَجُوزُ سَلْبُ الْقَتْلَى وَتَرْكُهُمْ غَرَاءً . وَهَذَا قَوْلُ / الْأَوْزَاعِيِّ . وَكَرِهَهُ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، لِمَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ عَوْرَاتِهِمْ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَتْلِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ : « لَهْ سَلْبُهُ أَجْمَعُ » ^(١٥) . وَقَالَ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا ، فَلَهُ سَلْبُهُ » . وَهَذَا يَتَنَاوَلُ جَمِيعَهُ .

١٦٤١ - مسألة : قَالَ : (وَمَنْ أَعْطَاهُمُ الْأَمَانَ مِنَّا ؛ مِنْ رَجُلٍ ، أَوْ امْرَأَةٍ ، أَوْ عَبْدٍ ، جَارَ أَمَانُهُ)

وَجَمَلْتُهُ أَنَّ الْأَمَانَ إِذَا أُعْطِيَ أَهْلَ الْحَرْبِ ، حُرِّمَ قَتْلُهُمْ وَمَالُهُمْ وَالتَّعَرُّضُ لَهُمْ . وَيَصِحُّ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا . وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يَوْسَفَ : لَا يَصِحُّ أَمَانُ الْعَبْدِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَأْذُونًا لَهُ فِي الْقِتَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ ، فَلَا يَصِحُّ ^(١) أَمَانُهُ ، كَالصَّبِيِّ ^(٢) ، وَلِأَنَّهُ مَجْلُوبٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ^(٣) ، فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَنْظُرَ لَهُمْ فِي ^(٤) تَقْدِيمِ مَصْلَحَتِهِمْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَلِيُّ ^(٥) ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، يَنْسَعِي بِهَا أَدْنَاهُمْ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٥) . وَرَوَى فَضِيلُ بْنُ يَزِيدَ الرَّقَاشِيُّ ، قَالَ : جَهَّزَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ جَيْشًا ، فَكُنْتُ فِيهِ ، فَحَصَرْنَا مَوْضِعًا ، فَرَأَيْنَا

(١٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٦٨ .

(١-١) في م : « أمانة الصبي » .

(٢) في م : « الكفر » .

(٣) سقط من : الأصل ، م .

(٤) سقط من : م .

(٥) تقدم تخريجه عن علي وغيره ، في : ٤٦٠/١١ .

أَنَّا سَنَفْتَحُهَا الْيَوْمَ ، وَجَعَلْنَا نُقْبِلُ وَنُرُوحُ ، فَبَقِيَ عَبْدٌ مِنَّا^(٦) ، فَرَاطَنَهُمْ وَرَاطَنُوهُ ، فَكَتَبَ لَهُمُ الْأَمَانَ فِي صَحِيفَةٍ ، وَشَدَّهَا عَلَى سَهْمٍ ، وَرَمَى بِهَا إِلَيْهِمْ ، فَأَخَذُوهَا ، وَخَرَجُوا ، فَكَتَبَ بِذَلِكَ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَقَالَ : الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، ذِمَّتُهُ ذِمَّتُهُمْ . رواه سعيّد^(٧) . ولأنَّه مسلمٌ مكلفٌ ، فصَحَّ أمانُهُ ، كَالْحُرِّ . وما ذَكَرُوهُ مِنَ التُّهْمَةِ يَبْطُلُ بِمَا إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي الْقِتَالِ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أمانُهُ ، وَبِالْمَرْأَةِ ، فَإِنَّ^(٨) أمانَهَا يَصِحُّ ، فِي ٢٩/١٠ ظ قولهم جميعاً . قالت عائشة : إِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لِتُجِيرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ^(٩) فَيَجُوزُ . / وعن أمِّ هانئٍ ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجَرْتُ أَحْمَائِي ، وَأَغْلَقْتُ عَلَيْهِمْ ، وَإِنَّ ابْنَ أُمِّي أَرَادَ قَتْلَهُمْ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِئٍ ، إِنَّا نَحْنُ يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ » . رواهما سعيّد^(١٠) . وَأَجَارَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أبا العاصِ بْنِ الرَّبِيعِ ، فَأَمَضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١١) .

(٦) سقط من : الأصل .

(٧) في : باب ما جاء في أمان العبد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٣/٢ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجوار ، وجوار العبد والمرأة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٢٢/٥ ، ٢٢٣ . وابن أبي شبة ، في : باب في أمان المرأة والمملوك ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤٥٣/١٢ ، ٤٥٤ .

(٨) في م : « فإنها » .

(٩) في الأصل ، ١ : « المؤمنين » .

(١٠) في : باب المرأة تجير على القوم ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٤/٢ .

كما أخرجه الأول البيهقي ، في : باب أمان المرأة ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩٥/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب الجوار ، وجوار العبد والمرأة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٢٣/٥ .

وأخرج الثاني البخاري ، في : باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب أمان النساء وجوارهن ، من كتاب الجزية ، وفي : باب ما جاء في زعموا ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٠٠/١ ، ١٢٢/٤ ، ٤٦/٨ . ومسلم ، في : باب استحباب صلاة الضحى ، من كتاب صلاة المسافرين وقصرها . صحيح مسلم ٤٩٨/١ . وأبو داود ، في : باب في أمان المرأة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٧/٢ . والدارمي ، في : باب صلاة الضحى ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب يجير على المسلمين أذناهم ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٣٣٩/١ ، ٢٣٤/٢ . والإمام مالك ، في : باب صلاة الضحى ، من كتاب قصر الصلاة في السفر . الموطأ ١٥٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤١/٦ ، ٣٤٣ .

(١١) أخرجه البيهقي ، في : باب أمان المرأة ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩٥/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب الجوار ، وجوار العبد والمرأة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٢٤/٥ ، ٢٢٥ . وانظر ما تقدم في صفحة ٤٥ .

فصل : ويصحُّ أمانُ الأسيرِ إذا عَقَدَهُ غيرُ مُكْرِهِ ؛ لدُخُولِهِ في عُمومِ الخبرِ ، ولأنَّه مسلمٌ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ ، فَأَشْبَهَ غيرَ الأسيرِ . وكذلك أمانُ الأجيرِ والتاجرِ في دارِ الحربِ . وهذا قال الشافعيُّ . وقال الثوريُّ : لا يصحُّ أمانُ أحدٍ منهم . ولنا ، عُمومُ الحديثِ ، والقياسُ على غيرِهِمْ . فَأَمَّا الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ ، فقال ابنُ حامدٍ : فيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يصحُّ أمانُهُ . وهو قولُ أبي حنيفة ، والشافعيِّ ؛ لأنَّه غيرُ مُكَلَّفٍ ، ولا يلزمُهُ بقَوْلِهِ حَكْمٌ ، فلا يلزمُ غيرُهُ ، كالمجنونِ . والروايةُ الثانيةُ ، يصحُّ أمانُهُ . وهو قولُ مالِكٍ . وقال أبو بكرٍ : يصحُّ أمانُهُ ، روايةً واحدةً . وَحَمَلَ روايةَ المَنعِ على غيرِ المُمَيِّزِ ، واحتجَّ بعُمومِ الحديثِ ، ولأنَّه مسلمٌ مُمَيِّزٌ ، فصَحَّ أمانُهُ ، كالبالغِ ، وفارقِ المجنونِ ، فإنَّه لا قولَ له أصلاً .

فصل : ولا يصحُّ أمانُ كافرٍ ، وإنَّ كان ذميًّا ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « ذِمَّةُ المُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ » . فجعلَ الذِّمَّةَ للمسلمينَ ، فلا تحصلُ لغيرِهِمْ ، ولأنَّه متَّهَمٌ على الإسلامِ وأهلِهِ ، فَأَشْبَهَ الحَرَبِيَّ . ولا يصحُّ أمانُ مجنونٍ ، ولا طفلٍ ، لأنَّ كلامَهُ غيرُ مُعْتَبَرٍ ، ولا يَثْبُتُ به حَكْمٌ . ولا يصحُّ أمانُ زائلِ العقلِ ، بنومٍ أو سُكْرِ أو إغماءٍ ؛ لذلك ، ولأنَّه لا يَعْرِفُ المصلحةَ من غيرِها ، فَأَشْبَهَ المجنونَ . ولا يصحُّ من مُكْرِهِ ؛ لأنَّه قولٌ أَكْرَهَ عليه بغيرِ حَقٍّ ، فلم يصحَّ ، كالإقرارِ .

فصل : ويصحُّ أمانُ الإمامِ لجميعِ الكُفَّارِ وآحادِهِمْ ؛ لأنَّ وِلايَتَهُ عامَّةٌ على المسلمينَ . ويصحُّ أمانُ الأميرِ لِمَنْ أُقِيمَ بإِزائِهِ من المشركينَ ، فأَمَّا في حَقِّ غيرِهِمْ ، فهو كآحادِ المسلمينَ ، لأنَّ وِلايَتَهُ / على قتالِ أولئك دونَ غيرِهِمْ . ويصحُّ أمانُ آحادِ المسلمينَ للواحدِ ، والعشرةِ ، والقافلةِ الصغيرةِ ، والحِصْنِ الصَّغِيرِ ؛ لأنَّ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَجَازَ أمانَ العَبْدِ لأهلِ الحِصْنِ الذي ذَكَرْنَا حَدِيثَهُ . ولا يصحُّ أمانُهُ لأهلِ بَلَدَةٍ ، ورُسْتاقٍ ، وجميعِ كثيرٍ ؛ لأنَّ ذلك يُفْضِي إلى تَعْطِيلِ الجهادِ ، والافْتِيَاتِ على الإمامِ .

فصل : ويصحُّ أمانُ الإمامِ للأسيرِ بعدَ الاستيلاءِ عليه ؛ لأنَّ عمرَ^(١٢) بنَ الحَطَّابِ^(١٢) ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، لَمَّا قَدِمَ عليه بالهَرَمُزَانِ أسيرًا ، قال : لا بأسَ عليك ، ثم

(١٢-١٢) سقط من : ١ ، م .

أَرَادَ قَتْلَهُ ، فَقَالَ لَهُ أَنَسٌ : قَدْ أَمَّنْتُهُ ، فَلَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهِ . وَشَهِدَ الزُّبَيْرُ بِذَلِكَ ، فَعَدُّهُ أَمَانًا . رَوَاهُ سَعِيدٌ^(١٣) . وَلِأَنَّ لِلْإِمَامِ الْمَنَّ عَلَيْهِ ، وَالْأَمَانَ دُونَ ذَلِكَ . فَأَمَّا آحَادُ الرَّعِيَّةِ ، فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ يَصِحُّ أَمَانُهُ ؛ لِأَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَجَارَتْ زَوْجَهَا أَبَا الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بَعْدَ أُسْرِهِ ، فَأَجَارَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَانَهَا . وَحُكِيَ هَذَا عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ . وَلَنَا ، أَنَّ أَمْرَ الْأَسِيرِ مُفَوَّضٌ إِلَى الْإِمَامِ ، فَلَمْ يَجُزِ الْأَفْتِيَاثُ عَلَيْهِ فِيمَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ ، كَقَتْلِهِ . وَحَدِيثُ زَيْنَبَ فِي أَمَانِهَا ، إِنَّمَا صَحَّ بِإِجَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ .

فصل : وَإِذَا شَهِدَ لِلْأَسِيرِ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، أَنَّهُمْ أَمَّنُوهُ ، قَبِلَ ، إِذَا كَانُوا بِصِفَةِ الشُّهُودِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ عَلَى فِعْلِ أَنْفُسِهِمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُمْ عُذُولٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، غَيْرُ مُتَّهَمِينَ ، شَهِدُوا^(١٤) بِأَمَانِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُقْبَلَ ، كَمَا لَوْ شَهِدُوا عَلَى غَيْرِهِمْ أَنَّهُ أَمَّنَهُ . وَمَا ذَكَرَهُ^(١٥) لَا يَصِحُّ ، لِأَنَّ^(١٦) النَّبِيَّ ﷺ قَبَلَ شَهَادَةَ الْمُرْضِيعَةِ عَلَى فِعْلِهَا ، فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ^(١٧) . وَإِنْ شَهِدَ وَاحِدًا نَبِيًّا أَمَّنْتُهُ . فَقَالَ الْقَاضِي : قِيَاسُ قَوْلِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُقْبَلُ ، كَمَا لَوْ قَالَ الْحَاكِمُ بَعْدَ عَزْلِهِ : كُنْتُ حَكَمْتُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِحَقٍّ . قَبِلَ قَوْلُهُ . وَعَلَى قِيَاسِ^(١٨) قَوْلِ أَبِي الْخَطَّابِ : يَصِحُّ أَمَانُهُ ، فَقَبِلَ خَبْرُهُ بِهِ ، كَالْحَاكِمِ فِي حَالِ وِلَايَتِهِ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤْمَنَ فِي الْحَالِ ، / فَلَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ بِهِ ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِحَقٍّ عَلَى غَيْرِهِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ^(١٩) .

(١٣) فِي : بَابِ قَتْلِ الْأَسَارِيِّ ، وَالنَّبِيَّ عَنْ الْمَثَلَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢/٢٥٢ .
كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْأَمَانِ مَا هُوَ وَكَيْفَ هُوَ ؟ مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمَصْنُفُ ١٢/٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(١٤) فِي م : « أَشْهَدُوا » .

(١٥) فِي ١ ، م : « ذَكَرَهُ » .

(١٦) فِي م : « فَإِنْ » .

(١٧) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٣١٠/١١ .

(١٨) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

(١٩) فِي ١ : « وَأَبُو عُبَيْدَةَ » .

فصل : إذا جاء المسلم بمُشْرِكٍ ادَّعى أنَّه أسره ، وادَّعى الكافر أنَّه آمنه ، ففيها ثلاث روايات ؛ إحداهن ، القول قول المسلم ؛ لأنَّ الأصل معه ، فإنَّ الأصل إباحة دَمِ الحَرْبِيِّ ، وعَدَمُ الأمان . والثانية ، القول قول الأسير ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ صِدْقَهُ وَحَقْنَ دَمِهِ ، فيكون هذا شُبْهَةً تَمْنَعُ مِنْ قَتْلِهِ . وهذا اختيارُ أبى بكرٍ . والثالثة ، يُرْجَعُ إلى قول مَنْ ظاهرُ الحالِ يُدَلُّ على صِدْقِهِ ؛ فإنَّ كان الكافر ذا قُوَّةٍ ، معه سلاحه ، فالظاهرُ صِدْقَهُ ، وإنَّ كان ضَعِيفاً مَسْلُوباً سلاحه ، فالظاهرُ كَذِبُهُ ، فلا يُلْتَفَتُ إلى قوله . وقال أصحابُ الشافِعِيِّ : لا يَقْبَلُ قوله وإنَّ صِدْقَهُ المسلم ؛ لأنَّه لا يَقْدِرُ على أمانِهِ ، فلا يَقْبَلُ إقراره به . ولنا ، أنَّه كافرٌ ، لم يَثْبُتْ أسره ، ولا نازَعَه فيه مُنَازِعٌ ، فُقِبِلَ قوله في الأمان ، كالرسول .

فصل : وَمَنْ طَلَبَ الأمانَ لَيْسَمَعَ كلامَ الله ، وَيَعْرِفَ شرائعَ الإسلامِ ، وَجَبَ أَنْ يُعْطَاهُ ، ثُمَّ يُرَدُّ إلى مَأْمَنِهِ . لا نَعْلَمُ في هذا خلافاً . وبه قال قتادة ، ومَكْحُولٌ ، والأوزاعيُّ ، والشافِعِيُّ . وَكَتَبَ عمرُ بن عبد العزيز بذلك إلى الناس ؛ وذلك لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ (٢٠) . قال الأوزاعيُّ : هي إلى يوم القيامة . ويجوزُ عَقْدُ الأمانِ للرسولِ والمستأمنِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُؤمِّنُ رُسُلَ المشركين . ولما جاءه رُسُلًا مُسْلِمَةً ، قال : « لولا أنَّ الرُّسُلَ لا تُقْتَلُ لَقَتَلْتُكُمَا » (٢١) . ولأنَّ الحاجةَ تَدْعُو إلى ذلك ، فإنَّنا لو قَتَلْنَا رُسُلَهُمْ ، لَقَتَلُوا رُسُلَنَا ، فَتَفُوتُ مَصْلَحَةُ المُرَاسَلَةِ . ويجوزُ عَقْدُ الأمانِ لكلِّ واحدٍ منهما مُطْلَقاً وَمُقَيِّداً بِمُدَّةٍ ، سواءً كانت طويلةً أو قصيرةً ، بخلافِ الهدنة ، فإنَّها لا تجوزُ إِلَّا مُقَيِّدَةً ؛ لأنَّ في جَوازِها مُطْلَقاً تَرْكاً للجِهادِ ، وهذا بخلافه . قال / القاضي : ويجوزُ أَنْ يُقِيمُوا مُدَّةَ الهدنةِ بِغَيْرِ جَزِيَّةٍ . قال أبو بكرٍ : وهذا ظاهرُ كلامِ أحمد ؛ لأنَّه قيل له : قال الأوزاعيُّ : لا يَتْرُكُ المُشْرِكُ في دارِ الإسلامِ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ أو يُودَّى . فقال أحمد : إذا أَمَّنْتَهُ ، فهو على ما أَمَّنْتَهُ (٢٢) . وظاهرُ هذا أنَّه خالف قولَ الأوزاعيِّ . وقال أبو

٣١/١٠ و

(٢٠) سورة التوبة ٦ .

(٢١) تقدم تخريجه ، في : ٢٧١/١٢ .

(٢٢) في الأصل : « أمن » .

الْحَطَّابُ : عِنْدِي أَنَّهُ ^(٢٣) لَا يَجُوزُ أَنْ ^(٢٣) يُقِيمَ سَنَةً بِغَيْرِ جِزْيَةٍ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوَزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٢٤) . وَوَجْهُ الْأَوَّلُ ، أَنَّ هَذَا كَافِرٌ أُبِيحَ لَهُ الْإِقَامَةُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ جِزْيَةٍ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ جِزْيَةٌ ، كَالنِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ ، وَلَأنَّ الرَّسُولَ لَوْ كَانَ مَمَّنْ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْجِزْيَةِ مِنْهُ ، يَسْتَوِي فِي حَقِّهِ السَّنَةُ وَمَا دُونَهَا ، فِي أَنَّ الْجِزْيَةَ لَا تُؤْخَذُ مِنْهُ فِي الْمُدَّتَيْنِ ، فَإِذَا جَازَتْ لَهُ الْإِقَامَةُ فِي أَحَدَاهُمَا ، جَازَتْ فِي الْأُخْرَى ، قِيَاسًا لَهَا عَلَيْهَا . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ . أَيْ يَلْتَزِمُونَهَا ، وَلَمْ يُرِدْ حَقِيقَةَ الْإِعْطَاءِ ، وَهَذَا مَخْصُوصٌ مِنْهَا بِالِاتِّفَاقِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ^(٢٥) الْإِقَامَةُ مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ لَهَا ، وَلَأنَّ الْآيَةَ تَخَصَّصَتْ بِمَا دُونَ الْحَوْلِ ، فَتَقْبِيسُ عَلَى الْمَحَلِّ الْمَخْصُوصِ .

فصل : وَإِذَا دَخَلَ حَرْبِيَّ دَارَ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ ، فَأَوْدَعَ مَالَهُ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا ، أَوْ أَقْرَضَهُمَا إِلَيْهِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ دَخَلَ تَاجِرًا ، أَوْ رَسُولًا ، أَوْ مُتَنَزِّهًا ، أَوْ لِحَاجَةٍ يَقْضِيهَا ثُمَّ يَعُودُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَهُوَ عَلَى أَمَانِهِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ نِيَّةِ الْإِقَامَةِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ ، فَأَشْبَهَ الذَّمِّيَّ إِذَا دَخَلَ لَذَلِكَ ، وَإِنْ دَخَلَ مُسْتَوِطِنًا ، بَطَلَ الْأَمَانُ فِي نَفْسِهِ ، وَبَقِيَ فِي مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِدُخُولِهِ دَارَ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ ؛ ثَبَّتَ الْأَمَانَ لِمَالِهِ الَّذِي مَعَهُ ، فَإِذَا بَطَلَ فِي نَفْسِهِ بِدُخُولِهِ دَارَ الْحَرْبِ ، بَقِيَ فِي مَالِهِ ؛ لَا خِتْصَاصِي الْمُبْطِلِ بِنَفْسِهِ ، فَيَخْتَصُّ ^(٢٦) الْبُطْلَانُ بِهِ . فَإِنْ قِيلَ ^(٢٧) : إِنَّمَا ^(٢٨) يَثْبُتُ الْأَمَانُ لِمَالِهِ تَبَعًا ، فَإِذَا بَطَلَ فِي الْمَتَّبُوعِ ، بَطَلَ فِي التَّبَعِ . قُلْنَا : بَلْ يَثْبُتُ لَهُ الْأَمَانُ لِمَعْنَى وَجَدَ فِيهِ ، وَهُوَ إِدْخَالُهُ مَعَهُ ، وَهَذَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْأَمَانِ لَهُ / . وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فِي نَفْسِهِ ، بِدَلِيلِ مَالِهِ بَعَثَهُ مَعَ مُضَارِبٍ لَهُ أَوْ وَكِيلٍ ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ ^(٢٩) الْأَمَانُ ، وَلَمْ يَثْبُتْ ^(٣٠) فِي نَفْسِهِ ،

(٢٣-٢٣) سقط من : الأصل .

(٢٤) سورة التوبة ٢٩ .

(٢٥) سقط من : الأصل ، م .

(٢٦) في م : « فيخص » .

(٢٧) في النسخ : « قتل » تصحيف .

(٢٨) في ا ، م : « فإنما » .

(٢٩) سقط من : الأصل ، م .

(٣٠) في م زيادة : « الأمان » .

ولم يُوجد فيه ههنا ما يقتضي نقض^(٣١) الأمان فيه ، فبقي على ما كان عليه . ولو أخذ معه إلى دار الحرب ، انتقض^(٣٢) الأمان فيه ، كما ينتقض في نفسه ، لوجود المبتطل منهما . فإذا ثبت هذا ، فإن صاحبه إن طلبه بعث به^(٣٣) إليه ، وإن تصرف فيه ببيع أو هبة أو غيرهما ، صح تصرفه . وإن مات في دار الحرب انتقل إلى وارثه ، ولم يبطل الأمان فيه . وقال أبو حنيفة : يبطل فيه . وهو قول للشافعي^(٣٤) ؛ لأنه قد صار لوارثه ، ولم يعقد فيه أماناً ، فوجب أن يبطل فيه ، كسائر أمواله . ولنا ، أن الأمان حق له لازم متعلق بالمال ، فإذا انتقل إلى الوارث ، انتقل بحقه^(٣٥) ، كسائر الحقوق ؛ من الرهن ، والضمين ، والشفعة . وهذا الاختيار المزني . ولأنه مال له أمان ، فينتقل إلى وارثه مع بقاء الأمان فيه ، كالمال الذي مع مضاربه . وإن لم يكن له وارث ، صار في بيت المال . فإن كان له وارث في دار الإسلام ، فقال القاضي : لا يرثه ، لاختلاف الدارين . والأولى أنه يرثه ؛ لأن ملتهما واحدة ، فيرثه كالمسلمين ، وإن مات المستأمن في دار الإسلام ، فهو كالمات في دار الحرب ، سواء ؛ لأن المستأمن حربى تجرى عليه أحكامهم . وإن رجع إلى دار^(٣٦) الحرب ، فسبى واسترق ، فقال القاضي : يكون ماله موقوفاً حتى يعلم آخر أمره ، بموت أو غيره ، فإن مات كان فيماً ؛ لأن الرقيق لا يورث ، وإن عتق كان له ، وإن لم يسترق ، ولكن من عليه الإمام ، أو فاداه ، فماله له ، وإن قتله ، فماله لورثته ، وإن لم يسب ، ولكن دخل دار الإسلام بغير أمان ، لياخذ ماله ، جاز قتله وسببه ؛ لأن ثبوت الأمان لماله لا يثبت الأمان له ، كما لو كان ماله وديعة بدار الإسلام وهو مقيم بدار الحرب .

فصل : وإذا سرق / المستأمن في دار الإسلام ، أو قتل ، أو غصب ، ثم عاد إلى وطنه
^(٣٦) في دار الحرب^(٣٦) ، ثم خرج مستأمناً مرة ثانية ، استوفى منه ما لزمه في أمانه

(٣١) سقط من : م .

(٣٢) في م : « لنقض » .

(٣٣) في م : « الشافعي » .

(٣٤) في م : « لحقه » .

(٣٥) سقط من : الأصل ، م .

(٣٦-٣٦) سقط من : ا .

الأول . وإن اشترى عبداً مسلماً ، فخرج به إلى دار الحرب ، ثم قدر عليه ، لم يُغنم ؛ لأنه لم يثبت ملكه عليه ، لكون الشراء باطلاً ، ويرد^(٣٧) إلى بائعه ، ويرد^(٣٧) بائعه الثمن إلى الحربي ؛ لأنه حصل في أمان ، فإن كان العبد تالفاً ، فعلى الحربي قيمته ، ويتراذان الفضل .

فصل : وإذا دخلت الحربية إلينا بأمان ، فتزوجت ذمياً في دارنا ، ثم أرادت الرجوع ، لم تمنع ، إذا رضي زوجها أو فارقها . وقال أبو حنيفة ، تمنع . ولنا ، أنه عقد لا يلزم الرجل المقام به ، فلا يلزم المرأة ، كعقد الإجارة .

١٦٤٢ - مسألة : قال : (ومن طلب الأمان ليفتح الحصن ، ففعل ، فقال كل واحد منهم : أنا المظني . لم يقتل واحد منهم)

وجملته أن المسلمين إذا حصروا حصناً ، فناداهم رجل : آمنوني أفتح لكم الحصن . جاز أن يعطوه أماناً ؛ فإن زياد بن لبيد لما حصر النجير^(١) ، قال الأشعث بن قيس : أعطوني الأمان لعشرة ، أفتح لكم الحصن . ففعلوا . فإن أشكل الذي أعطى الأمان ، وأدعاه كل واحد من أهل الحصن ، فإن عرف صاحب الأمان ، عمل على ذلك ، وإن لم يعرف ، لم يجز قتل واحد منهم^(٢) ؛ لأن كل واحد منهم يَحْتَمِلُ صدقه ، وقد اشتبه المباح بالمحرّم فيما لا ضرورة إليه ، فحرم الكل ، كما لو اشتبهت ميتة بمذكاة ، أو أخته بأجنبيات ، أو اشتبه زانٌ مُحْصَنٌ برجالٍ مَعْصُومِينَ . وهذا قال الشافعي ، ولا أعلم فيه خلافاً . وفي استرقاقهم وجهان ؛ أحدهما ، يحرم . وذكر القاضي أن أحمد نص عليه . وهو مذهب الشافعي ؛ لما ذكرنا في القتل ، فإن استرقاق من لا يحل استرقاقه مُحْرَّمٌ .
٣٢/١٠ والثاني ، يُقرع بينهم ، فيخرج صاحب الأمان / بالقرعة ، ويسترق الباقيون . قاله أبو

(٣٧-٣٧) سقط من : م .

(١) النجير : حصن قرب حضر موت منيع ، لجأ إليه أهل الردة مع الأشعث بن قيس في أيام أبي بكر رضي الله عنه . معجم البلدان ٧٦٢/٤ ، ٧٦٣ . وخبر الأمان فيه .

(٢) سقط من : الأصل ، ١ .

بكر ؛ لأنَّ الحقَّ لواحدٍ منهم غيرِ معلوم ، فيُقرَّع بينهم ، كما لو أعتقَ عبدًا من عبيده وأشكَلَ ، ويُخالفُ القتلَ ، فإنَّه إراقةُ دَمٍ تُندَرى بالشُّبُهاتِ ، بخلافِ الرُّقِّ ، ولهذا يَمْتَنِعُ^(٣) القتلُ في النِّساءِ والصِّبيانِ دُونَ الاسْتِرْقا ق . وقال الأوزاعيُّ : إذا أسْلَمَ واحدٌ من أهلِ الحصنِ ، قَبْلَ فَتْحِهِ ، أَشْرَفَ عَلَيْنَا ، ثُمَّ أَشكَلَ ، فَادَّعى كُلُّ واحدٍ منهم أَنَّهُ الذي أسْلَمَ : يَسْعَى كُلُّ واحدٍ منهم في قِيَمَةِ نَفْسِهِ ، وَيَتْرَكُ لَهُ عَشْرُ قِيَمَتِهِ . وقياسُ مذهبنا أَنَّ فيها وَجْهَيْنِ ، كالتى قبلها .

فصل : قال أحمد : إذا قال الرجلُ : كُفَّ عَنِّي حتى أدُلَّكَ على كذا . فَبَعَثَ معه قومًا^(٤) ليدُلُّهم ، فامْتَنَعَ من الدَّلالةِ ، فلهُم ضَرْبُ عُنُقِهِ ؛ لأنَّ أمانه بشرطٍ ، ولم يُوجَدْ . وقال أحمدُ : إذا لَقِيَ عِلْجًا ، فَطَلَبَ مِنْهُ الأمانَ ، فَلَا يُؤَمِّنُهُ ؛ لأنَّه يُخافُ شُرَّهُ ، وإنَّ كانوا سَرِيَّةً ، فلهُم أمانه . يعْنِي أَنَّ السَّرِيَّةَ لَا يَخافُونَ مِنْ غَدْرِ العِلْجِ قَتْلَهُمْ ، بخلافِ الواحدِ ، وإنَّ لِقِيَتِ السَّرِيَّةُ أَعْلَاجًا ، فَادَّعَوْا أَنَّهُمْ جَاءُوا مُسْتَأْمِنِينَ ، فَإِنْ كانَ معهم سِلَاحٌ ، لم يُقْبَلْ قولُهُمْ ؛ لأنَّ حَمْلَهُم للسِّلَاحِ^(٥) يَدُلُّ على مُحارَبَتِهِمْ ، وإنَّ لم يكنْ معهم سِلَاحٌ ، قَبِلْ قولُهُمْ ؛ لأنَّه يَدُلُّ على صِدْقِهِمْ .

فصل : وإذا دَخَلَ حَرْبِي دَارَ الإسلامِ بغيرِ أمانٍ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كانَ معه مَتاعٌ يَبِيعُهُ في دارِ الإسلامِ ، وَقَدْ جَرَتْ العَادَةُ بِدُخُولِهِم إلينا تُجَارًا بغيرِ أمانٍ ، لم يُعْرَضْ لَهُمْ . وقال أحمدُ : إذا رَكِبَ القَوْمُ في البَحْرِ ، فَاسْتَقْبَلَهُمْ فِيهِ تُجَارٌ مُشْرِكُونَ مِنْ أَرْضِ العَدُوِّ ، يُريدُونَ بلادَ الإسلامِ ، لم يُعْرَضُوا لَهُمْ ، ولم يقاتِلُوهم ، وَكُلُّ مَنْ دَخَلَ بلادَ المسلمين مِنْ أَهْلِ الحَرْبِ بِتِجارَةٍ ، بُويعَ ، ولم^(٦) يُسألَ عن شيءٍ ، وإنَّ لم تكنْ معه تِجارَةٌ ، فَقَالَ : جِئْتُ مُسْتَأْمِنًا . لم يُقْبَلْ مِنْهُ ، وَكانَ الإمامُ مُخَيَّرًا فِيهِ . ونَحْوُ هَذَا قولُ^(٧) الأوزاعيِّ ، والشافعيِّ . وإنَّ كانَ مَمْنً / ضَلَّ الطَّرِيقَ ، أَوْ حَمَلَتْهُ الرِّيحُ في مَرَكَبٍ^(٨) إلينا ، فَهو لَمَنْ أَخَذَهُ ، في إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، والأُخْرَى ، يَكُونُ فَيْئًا .

٣٣/١٠

(٣) في م : « يَمْنَع » .

(٤) في م : « قَوْم » .

(٥) في م : « السِّلَاح » .

(٦) في ا : « وَلَا » .

(٧) في م : « قَالَ » .

(٨) في م : « المَرَكَب » .

١٦٤٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ دَخَلَ إِلَى أَرْضِهِمْ مِنَ الْغَزَاةِ فَارِسًا ، فَفَقَّ فَرَسُهُ قَبْلَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، فَلَهُ سَهْمٌ رَاجِلٌ ، وَمَنْ دَخَلَ رَاجِلًا ، فَأُخْرِزَتِ الْغَنِيمَةُ وَهُوَ فَارِسٌ ، فَلَهُ سَهْمٌ الْفَارِسِ)

وجملة ذلك أن الاعتبار في استحقاق السهم بحالة الإخراز ، فإن أُخْرِزَتِ الْغَنِيمَةُ وهو راجلٌ ، فله سهم راجلٌ ، وإن أُخْرِزَتِ وهو فارسٌ ، فله سهم فارسٌ^(١) ، سواء دخل فارساً أو راجلاً . قال أحمد : أنا أرى أن كل من شهد الوقعة على أى حالة كان يُعطى ؛ إن كان فارساً ففارسٌ ، وإن كان راجلاً فراجلٌ ؛ لأنَّ عمر قال : الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ^(٢) . وهذا قال الأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . ونحوه قال ابن عمر . وقال أبو حنيفة : الاعتبار بدخول دار الحرب ، فإن دخل فارساً فله سهم فارسٍ وإن تفقَّ فرسه قبل القتال ، وإن دخل راجلاً فله سهم الراجل وإن استفاد فارساً فقاتل عليه . وعنه رواية أخرى كقولنا . قال أحمد : كان سليمان بن موسى يعرضهم إذا أدرَبُوا^(٣) ، الفارسُ فارسٌ^(٤) ، والراجلُ راجلٌ^(٥) . لأنَّه دخل في الحرب بينة القتال ، فلا يتغير سهمه بذهاب دابته ، أو حصول دابة له ، كما لو كان بعد القتال . ولنا ، أن الفرس حيوانٌ يسهم له ، فاعتبر وجوده حالة^(٦) القتال ، فيسهم له مع الوجود فيه ، ولا يسهم له مع العدم ، كالآدمي ، والأصل في هذا أن حالة استحقاق السهم حال^(٧) تقتضي الحرب ، بدليل قول عمر : الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ . ولأنَّها الحال التي يحصل فيها الاستيلاء الذي هو سبب الملك ، بخلاف ما قبل ذلك ، فإن الأموال في أيدي أصحابها ، ولا تدرى هل

(١) في ١ ، م : « الفارس » .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب المدد يلحق بالمسلمين قبل أن ينقطع الحرب ، ... ، من كتاب قسم الفئ والعزيمة ، وفي : باب الغنيمة لمن شهد الوقعة ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦/٣٣٥ ، ٩/٥٠ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في من يأتي بعد الفتح ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٨٥ .

(٣) أدرَبُوا : جاوزوا الدرب إلى العدو .

(٤) في ١ : « فارسا » .

(٥) في ١ : « راجلا » .

(٦) في م : « حال » .

(٧) أى : وقت . وفي م : « حالة » .

يُظَفَّرُ بِهِمْ أَوْ لَا ؟ وَلَا تَهْ لَوْ مَاتَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَ الْاِسْتِيلَاءِ ، لَمْ يَسْتَحِقُّ شَيْئًا ، وَلَوْ وَجَدَ مَدَدٌ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، أَوْ انْفَلَتَ أَسِيرٌ فَلَحِقَ بِالْمُسْلِمِينَ ، / أَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ فَقَاتَلُوا ، اسْتَحَقُّوا السَّهْمَ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْاِغْتِبَارَ بِحَالَةِ الْاِخْرَازِ ، فَوَجَبَ اِغْتِبَارُهُ دُونَ غَيْرِهِ .

١٦٤٤ - مسألة ؛ قال : (وَيُعْطَى ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ ؛ سَهْمٌ لَهُ ، وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ)

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْغَنِيمَةَ تُقَسَّمُ لِلْفَارِسِ مِنْهَا ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ ؛ سَهْمٌ لَهُ ، وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هَذَا مَذْهَبُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، « وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ »^(١) ، وَعَوَامُّ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ ؛ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالثَّوْرِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَاللَيْثُ^(٢) (بْنُ سَعْدٍ)^(٢) وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لِلْفَرَسِ سَهْمٌ وَاحِدٌ ؛ لِمَا رَوَى مُجَمِّعُ بْنُ جَارِيَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ خَيْبَرَ عَلَى أَهْلِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، فَأَعْطَى الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣) . وَلَا تَهْ حَيَوَانٌ ذُو سَهْمٍ ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَى سَهْمٍ ، كَالْأَدَمِيِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْهَمَ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ ؛ سَهْمَانِ لِفَرَسِهِ ، وَسَهْمٌ لَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَعَنْ أَبِي رُهْمٍ وَأَخِيهِ ، أَنَّهُمَا كَانَا فَارِسَيْنِ يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَأُعْطِيَا سِتَّةَ أَسْهُمٍ ؛ أَرْبَعَةً أَسْهُمٍ لِفَرَسَيْهِمَا ، وَسَهْمَيْنِ لهما . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ^(٥) ، وَعَنْ ابْنِ

(١-١) في م : « وحسين بن ثابت » .

(٢-٢) سقط من : الأصل ، ١ .

(٣) في : باب من أسهم له سهمان ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٩/٢ ، ٧٠ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب سهام الفرس ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٣٧/٤ . ومسلم ، في : باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٨٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في سهمان الخيل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٩/٢ . والترمذي ، في : باب في سهم الخيل ، من كتاب السير . عارضة الأحوذى ٤٣/٧ . وابن ماجه ، في : باب قسمة الغنائم ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٥٢/٢ . والدارمي ، في : باب في سهمان الخيل ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٥/٢ ، ٢٢٦ .

(٥) في : باب ما جاء في سهام الخيل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٨/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في سهم الراجل والفارس ، من كتاب قسم الفى والغنيمة . السنن الكبرى ٣٢٦/٦ .

عبّاس ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى الْفَارِسَ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا^(٦) . وَقَالَ خَالِدُ الْحَذَاءُ : لَا يُحْتَلَفُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ أَسْهُمَ هَكَذَا لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، وَلصَاحِبِهِ سَهْمًا ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا . وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَمَّا بَعْدُ ؛ فَإِنَّ سُهْمَانَ الْخَيْلِ مِمَّا فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، سَهْمَيْنِ لِلْفَرَسِ ، وَسَهْمًا لِلرَّاجِلِ ، وَلِعُمْرِي لَقَدْ كَانَ حَدِيثًا مَا أَشْعَرُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ هُمْ بِانْتِقَاضِ ذَلِكَ ، ^(٧)فَمَنْ هُمْ بِانْتِقَاضِ^(٧) فَعَاقِبُهُ ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُ^(٨) . / وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا ، وَأَنَّهُ أَجْمَعَ عَلَيْهِ ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَى مَا خَالَفَهُ . فَأَمَّا حَدِيثُ مُجَمِّعٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَ الْفَارِسَ سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ ، وَأَعْطَى الرَّاجِلَ سَهْمًا ، يَعْنِي صَاحِبَهُ ، فَيَكُونُ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ ، عَلَى أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ أَصَحُّ مِنْهُ ، وَقَدْ وَافَقَهُ حَدِيثُ أَبِي رُحَيْمٍ وَأَخِيهِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهَؤُلَاءِ أَحْفَظُ وَأَعْلَمُ ، وَابْنُ عُمَرَ وَأَبُو رُحَيْمٍ وَأَخُوهُ مِمَّنْ شَهِدُوا وَأَخَذُوا السُّهُمَانَ ، وَأَخْبَرُوا عَنْ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ أُعْطُوا ذَلِكَ ، فَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ بِخَبَرٍ شَاذٍ تَعَيَّنَ غَلَطُهُ ، أَوْ حَمَلُهُ عَلَى مَا يَخَالِفُ ظَاهِرَهُ ، وَقياسُ الْفَرَسِ عَلَى الْآدَمِيِّ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ أَثَرَهَا فِي الْحَرْبِ أَكْثَرُ ، وَكُلْفَتُهَا أَعْظَمُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سَهْمُهَا أَكْثَرَ .

١٦٤٥ - مسألة ؛ قال : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَرَسُهُ هَجِينًا ، فَيُعْطَى سَهْمًا لَهُ ، وَسَهْمًا لِفَرَسِهِ)

الْهَجِينُ : الَّذِي أَبُوهُ عَرَبِيٌّ وَأُمُّهُ بَرْذَوْنَةٌ . وَالْمُقَرِّفُ : الَّذِي أَبُوهُ بَرْذَوْنَةٌ^(١) وَأُمُّهُ عَرَبِيَّةٌ ، قَالَتْ هِنْدُ بِنْتُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ^(٢) :

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الفارس كم يقسم له ؟ ، من قال ثلاثة أسهم ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٩٧/١٢ .

(٧-٧) سقط من : م .

(٨) حديث خالد الحذاء ، أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في سهم الفارس والراجل ، من كتاب قسم الفئ والعنيفة . السنن الكبرى ٣٢٧/٦ . وحديث عمر بن عبد العزيز ، أخرجه سعيد ، في : باب ما جاء في سهام الرجال والخيال ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨ .

(١) في م : « بَرذَوْنَةٌ » .

(٢) انظر ما تقدم في : ٣٠٥/٩ .

وما هِنْدُ إِلَّا مُهْرَةٌ عَرَبِيَّةٌ سَلِيلَةُ أَفْرَاسٍ تَجَلَّلَهَا بَغْلٌ
فَإِنْ وَلَدَتْ مُهْرًا كَرِيمًا فَبِالْحَرَى وَإِنْ يَكُ إِقْرَافٌ فَمَا أَنْجَبَ الْفَحْلُ

وَأَرَادَ الْخَرَقِيُّ بِالْهَجِينِ هَهُنَا ، مَاعِدَا الْعَرَبِيِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَدْ حُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : الْهَجِينُ الْبِرْدُونُ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْهُ فِي سَهْمَانِيهَا^(٣) ، فَقَالَ الْخَلَّالُ : تَوَاتَرَتِ الرَّوَايَاتُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي سِهَامِ الْبِرْدُونِ ، أَنَّهُ سَهْمٌ وَاحِدٌ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْخَرَقِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ . قَالَ الْخَلَّالُ : وَرَوَى عَنْهُ ثَلَاثَةٌ مُتَقِظُونَ أَنَّهُ يُسْنَهُمُ لِلْبِرْدُونِ مِثْلُ سَهْمِ الْعَرَبِيِّ . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ ، وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ ﴾^(٤) . وَهَذِهِ مِنَ الْخَيْلِ ، وَلِأَنَّ الرَّوَاةَ رَوَوْا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَسْنَهُمُ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا . وَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ فَرَسٍ ، وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ ذُو سَهْمٍ ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْعَرَبِيُّ وَغَيْرُهُ ، كَالْأَدَمِيِّ . وَحُكِيَ أَبُو بَكْرٍ ، عَنْ أَحْمَدَ ، / رَحِمَهُ اللَّهُ ، رَوَايَةً ثَالِثَةً ، أَنَّ الْبِرَادِينَ إِنْ أُذِرَكَ إِذْرَاكَ الْعِرَابِ^(٥) ، أَسْنَهُمُ لَهَا مِثْلُ الْفَرَسِ الْعَرَبِيِّ ، وَإِلَّا فَلَا . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَالْجُوزْجَانِيُّ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْخَيْلِ ، وَقَدْ عَمِلَتْ عَمَلَ الْعِرَابِ ، فَأُعْطِيَتْ سَهْمَهَا^(٦) كَالْعَرَبِيِّ . وَحُكِيَ الْقَاضِي رَوَايَةً رَابِعَةً ،^(٧) أَنَّهَا لَا سَهْمَ^(٧) لَهَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَثْعَمِيِّ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْخَيْلِ الْعِرَابِ ، فَأَشْبَهَ الْبِغَالَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الرَّوَايَةُ فِيمَا لَا يُقَارَبُ الْعِتَاقُ مِنْهَا ؛ لِمَا رَوَى الْجُوزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي مُوسَى ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : إِنَّا^(٩) وَجَدْنَا بِالْعِرَاقِ خَيْلًا عِرَاضًا

(٣) في ١ : « سَهْمَانِيهَا » .

(٤) سورة النحل ٨ .

(٥) في الأصل ، م : « العرب » .

(٦) في الأصل ، م : « سَهْمَا » .

(٧-٧) في م : « أَنَّهُ لَا يَسْنَهُم » .

(٨) مَالِكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَثْعَمِيُّ ، الَّذِي يُقَالُ لَهُ : مَالِكُ الصَّوَائِفِ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ فِلَسْطِينَ ، كَانَ يَغْزُو بِلَادَ الرُّومِ ، فَيَغْنَمُ غَنَائِمَ كَثِيرَةً . انْظُرِ الْكَامِلَ ٥١٥/٣ ، ٥٧٦/٥ .

(٩) في الزيادة : « قَدْ » .

دُكْنَا^(١٠) ، فما تَرى يا أمير المؤمنين في سُهْمَانِهَا ؟ فَكُتِبَ إِلَيْهِ : تِلْكَ الْبَرَاذِينُ ، فَمَا قَارَبَ الْعِتَاقَ مِنْهَا ، فَاجْعَلْ لَهُ سَهْمًا وَاحِدًا ، وَأَلْغِ مَا سِوَى ذَلِكَ^(١١) . وَلَنَا ، مَا رَوَى سَعِيدُ^(١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الْأَقْمَرِ ، قَالَ : أَغَارَتِ الْخَيْلُ عَلَى الشَّامِ ، فَأَذْرَكَتِ الْعِرَابُ مِنْ يَوْمِهَا ، وَأَذْرَكَتِ الْكَوَادِنُ^(١٣) ضُحَى الْعَدِ ، وَعَلَى الْخَيْلِ رَجُلٌ مِنْ هَمْدَانَ ، يَقَالُ لَهُ : الْمُنْذَرُ بْنُ أَبِي حُمَيْضَةَ ، فَقَالَ : لَا أَجْعَلُ الَّذِي أَدْرَكَ مِنْ يَوْمِهِ مِثْلَ الَّذِي لَمْ يُدْرِكْ . فَفَضَّلَ الْخَيْلَ ، فَقَالَ عُمَرُ : هَبِلَتِ الْوَادِعِيُّ أُمُّهُ ، أَمْضُوهَا عَلَى مَا قَالَ . وَلَمْ يُعْرِفْ عَنِ الصَّحَابَةِ خِلَافَ هَذَا الْقَوْلِ . وَرَوَى مَكْحُولٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الْفَرَسَ الْعَرَبِيَّ سَهْمَيْنِ ، وَأَعْطَى الْهَجِينَ سَهْمًا . رَوَاهُ سَعِيدٌ أَيْضًا^(١٤) ، وَلَأنَّ نَفْعَ الْعَرَبِيِّ وَآثَرَهُ فِي الْحَرْبِ أَفْضَلُ ، فَيَكُونُ سَهْمُهُ أَرْجَحَ ، كَتَفَاضِلٍ مَنْ يُرْضَخُ لَهُ . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ مِنَ الْخَيْلِ . قُلْنَا : وَالْخَيْلُ فِي نَفْسِهَا تَتَفَاضَلُ ، فَتَتَفَاضَلُ سُهْمَانُهَا . وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ . قُلْنَا : هَذِهِ قَضِيَّةٌ فِي غَيْرِ ، لَا عُمُومَ لَهَا ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بَرْدُونٌ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْلِ الْعَرَبِ ، وَلَا بَرَاذِينَ فِيهَا ، وَدَلٌّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا ، أَنَّهُمْ لَمَّا وَجَدُوا الْبَرَاذِينَ بِالْعِرَاقِ ، أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ أَمْرُهَا ، وَأَنَّ عُمَرَ فَضَّلَ / لَهَا سَهْمًا وَاحِدًا ، وَأَمْضَى مَا قَالَ الْمُنْذَرُ بْنُ أَبِي حُمَيْضَةَ فِي تَفْضِيلِ الْعِرَابِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ سَوَى^(١٥) بَيْنَهُمَا ، لَمْ يَخَفْ ذَلِكَ عَلَى عُمَرَ ، وَلَا خَالَفَهُ ، وَلَوْ خَالَفَهُ لَمْ يَسْكُتْ

و ٣٥/١٠

(١٠) فِي الْأَصْل ، ١ : « دكا » .

(١١) وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ نَحْوَهُ ، فِي : بَابِ السَّهَامِ لِلْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ١٨٧/٥ .

(١٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَفْضِيلِ الْخَيْلِ عَلَى الْبَرَاذِينَ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٨٠/٢ .

كَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي سَهْمِ الْبَرَاذِينَ ... ، مِنْ كِتَابِ قِسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ ، وَفِي : بَابِ تَفْضِيلِ الْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ السِّرِّ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٣٢٨/٦ ، ٥١/٩ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ السَّهَامِ لِلْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ١٨٣/٥ ، ١٨٤ .

وَفِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ هَذِهِ : « بَنَ أَبِي حَمِصَةَ » . وَالصَّوَابُ مَا عِنْدَنَا . انْظُرْ : الْإِصَابَةُ ٣١٤/٦ .

(١٣) الْكَوَادِنُ : الْبَرَاذِينَ .

(١٤) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي سَهَامِ الرِّجَالِ وَالْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٧٩/٢ .

كَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي سَهْمِ الْبَرَاذِينَ وَالْمَقَارِفِ وَالْهَجِينَ ، مِنْ كِتَابِ قِسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٣٢٨/٦ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ السَّهَامِ لِلْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ١٨٥/٥ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي : بَابِ فِي الْبَرَاذِينَ مَا لَهَا ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ٤٠٢/١٢ .

(١٥) فِي ١ : « سَوَى » .

الصحابه عن إنكاره عليه ، سيما وابنه هو راوى الخبر ، فكيف يخفى ذلك عليه !
ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَضَّلَ الْعَرَابَ أَيْضًا ، فلم يذكره الراوى ، لَعَلَّه الْعَرَابُ ، وَقَلَّةُ الْبَرَادِيزِ ،
ويُدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ ، خَبَرُ مَكْحُولِ الذِّى رَوَّاهُ ، وقياسُها على الْآدَمِيِّ لَا
يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ مِنْهُمْ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْحَرْبِ زِيَادَةً عَلَى غَيْرِهِ ، بخلاف الْعَرَبِيِّ مِنَ الْخَيْلِ عَلَى
غَيْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٦٤٦ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُسْنَهُمْ لِأَكْثَرِ مِنْ فَرَسَيْنِ)

يعنى إذا كان مع الرَّجُلِ خَيْلٌ ، أُسْنَهُمْ لِفَرَسَيْنِ أَرْبَعَةً أُسْنَهُمْ ، ولصاحبهما سَنَهُمْ ، ولم
يزد على ذلك ، وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعى : لَا يُسْنَهُمْ لِأَكْثَرِ مِنْ فَرَسٍ وَاحِدٍ ؛
لأنَّه لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَاتَلَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا ، فلم يُسْنَهُمْ لما زاد عليها ، كالزائد عن الْفَرَسَيْنِ .
ولنا ، ما رَوَى الْأَوْزَاعِيُّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسْنَهُمْ لِلْخَيْلِ ، وكان لَا يُسْنَهُمْ لِلرَّجُلِ
فَوْقَ فَرَسَيْنِ ، وإنَّ كَانَ مَعَهُ عَشْرَةُ أَفْرَاسٍ . وعن أَزْهَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
كَتَبَ إِلَى أُمِّ غُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ ، أَنَّ يُسْنَهُمْ لِلْفَرَسِ سَنَهُمَيْنِ ، وَلِلْفَرَسَيْنِ أَرْبَعَةً أُسْنَهُمْ ،
ولصاحبهما سَنَهُمْ ، فذلك خَمْسَةُ أُسْنَهُمْ ، وما كَانَ فَوْقَ الْفَرَسَيْنِ فَهِيَ جَنَائِبُ . رواهما
سعيد ، فى « سُنَنِهِ » ^(١) . ولأنَّ به إلى الثَّانِي حَاجَةً ، فَإِنَّ إِدَامَةَ رُكُوبٍ وَاحِدٍ تُضْعِفُهُ ،
وَتَمْنَعُ الْقِتَالَ عَلَيْهِ ، فَيُسْنَهُمْ لَهُ كَالْأَوَّلِ ، بخلافِ الثَّالِثِ ، فَإِنَّهُ مُسْتَعْنَى عَنْهُ .

١٦٤٧ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ غَزَا عَلَى بَعِيرٍ ، وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى غَيْرِهِ ، قُسِمَ لَهُ وَلِبَعِيرِهِ سَهْمَانِ)

نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا ، وظاهره أَنَّهُ لَا يُسْنَهُمْ لِلْبَعِيرِ مَعَ إِمْكَانِ الْعَزْوِ عَلَى فَرَسٍ . وعن
أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُسْنَهُمْ لِلْبَعِيرِ سَنَهُمْ ، ولم / يشترط عجز صاحبه عن غيره . وحكى نحو هذا عن
الْحَسَنِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ ^(١) . ولأنَّه
حَيَوَانٌ تَجُوزُ الْمَسَابَقَةُ عَلَيْهِ بِعَوَضٍ ، فَيُسْنَهُمْ لَهُ ، كالْفَرَسِ . يحقُّقُهُ أَنَّ تَجْوِيزَ الْمَسَابَقَةِ

(١) فى : باب من قال : لا سهم لأكثر من فرسين ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨١/٢ .

(١) سورة الحشر ٦ .

بِعَوْضٍ إِنَّمَا أُيِّسَتْ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا آلَاتُ ^(٢) الْجِهَادِ ، فَأُيِّسَ أَخْذُ الرَّهْنِ فِي الْمُسَابَقَةِ بِهَا ، تَحْرِيسًا عَلَى رِيَاضَتِهَا ، وَتَعَلُّمِ الْإِثْقَانِ فِيهَا ، وَلَا يَزَادُ عَلَى سَهْمِ الْبِرْدُونِ ؛ لِأَنَّهُ دُونَهُ ، وَلَا يُسَهَّمُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ الْوَقْعَةَ عَلَيْهِ ، وَيَكُونَ مِمَّا يُمَكِّنُ الْقِتَالَ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا هَذِهِ الْإِبِلُ الثَّقِيلَةُ ، الَّتِي لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلْحَمْلِ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ رَاكِبُهَا شَيْئًا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكْرُرُ وَلَا تَفِرُّ ، فَرَاكِبُهَا أَذْنَى حَالًا ^(٣) مِنَ الرَّاجِلِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ لَا يُسَهَّمُ لَهُ بِحَالٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ ^(٤) أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ مَنْ غَزَا عَلَى بَعِيرٍ ، فَلَهُ سَهْمٌ رَاجِلٍ . كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَكْحُولٌ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ أُسَهَّمَ لِغَيْرِ الْخَيْلِ مِنَ الْبَهَائِمِ ، وَقَدْ كَانَ مَعَهُ يَوْمَ بَدْرٍ سَبْعُونَ بَعِيرًا ، وَلَمْ تَخُلْ غَزَاةٌ مِنْ غَزَوَاتِهِ مِنَ الْإِبِلِ ، بَلْ هِيَ كَانَتْ غَالِبُ دَوَابِّهِمْ ، فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ ^(٥) أَنَّهُ أُسَهَّمَ لَهَا ، وَلَوْ أُسَهَّمَتْ لَهَا لِنَقْلِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ بَعَدَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ خُلَفَائِهِ وَغَيْرِهِمْ ، مَعَ كَثْرَةِ غَزَوَاتِهِمْ ، لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِيمَا عَلِمْنَاهُ أَنَّهُ أُسَهَّمَ لِبَعِيرٍ ، وَلَوْ أُسَهَّمَتْ لِبَعِيرٍ ^(٦) لَمْ يَخْفَ ذَلِكَ ، وَلَئِنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ صَاحِبُهُ مِنَ الْكُرِّ وَالْفَرِّ ، فَلَمْ يُسَهَّمْ لَهُ ، كَالْبَغْلِ وَالْحِمَارِ .

فصل : وَمَا عَدَا الْخَيْلَ وَالْإِبِلَ ، مِنَ الْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ ^(٧) وَالْفِيلَةِ وَغَيْرِهَا ، لَا يُسَهَّمُ ^(٨) لَهَا ، بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وَإِنْ عَظُمَ غَنَاؤُهَا ، وَقَامَتْ مَقَامُ الْخَيْلِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُسَهَّمْ لَهَا ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ ، وَلَئِنَّهَا مِمَّا لَا تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ بِعَوْضٍ ، فَلَمْ يُسَهَّمْ لَهَا ، كَالْبَقَرِ .

فصل : / وَيَتَبَغَّى لِلْإِمَامِ أَنْ يَتَعَاهدَ الْخَيْلَ عِنْدَ دُخُولِ الْحَرْبِ ، فَلَا يُدْخِلُ إِلَّا ٣٦/١٠

(٢) فِي ١ : « آلة » .

(٣) فِي م : « حال » .

(٤-٤) فِي م : « الفقهاء » .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ١ .

(٦) فِي ١ : « له » .

(٧) فِي ١ : « والحمار » .

(٨) فِي ١ : « سهم » .

شَدِيدًا ، وَلَا يُدْخِلُهَا حَطْمًا^(٩) ، وَلَا ضَعِيفًا ، وَلَا ضَرَعًا ، وَلَا أَعْجَفَ رَازِحًا . فَإِنْ شَهِدَ أَحَدُ الْوَقْعَةِ عَلَى^(١٠) وَاحِدٍ مِنْ^(١١) هَذِهِ لَمْ يُسْهِمْ لَهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُسْهِمُ لَهُ ، كَمَا يُسْهِمُ لِلْمَرِيضِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ ، فَلَمْ يُسْهِمْ لَهُ ، كَالرَّجُلِ الْمُخْذَلِ وَالْمُرْجِفِ ، وَلَأنَّهُ حَيَوَانٌ يَتَعَيَّنُ مَنَعُ دُخُولِهِ ، فَلَمْ يُسْهِمْ لَهُ ، كَالْمُرْجِفِ . وَأَمَّا الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْقِتَالِ ، فَإِنْ خَرَجَ بِمَرَضِهِ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ ، كَالزَّمَنِ وَالْأَسْلِ وَالْمَفْلُوجِ ، فَلَا سَهْمَ^(١٢) لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ بِمَرَضِهِ عَنْ ذَلِكَ ، كَالْمَحْمُومِ ، وَمَنْ بِهِ الصَّدَاعُ ، فَإِنَّهُ يُسْهِمُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ ، وَيُعَيَّنُ بِرَأْيِهِ ، وَتَكْثِيرِهِ ، وَدُعَائِهِ .

١٦٤٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ مَاتَ بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ فِي سَهْمِهِ)

وجملته أَنَّ الْغَازِيَّ إِذَا مَاتَ أَوْ قُتِلَ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ^(١) حِيَارَةِ الْغَنِيمَةِ ، فَلَا سَهْمَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ ثُبُوتِ مِلْكِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهَا ، سَوَاءً مَاتَ حَالَ الْقِتَالِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَسَهْمُهُ لَوَرَثَتِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ مَاتَ قَبْلَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ قَسَمِهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ^(٢) ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَتِمُّ عَلَيْهَا إِلَّا بِذَلِكَ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ مَاتَ بَعْدَ مَا يُدْرَبُ^(٣) فَاصِلًا^(٤) فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، قَبْلَ أَوْ بَعْدَ ، أُسْهِمَ لَهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : إِنْ حَضَرَ الْقِتَالَ أُسْهِمَ لَهُ ، سَوَاءً مَاتَ قَبْلَ حِيَارَةِ الْغَنِيمَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ فَلَا سَهْمَ لَهُ . وَنَحْوَهُ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِذَا مَاتَ قَبْلَ حِيَارَتِهَا ، فَقَدْ مَاتَ قَبْلَ مِلْكِهَا ، وَثُبُوتِ الْيَدِ عَلَيْهَا ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا ، وَإِنْ مَاتَ

(٩) الحطم من الدواب : ما أصابه الحطم ، وهو داء يصيبها في قوائمها .

(١٠-١١) في الأصل ، ١ : « أَحَدٌ » .

(١٢) في ١ : « يَسْهِمُ » .

(١) في الزيادة : « آخِرٌ » .

(٢) سقط من : الأصل ، ١ .

(٣) أى : يجتاز الدرب إلى القتال .

(٤) في م : « قاصداً » .

بعده^(٥) ، فقد مات بعد الاستيلاء عليها في حال لو قُسمت صَحَّت قِسْمَتُها ، وكان له سَهْمُها منها ، فيَجِبُ أَنْ يَسْتَحِقَّ سَهْمُها فيها ، كما لو مات بعد إخراجها في دار الإسلام . وإذا ثبت أنه يَسْتَحِقُّه ، فيكون لورثته ، كسائر أملاكه^(٦) وحقوقه .

٣٦ / ١٦٤٩ - مسألة ؛ قال : (وَيُعْطَى الرَّاجِلُ سَهْمًا)

لا خلاف في أن للرجل سَهْمًا . وقد جاء عن النبي ﷺ ، أنه أعطى الرجل سَهْمًا ، فيما تقدّم من الأخبار^(١) ، ولأن الرجل يحتاج إلى أقل مما يحتاج إليه الفارس ، وغناؤه دون غنائهِ ، فافتضى ذلك أن يكون سَهْمُه دون سَهْمِه .

فصل : وسواء كانت الغنيمة من فتح حصن ، أو^(٢) مدينة ، أو من جيش . وهذا قال الشافعي ، وقال الوليد بن مسلم : سألت الأوزاعي عن إسْهام الخيل من غنائم الحصون . فقال : كانت الولاة من قبل عمر بن عبد العزيز ، الوليد وسليمان ، لا يُسْهِمون الخيل من الحصون ، ويجعلون الناس كلهم رجالة ، حتّى ولي عمر بن عبد العزيز ، فأنكر ذلك ، وأمر بإسْهامها من فتح الحصون والمدائن . ووجه ذلك ، أن النبي ﷺ قسم غنائم خيبر ؛ للفارس ثلاثة أسْهُم ، وللرجل سَهْم^(٣) . وهى حصون ، ولأن الخيل ربما احتيج إليها ، بأن ينزل أهل الحصن ، فيقاتلوا خارجاً منه ، ويلزم صاحبه مؤنة له ، فيقسم له ، كما لو كانوا^(٤) في غير حصن .

١٦٥٠ - مسألة ؛ قال : (وَيُرْضَخُ لِلْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ)

معناه أنهم يُعطون شيئاً من الغنيمة دون السَهْم ، ولا يُسْهِم لهم سهم كامل ، ولا تقدير لما يُعطونه ، بل ذلك إلى اجتهاد الإمام ، فإن رأى التسوية بينهم سوى بينهم^(١) ، وإن رأى

(٥) في م : « بعدها » .

(٦) في أ : « أمواله » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) في م زيادة : « من » .

(٣) في م : « كان » .

(٤) سقط من : الأصل ، أ .

التفضيل فضّل . وهذا قول أكثر أهل العلم ؛ منهم سعيد بن المسيّب ، ومالك ،
 والثوري ، والليث ، والشافعي ، وإسحاق ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وقال أبو ثور :
 يُسَنَّهُم للعبد . وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، والحسن ^(٢) ، والنخعي ؛ لما روى عن
 الأسود بن يزيد ، أنه شهد فتح القادسية عبيد ، فضرب لهم سهامهم ^(٣) . ولأن حرمة
 العبد في الدين كحرمة الحر ، وفيه من العناء مثل ما فيه ، فوجب أن يُسَنَّهُم له ، كالحر .
 وحكى عن الأوزاعي : ليس للعبيد سهم ولا رضى ، إلا أن يجيئوا بغنيمة ، أو يكون لهم
 غناء ، فيرضخ لهم . قال : ويُسَنَّهُم للمرأة ؛ لما روى حشر ^(٤) بن زياد ، عن جدته ،
 أنها حضرت فتح خيبر ، قالت : فأسهم لنا رسول الله ﷺ ، كما أسهم للرجال ^(٥) .
 وأسهم أبو موسى في غزوة تستر ^(٦) لنسوة معه ^(٧) . وقال أبو بكر بن أبي مريم : أسهمن
 النساء يوم اليرموك . وروى سعيد ^(٨) ، بإسناده عن ابن شبل ^(٩) ، أن النبي ﷺ ضرب
 لسهلة بنت عاصم يوم حنين بسهم ، فقال رجل من القوم : أعطيت سهلة مثل سهمي .
 ولنا ، ما روى عن ابن عباس ، أنه قال : كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء ، فيداوين
 الجرحى ، ويحذرن من الغنيمة ، وأما سهم ، فلم يضرب لهن . رواه مسلم ^(١٠) . وروى

٣٧/١٠ و

(٢) في ١ : « والحسين » .

(٣) خبر شهود الأسود القادسية ، في تاريخ الطبري ٥١١/٣ ، ٥٧٦ . ولم نجد هذا فيه .

(٤) في م : « جرير » . خطأ .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢ . وأحمد ،
 في : المسند ٢٧١/٥ ، ٣٧١/٦ .

(٦) تستر : أعظم مدينة بخوزستان . معجم البلدان ٨٤٧/١ .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الغزو بالنساء ، من كتاب الجهاد . المصنف ٥٢٧/١٢ . ولم يذكر أنه أسهم
 لهن . وأخرجه قبل هذا ، في : باب في النساء والصبيان هل لهم من الغنيمة شيء ؟ من كتاب الجهاد . المصنف
 ٤٠٩/١٢ . ولم يذكر فيه تستر .

(٨) في : باب ما جاء في سهام النساء ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٣/٢ .

(٩) في سنن سعيد : « شبل » .

(١٠) في : باب النساء الغازيات يرضخ لهن ... ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٤٤/٣ .
 كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢ .
 والترمذي ، في : باب من يعطى الفىء ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٤٦/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند
 ٣٠٨/١ .

سعيد^(١١) ، عن يزيد بن هارون ، أن نجدة كتب إلى ابن عباس ، يسأله عن المرأة والمملوك يحضران الفتح ، ألهمهما من المعنم شيء ؟ قال يُحَذِّيان ، وليس لهما شيء . وفي رواية قال : ليس لهما سهم ، وقد يُرَضَّخُ لهما . وعن عُمَيْرِ مولى أبي اللحم ، قال : شهدتُ خَيْبَرَ مع سادتي ، فكلَّموا في رسول الله ﷺ ، فأخبراني مملوك ، فأمر لي بشيء من خُرثي المتاع . رواه أبو داود^(١٢) . واحتجَّ به أحمد ، ولأنَّهما ليسا^(١٣) من أهل القتال ، فلم يُسَّهَمْ لهما ، كالصبي . قالت عائشة : يا رسول الله ، هل على النساء جهاد ؟ قال : « نَعَمْ ، جهادٌ لا قتال فيه ؛ الحج ، والعمرة »^(١٤) .

وقال عمر بن أبي ربيعة^(١٥) :

كُتِبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا وعلى الْمُحْصَنَاتِ جَرُّ الدُّيُولِ
ولأنَّ المرأةَ ضعيفةٌ ، يستولى عليها الحور ، فلا تصلح للقتال ، ولهذا لم تُقتل إذا كانت حربيَّةً . فأما ما روى في إسهام النساء ، فيَحْتَمِلُ أن الراوي سمَّى الرَضْخَ سَهْمًا ، بدليل أن في حديث حشرٍ ، أنه جعلَ لَهُنَّ نَصيبًا ثَمَرًا . ولو كان سَهْمًا ، ما اختصَّ التَّمَرُ ، ولأنَّ خَيْبَرَ قُسِمَتْ على أهلِ الحُدَيْبِيَّةِ ، نفرٌ معذودين في غيرِ حديثها ، ولم يُذكرَنَّ منهم . ويَحْتَمِلُ أنه أسَّهَمَ لَهُنَّ مثلَ سَهْمِ^(١٦) الرجالِ من التَّمَرِ خاصَّةً ، أو من المتاعِ دون الأرضِ . وأما حديثُ سَهْلَةَ ، فإن في الحديث أنها وَلَدَتْ ، فأعطاها النَّبِيُّ ﷺ / لها ولولدها ، فبلغَ رَضْخُهما سَهْمَ رجلٍ ، ولذلك عَجِبَ الرَّجُلُ الذي قال : أُعْطِيَتْ سَهْلَةُ مثلَ سَهْمِي . ولو كان هذا مشهورًا من فعلِ النَّبِيِّ ﷺ ، ما عَجِبَ منه .

(١١) في : باب العبد والمرأة يحضران الفتح ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٣/٢ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢ .
(١٢) في : باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٨/٢ .
كما أخرجه الترمذي ، في : باب هل يسهم للعبد ؟ ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٤٧/٧ . وابن ماجه ،
في : باب العبيد والنساء يشهدون مع المسلمين ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٥٢/٢ .
(١٣) في م : « ليس » .
(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ٩ .
(١٥) ديوانه ٤٩٨ .
(١٦) في م : « سهام » .

فصل : والمُدَبَّرُ ، والمُكَاثِبُ ، كَالِقِنِّ ؛ لَأَنَّهُمْ عَبِيدٌ . فَإِنْ عَتَقَ مِنْهُمْ قَبْلَ
تَقْضَى^(١٧) الْحَرْبِ ، أُسْهِمَ لَهُمْ . وَكَذَلِكَ إِنْ قُتِلَ سَيِّدُ الْمُدَبَّرِ قَبْلَ^(١٨) تَقْضَى
الْحَرْبِ ، وَهُوَ يَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ ، عَتَقَ ، وَأُسْهِمَ لَهُ . وَأَمَّا مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ :
يُرْضَخُ لَهُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الرُّقِّ ، وَيُسْهِمُ لَهُ بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ ؛ فَإِذَا كَانَ نِصْفُهُ مُحْرًّا ،
أُعْطِيَ نِصْفَ سَهْمِهِمْ ، وَرُضِخَ لَهُ نِصْفُ الرِّضْخِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يُمَكِّنُ تَبْعِيضَهُ ، يُقَسَّمُ
عَلَى قَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ وَالرُّقِّ ، كَالْمِيرَاثِ^(١٩) . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُرْضَخُ لَهُ ؛
لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ^(٢٠) وَجُوبِ الْقِتَالِ ، فَأَشْبَهَ الرَّقِيقَ .

فصل : وَالْحُنْثَى الْمُشْكِلُ يُرْضَخُ لَهُ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ رَجُلٌ فَيُسْهِمُ^(٢١) لَهُ ، وَلَأَنَّهُ
لَيْسَ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِ الْجِهَادِ ، فَأَشْبَهَ الْمَرْأَةَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمَ لَهُ نِصْفُ سَهْمٍ وَنِصْفُ
الرِّضْخِ ، كَالْمِيرَاثِ . فَإِنْ انْكَشَفَ حَالُهُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَجُلٌ ، أُتِمَّ لَهُ سَهْمُ رَجُلٍ ، سِوَاءِ
انْكَشَفَ قَبْلَ تَقْضَى الْحَرْبِ أَوْ بَعْدَهُ ، أَوْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَوْ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهُ كَانَ
مُسْتَحِقًّا لِسَهْمِهِمْ ، وَأَنَّهُ أُعْطِيَ دُونَ حَقِّهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أُعْطِيَ بَعْضُ الرِّجَالِ دُونَ حَقِّهِ
غَلَطًا .

فصل : وَالصَّبِيُّ يُرْضَخُ لَهُ^(٢٢) ، وَلَا يُسْهِمُ لَهُ^(٢٣) . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَأَبُو
حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَعَنِ الْقَاسِمِ ، وَسَالِمٍ ، فِي الصَّبِيِّ يُعْزَى^(٢٤) بِهِ ، لَيْسَ لَهُ
شَيْءٌ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُسْهِمُ لَهُ إِذَا قَاتَلَ ، وَأَطَاقَ ذَلِكَ ، وَمِثْلُهُ قَدْ بَلَغَ الْقِتَالَ ؛ لَأَنَّهُ حُرٌّ ذَكَرَ
مُقَاتِلًا ، فَيُسْهِمُ لَهُ كَالرَّجُلِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُسْهِمُ لَهُ . وَقَالَ : أُسْهِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١٧-١٧) سقط من : الأصل ، ب : نقل نظر .

(١٨) في م : « انقضاء » .

(١٩) في م : « والميراث » .

(٢٠) سقط من : أ .

(٢١) في الأصل ، ب ، م : « فيقسم » .

(٢٢) سقط من : م .

(٢٣) في أ : « سهم » .

(٢٤) في م : « يغزو » .

و ٣٨/١٠ للصبيان بخيبر^(٢٥) ، وأسهم أئمة المسلمين لكل^(٢٦) مولود ولد في أرض الحرب .
وروى الجوزجاني ، بإسناده عن الوضين بن عطاء ، قال : حَدَّثَنِي جَدَّتِي ، قالت :
كُنْتُ مَعَ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ ، وَكَانَ يُسَمُّهُمُ / لِأُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ ، لَمَّا فِي بَطُونِهِنَّ . وَلَنَا ، مَا
رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : كَانَ الصَّبِيَّانُ وَالْعَبِيدُ يُحَذَوْنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ إِذَا حَضَرُوا
الْعَزْوُ ، فِي صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ . وَرَوَى الْجَوْزَجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ تَمِيمَ بْنَ^(٢٧) فَرَجِ
الْمَهْرِيِّ^(٢٧) ، كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ فَتَحُوا الْإِسْكَانْدَرِيَّةَ ، فِي الْمَرَّةِ الْآخِرَةِ ، قَالَ^(٢٨) : فَلَمْ
يُقَسِّمْ لِي عَمْرُو مِنَ الْفَيْءِ شَيْئًا ، وَقَالَ : غَلَامٌ لَمْ يَحْتَلِمَ . حَتَّى كَادَ يَكُونُ بَيْنَ قَوْمِي وَبَيْنَ
أُنَاسٍ مِنْ قُرَيْشٍ فِي ذَلِكَ ثَائِرَةٌ ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : فَيَكُمُ أُنَاسٌ^(٢٩) مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ ، فَاسْأَلُوهُمْ . فَسَأَلُوا أَبَا نُضْرَةَ الْغِفَارِيَّ ، وَعُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ ، فَقَالَا : انْظُرُوا ، فَإِنَّ
كَانَ قَدْ اشْتَعَرَ ، فَاقْسِمُوا^(٣٠) لَهُ ، فَنَظَرَ إِلَى بَعْضِ الْقَوْمِ ، فَإِذَا أَنَا قَدْ أُتْبْتُ ، فَقَسَمَ لِي .
قَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ : هَذَا مِنْ مَشَاهِيرِ حَدِيثِ مِصْرَ وَجَيْدِهِ . وَلَأنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ،
فَلَمْ يُسَمِّهِمْ لَهُ ، كَالْعَبِيدِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ لَصَبِيٍّ ، بَلْ كَانَ لَا يُجِيزُهُمْ فِي
الْقِتَالِ ، فَإِنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ : عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً^(٣١) ، فَلَمْ
يُجِزْنِي فِي الْقِتَالِ ، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ ، فَأُجَازَنِي^(٣٢) . وَمَا ذَكَرُوهُ
يَحْتَمِلُ أَنَّ الرَّاَوِيَّ سَمَّى الرِّضَخَ سَهْمًا ، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : فَإِنْ انْفَرَدَ بِالْغَنِيمَةِ مَنْ لَا يُسَمِّهِمْ لَهُ ، مِثْلَ عَبِيدٍ دَخَلُوا دَارَ الْحَرْبِ فَغَنِمُوا ، أَوْ
صَبِيَّانٍ ، أَوْ عَبِيدٍ وَصَبِيَّانٍ ، أَخَذَ خُمْسَهُ ، وَمَا بَقِيَ لَهُمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمَ بَيْنَهُمْ ؛

(٢٥) انظر ما تقدم من حديث سهلة .

(٢٦) في الأصل ، ١ : « كل » .

(٢٧-٢٧) في النسخ : « قرع المهدي » . والتصويب من حاشية المشتبه ٥٠٨ .

وذكر ابن عبد الحكم قصته ، وقال : إنه شهد فتح الإسكندرية في المرة الثانية . فتوح مصر ١٧٨ .

(٢٨) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢٩) في ١ : « الناس » .

(٣٠) في ١ : « فأسهموا » .

(٣١) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٣٢) تقدم تخريجه في : ٥٩٩/٦ .

للفارس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهم ؛ لأنهم تساووا ، فأشبهوا الرجال الأحرار .
ويَحْتَمِلُ أَنْ يُقَسَّمَ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَفَاضِلَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ^(٣٣) لَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ
بَيْنَهُمْ مَعَ غَيْرِهِمْ ، فَلَا تَجِبُ مَعَ الْإِنْفِرَادِ ، قِيَاسًا لِأَحَدَى الْحَالَتَيْنِ عَلَى الْآخَرَى . وَإِنْ
كَانَ فِيهِمْ رَجُلٌ حُرٌّ ، أُعْطِيَ سَهْمًا ، وَفُضِّلَ عَلَيْهِمْ ، بِقَدَرِ مَا يُفْضَلُ الْأَحْرَارُ عَلَى الْعَبِيدِ
وَالصَّبِيَّانِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَ مَنْ بَقِيَ عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ التَّفْضِيلِ ؛
لَأَنَّ فِيهِمْ مَنْ لَهُ سَهْمٌ ؛ بِخِلَافِ الَّتِي قَبْلَهَا .

٣٨/١٠ ظ

١٦٥١ - / مسألة ؛ قال : (وَيُسَهَّمُ لِلْكَافِرِ ، إِذَا غَزَا مَعَنَا)

اختلفت الرواية في الكافر يغزو مع الإمام بإذنه ، فروى عن أحمد ، أنه يُسَهَّمُ لَهُ
كالمسلم . وهذا قال الأوزاعي ، والزهرى ، والثوري ، وإسحاق ، قال الجوزجاني :
هذا^(١) مذهب أهل الثغور ، وأهل العلم بالصوائف والبُعُوث . وعن أحمد : لا يُسَهَّمُ لَهُ .
وهو مذهب مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ؛ لأنه من غير أهل الجهاد ، فلم يُسَهَّمْ لَهُ ،
كالعبد ، ولكن يُرَضَّخُ لَهُ ، كالعبد . ولنا ، ما روى الزهرى ، أن رسول الله ﷺ استعان
بناس من اليهود في حربه ، فأُسَهَّمَ لَهُمْ . رواه سعيد ، في « سُنَنِهِ »^(٢) . وروى : أن
صفوان بن أمية ، خرج مع النبي ﷺ يوم حنين^(٣) ، وهو على شريكه ، فأُسَهَّمَ لَهُ ،
وأُعْطَاهُ مِنْ سَهْمِ الْمُؤَلَّفَةِ^(٤) . ولأن الكفر نقص في الدين ، فلم يَمْنَعْ اسْتِحْقَاقُ السَّهْمِ ،
كالفِسْقِ ، وهذا فارق العبد ؛ فإنَّ نقصه في دُنْيَاهُ وَأَحْكَامِهِ . وإن غزا بغير إذن الإمام ،
فلا سَهْمَ لَهُ ؛ لأنه غير مأْمُونٍ عَلَى الدِّينِ ، فهو كالمُرْجِفِ ، وشر منه . وإن غزا جماعة

(٣٣) في ب : « فإنه » .

(١) في ب : « وهو » .

(٢) في : باب ما جاء في سهمان النساء ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٨٤/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب الرضخ لمن يستعان به من أهل الذمة ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى
٥٣/٩ . وابن أبي شيبة ، في : باب من غزا بالمشركون وأسهم لهم ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٩٥/١٢ .

(٣) في النسخ : « خير » تحريف .

وتقدم حديث صفوان ، في : ٣١٧/٩ ، ويضاف إلى تخريجه : والترمذي ، في : باب ما جاء في إعطاء المؤلفة
قلوبهم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأخوذى ١٧١/٣ .

من الكفار وحدهم فغنموا ، فيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ غَنِيمَتُهُمْ لَهُمْ ، لَا تُخْمَسَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا اكْتِسَابٌ مُبَاحٌ ، لَمْ يُؤْخَذْ عَلَى وَجْهِ الْجِهَادِ ، فَكَانَ لَهُمْ ، لَا تُخْمَسَ فِيهِ ، كَالَاخْتِشَاشِ وَالْاِخْتِطَابِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُؤْخَذَ خَمْسُهُ ، وَالْبَاقِي لَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ غَنِيمَةُ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَأَشْبَهَ غَنِيمَةَ الْمُسْلِمِينَ .

فصل : وَلَا يُسْتَعَانُ بِمُشْرِكٍ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَالْجُوزْجَانِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْاسْتِعَانَةِ بِهِ . وَكَلَامُ الْخِرَقِيِّ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَخَبَرِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ . وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَنْ يُسْتَعَانُ بِهِ حَسَنَ الرَّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَيْهِمْ ، لَمْ يَجْزُ^(٤) / الْاسْتِعَانَةُ بِهِ ؛ لِأَنَّا إِذَا مَنَعْنَا الْاسْتِعَانَةَ بِمَنْ لَا يُؤْمِنُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، مِثْلَ الْمُخَذَّلِ وَالْمُرْجِفِ ، فَالْكَافِرِ أَوَّلَى . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَدْرٍ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ^(٥) ، أَدْرَكَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، كَانَ يُدْكَرُ مِنْهُ جُرْأَةٌ وَنَجْدَةٌ ، فَسَرَّ الْمُسْلِمُونَ بِهِ ، فَقَالَ : ^(٦) يَا رَسُولَ اللَّهِ ، جِئْتُ لَأَتَّبِعَكَ ، وَأُصِيبَ مَعَكَ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتُوْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَارْجِعْ ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ » . قَالَتْ : ثُمَّ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْبَيْدَاءِ أَدْرَكَهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتُوْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَانْطَلِقْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٧) . وَرَوَاهُ

و ٣٩/١٠

(٤) فِي م : « يَجْزِيهِ » .

(٥) فِي النُّسخ : « الْوَبَر » . وَهُوَ مَوْضِعٌ عَلَى نَحْوِ أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ . وَيَضْبِطُهُ بَعْضُهُمْ بِاسْكَنْ الْبَاءِ . انْظُرْ شَرْحَ النَّوَوِيِّ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ ١٩٨/١٢ .

(٦-٦) كَذَا فِي النُّسخ ، وَصَوَابُهُ : « لِرَسُولِ اللَّهِ » .

(٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ كِرَاهَةِ الْاسْتِعَانَةِ فِي الْغَزْوِ بِكَافِرٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٤٤٩/٣ ، ١٤٥٠ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمُشْرِكِ يَسْهُمُ لَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٩/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ يَغْزَوْنَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ ... ، مِنْ أَبْوَابِ السِّيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤٨/٧ . وَلَمْ يَرِدْ فِي الْبُخَارِيِّ .

الجوزجاني . ورَوَى الإمامُ أحمدُ^(٨) ، بإسناده عن عبد الرحمن بن حُبَيْبٍ^(٩) ، قال :
 أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وهو يُريدُ غَزْوَةً ، أنا ورجُلٌ من قَوْمِي ، ولم نُسَلِّمْ ، فَقُلْنَا : إِنَّا
 لَنَسْتَحْيِي أَنْ يَشْهَدَ قَوْمُنَا مَشْهَدًا لَا نَشْهَدُهُ معهم . قال : « فَأَسَلَمْتُمَا ؟ » قُلْنَا : لَا .
 قال : « فَإِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِالْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ » . قال : فَأَسَلَمْنَا ، وَشَهِدْنَا
 معه . ولأنَّه غيرُ مَأْمُونٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَأَشْبَهَ الْمُحَدَّلَ وَالْمُرْجِفَ . قال ابنُ الْمُنْذِرِ :
 والذي ذَكَرَ أَنَّهُ اسْتَعَانَ بِهِمْ غيرُ ثَابِتٍ .

فصل : ولا يَبْلُغُ بِالرَّضِخِ لِلْفَارِسِ سَهْمٌ فَارِسٍ ، ولا لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ رَاجِلٍ ، كما لا يَبْلُغُ
بِالتَّعْزِيرِ الْحَدَّ . ويفعلُ الإمامُ بَيْنَ أَهْلِ الرَّضِخِ مَا يَرَى ، فَيُفَضِّلُ الْعَبْدَ الْمُقَاتِلَ ، وَذَا
 الْبَاسِ ، عَلَى مَنْ لَيْسَ مِثْلُهُ^(١٠) ، وَيُفَضِّلُ الْمَرَأَةَ الْمُقَاتِلَةَ ، وَالتَّى تَسْقِي الْمَاءَ ، وَتُدَاوِي
 الْجَرْحَى ، وَتَنْفَعُ ، عَلَى غَيْرِهَا . فَإِنْ قِيلَ : هَلَّا سَوِّتُمْ بَيْنَهُمْ ، كما سَوَّيْتُمْ بَيْنَ أَهْلِ
 السُّهُمَانِ ؟ قُلْنَا : السُّهُمُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مَوْكُولٍ إِلَى الْاجْتِهَادِ^(١١) ، فلم يَخْتَلِفْ ،
 كَالْحَدِّ ، وَدِيَةِ الْحُرِّ ، وَالرَّضِخُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ ، بل هو مُجْتَهِدٌ فِيهِ ، مَرْدُودٌ إِلَى اجْتِهَادِ
 الْإِمَامِ ، فَاخْتَلَفَ ، كَالْتَّعْزِيرِ ، وَقِيَمَةِ الْعَبْدِ .

فصل : / وفي الرِّضِخِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُما ، هو^(١٢) مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتُحِقَّ
بِالْمُعَاوَنَةِ فِي تَحْصِيلِ الْغَنِيمَةِ ، فَأَشْبَهَ أَجْرَةَ النَّقَالِينَ وَالْحَافِظِينَ لَهَا . والثَّانِي ، هو من
أَرْبَعَةِ الْأَحْمَاسِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتُحِقَّ^(١٣) بِحُضُورِ الْوَقْعَةِ ، فَأَشْبَهَ سِيَهَامَ الْغَانِمِينَ . وللشَّافِعِيِّ
قَوْلَانِ ، كَهَذَيْنِ .

(٨) في : المسند ٤٥٤/٣ .

كما أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، في : باب ما جَاءَ فِي الاسْتِعَانَةِ بِالْمُشْرِكِينَ ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٣٧/٩ . وهو في
 طبقات ابن سعد ٥٣٤/٣ .

(٩) في النسخ : « حبيب » . وفي المسند والسنن الكبرى والطبقات الكبرى : « عن حبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن
 جده » .

(١٠) في ب : « بمثله » .

(١١) في أ ، م : « اجتهاد الإمام » .

(١٢) سقط من : ب ، م .

(١٣) في أ : « يستحق » .

فصل : أول ما يندأ به ^(١٤) في قسمة الغنائم بالأسلاب ، فيدفعها إلى أهلها ؛ لأن صاحبها معين ، ثم بموثة الغنيمة ؛ من أجرة النقال والحمال والحافظ والمخزن ، ثم بالرضخ ، على أحد الوجهين ، وفي الآخر ، بالخمس ، ثم بالأنفال من أربعة الأخماس ، ثم يقسم بقية أربعة الأخماس بين الغانمين . وإنما قدّمنا قسمة أربعة الأخماس على قسمة الخمس ، لستة معان ؛ أحدها ، أن أهلها حاضرون ، وأهل الخمس غائبون . الثاني ؛ أن رجوع الغانمين إلى أوطانهم يقف على قسمة الغنيمة ، وأهل الخمس في أوطانهم ، فكان الاشتغال بقسم نصيبهم ليعودوا إلى أوطانهم أولى . الثالث ، أن الغنيمة حصلت بتحصيل الغانمين وتعبهم ، فصاروا بمنزلة من استحقها بعوض ، وأهل الخمس بخلافه ، فكان أهل الغنيمة أولى . الرابع ، أنه إذا قسم الغنيمة بين الغانمين ، أخذ كل إنسان نصيبه ، فحمله ، واهتم به ، وكفى الإمام مؤنته ، والخمس إذا قسم ليس له من يكفى الإمام مؤنته ، فلا تحصل الفائدة بقسمته ، بل كان يحمله مجتمعاً ، فصار يحمله متفرقاً ، فكان تأخير قسمته أولى . الخامس ، أن الخمس لا يمكن قسمه بين أهله كلهم ؛ لأنه يحتاج إلى معرفتهم وعددهم ، ولا يمكن ذلك مع غيبتهم . السادس ؛ أن الغانمين ينتفعون بسهامهم ، ويتمكنون من التصرف فيها لحضورهم ، بخلاف أهل الخمس .

١٠/٤٠ و ١٦٥٢ - / مسألة ؛ قال : (وإذا غزا العبد على فرس لسيدّه ، قسم للفرس ^(١) ، ^(٢) فكان لسيدّه ، ويرضخ للعبد)

أما الرضخ للعبد ، فكما تقدّم ، وأما الفرس التي ^(٣) تحته ، فيستحق مالها سهمها ، فإن كان معه فرسان أو أكثر ، أسهم ^(٤) لفرسين ، ويرضخ للعبد . نص على

(١٤) في ب زيادة : « به » .

(١) في ب ، م : « الفرس » .

(٢-٢) في ا ، ب : « وكان للسيد » .

(٣) في الأصل ، ب : « الذى » .

(٤) في الأصل : « قسم » .

هذا أحمد . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : لا يسهم للفرس ؛ لأنه تحت من لا يسهم له ، فلم يسهم له ، كما لو كان تحت مُحذِل . ولنا ، أنه فرس حضر الوقعة ، وقوتل عليه ، فاستحق السهم ، كما لو كان السيد راكمه . وإذا^(٥) ثبت هذا ، فإن سهم الفرس ورضخ العبد لسيدّه ؛ لأنه مال كماله ومالك فرسه ، وسواء حضر السيد القتال أو غاب عنه . وفارق فرس المُحذِل ؛ لأن الفرس له ، فإذا لم يستحق شيئا بحضوره ، فلأن لا يستحق بحضور فرسه أولى .

فصل : وإن غزا الصبي على فرس ، أو المرأة أو الكافر ، إذا قلنا : لا يستحق إلا الرضخ . لم يسهم للفرس ، في ظاهر قول أصحابنا ؛ لأنهم قالوا : لا يبلغ بالرضخ للفارس سهم فارس . وظاهر هذا أنه يرضخ له ولفرسه ما لا يبلغ سهم الفارس . ولأن سهم الفرس له ، فإذا لم يستحق السهم بحضوره ، بفرسه أولى ، بخلاف العبد ، فإن الفرس لغيره .

فصل : وإن^(٦) غزا المرجف أو المُحذِل على فرس ، فلا شيء له ، ولا للفرس ؛ لما ذكرنا ، وإن غزا العبد بغير إذن سيده ، لم يرضخ له ، لأنه عاصر بغزوه ، فهو كالمُحذِل والمرجف ، وإن غزا الرجل بغير إذن والدته ، أو بغير إذن غريمه ، استحق السهم ؛ لأن الجهاد يتعين عليه بحضور الصف ، فلا يبقى عاصيا فيه ، بخلاف العبد .

فصل : ومن استعار فرسا ليغزو عليه ، ففعل ، فسهم الفرس للمستعير ، وبهذا قال الشافعي ، لأنه متمكن^(٧) من الغزو عليه بإذن صحيح شرعي ، فأشبهه مالهوا استأجره . وعن أحمد ، رواية أخرى ، / أن سهم الفرس للمالك ، لأنه من ثمائه ، فأشبهه ولده . وبهذا قال بعض الحنفية . وقال بعضهم : لا سهم للفرس ؛ لأن مالكه لم يستحق سهمًا ، فلم يستحق للفرس^(٨) شيئا ، كالمُحذِل والمرجف ، والأول أصح ؛ لأنه فرس قاتل عليه

(٥) في ١ ، ب ، م : إذا .

(٦) في م : وإذا .

(٧) في ب ، م : يتمكن .

(٨) في ١ : الفرس .

مَنْ يَسْتَحِقُّ سَهْمًا ، وهو مالِكٌ لِنَفْعِهِ ، فاستحقَّ سَهْمُ الفَرَسِ ، كالمُستأجرِ ، ولأنَّ سَهْمَ الفَرَسِ مُسْتَحَقٌّ بِمَنْفَعَتِهِ ، وهى للمُسْتَعِيرِ بإذنِ المالكِ فيها ، وفارقَ النماءَ والولدَ ، فإنه غيرُ مأذونٍ له فيه . فأما إن استعاره لغيرِ العزو ، ثم غزا عليه ، فهو كالفرسِ المَغْصُوبِ ، على ما سنذكره .

فصل : وإن غصبَ فرسًا ، فقاتلَ عليه ، فسَهْمُ الفَرَسِ للمالكِ . نصَّ عليه أحمدٌ . وقال بعضُ الحنفيةِ : لا سَهْمٌ^(٩) للفرسِ . وهو وجهٌ لأصحابِ الشافعى . وقال بعضهم : سَهْمُ الفَرَسِ للغاصِبِ ، وعليه أُجِرَتْهُ للمالكِ ؛ لأنه آله ، فكان الحاصلُ بها لمُسْتَعْمِلِهَا^(١٠) ، كما لو غصبَ منجلاً فاخْتَشَّ بها ، أو سيفاً فقاتلَ به . ولنا ، أنه فرسٌ قاتلٌ عليه مَنْ يَسْتَحِقُّ السَّهْمَ ، فاستحقَّ السَّهْمَ ، كما لو كان مع صاحبه ، وإذا ثبتَ أنَّ له سَهْمًا كانَ للمالكِ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ للفرسِ سَهْمَيْنِ ، ولصاحبه سَهْمًا^(١١) ، وما كان للفرسِ كانَ للمالكِ ، وفارقَ ما يَخْتَشُّ به ، فإنه لا شىءَ له ، ولأنَّ السَّهْمَ مُسْتَحَقٌّ بِنَفْعِ الفرسِ ، ونَفْعُهُ للمالكِ ، فوجبَ أن يكونَ ما يَسْتَحِقُّ به له .

فصل : ومن استأجرَ فرسًا ليغزوَ عليه ، فعزَا عليه ، فسَهْمُ الفَرَسِ له . لا نَعْلَمُ فيه خلافًا ؛ لأنه مُسْتَحَقٌّ لِنَفْعِهِ استحقاقًا لازِمًا ، فكان سَهْمُهُ له ، كالمالكِ .

فصل : فإن كان المُستأجرُ والمُسْتَعِيرُ مِمَّنْ لا سَهْمَ له ؛ إمَّا لكونِهِ لا شىءَ له كالمُرْجِفِ والمُحْذِلِ ، أو مِمَّنْ يُرْضَخُ له كَالصَّبِيِّ ، فحكمُهُ حُكْمُ فَرَسِهِ ، على ما ذكرنا . وإن غصبَ فرسًا فقاتلَ عليه ، اِحْتَمَلَ أن يكونَ حُكْمُهُ حُكْمَ فَرَسِهِ ؛ لأنَّ الفرسَ يَتَّبِعُ الفارسَ فى حُكْمِهِ ، فَيَتَّبِعُهُ إذا كان مَغْصُوبًا ، قياسًا على فَرَسِهِ . واحْتَمَلَ أن يكونَ / سَهْمُ الفرسِ للمالكِ ؛ لأنَّ الجنايةَ من رايكِهِ ، والنقصَ فيه ، فيخْتَصُّ المنعُ به ، وبما هو تابعٌ له ، وفَرَسُهُ تابعٌ له ؛ لأنَّ ما كانَ لها فهو له ، والفرسُ ههنا لغيرِهِ ، وسَهْمُها للمالكِها ، فلا يَنْقُصُ سَهْمُها بنقصِ سَهْمِهِ ، كما لو قاتلَ العبدُ على فرسٍ لسيِّدِهِ . ولو قاتلَ العبدُ بغيرِ إذنِ

(٩) فى ب ، م : « يسهم » .

(١٠) فى م زيادة : « كلها » .

(١١) تقدم تخريجه ، فى صفحة ٨٥ .

سَيِّدِهِ عَلَى فَرَسٍ لَسِيدِهِ ، خُرِّجَ فِيهِ الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا فِيمَا إِذَا غَضِبَ فَرَسًا فَقَاتَلَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْمَغْضُوبِ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ تَفْضِيلُ بَعْضِ الْغَانِمِينَ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِسْمَةِ ، إِلَّا أَنْ يُنْفَلَ بَعْضُهُمْ مِنَ الْغَنِيمَةِ نَفْلًا ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْأَنْفَالِ ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ ، وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا ^(١٢) ، وَسَوَّى بَيْنَهُمْ . وَلَئِنْهُمْ اشْتَرَكُوا فِي الْغَنِيمَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّسْوِيَةِ ، فَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ ^(١٣) ، كَسَائِرِ الشُّرَكَاءِ .

فصل : وَإِنْ قَالَ الْإِمَامُ : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ . جَازَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَحَدُ ^(١٤) قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي السَّرِّيَّةِ تَخْرُجُ ، فِيَقُولُ الْوَالِي : مَنْ جَاءَ بِشَيْءٍ فَهُوَ لَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَجِبْ بِشَيْءٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ : الْأَنْفَالُ إِلَى الْإِمَامِ ، وَمَا ^(١٥) فَعَلَ مِنْ شَيْءٍ جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ فِي ^(١٦) يَوْمِ بَدْرٍ : « مَنْ أَخَذَ شَيْئًا ، فَهُوَ لَهُ » ^(١٧) . وَلَئِنْهُمْ ^(١٨) عَلَى هَذَا غَزَوْا ، وَرَضُوا بِهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ الْغَنَائِمَ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَلَئِنْ ذَلِكَ يُفْضَى إِلَى اشْتِغَالِهِمْ بِالنَّهْبِ عَنِ الْقِتَالِ ، وَظَفَرِ الْعَدُوِّ بِهِمْ ، فَلَا يَجُوزُ ، وَلَئِنْ الْأَغْنَامَ سَبَبَ لَا سَتَحْقَاقِهِمْ لَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّسَاوِيِ ، فَلَا يَزُولُ ذَلِكَ بِقَوْلِ الْإِمَامِ ، كَسَائِرِ الْأَكْتِسَابِ . وَأَمَّا قَضِيَّةُ بَدْرٍ ، فَإِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ ، فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ^(١٩) .

(١٢) تقدم تخريجه ، في صفحة ٨٦

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في الأصل ، ١ : « وهو أحد » .

(١٥) في ١ ، ب ، م : « ما » .

(١٦) سقط من : ب .

(١٧) نقله البيهقي عن الإمام الشافعي . انظر : باب الوجه الثالث من النفل ، من كتاب قسم الفئ والعنينة ، السنن الكبرى ٣١٥/٦ .

(١٨) في م : « ولأن » .

(١٩) سورة الأنفال ١ .

١٦٥٣ - مسألة ؛ قال : (وإذا أُخْرِزَتِ الْغَنِيمَةُ ، لَمْ يَكُنْ فِيهَا لِمَنْ جَاءَهُمْ مَدَدًا ، أَوْ هَرَبَ مِنْ أَسْرِ ، حَظٌّ)

٤١/١٠ ظ وجمله ذلك أَنَّ الغنيمَةَ لِمَنْ حَضَرَ^(١) / الْوُقْعَةَ^(٢) ، فَمَنْ تَجَدَّدَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ مَدَدٍ يَلْحَقُ بِالْمُسْلِمِينَ ، أَوْ أُسِيرَ يَنْفَلِتُ مِنَ الْكُفَّارِ ، فَيَلْحَقُ بِجَيْشِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ كَافِرٍ يُسْلِمُ ، فَلَا حَقَّ لَهُ^(٣) فِيهَا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْمَدَدِ : إِنْ لَحِقَهُمْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَوْ إِخْرَازِهَا بَدَارِ الْإِسْلَامِ ، شَارَكَهُمْ ؛ لِأَنَّ تَمَامَ مِلْكِهَا بِتَمَامِ الْاِسْتِيلَاءِ ، وَهُوَ الْإِخْرَازُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ قِسْمَتِهَا ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَذْرَكَهَا قَبْلَ مِلْكِهَا ، فَاسْتَحَقَّ^(٤) مِنْهَا ، كَمَا لَوْ جَاءَ فِي أَثْنَاءِ الْحَرْبِ ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدٌ مِنَ الْعَسْكَرِ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَقَدْ رَوَى الشَّعْبِيُّ ، أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ إِلَى سَعِيدٍ ، أَسْنِهِمْ لِمَنْ أَتَاكَ قَبْلَ أَنْ تَنْفَقًا^(٥) قَتَلَى فَارِسَ^(٦) . وَلَنَدَّ ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ أَبَانَ بْنَ سَعِيدٍ بَنَ الْعَاصِ وَأَصْحَابَهُ ، قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخَيْبَرَ ، بَعْدَ أَنْ فَتَحَهَا ، فَقَالَ أَبَانُ : اقْسِمْ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اجْلِسْ يَا أَبَانُ » . وَلَمْ يَقْسِمْ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٧) . وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، أَنَّ أَهْلَ الْبَصْرَةِ غَزَوْا نَهَاوَنْدَ^(٨) ، فَأَمَدَّهُمْ أَهْلُ

(١) فِي أ ، ب ، م ، : « شَهْد » .

(٢) فِي م : « الْمَوْقِعَةُ » .

(٣) فِي ب ، م ، : « لَهُمْ » .

(٤) فِي م : « فَاسْتَحَلَّ » .

(٥) أَى : تَتَشَقَّقُ وَتَنْفَسُخُ .

(٦) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ لِمَنِ الْغَنِيمَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ٣٠٣/٥ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْقَوْمِ يَجِيئُونَ بَعْدَ الْوُقْعَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ٤١٠/١٢ . وَسَعِيدٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَأْتِي بَعْدَ الْفَتْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٨٦/٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ الْغَنِيمَةِ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ ، مِنْ كِتَابِ السِّيَرِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٥٠/٩ .

(٧) فِي : بَابِ فِي مَنْ جَاءَ بَعْدَ الْغَنِيمَةِ لَا سَهْمَ لَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٦٦/٢ ، ٦٧ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ خَيْبَرَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧٦/٥ ، ١٧٧ . وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَأْتِي بَعْدَ الْفَتْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ الْمَدَدِ يَلْحَقُ بِالْمُسْلِمِينَ ، مِنْ كِتَابِ قِسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٣٣٤/٦ .

(٨) نَهَاوَنْدَ : مَدِينَةٌ عَظِيمَةٌ ، فِي قَبْلَةِ هَمْدَانَ ، بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٨٢٧/٤ .

الكَوْفَةُ ، فَكُتِبَ فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَكُتِبَ عُمَرُ : إِنَّ الْغَنِيمَةَ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ^(٩) . رواه سعيد ، في « سُنَنِهِ »^(١٠) . وَرَوَى نَحْوُهُ عَنْ عَثْمَانَ فِي غَزْوَةِ أَرْمِينِيَّةَ^(١١) ، وَلَأنَّهُ مَدَّدَ لِحَقِّ بَعْدَ تَقْضَى الْحَرْبِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ جَاءَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ ، أَوْ بَعْدَ إِخْرَازِهَا بِدَارِ الْإِسْلَامِ ، وَلَأنَّ سَبَبَ مِلْكِهَا الْأَسْتِيلَاءُ عَلَيْهَا ، وَقَدْ حَصَلَ قَبْلَ مَجِيءِ الْمَدَدِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ مِلْكَهَا بِإِخْرَازِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ . مَمْنُوعٌ ، بَلْ هُوَ بِالْأَسْتِيلَاءِ ، وَقَدْ اسْتَوْلَى عَلَيْهَا الْجَيْشُ قَبْلَ الْمَدَدِ ، وَحَدِيثُ الشَّعْبِيِّ مُرْسَلٌ ، يَرْوِيهِ الْمُجَالِدُ ، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِيهِ ، ثُمَّ هُمْ لَا يَعْمَلُونَ بِهِ ، وَلَا نَحْنُ ، فَقَدْ حَصَلَ الْإِجْمَاعُ مَنَّا عَلَى خِلَافِهِ ، فَكَيْفَ يُحْتَجُّ بِهِ ؟

فصل : وَحُكْمُ الْأَسِيرِ يَهْرُبُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ حُكْمُ الْمَدَدِ ، سَوَاءً قَاتِلٌ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُسْتَهْمُ لَهُ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ لِلْقِتَالِ بِخِلَافِ الْمَدَدِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَنْ اسْتَحَقَّ إِذَا قَاتَلَ اسْتَحَقَّ وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ ، كَالْمَدَدِ ، وَسَائِرِ مَنْ حَضَرَ الْوَقْعَةَ .

فصل : وَإِنْ لِحِقَّتْهُمْ الْمَدَدُ / بَعْدَ تَقْضَى الْحَرْبِ ، وَقَبْلَ حِيَازَةِ الْغَنِيمَةِ ، أَوْ جَاءَهُمْ أَسِيرٌ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّهُ يُشَارِكُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ قَبْلَ إِخْرَازِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : تُمَلِّكَ الْغَنِيمَةَ بِانْقِضَاءِ الْحَرْبِ قَبْلَ^(١٢) حِيَازَةِ الْغَنِيمَةِ^(١٣) . فَعَلَى هَذَا ، لَا يُسْتَهْمُ لَهُمْ^(١٤) . وَإِنْ حَازُوا الْغَنِيمَةَ ، ثُمَّ جَاءَهُمْ قَوْمٌ مِنَ الْكُفَّارِ يُقَاتِلُونَهُمْ ، فَأَذْرَكَهُمْ الْمَدَدُ ، فَقَاتَلُوا مَعَهُمْ ، فَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ ، عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْمَدَدِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ غَنِيمَةً ، فَلَحِقَهُمُ الْعَدُوُّ وَجَاءَ الْمُسْلِمِينَ مَدَدٌ ، فَقَاتَلُوا الْعَدُوَّ مَعَهُمْ^(١٥) حَتَّى سَلَّمُوا الْغَنِيمَةَ^(١٦) ، فَلَا شَيْءَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا قَاتَلُوا عَنْ أَصْحَابِهِمْ ، وَلَمْ يُقَاتِلُوا عَنْ الْغَنِيمَةِ ؛ لِأَنَّ الْغَنِيمَةَ

(٩) فِي م : « الْوَقْعَةُ » .

(١٠) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٨٤ .

(١١) أَرْمِينِيَّةُ : اسْمُ لَصِقْعٍ عَظِيمٍ فِي نَاحِيَةِ الشَّمَالِ ، وَهِيَ مِنْ بَرْدَعَةِ إِلَى بَابِ الْأَبْوَابِ ، وَمِنْ الْجِهَةِ الْأُخْرَى إِلَى بِلَادِ الرُّومِ .

مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢١٩/١ ، ٢٢٠ .

وَمَارَوْى عَنْ عَثْمَانَ ، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَدَدِ يَلْحَقُ بِالْمُسْلِمِينَ ، مِنْ كِتَابِ قِسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٣٥/٦ .

(١٢-١٣) فِي م : « حِيَازَتَهَا » .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « لَهُ » .

(١٤-١٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

قد صارت في أيديهم وحووها . قيل له : فإن أهل المصيصية^(١٥) غنموا ثم استنقذ منهم العدو ، فجاء أهل طرسوس^(١٦) ، فقاتلوا معهم حتى استنقذوه ؟ فقال : أحب إلي^(١٧) أن يصطلحوا ،^(١٨) أعجب إلي أن يصطلحوا^(١٨) . أما في الصورة الأولى ، فإن الأولين قد أحرزوا الغنيمة وملكوها بحيازتهم ، فكأن لهم دون من قاتل معهم . أما في الصورة الثانية ، فإنما حصلت الغنيمة بقتال الذين استنقذوها في المرة الثانية ، فينبغي أن يشتركوا فيها ، لأن الإحراز الأول قد زال بأخذ الكفار لها ،^(١٩) ويحتمل أن الأولين قد ملكوها بالحيازة الأولى ، ولم يزل ملكهم بأخذ الكفار لها^(٢٠) منهم ، فلهذا أحب أحمد أن يصطلحوا عليها .

١٦٥٤ — مسألة ؛ قال : (ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش ، فلم يخضر الغنيمة ، أسهم له)

هذا مثل الرسول والدليل والطلبة والجاسوس وأشباههم ، يبعثون لمصلحة الجيش ، فإنهم يشاركون الجيش . وهذا قال أبو بكر بن أبي مرزوم ، وراشد بن سعيد ، وعطية ابن قيس ، قالوا : وقد تخلف عثمان يوم بدر ، فأجرى له رسول الله ﷺ سهمًا من الغنيمة . ويروى عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قام — يعني يوم بدر — فقال : « إن عثمان انطلق في حاجة الله وحاجة رسوله ، وإنني أبايع له » . فضرب له رسول الله ﷺ بسهمه ، ولم يضرب لأحد غاب غيره . رواه أبو داود^(١) . وعن ابن عمر ، قال : إنما تغيب عثمان عن بدر ، لأنه كانت تحته ابنة رسول الله ﷺ ، وكانت مريضة ، فقال له النبي ﷺ : « إن لك أجر رجل ممن^(٢) شهد بدرًا وسهمه » . رواه البخاري^(٣) ، ولأنه

(١٥) المصيصية : مدينة على شاطئ جيحان ، من ثغور الشام ، بين أنطاكية وبلاد الروم ، تقارب طرسوس . معجم البلدان ٥٥٨/٤ .

(١٦) طرسوس : مدينة بثغور الشام ، بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم . معجم البلدان ٥٢٦/٣ .

(١٧) سقط من : أ .

(١٨) (١٨-١٨) سقط من : م .

(١٩-١٩) سقط من : ب .

(١) في : باب في من جاء بعد الغنيمة لا سهم له ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٧/٢ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في : باب إذا بعث الإمام رسولاً في حاجة ... ، من كتاب الخمس ، وفي : باب مناقب عثمان بن عفان ، من كتاب =

فِي مَصْلَحَتِهِمْ ، فَاسْتَحَقَّ سَهْمًا مِنْ غَنِيمَتِهِمْ ، كَالسَّرِيَّةِ مَعَ الْجَيْشِ ، وَالْجَيْشِ مَعَ السَّرِيَّةِ .
فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ قَوْمٍ خَلَفَهُمُ الْأَمِيرُ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ ، وَغَزَا ، وَغَنِمَ ، وَلَمْ يَمُرَّ بِهِمْ ،
 فَرَجَعُوا ، هَلْ يُسْنَهُمْ لَهُمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ يُسْنَهُمْ لَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْأَمِيرَ خَلَفَهُمْ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ نَادَى
 الْأَمِيرُ : مَنْ كَانَ ضَعِيفًا فَلْيَتَخَلَّفْ . فَتَخَلَّفَ قَوْمٌ فَصَارُوا إِلَى لُؤْلُؤَةٍ ، وَفِيهَا الْمُسْلِمُونَ ،
 فَأَقَامُوا حَتَّى فَصَلُّوا ، فَقَالَ : إِذَا كَانُوا قَدْ التَّجَاؤا إِلَى مَا مِنْ لَهُمْ ، لَمْ يُسْنَهُمْ لَهُمْ ، وَلَوْ تَخَلَّفُوا
 وَأَقَامُوا فِي مَوْضِعٍ خَوْفٍ ، أَسْنَهُمْ لَهُمْ . وَقَالَ فِي قَوْمٍ خَلَفَهُمُ الْأَمِيرُ ، وَأَغَارَ فِي جَلْدِ الْخَيْلِ ،
 فَقَالَ : إِنْ أَقَامُوا فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ حَتَّى رَجَعَ ، أَسْنَهُمْ لَهُمْ ، وَإِنْ رَجَعُوا حَتَّى صَارُوا إِلَى مَا مِنْهُمْ ،
 فَلَا شَيْءَ لَهُمْ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ اعْتَلَّ رَجُلٌ ، أَوْ اعْتَلَّتْ دَابَّتُهُ وَقَدْ أَدْرَبَ ، فَقَالَ لَهُ الْأَمِيرُ : أَقِمْ
 أَسْنَهُمْ لَكَ ، أَوْ انصَرِفْ إِلَى أَهْلِكَ أَسْنَهُمْ لَكَ . فَكَرِهَهُ ، وَقَالَ : هَذَا يَنْصَرِفُ إِلَى أَهْلِهِ ،
 فَكَيْفَ يُسْنَهُمْ لَهُ !

فصل : يَجُوزُ قِسْمَةُ^(٤) الْغَنَائِمِ فِي دَارِ الْحَرْبِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ،
 وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا تُقَسَّمُ^(٥) إِلَّا فِي دَارِ
 الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَا^(٦) يَتِمُّ عَلَيْهَا إِلَّا بِالْأَسْتِيْلَاءِ التَّامِّ ، وَلَا يَخْصُلُ إِلَّا بِإِخْرَازِهَا فِي دَارِ
 الْإِسْلَامِ . وَإِنْ قُسِمَتِ أَسَاءَ قَاسِمُهَا ، وَجَازَتْ قِسْمَتُهُ ؛ لِأَنَّهَا مَسْأَلَةٌ مُجْتَهِدٍ فِيهَا ، فَإِذَا
 حَكَمَ الْإِمَامُ فِيهَا بِمَا يُوَافِقُ قَوْلَ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ ، نَفَذَ حُكْمَهُ . وَلَنَا ، مَارُوِي أَبُو إِسْحَاقَ
 الْفَزَارِيُّ ، قَالَ : قُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ : هَلْ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مِنَ الْغَنَائِمِ بِالْمَدِينَةِ ؟
 قَالَ : لَا أَعْلَمُهُ^(٧) ، إِنَّمَا كَانَ^(٨) النَّاسُ يُتَّبِعُونَ غَنَائِمَهُمْ ، وَيَقْسِمُونَهَا فِي أَرْضِ عَدُوِّهِمْ ، وَلَمْ
 يَقْفُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ غَزَاةٍ قَطُّ أَصَابَ فِيهَا غَنِيمَةٌ إِلَّا خَمَّسَهُ وَقَسَمَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْفَلَ ،
 مِنْ ذَلِكَ غَزْوَةُ بَنِي الْمُصْطَلِقِ / ، وَهَوَازِنَ ، وَخَيْبَرَ . وَلَئِنْ كَلَّ دَارِ صَحَّتِ الْقِسْمَةُ فِيهَا

٤٣/١٠ و

= فضائل الصحابة ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي .
 صحيح البخاري ١٠٨/٤ ، ١٨/٥ ، ١٢٦ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب مناقب عثمان بن عفان ، مِنْ أَبْوَابِ الْمَنَاقِبِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣/١٦٠ ، ١٦١ .
 والإمام أحمد ، في : المسند ١٠١/٢ ، ١٢٠ .

(٤) في م : « قسم » .

(٥) في م : « تنقسم » .

(٦) في ا ، ب : « لم » .

(٧) في ا : « أعلم » .

(٨) في ا : « كانت » .

جَارَتْ ، كدَارِ الْإِسْلَامِ ، وَلَأنَّ الْمَلِكَ ثَبَتَ فِيهَا بِالْقَهْرِ وَالْعَلَبَةِ^(٩) وَالْأَسْتِيْلَاءِ ، فَصَحَّتْ قِسْمَتُهَا ، كَمَا لَوْ أُخْرِزَتْ بِدَارِ الْإِسْلَامِ . وَالْدَلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ الْمَلِكِ فِيهَا أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ سَبَبَ الْمَلِكِ الْأَسْتِيْلَاءُ التَّامُّ ، وَقَدْ وَجَدَ ، فَإِنَّا أَثْبَتْنَا أَيْدِينَا عَلَيْهَا حَقِيقَةً ، وَقَهَرْنَا هُمْ ، وَتَقَيَّنَاهُمْ عَنْهَا ، وَالْأَسْتِيْلَاءُ يُدُلُّ عَلَى حَاجَةِ الْمُسْتَوْلَى ، فَيَثْبُتُ بِهِ^(١٠) الْمَلِكُ ، كَمَا فِي الْمُبَاهَاةِ . الثَّانِي ، أَنَّ مَلِكَ الْكُفَّارِ قَدْ زَالَ عَنْهَا ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ عِتْقُهُمْ فِي الْعَبِيدِ الَّذِينَ حَصَلُوا فِي الْغَنِيمَةِ ، وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُمْ فِيهَا ، وَلَمْ يُزَلْ مَلِكُهُمْ إِلَى غَيْرِ مَالِكٍ ، إِذْ لَيْسَتْ فِي هَذِهِ الْحَالِ مُبَاهَاةٌ ، فَعَلِمَ^(١١) أَنَّ مَلِكَهُمْ^(١٢) زَالَ إِلَى الْغَانِمِينَ . الثَّالِثُ ، أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ عَبْدُ الْحَرْبِيِّ ، وَلَحِقَ بِجَيْشِ الْمُسْلِمِينَ ، صَارَ حُرًّا ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى زَوَالِ مَلِكِ الْكَافِرِ ، وَثُبُوتِ الْمَلِكِ لِمَنْ قَهَرَهُ ، وَهَذَا يَحْصُلُ الْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرُوهُ .

١٦٥٥ — مسألة ؛ قال : (وَإِذَا سُبُوا ، لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ ، وَلَا بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا)

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا الطِّفْلِ غَيْرُ جَائِزٍ . هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ فِي أَهْلِ الشَّامِ ، وَاللَّيْثِ فِي أَهْلِ مِصْرَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبْنِ ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ فِيهِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى أَبُو أَيُّوبَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا ، فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تُؤْلَهُ الْوَالِدَةُ عَنْ وَلَدِهَا »^(٢) . قَالَ أَحْمَدُ : لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا وَإِنْ رَضِيَتْ . وَذَلِكَ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ — لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْوَلَدِ ، وَلَأنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ تَرْضَى بِمَا فِيهِ ضَرَرُهَا ، ثُمَّ يَتَغَيَّرُ قَلْبُهَا بَعْدَ

(٩) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٠) سقط من : م .

(١١) في الأصل ، ب ، م : « علم » .

(١٢) في م : « ملكها » .

(١) تقدم تخريجه ، في : ٢٣٢/٦ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب الأم تتزوج فيسقط حقها من حضانة الولد ... من كتاب النفقات . السنن الكبرى

٥/٨ . وانظر ما تقدم في : ٢٧٠/٦ .

ذلك فتندم . ولا يجوز التفريق بين الأب وولده . وهذا قول أصحاب الرأي ، ومذهب الشافعي . وقال بعض أصحابه : يجوز . وهو قول مالك ، والليث ؛ لأنه ليس من أهل الحضائنة بنفسه ، ولأنه لا نص فيه ، ولا هو في معنى المنصوص عليه ، لأن الأم أشفق منه . / ولنا ، أنه أحد الأبوين ، فأشبه الأم ، ولا نسلم أنه ليس من أهل الحضائنة . وظاهر كلام الخرقى ، أنه لا فرق بين كون الولد كبيراً بالغا أو طفلاً . وهذه إحدى الروايتين عن أحمد ؛ لعموم الخبر . ولأن الوالدة تتضرر بمفارقة ولدها الكبير ، ولهذا حرم عليه الجهاد بدون إذنهما . والرواية الثانية ، يختص تحريم التفريق بالصغير . وهو قول أكثر أهل العلم ؛ منهم سعيد بن عبد العزيز ، ومالك ، والأوزاعي ، والليث ، وأبو ثور . وهو قول الشافعي ؛ لأن سلمة بن الأكوع أتى بامرأة وابنتها ، فنقله أبو بكر ابنتها ، فاستوهبها منه النبي ﷺ ، فوهبها له (٤) ، ولم ينكر التفريق بينهما . ولأن النبي ﷺ أهديت إليه مارية وأختها سيرين ، فأمسك مارية ، ووهب سيرين لحسان بن ثابت (٥) . ولأن الأحرار يتفرقون بعد الكبر ، فإن المرأة تزوج ابنتها ، فالعبيد أولى . وبما ذكرناه يتخصص عموم حديث النهي . واختلفوا في حد الكبر الذي يجوز (٦) التفريق ، فروى عن أحمد : يجوز التفريق بينهما إذا بلغ الولد . وهو قول سعيد بن عبد العزيز ، وأصحاب الرأي ، وقول للشافعي (٧) . وقال مالك : إذا أنعر . وقال الأوزاعي ، والليث : إذا استغنى عن أمه ، ونفع نفسه . وقال الشافعي ، في أحد قوليه : إذا صار ابن سبع سنين أو ثمان سنين . وقال أبو ثور : إذا كان يلبس وحده ، ويتوضأ وحده ؛ لأنه إذا كان كذلك يستغنى عن أمه ، وكذلك تحير الغلام بين أمه وأبيه إذا صار كذلك . ولأنه جاز التفريق بينهما بتخييره ، فجاز بيعه وقسمته . ولنا ، ما روى عن عبادة بن الصامت ، أن النبي ﷺ قال : « لا يفرق بين الوالدة وولدها » . ف قيل : إلى متى ؟ قال : « حتى يبلغ الغلام ، وتحيض

(٣) سقط من : ب ، م .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٨ .

(٥) انظر : سيرة ابن هشام ٣/٣٠٦ ، والإصابة ٧/٧٢٢ ، ٧٢٣ .

(٦) في م زيادة : « معه » .

(٧) في ا ، ب ، م : « الشافعي » .

الْجَارِيَةُ»^(٨) . وَلَئِنْ مَا دُونَ الْبُلُوغِ مُوَلَّى عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الطِّفْلَ .

فصل : وَإِنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِالْبَيْعِ ، فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . / وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ :
(٩) «يَصِحُّ الْبَيْعُ» ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لِمَعْنَى فِي غَيْرِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الْبَيْعَ فِي وَقْتِ النَّدَاءِ .
وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، (١٠) فِي «سُنَنِهِ» (١١) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ
فَرَّقَ بَيْنَ الْأُمِّ وَلَدِهَا ، فَتَهَاةُ^(١٢) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، وَرَدَّ الْبَيْعَ . وَالْأَصْلُ مَمْنُوعٌ ،
وَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرُوهُ ، فَإِنَّهُ نَهَى عَنْهُ لِمَا يَلْحَقُ الْمَبِيعَ مِنَ الضَّرَرِ ، فَهُوَ لِمَعْنَى فِيهِ .

١٦٥٦ - مسألة ؛ قال : (وَالْجَدُّ فِي ذَلِكَ كَالْأَبِ ، وَالْجَدَّةُ فِيهِ^(١) كَالْأُمِّ)

وجملة ذلك أَنَّ الْجَدَّ وَالْجَدَّةَ ، فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ وَلَدٍ وَلَدِهَا ، كَالْأَبِ وَالْأُمِّ ؛
لِأَنَّ الْجَدَّ أَبٌ ، وَالْجَدَّةُ أُمٌّ ، وَلِذَلِكَ يَقُومَانِ مَقَامَ الْأَبِ وَالْأُمِّ فِي اسْتِحْقَاقِ الْحَضَانَةِ وَالْمِيرَاثِ
وَالنَّفَقَةِ ، فَقَامَا مَقَامَهُمَا فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْجَدُّ وَالْجَدَّةُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ
وَالْأُمِّ ؛ لِأَنَّ لِلْجَمِيعِ وَلَا ذَةَ وَمَحْرَمِيَّةً ، فَاسْتَوَوْا فِي ذَلِكَ ، كَاسْتَوَائِهِمْ فِي مَنَعِ شَهَادَةِ بَعْضِهِمْ
لِبَعْضٍ .

١٦٥٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَخَوَيْنِ ، وَلَا أُخْتَيْنِ)

وجملته أَنَّ يَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْإِخْوَةِ فِي الْقِسْمَةِ^(١) ، وَالْبَيْعِ ، وَنَحْوِهِ^(٢) . وَبِهَذَا قَالَ
أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا قَرَابَةٌ لَا
تَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ ، فَلَمْ يَحْرُمْ التَّفْرِيقُ ، كَقَرَابَةِ ابْنِ الْعَمِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ،

(٨) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْوَقْتِ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ التَّفْرِيقُ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٩/ ١٢٨ .

(٩-٩) فِي ب : «الْبَيْعُ صَحِيحٌ» .

(١٠-١٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّبْيِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ
٥٨/٢ .

(١١) فِي م : «فِيهَا» .

(١) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب .

(١) فِي الْأَصْلِ : «الْغَنِيمَةُ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ ، فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا فَعَلَ غُلَامُكَ ؟ » فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : « رُدَّهُ ، رُدَّهُ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٣) . وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ فَرُّوخَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تُفَرِّقُوا بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ ، وَلَا بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا ، فِي الْبَيْعِ ^(٤) . وَلَئِنَّهُ ^(٥) ذُو رَحِمٍ مَحْرَمٌ ^(٦) ، فَلَمْ يَجْزِ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا ، كَالْوَلَدِ وَالْوَالِدِ .

فصل : ويجوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ سَائِرِ الْأَقَارِبِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا : لَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ ذَوِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ ، كَالْعَمَّةِ مَعَ ابْنِ أُخْتِهَا ، وَالْخَالَاتِ ^(٧) مَعَ ابْنِ أُخْتِهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْقِيَاسِ . وَلَنَا / ، أَنَّ الْأَصْلَ حِلُّ الْبَيْعِ وَالتَّفْرِيقِ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْإِخْوَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ ، وَلِذَلِكَ يَحْجُبُونَ غَيْرَهُمْ عَنِ الْمِيرَاثِ ، فَيَبْقَى فِي مَنْ عَدَاهُمْ عَلَى مُقْتَضَى الْأَصْلِ . فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا رَحِمٌ مَحْرَمٌ ، فَلَا يُمْنَعُ مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَحَدٍ عَلِمْنَاهُ ؛ لِعَدَمِ النَّصِّ فِيهِمْ ، وَامْتِنَاعِ الْقِيَاسِ عَلَى الْمَنْصُوصِ . وَكَذَلِكَ يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْأُمِّ مِنَ الرِّضَاعِ وَوَلَدِهَا ، وَالْأُخْتِ وَأُخْتِهَا ؛ لِذَلِكَ ، وَلِأَنَّ قَرَابَةَ الرِّضَاعِ لَا تُوجِبُ عِتْقَ أَحَدِهِمَا عَلَى صَاحِبِهِ ، وَلَا نَفَقَةً ، وَلَا مِيرَاثًا ، فَلَمْ تَمْنَعْ التَّفْرِيقَ ، كَالصَّدَاقَةِ .

فصل : وَإِذَا كَانَ فِي الْمَغْنَمِ مَنْ لَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمْ ، وَكَانَ قَدْرُهُمْ حِصَّةً وَاحِدَةً ^(٨) مِنَ الْغَنَائِمِ ، دُفِعُوا إِلَى وَاحِدٍ . وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ فَضْلٌ ، فَضَرِبَ بَرْدُ قِيمَةِ الْفَضْلِ ، جَازَ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ، يَبْعُو جُمْلَةً ، وَقُسِمَ ثَمَنُهَا ، أَوْ يُجْعَلُوا ^(٩) فِي الْخُمْسِ . وَيَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمْ فِي الْعِتْقِ وَالْفِدَاءِ ؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ لَا تَفْرِقُهُ فِيهِ فِي الْمَكَانِ ، وَالْفِدَاءُ تَخْلِصُ ، فَهُوَ كَالْعِتْقِ .

(٣) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيْعِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٨٣/٥ ، ٢٨٤ .

(٤) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ تَفْرِيقِ السَّبْيِ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ وَالْقَرَابَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ٢٤٧/٢ .

(٥) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب ، م .

(٦) سَقَطَ مِنْ : أ .

(٧-٧) فِي الْأَصْلِ : « وَابْنِ » .

(٨) فِي ب ، م : « وَاحِدَةً » .

(٩) فِي أ : « يَجْعَلُ » .

١٦٥٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ اشْتَرَى مِنْهُمْ وَهُمْ مُجْتَمِعُونَ ، فَتَيَّنَ أَنْ لَا نَسَبَ بَيْنَهُمْ ، رَدَّ إِلَى الْمَقْسِمِ الْفَضْلِ الَّذِي فِيهِ بِالْتَفْرِيقِ)

وجملته أن مَنْ اشْتَرَى مِنَ الْمَغْنَمِ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وَحُسِبُوا عَلَيْهِ بِنَصِيْبِهِ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ أَقَارِبُ ، يَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمْ ، فَإِنْ أَنَّهُ لَا نَسَبَ بَيْنَهُمْ ، وَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّ الْفَضْلِ الَّذِي فِيهِمْ عَلَى الْمَغْنَمِ ؛ لِأَنَّ قِيَمَتَهُمْ تَزِيدُ بِذَلِكَ ، فَإِنْ مَنْ ^(١) اشْتَرَى اثْنَتَيْنِ ^(٢) ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ إِحْدَاهُمَا أُمُّ الْأُخْرَى ، لَا يَحِلُّ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الْوُطْءِ ، وَلَا يَبِيعُ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى ، كَانَتْ ^(٣) قِيَمَتُهُمَا قَلِيلَةً لِلذَلِكَ ، فَإِنْ بَانَ أَنَّ إِحْدَاهُمَا أَجْنَبِيَّةٌ مِنَ الْأُخْرَى ، أُبِيحَ لَهُ وَطُؤُهَا ، وَبِيعَ إِحْدَاهُمَا ، فَتَكْثُرُ قِيَمَتُهُمَا ، فَيَجِبُ رَدُّ الْفَضْلِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُمَا فَوَجَدَ مَعَهُمَا حُلِيًّا أَوْ ذَهَبًا ^(٤) ، وَكَالَوْ أَخَذَ دَرَاهِمَ ، فَبَانَتْ أَكْثَرُ مِمَّا حُسِبَ عَلَيْهِ .

١٦٥٩ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ سُبِيَ مِنْ أَطْفَالِهِمْ مُنْفَرِدًا ، أَوْ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ ، فَهُوَ مُسْلِمٌ ، وَمَنْ سُبِيَ مَعَ أَبَوَيْهِ ، فَهُوَ عَلَى دِينِهِمَا)

وَجُمِلَتْ أَنَّهُ إِذَا سُبِيَ مَنْ لَمْ يَلُغْ مِنْ أَوْلَادِ الْكُفَّارِ ، صَارَ رَقِيقًا ، وَلَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يُسَبِيَ مُنْفَرِدًا عَنْ أَبَوَيْهِ ، فَهَذَا يَصِيرُ مُسْلِمًا إِنْ جَمَاعًا ؛ لِأَنَّ الدِّينَ إِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ تَبَعًا ، وَقَدْ انْقَطَعَتْ تَبَعِيَّتُهُ لِأَبَوَيْهِ ، لَا نَقْطَاعَهُ عَنْهُمَا ، وَإِخْرَاجَهُ عَنْ دَارِهِمَا ، وَمَصِيرَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ تَبَعًا لِسَابِيهِ الْمُسْلِمِ ، فَكَانَ تَابِعًا لَهُ فِي دِينِهِ . وَالثَّانِي ، أَنْ يُسَبِيَ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ ^(١) أَيْضًا . وَهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : يَكُونُ تَابِعًا لِأَبِيهِ فِي الْكُفْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ عَنْ أَحَدِ أَبَوَيْهِ ، فَلَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ ^(٢) ، كَمَا لَوْ سُبِيَ مَعَهُمَا . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ سُبِيَ مَعَ أَبِيهِ يَتَّبَعُهُ ^(٣) ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ أَبَاهُ فِي الدِّينِ ، ^(٤) كَمَا يَتَّبَعُهُ فِي النَّسَبِ ، وَإِنْ سُبِيَ مَعَ أُمِّهِ فَهُوَ مُسْلِمٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعُهَا فِي النَّسَبِ ، فَكَذَلِكَ فِي الدِّينِ ^(٥) .

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) في ب ، م : « اثْنَيْنِ » .

(٣) في م : « فَكَانَتْ » .

(٤) في م زيادة : « فَتَكْثُرُ قِيَمَتُهُمَا » . تَكَرَّرَ .

(١-١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢) في أ : « تَبِعَهُ » .

ولنا ، قول النبي ﷺ : « كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ، ^(٣) أَوْ يُنَصِّرَانِهِ ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ » ^(٤) . فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُ أَحَدُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَتَى عُلِقَ بِشَيْئَيْنِ ، لَا يَثْبُتُ بِأَحَدِهِمَا ، وَلَئِنَّهُ يَتَّبِعُ سَابِيَهُ مُنْفَرِدًا ، فَيَتَّبِعُهُ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ ، قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَسْلَمَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ غُلِبَ حُكْمُ إِسْلَامِهِ مُنْفَرِدًا غُلِبَ مَعَ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ ، كَالْمُسْلِمِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ . الثالث ، أَنَّ يُسَبَّى مَعَ أَبَوَيْهِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى دِينِهِمَا . وبهذا قال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي . وقال الأوزاعي : يَكُونُ مُسْلِمًا ؛ لِأَنَّ السَّابِيَّ أَحَقُّ بِهِ ، لَكُونِهِ مُلْكًا بِالسَّبْيِ ، وَزَالَتْ وَلَايَةُ أَبَوَيْهِ عَنْهُ ، وَانْقَطَعَ مِيرَاثُهُمَا مِنْهُ وَمِيرَاثُهُ مِنْهُمَا ، فَكَانَ أَوْلَى بِهِ مِنْهُمَا . ولنا ، قوله عليه السلام : « فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ، ^(٥) أَوْ يُنَصِّرَانِهِ ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ » . وهما معه ، وَمِلْكُ السَّابِيَّ لَهُ لَا يَمْنَعُ اتِّبَاعَهُ لِأَبَوَيْهِ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ وُلِدَ فِي مِلْكِهِ مِنْ عِبْدِهِ وَأَمْتِهِ الْكَافِرَيْنِ .

فصل : وَإِذَا سَبِيَ الْمُتَزَوِّجُ مِنَ الْكُفَّارِ ، لَمْ يَحُلْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ يُسَبَّى الزَّوْجَانِ مَعًا ، فَلَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُمَا . وبهذا قال أبو حنيفة ، والأوزاعي . وقال مالك ، والثوري ، والليث ، والشافعي ، وأبو ثور : يَنْفَسِخُ نِكَاحُهُمَا ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ^(٦) / وَالْمُحْصَنَاتُ الْمُزَوَّجَاتُ ^(٧) ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ ^(٨) بِالسَّبْيِ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ : نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي سَبْيِ أُوطَاسَ ^(٩) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِلَّا ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْمَسِيَّاتِ ^(١٠) . وَلَئِنَّهُ اسْتَوْلَى عَلَى مَحَلِّ حَقِّ الْكَافِرِ ، فَزَالَ مِلْكُهُ ، كَمَا لَوْ سَبَاهَا وَحْدَهَا . وَلَنَا ، أَنَّ الرِّقَّ مَعْنَى لَا يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ ، فَلَا يَقْطَعُ اسْتِدَامَتَهُ ، كَالْعِتْقِ ، وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي سَبَايَا أُوطَاسَ ، وَكَانُوا أَخَذُوا النِّسَاءَ دُونَ أَزْوَاجِهِنَّ ، وَعَمُومُ الْآيَةِ مَخْصُوصٌ بِالْمَمْلُوكَةِ الْمُزَوَّجَةِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ،

(٣-٣) فِي ١ : « وَيُنَصِّرَانِهِ » .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي : ٢٧٨/١٢ .

(٥-٥) فِي الْأَصْلِ ، ١ ، ب : « وَيُنَصِّرَانِهِ » .

(٦) سُورَةُ النِّسَاءِ ٢٤ .

(٧) فِي ب : « الْمُتَزَوَّجَاتُ » .

(٨) أُوطَاسَ : وَادٍ فِي دِيَارِ هَوَازِنَ ، كَانَتْ فِيهِ وَقْعَةُ حَنْتِنَ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤٠٥/١ . وَانْظُرْ لِقَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ وَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ

مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ . تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (الْمَعَارِفُ) ١٥١/٨ - ١٥٣ .

فِيُخَصُّ مِنْهُ مَحَلُّ النِّزَاعِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ . الْحَالُ الثَّانِي ، أَنْ تُسَبِّى الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا ، فَيَنْفَسَخُ النِّكَاحُ ، بِإِلَّاخِلَافِ عِلْمِنَاهُ . وَالْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ ، وَقَدْ رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قَالَ : أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسَ ، وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ فِي قَوْمِهِنَّ ، فَذَكَرُوا^(٩) ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنَزَلَتْ : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(١٠) ، وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ : إِذَا سُبِّتِ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا ، ثُمَّ سُبِّى زَوْجُهَا بَعْدَهَا يَوْمَ ، لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ . وَلَنَا ، أَنَّ السَّبَبَ الْمُقْتَضِيَّ لِلْفَسْخِ وَجَدَ ، فَانْفَسَخَ النِّكَاحُ ، كَالْوَسْبِيِّ بَعْدَ شَهْرِ . الْحَالُ الثَّلَاثُ ، سُبِّى الرَّجُلُ وَحْدَهُ ، فَلَا يَنْفَسَخُ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ ، وَلَا الْقِيَاسُ يَقْتَضِيهِ ، وَقَدْ سَبَّى النَّبِيُّ ﷺ سَبْعِينَ مِنَ الْكُفَّارِ يَوْمَ بَدْرٍ ، فَمَنْ عَلَى بَعْضِهِمْ ، وَفَادَى بَعْضًا ، فَلَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِمْ بِفَسْخِ أَنْكِحَتِهِمْ^(١١) . وَلَئِنَّا إِذَا لَمْ نَحْكَمْ بِفَسْخِ النِّكَاحِ فِيمَا إِذَا سُبِّيًا مَعًا ، مَعَ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَى مَحَلِّ حَقِّهِ ، فَلَا نَ لَا يَنْفَسَخُ نِكَاحُهُ مَعَ عَدَمِ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِ^(١٢) أَوَّلَى . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِذَا سُبِّى أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ ، انْفَسَخَ النِّكَاحُ . وَلَمْ يُفَرَّقْ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ افْتَرَقَتْ بِهِمَا الدَّارُ ، وَطَرَأَ الْمَلِكُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، فَانْفَسَخَ النِّكَاحُ ، كَمَا^(١٣) لَوْ سُبِّتِ الْمَرْأَةُ وَحْدَهَا .

و ٤٦/١٠

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ سُبِّى وَاسْتَرْقَ ، انْفَسَخَ نِكَاحُهُ ، وَإِنْ مُنَّ عَلَيْهِ أَوْ فُودِيَ ، لَمْ يَنْفَسَخِ^(١٤) . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَأَنَّ السَّبَبَ لَمْ يُزَلْ مَلَكُهُ عَنْ مَالِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَلَمْ يُزَلْهُ عَنْ زَوْجَتِهِ ، كَمَا لَمْ يُزَلْهُ عَنْ أُمَّتِهِ .

فصل : وَلَمْ يُفَرَّقْ أَصْحَابُنَا فِي سَبِّ الزَّوْجَيْنِ ، بَيْنَ أَنْ يَسْبِيَهُمَا رَجُلٌ وَاحِدٌ أَوْ رَجُلَانِ ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنَّهُمَا إِذَا كَانَا مَعَ رَجُلَيْنِ ، كَانَ مَالِكُ الْمَرْأَةِ مُتَفَرِّدًا بِهَا ، وَلَا زَوْجَ مَعَهَا ، فَتَحِلُّ لَهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ . وَذَكَرَ الْأَوْزَاعِيُّ ، أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إِذَا سُبِّيًا ، فَهُمَا عَلَى النِّكَاحِ فِي الْمَقَاسِمِ ،

(٩) فِي ب ، م : « فَذَكَرَ » .

(١٠) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ بِسَبْيِ الْأُمَّةِ وَلَهَا زَوْجٌ ... ، مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦٥/٥ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ وَطْءِ السَّبَايَا ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٩٧/١ .

(١١) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ ، فِي صَفْحَةِ ٤٥ ، ٤٦ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٣) فِي ب زِيَادَةٌ : « نِكَاحُهُ » .

فإن اشتراها مارجل ، فله أن يفرق بينهما إن شاء ، أو يقرهما على النكاح . ولنا ، أن تجدد المالك في الزوجين لرجل لا يقتضي جواز الفسخ ، كما لو اشترى زوجين مسلمين . إذا ثبت هذا ، فإنه لا يحرم التفريق بين الزوجين في القسمة والبيع ؛ لأن الشرع لم يرد بذلك .

فصل : إذا أسلم الحرابي في دار الحرب ، حُقِنَ ماله ودمه وأولاده الصغار من السبي . وإن دخل دار الإسلام فأسلم ، وله أولاد صغار في دار الحرب ، صاروا مسلمين ، ولم يجز سبيهم . وبه قال مالك ، والشافعي ، والأوزاعي . وقال أبو حنيفة : ما كان في يده من ماله ورقيقه ومتاعه وولده الصغار ، ترك^(١٤) له ، وما كان من أمواله بدار الحرب ، جاز سبيهم ؛ لأنهم^(١٥) لم يثبت إسلامهم بإسلامه ، لاختلاف الدارين بينهم ، ولهذا إذا سبي الطفل وأبواه في دار الكفر ، لم يتبعهما ، ويتبع سايه في الإسلام ، وما كان من أرض أو دار فهو فني^{١٦} ، وكذلك زوجته إذا كانت كافرة ، وما في بطنها فني^{١٧} . ولنا ، أن أولاده أولاد مسلم ، فوجب أن يتبعوه في^(١٨) الإسلام ، كما لو كانوا معه في الدار ، ولأن ماله مال مسلم ، فلا يجوز اغتيامه ، كما لو كان في دار الإسلام ، وبذلك يفارق مال الحرابي وأولاده . وما ذكره أبو حنيفة لا يلزم ؛ فإننا نجعله تبعاً للسبي ؛ لأننا نعلم بقاء أبويه ، فأما أولاده الكبار ، فلا يعصمهم ؛ لأنهم لا يتبعونه ، ولا يعصم زوجته لذلك ، فإن سبيت صارت رقيقاً ، ولم ينفسخ نكاحه بريقها ، ولكن يكون حكمها في النكاح وفسخه حكم مالوم لم تسب ، على ما مر في نكاح المشرك^(١٩) . فإن كانت حاملاً من زوجها ، لم يجز استرقاق الحمل ، وكان حراً مسلماً . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يحكم بريقه مع أمه ؛ لأن ما سري إليه العتق سري إليه الرق ، كسائر أعضائها . ولنا ، أنه محكوم بحريته وإسلامه ، فلم يجز استرقاقه ، كالمنفصل ، ويخالف الأعضاء ؛ لأنها لا تنفرد بحكم عن الأصل .

فصل : وإذا أسلم الحرابي في دار الحرب ، وله مال وعقار ، أو دخل إليها مسلماً فابتاع عقاراً أو مالاً ، فظهر المسلمون على ماله وعقاره لم يملكوه ، وكان له . وبه قال مالك ، والشافعي ، وقال أبو حنيفة : يُعْنَمُ العقار ، وأما غيره ، فما كان في يده أو يد مسلم ، لم

٤٦/١٠ ظ

(١٤) في م : وترك .

(١٥) في ب ، م : لأنه .

(١٦) في ب ، م زيادة : دار .

(١٧) في م : أهل الشرك .

يُعْتَم . وَاحْتَجَّ بِأَنَّهَا بَقْعَةٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ، فَجَازَا غَتْنَاهُمَا ، كَمَا لَوْ كَانَتْ لِحَرْبِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَالٌ مُسْلِمٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَتْ ^(١٨) فِي دَارِ الْإِسْلَامِ .

فصل : إِذَا اسْتَأْجَرَ الْمُسْلِمُ أَرْضًا مِنْ حَرْبِيٍّ ، ثُمَّ اسْتَوَلَى عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ ، وَمَنَافِعُهَا لِلْمُسْتَأْجِرِ ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ مِلْكُ الْمُسْلِمِ . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ أُجْزِئْتُمْ اسْتِرْقَاقَ الْكَافِرَةِ الْحَرْبِيَّةِ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا قَدْ أَسْلَمَ ، وَفِي اسْتِرْقَاقِهَا إِبْطَالُ حَقِّ زَوْجِهَا ؟ قُلْنَا : يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهَا ؛ لِأَنَّهَا كَافِرَةٌ ، وَلَا ^(١٩) أَمَانٌ لَهَا ، فَجَازَا اسْتِرْقَاقُهَا ، كَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ زَوْجَةَ مُسْلِمٍ ، وَلَا يَنْطَلُ نِكَاحُهَا ، بَلْ هُوَ بَاقٍ ، وَلِأَنَّ مَنَافِعَ النِّكَاحِ لَا تَجْرِي مَجْرَى الْأَمْوَالِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا تُضْمَنُ بِالْيَدِ ، وَلَا يَجُوزُ اخْتِذُ الْعَوَضِ عَنْهَا ، بِخِلَافِ حَقِّ الْإِجَارَةِ .

فصل : إِذَا أَسْلَمَ عَبْدُ الْحَرْبِيِّ أَوْ أُمَّتُهُ ، وَخَرَجَ إِلَيْنَا ، فَهُوَ حُرٌّ ، وَإِنْ أَسَرَ سَيِّدُهُ وَأَوْلَادَهُ ، وَأَخَذَ مَالَهُ ، وَخَرَجَ إِلَيْنَا ، فَهُوَ حُرٌّ ، وَالْمَالُ لَهُ ، وَالسَّبْيُ رَقِيقُهُ . وَإِنْ أَسْلَمَ وَأَقَامَ بَدَارِ الْحَرْبِ ، فَهُوَ / عَلَى رِقَّةٍ . وَإِنْ أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدِ الْحَرْبِيِّ ، وَخَرَجَتْ إِلَيْنَا ، عَتَقَتْ ، وَاسْتَبْرَأَتْ نَفْسَهَا . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَقَالَ بِهِ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ : تَزَوُّجُهَا إِنْ شَاءَتْ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ . وَأَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِهِ ، لِأَنَّهَا أُمُّ وَلَدٍ عَتَقَتْ ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِغَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ لِدُمِّي . وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ^(٢٠) : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، عَنْ الْحَجَّاجِ ، عَنْ الْحَكِيمِ ، عَنْ مِقْسَمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتِقُ الْعَبِيدَ إِذَا جَاءُوا قَبْلَ مَوَالِهِمْ . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَعْسَمِ ، قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَبْدِ وَسَيِّدِهِ ^(٢١) قَضِيَّتَيْنِ ؛ قَضَى أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا خَرَجَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ سَيِّدِهِ أَنَّهُ حُرٌّ ، فَإِنْ خَرَجَ سَيِّدُهُ ^(٢٢) بَعْدَ ، لَمْ يُرَدَّ عَلَيْهِ ، وَقَضَى أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا خَرَجَ قَبْلَ الْعَبْدِ ثُمَّ خَرَجَ الْعَبْدُ ، رُدَّ عَلَى

(١٨) فِي النسخ : « كَاتِبٌ » تصحيف .

(١٩) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : ١ .

(٢٠) فِي : بَابِ الْعَبْدِ وَمَوْلَاهُ مِنَ الْعَدُوِّ يَخْرُجَانِ مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٩٠/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ جَاءَ مِنْ عِبِيدِ أَهْلِ الْحَرْبِ مُسْلِمًا ، مِنْ كِتَابِ الْجَزْيَةِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٢٢٩/٩ ،

٢٣٠ .

(٢١-٢٢) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرًا .

سَيِّدُهُ . رَوَاهُ سَعِيدٌ أَيْضاً^(٢٢) ، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ ، قَالَ : سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْنَا أَبَا بَكْرَةَ ، وَكَانَ عَبْدًا لَنَا ، أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحَاصِرٌ ثَقِيفًا ، فَأَسْلَمَ ، فَأَبَى أَنْ يُرَدَّهُ عَلَيْنَا ، وَقَالَ : « هُوَ طَلِيقُ اللَّهِ ، ثُمَّ طَلِيقُ رَسُولِهِ » . فَلَمْ يُرَدَّهُ عَلَيْنَا^(٢٣) .

١٦٦٠ - مسألة ؛ قال : (وَمَا أَخَذَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ وَعَبِيدِهِمْ ، فَأَذْرَكَهُ صَاحِبُهُ قَبْلَ قَسْمِهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ^(١) وَإِنْ أَذْرَكَهُ مَقْسُومًا ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ الَّذِي ابْتَاعَهُ مِنَ الْمَغْنَمِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، إِذَا قُسِمَ ، فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ بِحَالٍ^(٢))

يعنى إذا أخذ الكفار أموال المسلمين ، ثم قهرهم المسلمون ، فأخذوها منهم ، فإن علم صاحبها قبل قسّمها ، ردت إليه بغير شيء ، في قول عامة أهل العلم ؛ منهم عمر ، رضى الله عنه ، وعطاء ، والنخعي ، وسلمان^(٣) بن ربيعة ، والليث ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . وقال الزهري / : لا يرد إليه ، وهو للجيش . ونحوه عن عمرو بن دينار ؛ لأن الكفار ملكوه باستيلائهم ، فصار غنيمة ، كسائر أموالهم . ولنا ، ما روى ابن عمر ، أن غلاماً له أبق إلى العدو ، فظهر عليه المسلمون ، فردّه رسول الله ﷺ إلى ابن عمر ، ولم يقسم . وعنه ، قال : ذهب فرس له ، فأخذها العدو ، فظهر عليه المسلمون ، فردّ عليه في زمن النبي ﷺ . رواهما أبو داود^(٤) . وعن رجاء^(٥) بن حيوة ، أن أبا عبيدة كتب إلى عمر بن الخطاب ، فيما أحرز

(٢٢) في الباب السابق ، الموضع السابق .

(٢٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ١٦٨ ، ٣١٠ .

(١ - ١) جاء هذا في النسخ على أنه من الشرح . والتفصيل الآتي في الشرح يوضح أنه من متن الخرق .

(٢) في ١ : « سليمان » .

(٣) في : باب في المال يصيبه العدو من المسلمين ثم يدركه صاحبه ... ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٩/٢ .

كما أخرجهما البخاري ، في : باب إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجدته المسلم ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٨٩/٤ . والإمام مالك ، في : باب ما يرد قبل أن يقع القسم ... ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٤٥٢/٢ .

(٤) في ١ ، ب ، م : « جابر » . خطأ .

المشركون من المسلمين ، ثم ظهر المسلمون عليهم بعد . قال : مَنْ وَجَدَ مَالَهُ بَعَيْنَهُ ، فهو أَحَقُّ بِهِ ، مَا لَمْ يُقْسَم . رواه سعيد ، والأثر^(٥) . فَأَمَّا مَا أَدْرَكَهُ بَعْدَ أَنْ قُسِمَ ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، أَنَّ صَاحِبَهُ أَحَقُّ بِهِ ، بِالثَّمَنِ الذِي حُسِبَ^(٦) عَلَى مَنْ أَخَذَهُ ، وكذلك إِنْ بَاعَ ثُمَّ قُسِمَ ثَمَنُهُ ، فهو أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ . وهذا قول أبي حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي ، ومالك ؛ لما رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ بَعِيرًا لَهُ كَانَ الْمُشْرِكُونَ أَصَابُوهُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ أَصَبْتَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْسِمَهُ ، فَهُوَ لَكَ ، وَإِنْ أَصَبْتَهُ بَعْدَ مَا قُسِمَ ، أَخَذْتَهُ بِالْقِيَمَةِ »^(٧) . ولأنَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ أَخْذَهُ لَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ كَيْلًا يُفْضِي إِلَى جَرْمَانٍ أَخْذَهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، أَوْ يَضِيعَ الثَّمَنُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَحَقُّهُمَا يَنْجِبُ بِالثَّمَنِ ، فَيَرْجِعُ صَاحِبُ الْمَالِ فِي عَيْنِ مَالِهِ ، بِمَنْزِلَةِ مُشْتَرِي الشَّقْصِ الْمَشْفُوعِ . إِلَّا أَنَّ الْمُحْكِيَّ عَنْ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ يَأْخُذُهُ بِالْقِيَمَةِ . وَيُرَوَّى عَنْ مُجَاهِدٍ مِثْلَهُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا قُسِمَ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ بِحَالٍ . نَصَّ عَلَيْهِ ، فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ . وَهُوَ^(٨) قَوْلُ عَمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالتَّحَيْمِيِّ ، وَاللَّيْثِ . قَالَ أَحْمَدُ : أَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : هُوَ أَحَقُّ بِهِ^(٩) بِالْقِيَمَةِ . فَهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ عَنْ مُجَاهِدٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَأْخُذُهُ صَاحِبُهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَيَعْدُهَا ، وَيُعْطَى مُشْتَرِيهِ ثَمَنُهُ مِنْ خُمُسِ الْمَصَالِحِ ؛ / لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَنْ مِلْكِ صَاحِبِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَسْتَحِقَّ أَخْذَهُ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، كَمَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، وَيُعْطَى مَنْ حُسِبَ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى جَرْمَانٍ أَخْذَهُ حَقَّهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، وَجُعِلَ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْهَا . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ إِلَى السَّائِبِ : أَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَصَابَ رَقِيقَهُ وَمَتَاعَهُ بَعَيْنَهُ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ أَصَابَهُ فِي أَيْدِي التُّجَّارِ بَعْدَ مَا اقْتَسِمَ ، فَلَا سَبِيلَ^(١٠) إِلَيْهِ . وَقَالَ سَلْمَانُ بْنُ

و ٤٨/١٠

(٥) أخرجه سعيد ، في : باب ما أحرزه المشركون من المسلمين ... ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٨٧ ، ٢٨٨ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب من فرق بين وجوده قبل القسم ... ، وما جاء فيما اشترى من أيدي العدو ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩/١١٢ .

(٦) في أ ، ب ، م زيادة : « به » .

(٧) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب السير . سنن الدارقطني ٤/١١٤ ، ١١٥ . والبيهقي ، في الباب السابق . السنن الكبرى ٩/١١١ .

(٨) في ب : « وهذا » .

(٩) سقط من : الأصل ، م .

(١٠) في م زيادة : « له » .

رَبِيعَةَ : إِذَا قُسِمَ فَلَاحِقٌ لَهُ ^(١١) فِيهِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، فِي « سُنَنِهِ » ^(١٢) . وَلَأنَّهُ إِجْمَاعٌ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا قَالَ النَّاسُ ^(١٣) فِيهَا قَوْلَيْنِ ؛ إِذَا قُسِمَ ^(١٤) فَلَا شَيْءَ لَهُ . وَقَالَ قَوْمٌ : إِذَا قُسِمَ ^(١٥) فَهُوَ لَهُ بِالثَّمَنِ . فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بَغِيرُ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ ، وَمَتَى مَا ^(١٦) انْقَسَمَ أَهْلُ الْعَصْرِ عَلَى قَوْلَيْنِ فِي حُكْمٍ ، لَمْ يَجْزِ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ ، لِأنَّهُ يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ ، فَلَمْ يَجْزِ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ . وَقَدَرَوْى أَصْحَابُنَا عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ قَبْلَ أَنْ يُقْسَمَ ، فَهُوَ لَهُ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ أَنْ قُسِمَ ، فَلَيْسَ لَهُ فِيهِ شَيْءٌ » ^(١٧) . وَالْمَعْمُولُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ ، وَقَوْلُهُمْ : لَمْ يَزَلْ مِلْكُ صَاحِبِهِ عَنْهُ . غَيْرُ مُسْلِمٍ .

فصل : وَإِنْ أَخَذَهُ أَحَدُ الرِّعِيَّةِ بِهَبَةٍ أَوْ سَرَقَةٍ أَوْ بَغِيرِ شَيْءٍ ، فَصَاحِبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَأْخُذْهُ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ ، لِأنَّهُ صَارَ مِلْكًا لِوَاحِدٍ بَعَيْنِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قُسِمَ . وَلَنَا ، ^(١٨) مَا رَوَى ^(١٩) ، أَنَّ قَوْمًا أَغَارُوا عَلَى سَرَجِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَخَذُوا نَاقَتَهُ ، وَجَارِيَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَقَامَتْ عِنْدَهُمْ أَيَّامًا ، ثُمَّ خَرَجَتْ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ ، قَالَتْ : فَمَا وَضَعْتُ يَدِي عَلَى نَاقَةٍ إِلَّا رَغَتُ ، حَتَّى وَضَعْتُهَا عَلَى نَاقَةٍ ذُلُولٍ ، فَاْمَتَّطَيْتُهَا ، ثُمَّ تَوَجَّهْتُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَنَذَرْتُ إِنْ نَجَّانِي اللَّهُ عَلَيْهَا أَنْ أَنْحَرَهَا ، فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، اسْتَعْرَفْتُ النَّاقَةَ ، فَاِذَا هِيَ نَاقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخَذَهَا ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، / إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَهَا . فَقَالَ : « بِئْسَمَا جَازَيْتَهَا ، لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ^(٢٠) » . وَفِي رَوَايَةٍ : « لَا نَذَرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ » . ^(٢١) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَمُسْلِمٌ ^(٢٢) . وَلَأنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ فِي يَدِهِ بِعَوَضٍ ، فَكَانَ صَاحِبُهُ أَحَقَّ

(١١) سقط من : ب .

(١٢) في : باب ما أحرزه المشركون من المسلمين ... ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٨٨ ، ٢٨٩ .

كما أخرج الأول البيهقي ، في : الباب السابق . السنن الكبرى ٩/١١٢ .

(١٣-١٣) سقط من : ب .

(١٤) في الأصل ، أ : « انقسم » .

(١٥) سقط من : أ .

(١٦) أورده الهيثمي ، في : باب في من غلب العدو على ماله ثم وجده ، من كتاب الجهاد . وعزاه إلى الطبراني في الأوسط . مجمع الزوائد ٦/٢ .

(١٧-١٧) سقط من : الأصل .

(١٨) لم يرد في : م .

(١٩-١٩) سقط من : الأصل ، أ ، ب . وتقدم تخريج الحديث ، في صفحة ٣٤ .

به ، كما لو أدرّكه في الغنّيمة قبل قسّمه^(٢٠) . فأما إن اشتراه رجل من العدو ، فليس لصاحبه أخذه إلا يثمنه ؛ لما روى سعيد^(٢١) ، حدّثنا عثمان بن مطر الشيباني ، حدّثنا أبو حريز ، عن الشعبي ، قال : أغار أهل ماه^(٢٢) وأهل جلولاء^(٢٣) على العرب ، فأصابوا سبائا من سبائا العرب ، ورقيقا ، ومتاعا ، ثم إن السائب بن الأقرع عامل عمر غزاهم ، ففتح ماه ، فكتب إلى عمر في سبائا المسلمين ورقيقهم ومتاعهم ، قد اشتراه التجار من أهل ماه ، فكتب إليه عمر : إن المسلم أخو المسلم ، لا يحوّنه ، ولا يخذله ، فأبى رجل من المسلمين أصاب رقيقه ومتاعه بعينه ، فهو أحقّ به ، وإن أصابه في أيدي التجار بعدما اقتسم ، فلا سبيل إليه ، وأبى آخر اشتراه التجار ، فإنه يردّ عليهم رؤس أموالهم ، فإن الحرّ لا يباع ولا يشتري . وقال القاضي : ما حصل في يده بهيمة أو سرقة أو شراء ، فهو كالووجدّه صاحبه بعد القسمة ، هل^(٢٤) يكون صاحبه أحقّ به بالقيمة ؟ على روايتين ، والأولى ما ذكرناه . وإن علم الإمام بمال المسلم قبل قسّمه ، فقسّمه ، وجب ردّه ، وكان صاحبه أحقّ به بغير شيء ؛ لأنّ قسّمته كانت باطلة من أصلها .

فصل : وإن غنّم المسلمون من المشركين شيئا عليه علامة المسلمين ، فلم يُعلم صاحبه ، فهو غنّيمة . قال أحمد ، في مراكب تجيء من مصر ، يقطع عليها الروم فيأخذونها ، ثم يأخذها المسلمون منهم : إن عرف صاحبها فلا يؤكل منها . وهذا يدلّ على أنّه إذا لم يُعرف صاحبها جاز الأكل منها . ونحو هذا قول الثوري ، والأوزاعي ، قالا في المصحف يحصل في الغنائم : يباع . وقال الشافعي : يوقف حتى يجيء صاحبه . وإن وجد شيء موسوم عليه : حبس في سبيل الله . ردّ كما كان . نصّ عليه أحمد . وبه قال الأوزاعي ، والشافعي . / وقال الثوري : يُقسّم ما لم يأت صاحبه . ولنا ، أن هذا قد عرف

(٢٠) في ب : « القسمة » .

(٢١) هو الذي تقدم بعضه قريبا في المسألة نفسها .

(٢٢) ماه : هي ماه دينار ، مدينة نهاوند ، وهي مدينة عظيمة ، في قبة همدان ، بينهما ثلاثة أيام . معجم البلدان ٤٠٦/٤ ، ٨٢٧ .

(٢٣) جلولاء : ناحية من نواحي السواد في طريق خراسان ، بينها وبين خانقين سبعة فراسخ . معجم البلدان ١٠٧/٢ .

(٢٤) في ب : « فهل » .

مَصْرِفُهُ وَهُوَ الْحُبْسُ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ عُرِفَ صَاحِبُهُ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَالْجَوَامِيسُ تُذَرَكُ وَقَدْ سَاقَهَا الْعَدُوُّ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَقَدْ رُدَّتْ ، يُؤْكَلُ مِنْهَا ؟ قَالَ : إِذَا عُرِفَ لِمَنْ هِيَ ، فَلَا يُؤْكَلُ مِنْهَا . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَمَا حَازَ الْعَدُوُّ لِلْمُسْلِمِينَ ، فَأَصَابَهُ ^(٢٥) الْمُسْلِمُونَ ، أَعْلِيَهُمْ أَنْ يَقْفُوهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ صَاحِبُهُ ؟ قَالَ : إِذَا عُرِفَ فَقِيلَ : هُوَ ^(٢٦) لِفُلَانٍ . وَكَانَ صَاحِبُهُ بِالْقُرْبِ . قِيلَ لَهُ : أُصِيبَ غِلَامٌ فِي بِلَادِ الرُّومِ ، فَقَالَ : أَنَا لِفُلَانٍ . رَجُلٌ بِمَصْرَ ^(٢٧) ؟ قَالَ : إِذَا عُرِفَ الرَّجُلُ ، لَمْ يُقَسَّمْ مَالُهُ ^(٢٨) ، وَرُدَّ عَلَى صَاحِبِهِ . قِيلَ لَهُ : أَصَبْنَا مَرْكَبًا فِي بِلَادِ الرُّومِ ، فِيهَا النَّوَاتِيَةُ ^(٢٩) ، قَالُوا : هَذَا الْفُلَانِ ، وَهَذَا الْفُلَانِ . قَالَ : هَذَا قَدْ عُرِفَ صَاحِبُهُ ، لَا يُقَسَّمُ .

فصل : قال القاضي : يَمْلِكُ الْكُفَّارُ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَهْرِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يَمْلِكُونَهَا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . قَالَ ^(٣٠) : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، حَيْثُ قَالَ : إِنْ أَدْرَكَهُ صَاحِبُهُ قَبْلَ الْقِسْمِ ^(٣١) ؛ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ . قَالَ ^(٣٢) : وَإِنَّمَا مَنَعَهُ أَخْذَهُ بَعْدَ قِسْمِهِ ، لِأَنَّ قِسْمَةَ الْإِمَامِ لَهُ تَجْرِي مَجْرَى الْحُكْمِ ، وَمَتَى صَادَفَ الْحُكْمُ أَمْرًا مُجْتَهَدًا فِيهِ ، نَفَذَ حُكْمَهُ . وَحُكِّيَ عَنْ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ رَوَاتَانِ ، وَاحْتَجَّ مِنْ قَالَ : لَا يَمْلِكُونَهَا بِحَدِيثِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ مَعْصُومٌ ، طَرَأَتْ عَلَيْهِ يَدٌ عَادِيَةٌ ، فَلَمْ يُمْلِكْ بِهَا ، كَالْغَصْبِ ، وَلِأَنَّ مَنْ لَا يَمْلِكُ رَقَبَةً غَيْرَهُ بِالْقَهْرِ ، لَمْ يَمْلِكْ مَالَهُ بِهِ ، كَالْمُسْلِمِ مَعَ الْمُسْلِمِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّ الْقَهْرَ سَبَبٌ يَمْلِكُ بِهِ الْمُسْلِمُ مَالَ الْكَافِرِ ، فَمَلِكَ بِهِ الْكَافِرُ مَالَ الْمُسْلِمِ ، كَالْبَيْعِ . فَأَمَّا النَّاقَةُ ، فَإِنَّمَا أَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، لِأَنَّهُ أَدْرَكَهَا غَيْرَ مَقْسُومَةٍ وَلَا مُشْتَرَاةٍ . فَعَلَى هَذَا ، يَمْلِكُونَهَا قَبْلَ حِيَازِهَا إِلَى دَارِ الْكُفْرِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَمْلِكُونَهَا بِالْحِيَازَةِ إِلَى دَارِهِمْ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . / وَحُكِّيَ فِي

٤٩/١٠ ظ

(٢٥) في ١ : « فأصابوه » .

(٢٦) في ١ : « هذا » .

(٢٧) سقط من : م .

(٢٨) سقط من : ١ ، ب .

(٢٩) النواتي : الملاح الذي يدير السفينة في البحر .

(٣٠) سقط من : ١ .

(٣١) في م : « القسمة » .

(٣٢) سقط من : ب ، م .

ذلك عن أحمد روايتان . وَوَجْهٌ^(٣٣) الْأَوَّلُ ، أَنَّ الْاِسْتِيلَاءَ سَبَبٌ لِلْمِلْكِ ، فَيُثْبِتُ قَبْلَ الْحِيزَةِ إِلَى الدَّارِ ، كَاسْتِيلَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَالِ الْكُفَّارِ ، وَلَئِنْ مَا كَانَ سَبَبًا لِلْمِلْكِ ، أَثْبَتَهُ حَيْثُ وَجَدَ ، كَالْهَبَةِ وَالْبَيْعِ . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي ثُبُوتِ الْمِلْكِ وَعَدَمِهِ ، أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ الْمِلْكَ لِلْكَفَّارِ فِي أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ ، أَبَاحَ لِلْمُسْلِمِينَ إِذَا ظَهَرُوا عَلَيْهَا قِسْمَتَهَا ، وَالتَّصَرُّفَ فِيهَا ، مَا لَمْ يَعْلَمُوا صَاحِبَهَا ، وَأَنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَسْلَمَ وَهِيَ فِي يَدِهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا . وَمَنْ لَمْ يُثْبِتِ الْمِلْكَ ، افْتَضَى مَذْهَبُهُ عَكْسَ ذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الْكَافِرَ الْحَرْبِيَّ ، إِذَا أَسْلَمَ ، أَوْ دَخَلَ إِلَيْنَا^(٣٤) بِأَمَانٍ ، بَعْدَ أَنْ اسْتَوْلَى عَلَى مَالِ مُسْلِمٍ فَأَتْلَفَهُ ، أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ ضَمَانُهُ . وَإِنْ أَسْلَمَ وَهُوَ فِي يَدِهِ ، فَهُوَ لَهُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ ، فَهُوَ لَهُ »^(٣٥) . وَإِنْ كَانَ أَخَذَهُ مِنَ الْمُسْتَوْلَى عَلَيْهِ بِهَبَةٍ أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ شَرَاءٍ ، فَكَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ فِي حَالِ كُفْرِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ^(٣٦) اسْتَوْلَى عَلَيْهِ^(٣٧) بِقَهْرٍ لِلْمُسْلِمِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ صَاحِبَهُ يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ بِالْقِيَمَةِ . وَإِنْ اسْتَوْلَى عَلَى جَارِيَةٍ مُسْلِمَةٍ فَاسْتَوْلَدَهَا ، ثُمَّ أَسْلَمَ ، فَهِيَ لَهُ ، وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهَا مَالٌ ، فَأَشْبَهَتْ سَائِرَ الْأَمْوَالِ . وَإِنْ غَنِمَهَا الْمُسْلِمُونَ وَأَوْلَادُهَا قَبْلَ إِسْلَامِ سَابِقِهَا ، فَعَلِمَ صَاحِبُهَا ، رُدَّتْ إِلَيْهِ ، وَكَانَ أَوْلَادُهَا غَنِيمَةً ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلَادُ كَافِرٍ حَدَّثُوا بَعْدَ مِلْكِ الْكَافِرِ لَهَا .

فصل : وَإِنْ اسْتَوْلَوْا عَلَى حُرٍّ ، لَمْ يَمْلِكُوهُ ، سِوَاءَ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا . لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ ، وَلَا يَثْبِتُ عَلَيْهِ يَدُّ بَحَالٍ ، وَكُلُّ مَا يُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ يَمْلِكُونَهُ بِالْقَهْرِ ، كَالْعُرُوضِ ، وَالْعَبْدِ الْقِنْ ، وَالْمُدَبَّرِ ، وَالْمُكَاتَّبِ ، وَأُمُّ الْوَلَدِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَمْلِكُونَ الْمُكَاتَّبَ وَأُمُّ الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَجُوزُ نَقْلُ الْمِلْكِ فِيهِمَا ، فَهُمَا كَالْحُرِّ . وَلَنَا ، أَنََّّهُمَا يُضْمَنَانِ بِالْقِيَمَةِ ، فَيَمْلِكُونَهُمَا ، كَالْعَبْدِ الْقِنْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْلِكُوا الْمُكَاتَّبَ دُونَ

(٣٣) سقطت الواو من : الأصل ، ا ، ب .

(٣٤) سقط من ا ، ب .

(٣٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من أسلم على شيء فهو له ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١١٣/٩ .

(٣٦) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣٧) سقط من : ا .

أُمُّ الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ لَا يَجُوزُ نَقْلُ الْمِلْكِ فِيهَا ، وَلَا يَثْبُتُ فِيهَا الْغَيْرِ سَيِّدُهَا . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ ؛ أَنْ مَنْ قَالَ بِثُبُوتِ الْمِلْكِ فِيهِمَا ، قَالَ : مَتَى قُسِمَا ، أَوْ اشْتَرَاهُمَا إِنْسَانٌ ، لَمْ يَكُنْ لَسَيِّدِهِمَا أَخْذُهُمَا إِلَّا بِالْثَمَنِ . قَالَ الزُّهْرِيُّ ، فِي أُمِّ الْوَلَدِ : يَأْخُذُهَا سَيِّدُهَا ^(٣٨) بِقِيَمَةِ عَدْلٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَفْدِيهَا الْإِمَامُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، يَأْخُذُهَا سَيِّدُهَا بِقِيَمَةِ عَدْلٍ ، وَلَا يَدْعُهَا يَسْتَحِلُّ فَرَجَهَا مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ . وَمَنْ قَالَ : لَا يَثْبُتُ الْمِلْكُ فِيهِمَا . رُدُّا إِلَى مَا كَانَا عَلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، كَالْحُرِّ ، وَإِنْ اشْتَرَاهُمَا إِنْسَانٌ ، فَالْحُكْمُ فِيهِمَا كَالْحُكْمِ فِي الْحُرِّ إِذَا اشْتَرَاهُ .

فصل : إِذَا أَبَقَ عَبْدُ الْمُسْلِمِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، فَأَخَذُوهُ ، مَلَكَوهُ كَالْمَالِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَمْلِكُونَهُ . وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، زَالَتْ يَدُ مَوْلَاهُ عَنْهُ ، وَصَارَ فِي يَدِ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَمْلِكْ ، كَالْحُرِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَالٌ لَوْ أَخَذُوهُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ مَلَكَوهُ ، فَإِذَا أَخَذُوهُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ مَلَكَوهُ ، كَالْبَهِيمَةِ .

١٦٦١ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَمَنْ قَطَعَ مِنْ مَوَاتِيهِمْ حَجَرًا ، أَوْ عُودًا ، أَوْ صَادَ حُوتًا أَوْ ظَبْيًا ، رَدَّهٗ عَلَى سَائِرِ الْجَيْشِ ، إِذَا اسْتَعْنَى عَنْ أَكْلِهِ ، وَالْمَنْفَعَةِ بِهِ)

يَعْنِي إِذَا أَخَذَ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ، فَالْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِيهِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَنْفَرِدُ أَخْذُهُ بِمِلْكِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ مَلَكَهُ ، فَإِذَا أَخَذَهُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ، مَلَكَهُ ، كَالشَّيْءِ الْتَّافِهِ . وَهَذَا قَوْلُ مَكْحُولٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنِ الْقَاسِمِ ، وَسَالِمٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَالٌ ذُو قِيَمَةٍ ، مَا أَخُوذُ مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ ^(١) يَظْهَرُ الْمُسْلِمِينَ ، فَكَانَ غَنِيمَةً ، كَالْمَطْعُومَاتِ ، وَفَارَقَ مَا أَخَذَهُ ^(٢) مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْتَانُ إِلَى الْجَيْشِ فِي أَخْذِهِ . فَأَمَّا إِنْ احتَاجَ إِلَى أَكْلِهِ ، وَالْإِتِفَاعِ بِهِ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، وَلَا يَرُدُّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ / طَعَامًا مَمْلُوكًا لِلْكَفَّارِ ، كَانَ لَهُ أَكْلُهُ إِذَا احتَاجَ إِلَيْهِ ^(٣) ، ٥٠/١٠ ظ

فَمَا أَخَذَهُ مِنَ الصُّيُودِ وَالْمُبَاحَاتِ أُولَى .

(٣٨) فِي أ ، ب ، م : « لَسَيِّدِهَا » .

(١) فِي ب : « الْعَدُو » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَخَذُوهُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

فصل : وإن أخذ من بيوتهم ، أو خارج منها ، ما لا قيمة له في أرضهم ، كالمنس ، والأقلام ، والأحجار ، والأدوية ، فله أخذه ، وهو أحق به ، وإن صارت له قيمة بنقله أو معالجته . نص أحمد على نحو هذا . وبه قال مكحول ، والأوزاعي ، والشافعي . وقال الثوري : إذا جاء به إلى دار الإسلام ، دفعه في المقيم ، وإن عالجته فصار له ثمن ، أعطى بقدر عمله فيه ، وبقيته في المقيم . ولنا ، أن القيمة إنما ^(٤) صارت له بعمله أو بنقله ^(٥) ، فلم تكن غنيمة ، كما لو لم تصير له قيمة ^(٦) .

فصل : وإن ترك صاحب المقيم ^(٧) شيئا من الغنيمة ، عجزا عن حمله ، فقال : من أخذ شيئا فهو له . فمن حمل شيئا فهو له . نص عليه أحمد . وسئل عن قوم غنموا غنائم كثيرة ، فبقي خربى المتاع ، مما لا يباع ولا يشتري ، فبدعه الوالي بمنزلة العقار والفتحار وما أشبه ذلك ، آیاخذه الإنسان لنفسه ؟ قال : نعم ، إذا ترك ، ولم يشتري . ونحو هذا قول مالك . ونقل عنه أبو طالب ، في المتاع لا يقدر أن يحمل ، إذا حمل رجل يقسم . وهذا قول إبراهيم . قال الحلال : روى أبو طالب هذا ^(٨) في ثلاثة مواضع ؛ في موضع منها وافق أصحابه ، وفي موضع خالفهم . قال : ولا أشك ^(٩) أن أبا عبد الله قال هذا أولا ، ثم تبين له بعد ذلك أن للإمام أن يبيحه وأن يحرمه ، وأن لهم أن يأخذوه إذا تركه الإمام إذا لم يجد من يحمله ؛ ^(١٠) لأنه إذا لم يجد من يحمله ^(١١) ، ولم يقدر على حمله ، بمنزلة ما لا قيمة له ، فصار كالذي ذكرناه في الفصل قبل هذا .

فصل : وإن وجد في أرضهم ركازا ، فإن كان في موضع يقدر عليه بنفسه ، فهو كالمال وجده في دار الإسلام ، فيه الخمس ، وباقيه له ، وإن قدر عليه بجماعة المسلمين ، فهو

(٤) في م : إذا .

(٥) في ب : نقله .

(٦) في م : القيمة .

(٧) في أ : القسم .

(٨) في أ ، ب ، م : هذه .

(٩) في ب ، م : شك .

(١٠-١١) سقط من الأصل . نقل نظر .

غَنِيمَةً . ونحو هذا قول مالك ، والأوزاعي ، والليث . وقال الشافعي : إن وجدته في / ٥١/١٠
 مَوَاتِهِمْ ، فهو كما لو وجدته في دار الإسلام . ولنا ؛ ما روى عاصم بن كليب ، عن أبي
 الجوزية الجرمي^(١١) ، قال : أَصَبْتُ بِأَرْضِ الرُّومِ جَرَّةَ حَمْرَاءَ ، فِيهَا دَنَانِيرُ^(١٢) ، فِي إِمْرَةٍ
 مُعَاوِيَةٍ ، وَعَلَيْنَا مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ السُّلَمِيُّ ، فَأَتَيْتُهَا ، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَعْطَانِي مِثْلَ
 مَا أُعْطِيَ رَجُلًا^(١٣) مِنْهُمْ ، ثُمَّ قَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا نَفْلَ إِلَّا بَعْدَ
 الْخُمْسِ » . لَأَعْطَيْتُكَ . ثُمَّ أَخَذَ يَغْرِضُ عَلَيَّ مِنْ نَصِيْبِهِ ، فَأَبَيْتُ . أَخْرَجَهُ أَبُو
 دَاوُدَ^(١٤) . وَلَأنَّهُ مَالُ مُشْرِكٍ ، مَظْهُورٌ^(١٥) عَلَيْهِ بِقُوَّةِ جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ ، فَكَانَ غَنِيمَةً ،
 كَأَمْوَالِهِمُ الظَّاهِرَةِ .

فصل : وسئل أحمد ، عن الدابة تخرج من بلد الروم ، أو تنفلت ، فتدخل القرية ،
 وعن القوم يضلون عن الطريق ، فيدخلون القرية من قرى المسلمين ، فيأخذونهم ؟
 فقال : يكون^(١٦) لأهل القرية كلهم ، يتقاسمونهم . وسئل عن قوم يكوئون في حصن أو
 رباط ، فيخرج منهم قوم إلى قتالهم^(١٧) ، فيصيبون دواب^(١٨) أو سلاحا ؟ فقال أبو عبد
 الله : تكون بين أهل الرباط وأهل الحضرة من القرية . وسئل عن مركب بعث به ملك
 الروم ، وفيه^(١٩) رجاله ، فطرحته الرياح إلى طرطوس ، فخرج إليه أهل طرطوس ، فقتلوا
 الرجال ، وأخذوا الأموال ؟ فقال : هذا فى للمسلمين^(٢٠) ، مما أفاءه^(٢١) الله عليهم .

(١١) في النسخ : « الحرمي » . والتصويب من سنن أبي داود . واسمه حطان بن خفاف ، تابعي مشهور . انظر : عون
 المعبود ٣/٣٦ .

(١٢) في الأصل ، ا ، ب : « ذهب » . والمثبت من السنن .

(١٣) في م : « رجل » .

(١٤) في : باب في النفل من الذهب والفضة ومن أول مغنم ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٤/٢ .
 كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٧٠/٣ .

(١٥) في م : « ظهر » .

(١٦) في م : « يكونون » .

(١٧) في ب ، م : « قاتلهم » والمراد أنهم يخرجون ليأخذوا سلب القتلى .

(١٨) في النسخ : « دوابا » .

(١٩) سقطت الواو من : م .

(٢٠) في ب ، م : « المسلمين » .

(٢١) في ب ، م : « أفاء » .

وقال الزُّهْرِيُّ : هو لِمَنْ غَنِمَهُ ، وفيه الخُمْسُ . وقال أبو الخطَّاب : مَنْ ضَلَّ الطريقَ منهم ، أو حَمَلَتْهُ الرِّيحُ إلينا ، فهو لِمَنْ أَخَذَهُ . في إحدَى الروایتَيْن ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ ^(٢٢) أَخَذَهُ أَحَدُ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ قُوَّةٍ مُسْلِمٍ ، فَكَانَ لَهُ ، كَالْحَطَبِ ^(٢٣) . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يَكُونُ فَيْئًا .

فصل : وَمَنْ وَجَدَ فِي دَارِهِمْ لُقْطَةً ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَتَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، فَهِيَ لِقُطَّةٍ يُعْرِفُهَا سَنَةً ثُمَّ يَمْلِكُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ مَتَاعِ الْمُشْرِكِينَ ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ ، وَإِنْ اخْتَمَلَتْ ^(٢٤) الْأُمْرَيْنِ ، عَرَفَهَا حَوْلًا ، ثُمَّ جَعَلَهَا فِي الْغَنِيمَةِ ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحَدُ . وَيُعْرِفُهَا فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ الْأُمْرَيْنِ ، فَعُلِّبَ فِيهَا حُكْمُ مَالِ الْمُسْلِمِينَ فِي التَّعْرِيفِ ، وَحُكْمُ مَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ فِي كَوْنِهَا غَنِيمَةً احْتِيَاظًا .

٥١/١٠ ظ ١٦٦٢ - / مسألة ؛ قال : (وَمَنْ تَعَلَّفَ فَضْلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، رَذَّةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنْ بَاعَهُ ، رَذَّ ثَمَنُهُ فِي الْمَقْسِمِ ^(١))

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، إِلَّا مَنْ شَذَّ مِنْهُمْ ، عَلَى أَنَّ لِلْغَزَاةِ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْحَرْبِ ، أَنْ يَأْكُلُوا مَا ^(٢) وَجَدُوا مِنْ الطَّعَامِ ، وَيَعْلِفُوا دَوَابَّهُمْ مِنْ أَغْلَافِهِمْ ؛ مِنْهُمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْقَاسِمُ ، وَالسَّالِمُ ، وَالشُّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : لَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ . وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى : لَا يَتْرَكَ إِلَّا أَنْ يَنْهَى عَنْهُ الْإِمَامُ ، فَيُتَّقَى نَهْيُهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى ، قَالَ : أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ ، فَكَانَ الرَّجُلُ ^(٣) يَجِيءُ فَيَأْخُذُ ^(٣) مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(٤) . وَرَوَى أَنَّ صَاحِبَ جَيْشِ الشَّامِ ، كَتَبَ إِلَى عُمَرَ :

(٢٢) فِي الْأَصْلِ ، م : مَتَاعٌ .

(٢٣) فِي ب : كَالْحَاطِبِ .

(٢٤) فِي ب ، م : احْتَمَلُ .

(١) فِي أ : الْقِسْمَةُ .

(٢) فِي م : وَمَا .

(٣-٣) فِي م : يَأْخُذُ .

(٤) أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِبَاحَةِ الطَّعَامِ بِأَرْضِ الْعَدُوِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢/٢٧٢ .

وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي النَّهْيِ عَنِ النَّهْيِ إِذَا كَانَ الطَّعَامُ قَلَّةً فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢/٦٠ .

إِنَّا أَصَبْنَا أَرْضًا كَثِيرَةَ الطَّعَامِ وَالْعَلَفِ ، وَكَرِهْتُ أَنْ أَتَقَدَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . فَكَتَبَ إِلَيْهِ : دَعِ النَّاسَ يَغْلِفُونَ وَيَأْكُلُونَ ، فَمَنْ بَاعَ مِنْهُمْ شَيْئًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، فَفِيهِ خُمْسُ اللَّهِ وَسِيَّهَامُ الْمُسْلِمِينَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(٥) . وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعْقِلٍ ، قَالَ : دُلِّي جِرَابٌ مِنْ شَحْمِ يَوْمِ خَيْبَرَ ، فَالْتَزَمْتُهُ ، وَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا أُعْطَى أَحَدًا مِنْهُ شَيْئًا . فَالْتَفَتُ ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . وَلَئِنْ الْحَاجَّةَ تَدْعُو إِلَى هَذَا ، وَفِي الْمَنْعِ مِنْهُ مَضَرَّةٌ بِالْجِيْشِ وَبِدَوَابِّهِمْ ، فَإِنَّهُ يَغْسُرُ عَلَيْهِمْ نَقْلُ الطَّعَامِ وَالْعَلَفِ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَجِدُونَ بَدَارِ الْحَرْبِ مَا يَشْتَرُونَهُ ، وَلَوْ وَجَدُوهُ لَمْ يَجِدُوا ثَمَنَهُ ، وَلَا يُمَكِّنُ قِسْمَةُ مَا يَأْخُذُهُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ ، وَلَوْ قُسِمَ لَمْ يَحْصُلْ لِلوَاحِدِ مِنْهُمْ شَيْءٌ يَنْتَفِعُ بِهِ ، وَلَا يَدْفَعُ بِهِ حَاجَتَهُ ، فَأَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ ذَلِكَ ، فَمَنْ أَخَذَ مِنَ الطَّعَامِ شَيْئًا مِمَّا يُقَاتُ أَوْ يَصْلُحُ بِهِ الْقُوْتُ ، مِنْ الْأَذْمِ أَوْ غَيْرِهِ ^(٧) ، أَوِ الْعَلَفِ لِدَابَّتِهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، سَوَاءٌ كَانَ لَهُ مَا يَسْتَعْنِي بِهِ عَنْهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ، / ٥٢/١٠ . وَيَكُونُ أَحَقُّ بِمَا يَأْخُذُهُ مِنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ فَضَّلَ مِنْهُ مَا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ ، رَدَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ . وَإِنْ أَعْطَاهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْجِيْشِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، جَازَلَهُ أَخْذُهُ ، وَصَارَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ . وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا مِنَ الطَّعَامِ أَوِ الْعَلَفِ ، رَدَّ قِيَمَتَهُ ^(٨) فِي الْغَنِيمَةِ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا ^(٩) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ . وَرَوَى مِثْلُهُ عَنْ فُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ^(١٠) . وَبِهِ قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَكَرِهَ الْقَاسِمُ وَسَالِمٌ وَمَالِكٌ بَيْعَهُ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ غَازٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ بَاعَهُ لغيرِهِ ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ ^(١١) مَالَ الْغَنِيمَةِ بِغَيْرِ وَلَايَةٍ وَلَا نِيَابَةٍ ، فَيَجِبُ رَدُّ الْمَبِيعِ ، وَنَقْضُ الْبَيْعِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ ، رَدَّ قِيَمَتَهُ ، أَوْ ثَمَنَهُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ إِلَى الْمَغْنَمِ . وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، حُمِلَ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ . وَإِنْ بَاعَهُ لَغَازٍ ، لَمْ

(٥) فِي : بَابِ مَا يَبِيعُ مِنْ مَتَاعِ الْعَدُوِّ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ٢٧٤/٢ ، ٢٧٥ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ بَيْعِ الطَّعَامِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦٠/٩ .

(٦) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي : ١١٠/١ . وَيَصَحِّحُ : صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٢/٥ إِلَى ١٧٢/٥ .

(٧) فِي م : « وَغَيْرِهِ » .

(٨) فِي م : « ثَمَنُهُ » .

(٩) فِي ١ : « ذَكَرْنَاهُ » .

(١٠) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ . انْظُرْ حَاشِيَةَ ٥ .

(١١) فِي م : « يَبِيعُ » .

يَحِلُّ ، إِمَّا^(١٢) أَنْ يُبَدِّلَهُ بِطَعَامٍ أَوْ عَلَافٍ مِمَّا لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ أَوْ بغيرِهِ ، فَإِنْ بَاعَهُ بِمِثْلِهِ ، فَلَيْسَ هَذَا بَيِّعًا فِي الْحَقِيقَةِ ، إِنَّمَا سَلَّمَ إِلَيْهِ مُبَاخًا ، وَأَخَذَ مِثْلَهُ مُبَاخًا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْإِنْتِفَاعُ بِمَا أَخَذَهُ ، وَصَارَ أَحَقُّ بِهِ ؛ لِثُبُوتِ يَدِهِ عَلَيْهِ . فَعَلَى هَذَا ، لَوْ بَاعَ صَاعًا بِصَاعَيْنِ ، أَوْ اقْتَرَقَا^(١٣) قَبْلَ الْقَبْضِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَيْعٍ . وَإِنْ بَاعَهُ بِهِ نَسِيئَةً ، أَوْ أَقْرَضَهُ إِيَّاهُ ، فَأَخَذَهُ ، فَهُوَ^(١٤) أَحَقُّ بِهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِيْفَاؤُهُ ، فَإِنْ وَفَّاهُ ، أَوْ رَدَّهَ إِلَيْهِ ، عَادَتْ الْيَدُ^(١٥) إِلَيْهِ ، وَإِنْ بَاعَهُ بِغَيْرِ الطَّعَامِ وَالْعَلَفِ ، فَالْبَيْعُ أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَبَصِيرُ الْمُشْتَرِي أَحَقُّ بِهِ ؛ لِثُبُوتِ يَدِهِ عَلَيْهِ ، وَلَا تَمَنُّ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ ، وَجَبَ رَدُّهُ إِلَيْهِ .

فصل : وَإِنْ وَجَدَ دُهْنًا ، فَهُوَ^(١٦) كَسَائِرِ الطَّعَامِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مُعَفَّلٍ وَلِأَنَّهُ طَعَامٌ ، فَأَشْبَهَ الْبُرَّ وَالشَّعِيرَ . وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَا كُوِلَ ، فَاجْتِنَابُ أَنْ يَذْهَبَ بِهِ ، أَوْ يَذْهَبَ بِهِ^(١٧) دَابَّتَهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ جَوَازُهُ ، إِذَا كَانَ مِنْ حَاجَةٍ . قَالَ أَحْمَدُ^(١٨) ، فِي زَيْتِ الرُّومِ : إِذَا كَانَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَوْ صُدَاعٍ ، فَلَا بَأْسَ ، فَأَمَّا التَّزْيِينُ ، فَلَا يُعْجِبُنِي ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ لَهُ دُهْنٌ دَابَّتَهُ مِنْ جَرَبٍ وَلَا يُوقَّحُهَا^(١٩) إِلَّا بِالْقِيمَةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا تَعْمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ / كَلَامُ أَحْمَدَ مِثْلَ هَذَا ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا عَلَافٍ . وَوَجْهُهُ الْأَوَّلُ ، أَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ لِإِصْلَاحِ نَفْسِهِ وَدَابَّتِهِ ، أَشْبَهَ الطَّعَامَ وَالْعَلَفَ . وَلَهُ أَكْلُ مَا يَتَدَاوَى بِهِ ، وَشَرَبُ^(٢٠) الشَّرَابِ مِنَ الْجَلَابِ^(٢١) وَالسَّكَنْجَبِينَ^(٢٢) وَغَيْرِهِمَا ، عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الطَّعَامِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : لَيْسَ لَهُ تَنَاوُلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقُوتِ ،

(١٢) فِي م : « لَا » .

(١٣) فِي م : « وَاقْتَرَقَا » .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ ، ب .

(١٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب ، م .

(١٨) وَقَّحَ حَافِرُ الدَّابَّةِ : صَلَّبَهُ بِالشَّحْمِ الْمَذَابِ إِذَا رُقِيَ مِنْ كَثَرَةِ الْمَشْيِ .

(١٩) فِي أ : « وَيَشْرَبُ » .

(٢٠) الْجَلَابُ : مَاءُ الْوَرْدِ .

(٢١) السَّكَنْجَبِينَ : شَرَابٌ مَكُونٌ مِنْ حَامِضٍ وَحَلْوٍ .

ولا يصلحُ به القوتُ ، ولأنَّه لا يُباحُ مع عَدَمِ الحاجةِ إليه ، ^(٢٢) فلم يُنَحَّ ^(٢٣) مع ^(٢٤) وجودِها ، كغيرِ الطعامِ . ولنا ، أنَّه طعامٌ احتيجَ إليه ، أشبهُ الفواكِهَ ، وما ذَكَرُوهُ يبطلُ بالفاكهَةِ ، وإنَّما اعتَبَرنا الحاجةَ ههنا ، لأنَّ هذا لا يُتناوَلُ في العادةِ إلَّا عندَ الحاجةِ إليه .

فصل : قال أحمدُ : ولا يَغْسِلُ ثَوْبَهُ بالصَّابُونِ ؛ لأنَّ ذلك ليس بطعامٍ ولا عَليْفٍ ، ويُرادُ للتَّحْسِينِ والزَّيْنَةِ ، فلا يكونُ في معناهُما . ولو كان مع الغازي فهدأ أو كَلَبَ الصَّيْدَ ^(٢٥) ، لم يَكُنْ له إطعامُهُ من الغَنِيمةِ ، فإنَّ أَطْعَمَهُما ^(٢٥) غَرِمَ قِيَمَةَ ما أَطْعَمَهُما ^(٢٥) ؛ لأنَّ هذا يُرادُ للتَّفَرُّجِ والزَّيْنَةِ ، وليس ممَّا يُحتاجُ إليه في العَزْرِ ، بخلافِ الدَّوَابِّ .

فصل : ولا يجوزُ لبسُ الثَّيابِ ، ولا رُكوبُ دَابَّةٍ من المَغْنَمِ ، لما رَوَى رُوَيْفَعُ بنُ ثابتٍ الأنصاريُّ ، عن رسولِ الله ﷺ ، أنَّه قال : « مَنْ كَانَ يَوْمٌ مِنَ يَوْمِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا ^(٢٦) أَعْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ ، وَمَنْ كَانَ يَوْمٌ مِنَ يَوْمِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا ^(٢٦) أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ » . رواه سعيدٌ ^(٢٧) .

فصل : ولا يجوزُ الانتِفَاعُ بجلودِهِم ، واتِّخَاذُ النَّعْلِ والجُرْبِ منها ، ولا الخِيوطِ والحبالِ . وبهذا قال ابنُ مُحَيْرِيزٍ ، ويحيى بنُ أُمَيٍّ كَثِيرٌ ، وإسماعيلُ بنُ عِيَّاشٍ ، والشَّافِعِيُّ . وَرَخَّصَ فِي اتِّخَاذِ الْجُرْبِ مِنْ جُلُودِ الْمَغْنَمِ ^(٢٨) سليمانُ بنُ موسى . وَرَخَّصَ مَالِكٌ فِي الْإِبْرَةِ ، وَالْحَبْلِ يَتَّخِذُ مِنَ الشَّعْرِ ، وَالنَّعْلِ وَالْخُفِّ يَتَّخِذُ مِنْ جُلُودِ الْبَقَرِ . ولنا ، ما رَوَى ٥٣/١٠

(٢٢-٢٢) في م : « فلا يباح » .

(٢٣) في ب : « عند » .

(٢٤) سقط من : ب ، وفي أ : « للصيد » .

(٢٥) في الأصل ، ب ، م : « أطعمها » .

(٢٦-٢٦) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٧) في : باب ما جاء في الغلول ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٧/٢ ، ٢٦٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل ينتفع من الغنيمة بالشئ ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦١/٢ . والدارمي ، في : باب النهي عن ركوب الدابة من المغنم ... ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣٠/٢ .

(٢٨) في الأصل ، م : « الغنم » .

قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكُبَّةٍ^(٢٩) شَعَرَ مِنَ الْمَعْنَمِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا نَعْمَلُ^(٣٠) الشَّعَرَ ، فَهَبْهَا لِي . قَالَ : « نَصِيبِي مِنْهَا لَكَ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ^(٣١) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أَذُوا الْخَيْطِ وَالْمِخِيطِ ؛ فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَشَنَارٌ^(٣٢) يَوْمَ الْقِيَامَةِ »^(٣٣) . وَلَئِنْ ذَلِكَ مِنَ الْغَنِيمَةِ ، لَا تَدْعُو^(٣٤) إِلَى أَخْذِهِ حَاجَةً^(٣٥) عَامَّةً ، فَلَمْ يَجْزُ أَخْذُهُ ، كَالثِّيَابِ .

فصل : فَاَمَّا كُتُبُهُمْ ، فَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ ، كَكُتُبِ الطَّبِّ وَاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ ، كَكِتَابِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، فَامْكَنَ الْإِنْتِفَاعُ بِجُلُودِهَا أَوْ وَرَقِهَا بَعْدَ غَسْلِهِ ، غَسِلَ ، وَهُوَ غَنِيمَةٌ ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا .

فصل : وَإِنْ أَخَذُوا مِنَ الْكُفَّارِ جَوَارِحَ لِلصَّيْدِ ، كَالْفُهْرِ وَالْبُرَّةِ ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ تُقَسَّمُ . وَإِنْ كَانَتْ كِلَابًا ، لَمْ يَجْزُ بَيْعُهَا . وَإِنْ لَمْ يُرْذَها أَحَدٌ مِنَ الْغَانِمِينَ ، جَازَ إِرْسَالُهَا ، أَوْ إِعْطَاؤُهَا غَيْرَ الْغَانِمِينَ ، وَإِنْ رَغِبَ فِيهَا بَعْضُ الْغَانِمِينَ دُونَ بَعْضٍ ، دُفِعَتْ إِلَيْهِ ، وَلَمْ تُحْسَبْ^(٣٥) عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا لَا قِيَمَةَ لَهَا ، وَإِنْ رَغِبَ فِيهَا الْجَمِيعُ ، أَوْ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ ، فَامْكَنَ قِسْمَتُهَا^(٣٦) ، فَيَكُونُ^(٣٧) عَدَدًا مِنْ غَيْرِ تَقْوِيمٍ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ ، أَوْ تَنَازَعُوا فِي^(٣٨) الْجَيِّدِ

(٢٩) فِي مِيزَانِ : « مِنْ » . وَالْكُبَّةُ ؛ بِالضَّم ، مِنَ الْغَزْلِ : مَا جَمَعَ مِنْهُ عَلَى شَكْلِ كُرَةٍ أَوْ أَسْطَوَانَةٍ .

(٣٠) فِي مِ : « لِنَعْمَلِ » .

(٣١) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْغُلُولِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ٢٦٨/٢ ، ٢٦٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٨٤/٢ .

(٣٢) الشَّنَارُ : الْعَيْبُ وَالْعَارُ .

(٣٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي فِدَاءِ الْأَسِيرِ بِالْمَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٥٧/٢ ، ٥٨ ، وَالتَّسَانِي ،

فِي : بَابِ هِبَةِ الْمَشَاعِ ، مِنْ كِتَابِ الْهَبَةِ . الْمُجْتَبَى ٢٢٢/٦ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْغُلُولِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ ابْنِ

مَاجَةَ ٩٥٠/٢ ، ٩٥١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْغُلُولِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمَوْطَأُ ٤٥٧/٢ ، ٤٥٨ .

وَالِدَارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَنَّهُ قَالَ : أَذُوا الْخَيْطِ وَالْمِخِيطِ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢٣٠/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ،

فِي : الْمُسْنَدِ ١٨٤/٢ ، ١٢٨/٤ ، ٣١٦/٥ ، ٣١٨ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ .

(٣٤-٣٥) فِي ب : « الْحَاجَةُ إِلَى أَخْذِهِ » .

(٣٥) فِي أ : « تُحْتَسَبُ » .

(٣٦) فِي م : « قِسْمُهَا » .

(٣٧) فِي م : « يَكُونُ » .

(٣٨) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

منها ، فطَلَبَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، أَقْرِعْ بَيْنَهُمْ فِيهَا . وَإِنْ وَجَدُوا خَنَازِيرَ ، قَتَلُوهَا ؛ لِأَنَّهَا مُؤَذِيَّةٌ ، وَلَا تَنْفَعُ فِيهَا . وَإِنْ وَجَدُوا خَمْرًا أَرَاقُوهَ ، وَإِنْ كَانَ فِي ظُرُوفِهِ نَفْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ ، أَخَذُوهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَفْعٌ ، كَسَرُوهَا ؛ لِئَلَّا يَعُودُوا إِلَى اسْتِعْمَالِهَا .

فصل : وللغازي أَنْ يَعْلِفَ دَوَابَّهُ ، وَيُطْعِمَ رَقِيقَهُ ، مِمَّا يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ ، سِوَاءَ ^(٣٩) كَانُوا لِلْقَنِيَّةِ أَوْ لِلتَّجَارَةِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : يَشْتَرِي الرَّجُلُ السَّبْيَ فِي بِلَادِ الرُّومِ ، يُطْعِمُهُمْ مِنْ طَعَامِ الرُّومِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، يُطْعِمُهُمْ . وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ ^(٤٠) الرَّجُلِ يَدْخُلُ بِلَادَ الرُّومِ ، وَمَعَهُ الْجَارِيَّةُ وَالِدَابَّةُ لِلتَّجَارَةِ ، ^(٤١) إِنْ أَطْعَمَهُمَا - يَعْنِي الْجَارِيَّةَ وَعَلَفَ الدَّابَّةَ ؟ قَالَ : لَا يُعْجِبُنِي ذَلِكَ . فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلتَّجَارَةِ ^(٤٢) / ، فَلَمْ يَرَبْ بِهِ بَأْسًا . فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِطْعَامُ مَا كَانَ لِلتَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى الْعَزْوِ . وَقَالَ الْحَلَّالُ : رَجَعَ أَحْمَدُ عَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ بَعْدَ هَذَا ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَا يُرَادُّ بِهِ التَّجَارَةُ .

٥٣/١٠ ظ

١٦٦٣ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : (وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرَايَاهُ فِيمَا غَنِمَتْ ، وَيُشَارِكُونَهُ فِيمَا غَنِمَ)

وَجُمَلَتْهُ أَنَّ الْجَيْشَ إِذَا فَصَلَ غَازِيًا ، فَخَرَجَتْ مِنْهُ سَرِيَّةٌ أَوْ أَكْثَرُ ، فَأَيُّهُمَا غَنِمَ ، شَارَكَهُ ^(١) الْآخَرُ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَحَمَّادٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ النَّخَعِيُّ : إِنْ شَاءَ الْإِمَامُ خَمْسَ مَا تَأْتِي بِهِ السَّرِيَّةُ ، وَإِنْ شَاءَ نَفَّلَهُمْ إِيَّاهُ كُلَّهُمْ . وَقَدْ ^(٢) رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا غَزَاهُ وَازِنَ ، بَعَثَ سَرِيَّةً مِنَ الْجَيْشِ قَبْلَ أُوطَاسَ ، فَعَنِمَتِ السَّرِيَّةُ ، فَأَشْرَكَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَيْشِ ^(٣) . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَرَوَيْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَيَرُدُّ سَرَايَاهُمْ عَلَى

(٣٩-٣٩) فِي الْأَصْلِ : « كَانَ لِنَفْسِهِ » .

(٤٠) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب .

(٤١-٤١) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرَ .

(١) فِي ب : « يَشَارِكُهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ غَزَاةِ أُوطَاسَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٩٧/٥ .

قَعَدَهُمْ»^(٤) . وفي تَنْفِيلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَدَاةِ الرَّبْعِ ، وفي الرَّجْعَةِ الثَّلَاثِ ، دليلٌ على اشتراكهم فيما سِوَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ اخْتَصَمُوا بِمَا غَنِمُوهُ ، لَمَا كَانَ ثَلَاثُهُ نَفْلًا ، وَلَأَنَّهُمْ جَيْشٌ وَاحِدٌ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَدٌّ لِمُصَاحِبِهِ ، فَيَشْتَرِكُونَ ، كَمَا لَوْ غَنِمَ أَحَدُ جَانِبَيْ الْجَيْشِ . وَإِنْ أَقَامَ الْأَمِيرُ بِلَدِ الْإِسْلَامِ ، وَبَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا ، فَمَا غَنِمَتِ السَّرِيَّةُ فَهُوَ لَهَا وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَشْتَرِكُ الْمُجَاهِدُونَ ، وَالْمُقِيمُ فِي بِلَدِ الْإِسْلَامِ لَيْسَ بِمُجَاهِدٍ . وَإِنْ نَفَذَ مِنْ بِلَدِ الْإِسْلَامِ جَيْشَيْنِ أَوْ سَرِيَّتَيْنِ ، فَكُلُّ^(٥) وَاحِدَةٍ تَنْفَرُ بِمَا غَنِمَتْهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا انْفَرَدَتْ بِالْعَزْوِ ، فَانْفَرَدَتْ بِالْغَنِيمَةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا فَصَلَ الْجَيْشُ ، فَدَخَلَ بِجُمْلَتِهِ بِلَادَ الْكُفَّارِ ، فَإِنْ جَمِيعُهُمْ اشْتَرَكُوا فِي الْجِهَادِ ، فَاشْتَرَكُوا فِي الْغَنِيمَةِ .

٥٤/١٠ - ١٦٦٤ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ فَضَلَ مَعَهُ مِنَ الطَّعَامِ ، فَأَدْخَلَهُ الْبَلَدَ ، طَرَحَهُ فِي / مَقْسِمِ تِلْكَ الْغَزَاةِ^(١) ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ)

وَالْأُخْرَى ، مُبَاحٌ^(٢) لَهُ أَكْلُهُ إِذَا كَانَ يَسِيرًا . أَمَّا الْكَثِيرُ ، فَيَجِبُ رَدُّهُ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ مُبَاحًا لَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَإِذَا أَخَذَهُ عَلَى وَجْهِ يَفْضُلُ مِنْهُ كَثِيرٌ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَقَدْ أَخَذَ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، فَيَلْزَمُهُ^(٣) رَدُّهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمُهُ ، لِكَوْنِهِ مَشْتَرَكًا بَيْنَ الْغَانِمِينَ ، كَسَائِرِ الْمَالِ . وَإِنَّمَا أُيِّحَ مِنْهُ مَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، فَمَا زَادَ يَبْقَى عَلَى أَصْلِ التَّحْرِيمِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُيْحَ لَهُ بَيْعُهُ . وَأَمَّا الْيَسِيرُ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجِبُ رَدُّهُ أَيْضًا ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَابْنِ الْمُثَنِّدِ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الْكَثِيرِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَدُّوا الْحَيْطَ وَالْمَحِيْطَ »^(٤) . وَلِأَنَّهُ

(٤) أخرج نحوه أبو داود ، في : باب في السرية ترد على أهل العسكر ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب أبقاد المسلم بالكافر ؟ من كتاب الدييات . سنن أبي داود ٧٣/٢ ، ٤٨٨ . وانظر تخریج حدیث : « المسلمون تتكافأ دماؤهم » . الذي تقدم في : ٤٦٠/١١ .

(٥) في ١ ، م : « لكل » .

(١) في ١ ، ب : « الغنيمة » .

(٢) في م : « يباح » .

(٣) في ب : « فلزمه » .

(٤) تقدم تخریجه ، في صفحة ١٣٠ .

من العَينِمة ، ولم يُقسَم ، فلم يُبَحَّ في دارِ الإسلامِ كالكَبِير ، أو كالأخَذَةِ في دارِ الإسلامِ .
والثانية ، يُباح . وهو قولُ مَكحول ، وخالد بن معدان ، وعطاء الخُراساني ، ومالك ،
والأوزاعي . قال أحمد : أهل الشام يتساهلون في هذا . وقد روى القاسمُ بن عبد الرحمن ،
عن بعض أصحابِ النبي ﷺ قال : كُنَّا نأْكُلُ الجَزَرَ^(٥) في العَزْوِ ، ولا نُقسِمُهُ ، حتَّى أنْ
كُنَّا نَرْجِعُ إلى رِجَالِنَا وأُخْرَجْتَنَا مِنْهُ^(٦) مُمْلَأَةً . رواه سعيد ، وأبو داود^(٧) . وعن عبد الله بن
يسار السلمي ، قال : دَخَلْتُ على رجلٍ من أصحابِ النبي ﷺ ، فَقَدِمَ إِلَيَّ ثُمَيْرًا^(٨) من
ثُمَيْرِ الرُّومِ ، فَقُلْتُ^(٩) : لَقَدْ سَبَقَتِ النَّاسَ بِهَذَا . قال : ليس هذا من العام ، هذا من العام
الأول . رواه الأثرم ، في « سُنَنِه » . وقال الأوزاعي : أَدْرَكْتُ النَّاسَ يَقْدُمُونَ بِالْقَدِيدِ ،
فِيهِدِيهِ بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ ، لَا يَنْكِرُهُ إِمَامٌ وَلَا عَامِلٌ وَلَا جَمَاعَةٌ . وهذا نقلٌ للإجماع . ولأنَّه
أُبِيحَ إِمْسَاكُهُ عن الْقِسْمَةِ ، فَأُبِيحَ في دارِ الإسلامِ ، كَمُبَاحَاتِ دارِ الحَرْبِ التي لَا قِيَمَةَ لَهَا
فِيهَا^(١٠) . وَيُفَارِقُ الْكَبِيرَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِمْسَاكُهُ عن الْقِسْمَةِ ، وَلأنَّ الْيَسِيرَ تَجْرِي الْمُسَامَحَةُ
فِيهِ ، وَنَفْعُهُ قَلِيلٌ ، بِخِلَافِ الْكَبِيرِ .

١٦٦٥ - / مسألة ؛ قال : (وَإِذَا اشْتَرَى الْمُسْلِمُ أُسِيرًا مِنْ أَيْدِي الْعَدُوِّ ، لَزِمَ
الْأَسِيرَ أَنْ يُودَى إِلَى الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَاهُ بِهِ^(١))

لَا يَخْلُو هَذَا مِنْ حَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَشْتَرِيهِ بِإِذْنِهِ ، فَهَذَا يَلْزِمُهُ أَنْ يُودَى إِلَى
الْمُشْتَرِي مَا أَدَّاهُ فِيهِ ، بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ، إِذَا وَزَنَ بِإِذْنِهِ ؛ لِأَنَّهُ^(١) إِذَا أُذِنَ فِيهِ ، كَانَ نَائِبَهُ
فِي شِرَاءِ نَفْسِهِ ، فَكَانَ الثَّمَنُ عَلَى الْآمِرِ ، كَالْوَكِيلِ . وَالثَّانِي ، أَنْ يَشْتَرِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَيَلْزِمُ

(٥) في م : « الجزور » . والجزر ؛ بالتحريك : الشاة السمينية ، وما يذبح من الشاء . القاموس (ج ز ر) . وانظر :
عون المعبود ١٩/٣ .

(٦) سقط من : م .

(٧) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في إباحة الطعام بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧٢/٢ .
وأبو داود ، في : باب في حمل الطعام من أرض العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦١/٢ .

(٨) التميمي : تقطيع اللحم صغارا وتجبفه .

(٩) في ١ : « فقلنا » .

(١٠) سقط من : ب .

(١) سقط من : م .

الأسير الثَّمَنُ أيضا عند أحمد . وبه قال الحسن ، والنخعي ، والزهرى ، ومالك ، والأوزاعي . وقال الثوري ، والشافعي ، وابن المنذر : لا يلزمه ؛ لأنه تبرع بما لا يلزمه ، ولم يؤذن^(٢) له فيه ، فأشبه ما لو عمر داره .^(٣) وقال الليث إن كان الأسير موصرا كقولنا ، وإن كان معسرا ، أدى ذلك^(٤) بيت المال^(٥) . ولنا ، ما روى سعيد^(٦) : ثنا عثمان بن مطر ، ثنا أبو حريز ، عن الشعبي ، قال : أغار أهل مائة وأهل جلولاء على العرب ، فأصابوا سبائا من سبائا العرب ، فكتب السائب بن الأقرع إلى عمر في سبائا المسلمين ورقيقهم ومتاعهم ، قد اشتراه التجار من أهل مائة ، فكتب عمر : أيما رجل أصاب رقيقه ومتاعه بعينه ، فهو أحق به من غيره ، وإن أصابه في أيدي التجار بعد ما اقتسم ، فلا سبيل إليه ، وأيما حر اشتراه التجار ، فإنه يرد إليهم رؤوس أموالهم ؛ فإن الحر لا يباع ولا يشتري . فحكم للتجار برؤوس أموالهم . ولأن الأسير يجب عليه فداء نفسه ، ليتخلص من حكم الكفار ، ويخرج من تحت أيديهم ، فإذا ناب عنه غيره في ذلك ، وجب عليه قضاؤه ، كما لو قضى الحاكم عنه حقا امتنع من أدائه .

فصل : فإن اختلفا في قدر ما اشتراه به ، فالقول قول الأسير . وهو قول الشافعي إذا أذن له . وقال الأوزاعي : القول قول المشتري ؛ لأنهما اختلفا في فعله ، وهو أعلم بفعله . ولنا ، أن الأسير منكر للزيادة ، والقول قول المنكر ، ولأن الأصل براءة ذمته من هذه الزيادة ، فيترجح^(٧) قوله بالأصل .

٥٥/١٠ - ١٦٦٦ / مسألة ؛ قال : (وإذا سبى المشركون من يؤدى إلينا الجزية ، ثم قدر عليهم ، ردوا إلى ما كانوا عليه^(١) ، ولم يسترقوا ، وما أخذ العدو منهم من مال أو

(٢) في م : « يأذن » .

(٣-٣) سقط من : ١ .

(٤) في م زيادة : « من » .

(٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ١١٩ .

(٦) في ب : « فيرجح » .

(١) سقط من : ١ .

رَقِيقٍ ، رُدُّ إِلَيْهِمْ ، إِذَا عَلِمَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يُقَسَمَ ، وَيُفَادَى بِهِمْ بَعْدَ أَنْ يُفَادَى بِالْمُسْلِمِينَ)

وجملة ذلك أن أهل الحرب إذا استولوا على أهل ذِمَّتِنَا ، فَسَبَّوْهُمْ ، وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ ، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَيْهِمْ ، وَجَبَ رَدُّهُمْ إِلَى ذِمَّتِهِمْ ، وَلَمْ يَجْزِ اسْتِرْقَاقُهُمْ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الشَّعْبِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالَفًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ذِمَّتَهُمْ بَاقِيَّةٌ ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ مَا يُوجِبُ نَقْضَهَا . وَحُكْمُ أَمْوَالِهِمْ ، حُكْمُ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فِي حُرْمَتِهَا . قَالَ عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّمَا بَدَلُوا الْجِزْيَةَ لِتَكُونَ دِمَاؤُهُمْ كِدِمَائِنَا ، وَأَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا^(٢) . فَمَتَى عُلِمَ صَاحِبُهَا قَبْلَ قَسْمِهَا ، وَجَبَ رَدُّهَا إِلَيْهِ ، فَإِنْ عُلِمَ بِهِ^(٣) بَعْدَ الْقِسْمَةِ ، فَعَلَى الرَّوَائِثِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لِأَحَقِّ لَهُ فِيهِ . وَالثَّانِيَةُ ، هُوَ لَهُ بِثَمَنِهِ ؛ لِأَنَّ أَمْوَالَهُمْ مَعْصُومَةٌ كَأَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ . وَأَمَّا فِدَاؤُهُمْ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ يَجِبُ فِدَاؤُهُمْ ، سِوَاءَ كَانُوا فِي مَعُونَتِنَا أَوْ لَمْ يَكُونُوا . وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَاللَّيْثِ ؛ لِأَنَّا التَّزَمْنَا حِفْظَهُمْ ، بِمُعَاهَدَتِهِمْ ، وَأَخَذَ جِزْيَتَهُمْ ، فَلَزِمْنَا الْقِتَالَ مِنْ وَرَائِهِمْ ، وَالْقِيَامُ دُونَهُمْ ، فَإِذَا عَجَزْنَا عَنْ ذَلِكَ ، وَأَمَكَّنَّا تَخْلِيصَهُمْ ، لَزِمْنَا ذَلِكَ ، كَمَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِتْلَافُ شَيْءٍ ، فَإِذَا أَتْلَفَهُ غَرِمَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا يَجِبُ فِدَاؤُهُمْ إِذَا اسْتَعَانَ بِهِمُ الْإِمَامُ فِي قِتَالِهِ فَسَبَّوْا ، وَجَبَ عَلَيْهِ فِدَاؤُهُمْ ؛ لِأَنَّ أَسْرَهُمْ كَانَ لِمَعْنَى مِنْ جِهَتِهِ . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ . وَمَتَى وَجَبَ فِدَاؤُهُمْ ، فَإِنَّهُ يُبَدَأُ بِفِدَاءِ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَهُمْ ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُسْلِمِ أَعْظَمُ ، وَالْخَوْفُ عَلَيْهِ أَشَدُّ ، وَهُوَ مُعَرَّضٌ لِفِتْنَتِهِ عَنْ دِينِ الْحَقِّ ، بِخِلَافِ أَهْلِ الذِّمَّةِ .

فصل : وَيَجِبُ فِدَاءُ أَسْرَى الْمُسْلِمِينَ إِذَا أُمِكنَ . وَهَذَا قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، / ١٠ / ٥٥ ظ
وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ . وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَأَلَ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ : عَلَى مَنْ فِكَاكُ الْأَسِيرِ ؟ قَالَ : عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي يُقَاتِلُ عَلَيْهَا . وَثَبَّتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَطْعِمُوا الْجَائِعَ ، وَغُدُّوا الْمَرِيضَ ، وَفُكُّوا الْعَانِي »^(٤) . وَرَوَى سَعِيدٌ^(٥) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ حَبَّانَ بْنِ

(٢) تقدم ، في صفحة ٤٩ . ولم نجده .

(٣) سقط من : م .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب فِكَاكِ الْأَسِيرِ ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ وقوله ... ، من كتاب الأطعمة ، وفي : باب وجوب عيادة المريض ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٨٣/٤ ، ٨٧/٧ ، ١٥٠ . والدارمي ، في : باب في فِكَاكِ الْأَسِيرِ ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٢٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٤/٤ ، ٤٠٦ .

(٥) في : باب ما جاء في الفداء ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٩٣/٢ .

أَبَى^(٦) جَبَلَةً ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي فَيْئِهِمْ أَنْ يُفَادُوا أَسِيرَهُمْ ، وَيُؤَدُّوا عَنْ غَارِمِهِمْ » . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَتَبَ كِتَابًا بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ « أَنْ يَعْقِلُوا مَعَاقِلَهُمْ ، وَأَنْ يَفْكَوْا عَائِنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ »^(٧) . وَفَادَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِالرَّجُلِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْ بَنِي عُقَيْلِ^(٨) ، وَفَادَى بِالْمَرْأَةِ الَّتِي اسْتَوْهَبَهَا مِنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَجُلَيْنِ^(٩) .

١٦٦٧ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا حَازَ الْأَمِيرُ الْمَغَانِمَ ، وَوَكَّلَ^(١) مَنْ يَحْفَظُهَا ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُوَكَّلَ مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ تُدْعَوِ الضَّرُورَةُ ، بَأَنْ لَا يَجِدُوا مَا يَأْكُلُونَ)

وجملة ذلك أَنَّ الْمَغَانِمَ إِذَا جُمِعَتْ ، وَفِيهَا طَعَامٌ أَوْ عَلَفٌ ، لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ أَخْذَهُ إِلَّا لِضَّرُورَةٍ ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا أَبْخُنَا أَخْذَهُ قَبْلَ جَمْعِهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدُ ، فَأُشْبِهَ الْمُبَاحَاتِ مِنَ الْحَطَبِ وَالْحَشِيشِ ، فَإِذَا حِيزَتِ الْمَغَانِمُ ، ثَبَتَ مِلْكُ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا ، فَخَرَجَتْ عَنْ حَيْزِ الْمُبَاحَاتِ ، وَصَارَتْ كَسَائِرِ أَمْلاكِهِمْ ، فَلَمْ يَجُزْ الْأَكْلُ مِنْهَا إِلَّا لِضَّرُورَةٍ ، وَهُوَ أَنْ لَا يَجِدُوا مَا يَأْكُلُونَهُ ، فَحَيْثُ يُجُوزُ ؛ لِأَنَّ حِفْظَ نَفْسِهِمْ وَدَوَابِّهِمْ أَهَمُّ ، وَسَوَاءٌ حِيزَتْ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَا كَانَتْ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، جَازَ الْأَكْلُ مِنْهَا وَإِنْ حِيزَتْ ؛ لِأَنَّ دَارَ الْحَرْبِ مَظْنَةُ الْحَاجَةِ ، لِعُسْرِ نَقْلِ الْمِيرَةِ إِلَيْهَا ، بِخِلَافِ دَارِ الْإِسْلَامِ . وَكَلَامُ الْخِرَقِيِّ عَامٌّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِيهِ ؛ فَإِنْ مَا ثَبَتَ عَلَيْهِ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ ، وَتَحَقَّقَ مِلْكُهُمْ لَهُ ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ إِلَّا بِرِضَاهُمْ ، كَسَائِرِ أَمْلاكِهِمْ ، وَلِأَنَّ حِيَازَتَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ ثَبَتَ الْمِلْكُ فِيهِ ، بِدَلِيلِ جَوَازِ قِسْمَتِهِ ، / وَثُبُوتِ أَحْكَامِ الْمِلْكِ فِيهِ ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَ الْحِيَازَةِ ، فَإِنَّ الْمِلْكَ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ بَعْدُ .

٥٦/١٠

١٦٦٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ اشْتَرَى مِنَ الْمَغْنَمِ فِي بِلَادِ الرُّومِ ، فَتَغَلَّبَ^(١) عَلَيْهِ

(٦) سقط من : م .

(٧) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٧١/١ ، ٢٠٤/٢ .

(٨) تقدم تخريجهما ، في صفحة ٤٨ .

(٩) سقط من : الأصل .

(١) في م : « تغلب » .

الْعَدُوُّ ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَخَذَ مِنْهُ الثَّمَنُ ، رُدَّ إِلَيْهِ)

وجملته أن الأمير إذا باع من المَعْنَمِ شيئاً قبل قَسْمِهِ لمصلحة ، صحَّ بيعه ، فإن عاد الكُفَّارُ ، فغلبوا على المبيع ، فأخذوه من المشتري في دار الحرب ، نظرنا ؛ فإن كان لتفريط^(٢) من المشتري ، مثل أن خرج به من العسكر^(٣) ، ونحو ذلك ، فضمانه عليه ؛ لأنَّ ذهابه حصل بتفريطه ، فكان من ضمانه ، كما لو أتلَّفه ، وإن حصل بغير تفريطه^(٤) ، ففيه^(٥) روايتان ؛ إحداهما ، يَنْفَسِخُ البيعُ ، ويكون من ضمان أهل الغنيمه ، فإن كان الثمن لم يؤخذ من المشتري ، سقط عنه ، وإن كان أخذ منه ، رُدَّ إليه ؛ لأنَّ القبض لم يكْمُلْ ، لكون المال في دار الحرب غير مُحَرَّرٍ ، وكونه على خطر من العدو ، فأشبه الثمر المبيع على رُعوس الشجر إذا تلف قبل الجذاذ . والثانية ، هو من ضمان المشتري ، وعليه ثمنه . وهذا أكثر الروايات عن أحمد . واختاره الخلال ، وأبو بكر صاحبُه . وهو مذهب الشافعي ؛ لأنَّه مالٌ مقبوضٌ ، أبيع لمشتريه ، فكان ضمانه عليه ، كما لو أحرز إلى دار الإسلام ، ولأنَّ أخذ العدو له تَلَفٌ ، فلم يضمَّنه البائع ، كسائر أنواع التَلَفِ ، ولأنَّ ثَمَاءه للمشتري ، فكان ضمانه عليه ؛ لقول النبي ﷺ : « الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ »^(٦) .

فصل : وإذا قسِمت الغنائم في دار الحرب ، جاز لمن أخذ سهمه التصرف فيه ، بالبيع وغيره . فإن باع بعضهم بعضاً شيئاً منها ، فغلب عليه العدو ، ففي ضمان البائع له وجهان ؛ بناءً على الروايتين في التي قبلها . وإن اشتراه مُشْتَرٍ من المشتري ، فكذلك ، فإذا قلنا : هو من ضمان البائع . رَجَعَ البائع^(٧) الثاني على البائع الأول ، بما رَجَعَ به عليه .

فصل : قال أحمد ، في الرجل يشتري الجارية من المَعْنَمِ ، / عليها^(٨) الحلي في عُنُقِها ٥٦/١٠ ظ

(٢) في ١ ، ب : « التفريط » .

(٣) في م : « المعسكر » .

(٤) في ب ، م : « تفريط » .

(٥) في م : « فيه » .

(٦) تقدم تخريجه في : ٢٣/٦ .

(٧) سقط من : ١ ، ب .

(٨) في الأصل ، م : « معها » .

وَالثَّيَابُ : يَرُدُّ ذَلِكَ فِي الْمَغْنَمِ ، إِلَّا شَيْئًا تَلْبَسُهُ ، مِنْ قَمِيصٍ وَمِقْنَعَةٍ وَإِزَارٍ . وَهَذَا قَوْلُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ، وَمَكْحُولٍ ، وَيَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ ، وَالْمُتَوَكِّلِ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَيُسَبِّهُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ . وَاحْتَجَّ إِسْحَاقُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا ، وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ » (٩) . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : يَجْعَلُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ . وَكَانَ مَالُكَ يُرَخِّصُ فِي الْيَسِيرِ ، كَالْقُرْطَيْنِ وَأَشْبَاهِهِمَا ، وَلَا يَرَى ذَلِكَ فِي الْكَثِيرِ . وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَصَّلَ الْقَوْلُ فِي هَذَا ، فَيُقَالُ : مَا كَانَ عَلَيْهَا ظَاهِرًا مَرْتَبًا ، يُشَاهِدُهُ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي ، كَالْقُرْطِ وَالْخَاتَمِ وَالْقِلَادَةِ ، فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْبَائِعَ إِنَّمَا بَاعَهَا بِمَا عَلَيْهَا ، وَالْمُشْتَرِي اشْتَرَاهَا بِذَلِكَ ، فَيَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ ، كَثِيَابِ الْبِذْلَةِ وَحَلِيَةِ السَّيْفِ ، وَمَا خَفِيَ فَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ ، رَدَّهُ ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ عَلَيْهَا بِذَوْنِهِ ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْبَيْعِ ، كَجَارِيَةِ أُخْرَى .

فصل : قَالَ أَحْمَدُ : لَا يَجُوزُ لِأَمِيرِ الْجَيْشِ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ مَغْنَمِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ يُحَابِي ، وَلِأَنَّ عَمَرَ رَدَّ مَا اشْتَرَاهُ ابْنُهُ فِي غَزْوَةِ جَلُولَاءَ ، وَقَالَ : إِنَّهُ يُحَابِي (١٠) . وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ . وَلِأَنَّهُ هُوَ الْبَائِعُ أَوْ وَكِيلُهُ ، فَكَأَنَّهُ يَشْتَرِي مِنْ نَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِ نَفْسِهِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا قَوْمٌ أَصْحَابُ الْمَقَاسِمِ (١١) شَيْئًا مَعْرُوفًا ، فَقَالُوا فِي الْجُلُودِ (١٢) : الْمَاعِزُ بِكَذَا . وَالْخِرْفَانُ بِكَذَا . يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، يَأْخُذُهُ بِتِلْكَ الْقِيَمَةِ ، وَلَا يَأْتِي الْمَقَاسِمَ (١٣) ؟ فَرُخِّصَ فِيهِ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَشْتَرِي الْأَسْتِزْدَانُ فِيهِ ، فَسُومَ فِيهِ ، كَمَا سُومَ فِي دُخُولِ الْحَمَّامِ ، وَرُكُوبِ سَفِينَةِ الْمَلَّاحِ ، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أُجْرَةٍ (١٤) .

١٦٦٩ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا حُورِبَ الْعَدُوُّ ، لَمْ يُحَرِّقُوا بِالنَّارِ)

أَمَّا الْعَدُوُّ إِذَا قُدِرَ عَلَيْهِ ، فَلَا يَجُوزُ تَحْرِيقُهُ بِالنَّارِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ (١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَأْمُرُ بِتَحْرِيقِ أَهْلِ الرَّدَّةِ بِالنَّارِ (٢) . وَفَعَلَ ذَلِكَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ

(٩) تقدم تخريجه في : ٢١/٦ .

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في أمر القادسية وجلولاء ، من كتاب التاريخ . المصنف ٥٧٦/٢ ، ٥٧٧ .

(١١) في ب ، م : « المغام » .

(١٢) في م : « جلود » .

(١٣) في م : « أجر » .

(١٤) سقط من : م .

(٢) تقدم تخريجه : في : ٢٦٩/١٢ .

بأمره ، فأما اليوم فلا أعلم / فيه بين الناس خلافا . وقد روى حمزة الأسلمي ، أن رسول الله ﷺ أمره على سرية ، قال : فخرجت فيها ، فقال : « إن أخذتم فلانا ، فأحرقوه بالنار » . فوليت ، فناداني ، فرجعت ، فقال : « إن أخذتم فلانا ، فاقتلوه ، ولا تحرقوه ؛ فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار » . رواه أبو داود ، وسعيد^(٣) . وروى أحاديث سواه في هذا المعنى . وروى البخاري^(٤) ، وغيره ، عن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ نحو حديث حمزة . فأما رميهم قبل أخذهم بالنار ، فإن أمكن أخذهم بدونها ، لم يجز رميهم بها ؛ لأنهم في معنى المقدور عليه ، وأما عند العجز عنهم بغيرها ، فجائز ، في قول أكثر أهل العلم . وبه قال الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي . وروى سعيد^(٥) ، بإسناده عن صفوان بن عمرو ، وجريير بن عثمان ، أن جنادة بن أبي أمية الأزدي ، وعبد الله بن قيس الفزاري ، وغيرهما من ولاية البحرين^(٦) ، ومن بعدهم ، كانوا يرمون العدو من الروم وغيرهم بالنار ، ويحرقونهم ، هؤلاء هؤلاء ، وهؤلاء هؤلاء . قال عبد الله بن قيس : لم يزل أمر المسلمين على ذلك .

فصل : وكذلك الحكم في فتح البثوق عليهم ، لتغريقهم^(٨) ، إن قدر عليهم بغيره ، لم يجز ، إذا تضمن ذلك إتلاف النساء والصبيان^(٩) ، والذرية ، الذين يحرم إتلافهم قصدا ، وإن لم يقدر عليهم إلا به ، جاز ، كما يجوز البيات المتضمن لذلك . ويجوز نصب المنجنيق

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية حرق العدو بالنار ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٠/٢ . وسعيد بن منصور ، في : باب كراهية أن يعذب بالنار ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٤٣/٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا قتيبة ... ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٦٦/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٩٤/٣ .

(٤) في : باب لا يعذب بعذاب الله ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٧٥/٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية حرق العدو بالنار ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٧/٢ ، ٣٣٨ ، ٤٥٣ .

(٥) في : باب كراهية أن يعذب بالنار ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٤٤/٢ .

(٦) سقط من : م .

(٧) في الأصل ، ا ، ب : « البحر » . وكان جنادة واليا على البحرين لمعاوية .

(٨) في ب ، م : « ليغرقهم » .

(٩) سقط من : ا ، ب ، م .

عليهم . وظاهر كلام أحمد جوازُه مع الحاجة وعَدَمُها ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَبَ الْمَنْجَنِيْقَ على أهل الطَّائِفِ ^(١٠) . وممَّن رأى ذلك الثَّوْرِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، والشَّافِعِيُّ ، وأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : جاءَ الحديثُ عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ نَصَبَ الْمَنْجَنِيْقَ على أهل الطَّائِفِ . وعن عمرو بن العاص ، أَنَّهُ نَصَبَ الْمَنْجَنِيْقَ على أهل ^(١١) الإسْكَندَرِيَّةِ ^(١٢) . ولأنَّ القتالَ به مُعْتَادٌ ، فَأُشْبِهَ الرَّمْيَ بالسَّهْمِ .

فصل : ويجوزُ تَبْيِيْثُ الْكُفَّارِ ، وهو كَبْسُهُمْ لَيْلًا ، وَقَتْلُهُمْ وَهْمَ غَارُونَ . قال / أحمد : لا بأسَ بِالْبَيَاتِ ، وهل غَزَوْ الرُّومَ إِلَّا الْبَيَاتُ ! قال : ولا نَعْلَمُ أَحَدًا كَرِهَ بَيَاتَ الْعَدُوِّ . وقرئ ^(١٣) عليه : سَفِيَانُ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن عُبيدِ اللَّهِ ^(١٤) ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، عن الصَّعْبِ بنِ جَثَّامَةَ ، قال : سَمِعْتُ رَسُوْلَ اللَّهِ ﷺ يُسَالُّ عن الدِّيَارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، تُبَيِّتُهُمْ فَنُصِيبُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ ؟ فقال : « هُمْ مِنْهُمْ » ^(١٥) . فقال : إِنْ سَنَادٌ جَيِّدٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ ^(١٦) . قُلْنَا : هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى التَّعَمُّدِ لِقَتْلِهِمْ . قال أحمد : أَمَّا أَنْ يَتَعَمَّدَ قَتْلُهُمْ ، فلا . قال : وحديثُ الصَّعْبِ بَعْدَ نَهْيِهِ عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ نَهْيَهُ عَنِ قَتْلِ النِّسَاءِ حِينَ بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيْقِ . وعلى أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا ^(١٧) مُمَكِّنٌ ، يُحْمَلُ النَّهْيُ عَلَى التَّعَمُّدِ ، وَالْإِبَاحَةُ عَلَى مَا عَدَاهُ .

فصل : قال الأَوْزَاعِيُّ : إِذَا كَانَ فِي الْمَطْمُورَةِ ^(١٨) الْعَدُوُّ ، فَعَلِمْتَ أَنَّكَ تَقْدِرُ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ النَّارِ ، فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَكُفَّ عَنِ النَّارِ ^(١٩) ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ ، وَأَبْوَأُ أَنْ يَخْرُجُوا ،

(١٠) أخرجه البيهقي ، في : باب قطع الشجر وحرق المنازل ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٨٤/٩ .

(١١) سقط من : الأصل ، ١ .

(١٢) انظر : فتوح مصر ، لابن عبد الحكم ٧٧ .

(١٣) في م : « وقرأ » .

(١٤) في م : « عبد الله » .

(١٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٠ .

(١٦) تقدم تخريجه في : ٢٦٥/١٢ .

(١٧) في الأصل ، ب ، م : « بينها » .

(١٨) المطمورة : الحفيرة تحت الأرض . وهي ما يعرف اليوم بالخنندق .

(١٩) في ب : « ذلك » .

فلا أرى بأساً ، وإن كان معهم ذريةً ، قد كان المسلمون يُقاتلون بها . ونحو ذلك قال سفيان ، وهشام . ويُدخّن عليهم . وقال أحمد : أهل الشام أعلم بهذا .

فصل : وإن تترسوا في الحرب بنسائهم وصبيانهم ، جاز رميهم ، ويقصد المقاتلة ؛ لأن النبي ﷺ رماهم بالمنجنيق ومعهم النساء والصبيان ، ولأن كف المسلمين عنهم يُفضي إلى تعطيل الجهاد ، لأنهم متى علموا ذلك تترسوا بهم عند خوفهم^(٢٠) فينقطع الجهاد . وسواء كانت الحرب ملتحة أو غير ملتحة ؛ لأن النبي ﷺ لم يكن يتحين بالرمي حال التحام الحرب .

فصل : ولو وقفت امرأة في صف الكفار ، أو على حصنهم ، فشتمت المسلمين ، أو تكشفت لهم ، جاز رميها قصداً ؛ لما روى سعيد^(٢١) : حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن عكرمة ، قال : لما حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف أشرفت امرأة ، فكشفت عن قبلها ، فقالت : هادوكنكم ، فارموا^(٢٢) . فرماها رجل من المسلمين ، / ٥٨/١٠
فما أخطأ ذلك منها . ويجوز النظر إلى فرجها للحاجة إلى رميها ؛ لأن ذلك من ضرورة رميها . وكذلك يجوز رميها إذا كانت تلتقط لهم السهام ، أو تسقيهم الماء ، أو تخرضهم على القتال ؛ لأنها في حكم المقاتل . وهكذا الحكم في الصبي والشيخ وسائر من منعه من قتله منهم .

فصل : وإن تترسوا بمسلم ، ولم تدع حاجة إلى رميهم ، لكون الحرب غير قائمة ، أو لإمكان القدرة عليهم بدونه ، أو للأمن^(٢٣) من شرهم^(٢٤) ، لم يجوز رميهم . فإن رماهم فأصاب مسلماً ، فعليه ضمانه . وإن دعت الحاجة إلى رميهم للخوف على المسلمين ، جاز رميهم ؛ لأنها حال ضرورة ، ويقصد الكفار . وإن لم يخف على

(٢٠) في م : « حقوقهم » . تحريف .

(٢١) في : باب جامع الشهادة ، من كتاب الجهاد . السنن ٣١١/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب المرأة تقاتل فتقتل ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٨٢/٩ .

(٢٢) في م : « فارموها » .

(٢٣) في ١ : « والأمن » .

(٢٤) في الأصل : « أسرهم » .

المسلمين ، لكن لم يُقدَّر عليهم إلا بالرَّمي ، فقال الأوزاعي ، واللَّيْثُ : لا يجوز رميهم ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٢٥) الآية . قال اللَّيْثُ : تَرَكْتُ فَتْحَ حِصْنٍ يُقَدَّرُ عَلَى فَتْحِهِ ، أَفْضَلُ مِنْ قَتْلِ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ . وقال الأوزاعي : كيف يَرْمُونَ مَنْ لَا يَرَوْنَهُ ^(٢٦) ! إِنَّمَا يَرْمُونَ أَطْفَالَ الْمُسْلِمِينَ . وقال القاضي ، والشافعي : يجوز رميهم إذا كانت الحرب قائمة ؛ لأنَّ تَرْكَهُ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ الْجِهَادِ . فعلى هذا ، إن قُتِلَ مُسْلِمًا ، فعليه الكفَّارة ، وفي الدِّية على عاقلته روايتان ؛ إحداهما ، يَجِبُ ؛ لأنَّه قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً ، فيَدْخُلُ ^(٢٧) في عُموم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٍ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ ^(٢٨) . والثانية ، لا دية له ؛ لأنَّه قُتِلَ فِي دَارِ الْحَرْبِ بِرَمِيٍّ مُبْلَغٍ ، فيَدْخُلُ في عُموم قوله تعالى ^(٢٩) : ﴿ فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ ^(٣٠) . ولم يَذْكُرْ دِيَّةً . وقال أبو حنيفة : لا دية له ، ولا كفَّارة فيه ؛ لأنَّه رَمَى أُبَيْحَ مع العلم بحقيقة الحال ، فلم يُوجِبْ شيئًا ، كَرَمِيٍّ مَنْ أُبَيْحَ دُمُهُ . ولنا ، الآية المذكورة ، وأنَّه قَتَلَ مَعْصُومًا بِالْإِيْمَانِ ، وَالْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الضَّمَانِ ، فَأَشْبَهَ مَا ^(٣١) لَوْ لَمْ يَتَّسُرُوا ^(٣٢) بِهِ .

١٠/٥٨ ظ ١٦٧٠ - مسألة ؛ قال : (وَلَمْ ^(١) يُعْرِقُوا النَّحْلَ)

/وجملته أن تُعْرِقَ النَّحْلُ وتحريقه لا يجوز ، في قول عامة أهل العلم ؛ منهم الأوزاعي ، واللَّيْثُ ، والشافعي . وقيل لمَّا لِكِ : أَنُحْرِقَ بِيوتَ نَحْلِهِمْ ؟ قال : أَمَّا النَّحْلُ فَلَا أَدْرِي مَا هُوَ ؟ وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ إِبَاحَتُهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ غَيْظًا لَهُمْ ^(٢) وَإِضْعَافًا ، فَأَشْبَهَ قَتْلَ

(٢٥) سورة الفتح ٢٥ .

(٢٦) في الأصل : « يرمونه » .

(٢٧) في ب : « فدخل » .

(٢٨) - (٢٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٩) سورة النساء ٩٢ .

(٣٠) سقط من : أ ، ب ، م .

(٣١) سقط من : أ .

(٣٢) في الأصل ، م : « يتتسروا » .

(١) في م : « ولا » .

(٢) سقط من : ب .

بهايمهم حال قتالهم . ولنا ، ما روى عن أبى بكر الصديق ، رضى الله عنه ، أنه قال ليزيد ابن أبى سفيان ، وهو يوصيه ، حين بعثه أميراً على القتال بالشام : ولا تُحرّقن نحلاً ، ولا تُعرقنه . وروى عن ابن مسعود ، أنه قدم عليه ابن أخيه من غزاة غزاها ، فقال : لعلك حرقت حرثاً ؟ قال : نعم . قال : لعلك عرقت نحلاً ؟ قال : نعم . قال : لعلك قتلت صبيّاً ؟ قال : نعم . قال : ليكن غزوك كفافاً . أخرجهما سعيد^(٣) . ونحو ذلك عن ثوبان^(٤) . وقد ثبت أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل النحلة^(٥) ، ونهى أن يقتل شئ من الدواب صبراً^(٦) . ولأنه إفساد ، فيدخل في عموم^(٧) قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾^(٨) . ولأنه حيوان ذو روح ، فلم يجز قتله لغيب المشركين ، كنسائهم وصبيانهم . وأما أخذ العسل وأكله فمباح ؛ لأنه من الطعام المباح .

١٦٧١ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يَغْرِشَاءُ ، وَلَا دَابَّةٌ ، إِلَّا لِأَكْلٍ^(١) لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهُ^(٢))

أما عقر دوابهم في غير حال الحرب ، لمغايظتهم ، وإلحاقهم ، فلا يجوز ، سواء

(٣) تقدم تحرير الأول ، في صفحة ١٨ . وأخرج سعيد الثاني ، في : باب ما جاء في قتل النساء والولدان ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٤٠ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥/٢٧٦ .

(٥) في ب : « النحل » . وأخرجه أبو داود ، في : باب في قتل الذر ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٢/٦٥٦ . وابن ماجه ، في : باب ما نهى عن قتله ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢/١٠٧٤ . والدارمي ، في : باب النهى عن قتل الضفادع والنحلة ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٢/٨٩ . والإمام مالك ، في : باب النهى عن قتل النساء والولدان في الغزو ، من كتاب الجهاد . الموطأ ٢/٤٤٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/٣٣٢ ، ٣٤٧ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب ما يكره من المثلة ... ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ٧/١٢١ ، ١٢٢ . ومسلم ، في : باب النهى عن صير البهائم ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ٣/١٥٤٩ ، ١٥٥٠ . وأبو داود ، في : باب في النهى أن تصير البهائم ، من كتاب الأضاحي . سنن أبى داود ٢/٩١ . والنسائي ، في : باب النهى عن المجثمة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧/٢١٠ . وابن ماجه ، في : باب النهى عن صير البهائم وعن المثلة ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ٢/١٠٦٣ ، ١٠٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٩٤ ، ٣/٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ .

(٧) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٨) سورة البقرة ٢٠٥ .

(١) في زيادة : « ما » .

(٢) في م : « منهم » .

خَفَنَّا أَخَذَهُمْ لَهَا أَوْ لَمْ نَخَفْ . وَهَذَا قَالِ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ غَيْظًا لَهُمْ ، وَإِضْعَافًا لِقُوَّتِهِمْ ، فَأَشْبَهَ قَتْلَهَا حَالَ قِتَالِهِمْ . وَلَنَا ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ فِي وَصِيَّتِهِ لِيَزِيدَ حِينَ بَعَثَهُ أَمِيرًا : يَا يَزِيدُ ، لَا تَقْتُلْ صَبِيًّا ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا هَرِمًا ، وَلَا تُحَرِّبَنَّ عَامِرًا ، وَلَا تُعَقِّرَنَّ شَجَرًا مُثْمِرًا ، وَلَا ذَابَّةً عَجَمَاءَ ، وَلَا شَاةً ، إِلَّا لِمَا كَلَةٍ ، وَلَا تُحَرِّقَنَّ نَحْلًا ، وَلَا تُعْرِقَنَّه ، وَلَا تُغْلَلْ ، وَلَا تُجْبِنَ . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا . وَلِأَنَّهُ حَيَوَانٌ ذُو حُرْمَةٍ ، فَأَشْبَهَ النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ . وَأَمَّا حَالَ الْحَرْبِ ، فَيَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ الْمُشْرِكِينَ كَيْفَ أُمِكِنَ ، بِخِلَافِ حَالِهِمْ إِذَا قُدِرَ عَلَيْهِمْ ، وَلِهَذَا جَازَ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْبَيَاتِ ، وَفِي الْمَطْمُورَةِ ، إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ قَتْلَهُمْ مُنْفَرِدِينَ ، بِخِلَافِ حَالَةِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ ، وَقَتْلُ بَهَائِمِهِمْ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى قَتْلِهِمْ وَهَزِيمَتِهِمْ . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ الْمَدَدِيِّ الَّذِي عَقَرَ بِالرُّومِيِّ فَرَسَهُ (٣) . وَرَوَى أَنَّ حَنْظَلَةَ بْنَ الرَّاهِبِ ، عَقَرَ فَرَسَ أَبِي سَفْيَانَ بِهِ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَرَمَتْ بِهِ ، فَخَلَصَهُ ابْنُ شُعُوبٍ (٤) . وَلَيْسَ فِي هَذَا إِخْلَافٌ .

فصل : فَا مَّا عَقَرُهَا لِلْأَكْلِ ، فَإِنْ كَانَتْ الْحَاجَةُ دَاعِيَةً إِلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ ، فَمُبَاحٌ ، بَغَيْرِ إِخْلَافٍ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تُبَيِّحُ مَالَ الْمَعْصُومِ ، فَمَالَ الْكَافِرِ أَوَّلَى . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْحَاجَةُ دَاعِيَةً إِلَيْهِ (٥) ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ لَا يُرَادُ إِلَّا لِلْأَكْلِ ، كَالدَّجَاجِ وَالْحَمَامِ وَسَائِرِ الطَّيْرِ وَالصَّيْدِ ، فَحَكْمُهُ حَكْمُ الطَّعَامِ . فِي قَوْلِ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَادُ لِبَغَيْرِ الْأَكْلِ ، وَتَقِلُّ قِيَمَتُهُ ، فَأَشْبَهَ الطَّعَامَ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْقِتَالِ ، كَالْخَيْلِ ، لَمْ يُبَيِّحْ ذَبْحُهُ لِلْأَكْلِ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا . وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ ، كَالْغَنَمِ وَالْبَقَرِ ، لَمْ يُبَيِّحْ . فِي قَوْلِ الْخِرَقِيِّ . وَقَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ إِبَاحَتُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَيَوَانَ مِثْلُ الطَّعَامِ فِي بَابِ الْأَكْلِ وَالْقُوَّةِ ، فَكَانَ مِثْلَهُ فِي إِبَاحَتِهِ . وَإِذَا ذَبَحَ الْحَيَوَانَ ، أَكَلَ لَحْمُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِجِلْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا

(٣) تقدم في صفحة ٦٦ .

(٤) هو الأسود بن شعوب . وذكر القصة الواقدي ، في المغازي ٢٧٣/١ . وذكر ابن حجر ، في تلخيص الحبير

١١٢/٤ . أن البيهقي ذكرها من طريق الشافعي بغير إسناد .

(٥) سقط من : الأصل ، ب .

أَيْبَحَ لَهُ مَا يَأْكُلُهُ دُونَ غَيْرِهِ . قَالَ ^(٦) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ : كُلُوا لَحْمَ الشَّاةِ ، وَرَدُّوا
إِلَيْهَا بِهَا إِلَى الْمَغْنَمِ . وَلَآنَ هَذَا حَيَوَانٌ مَا كُوِّلَ ، فَأَيْبَحُ أَكْلَهُ ، كَالطَّيْرِ . وَوَجْهُ قَوْلِ
الْخِرْقِيِّ ، مَا رَوَى سَعِيدٌ ^(٧) : ثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ
الْحَكَمِ ، قَالَ : أَصَبْنَا غَنَمًا لِلْعَدُوِّ ، فَانْتَهَبْنَاهَا ^(٨) ، فَتَصَبْنَا قُدُورَنَا ، فَمَرَّ النَّبِيُّ ﷺ
بِالْقُدُورِ وَهِيَ تَعْلَى ، فَأَمَرَ بِهَا فَأُكْفِفَتْ ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ : « إِنَّ التُّهْبَةَ لَا تَحِلُّ » . وَلَآنَ هَذِهِ
الْحَيَوَانَاتُ تَكْثُرُ قِيَمَتُهَا ، وَتَشِيحُ أَنْفُسُ الْغَانِمِينَ بِهَا ، وَيُمْكِنُ حَمْلُهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ،
بِخِلَافِ الطَّيْرِ / وَالطَّعَامِ ، لَكِنْ إِنْ أَذِنَ الْأَمِيرُ فِيهَا جَازَ ؛ لِمَا رَوَى عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ ، قَالَ : كُنَّا
إِذَا خَرَجْنَا فِي سَرِيَّةٍ ، فَأَصَبْنَا غَنَمًا ، نَادَى مُنَادِي الْإِمَامِ : أَلَا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَنَاوَلَ شَيْئًا مِنْ
هَذِهِ الْغَنَمِ فَلْيَتَنَاوَلْ ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ سِيَاقَهَا ^(٩) . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(١٠) . وَكَذَلِكَ إِنْ قَسَمَهَا ؛ لِمَا
رَوَى مُعَاذٌ ، قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَيْبَرَ ، فَأَصَبْنَا غَنَمًا ، فَقَسَمَ بَيْنَنَا النَّبِيُّ ﷺ
طَائِفَةً ، وَجَعَلَ بَقِيَّتَهَا فِي الْمَغْنَمِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١١) . وَقَالَ سَعِيدٌ ^(١٢) : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
عِيَّاشٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ^(١٣) بْنِ عُبَيْدٍ ^(١٤) ، أَنَّ رَجُلًا تَحَرَّجَ جُزُورًا بِأَرْضِ الرُّومِ ، فَلَمَّا بَرَدَتْ ،
قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، تُخَذُّوا مِنْ لَحْمِ هَذِهِ الْجُزُورِ ، فَقَدْ أَذِنَّا لَكُمْ . فَقَالَ مَكْحُولٌ : يَا
غَسَّانِي ، أَلَا ^(١٥) تَأْتِينَا مِنْ لَحْمِ هَذِهِ الْجُزُورِ ؟ فَقَالَ الْغَسَّانِيُّ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، أَمَا تَرَى
مَا ^(١٦) عَلَيْهَا مِنَ التُّهْبَةِ ؟ قَالَ مَكْحُولٌ : لَا تُهْبَى فِي الْمَأْذُونِ فِيهِ .

(٦) فِي م : « وَقَالَ » .

(٧) فِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ النَّهْيِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٤١/٢ .

كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَلْجَه ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ النَّهْيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَتَنِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَه ١٢٩٩/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي :
الْمُسْنَدِ ١٩٤/٤ ، ٣٦٧ .

(٨) فِي م : « فَانْتَهَبْنَا » .

(٩) فِي م : « سِيَاقَتَهَا » .

(١٠) فِي الْبَابِ السَّابِقِ . السَّنَنُ ٢٤٢/٢ .

(١١) فِي : بَابُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ إِذَا فَضِلَ عَنِ النَّاسِ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٦١/٢ .

(١٢) فِي الْبَابِ السَّابِقِ . السَّنَنُ ٢٤١/٢ ، ٢٤٢ .

(١٣) فِي م : « عَبْدُ اللَّهِ » .

(١٤) فِي سَنَنِ سَعِيدٍ : « عَبْدُ اللَّهِ » .

(١٥) فِي م : « لَا » .

(١٦) سَقَطَ مِنْ م .

فصل : ولم يُفَرَّق أصحابنا بين جميع البهائم في هذه المسألة ، ويقوى عندي أن ما عَجَز المسلمون عن سِياقته وأخذه ، إن كان ممَّا يَسْتَعِين به الكُفَّارُ في القتال ، كالخيل ، جازَ عَقْرُه وإتلافُه ؛ لأنَّه ممَّا يَحْرُمُ إيصالُه إلى الكُفَّارِ بالبيع ، فتركه لهم بغيرِ عَوْضٍ أَوْلَى بالتَّحْريمِ ، وإن كان ممَّا يَصْلُحُ للأَكْلِ ، فللمسلمين ذَبْحُه ، والأَكْلُ منه ، مع الحاجةِ وَعَدَمِها ، وما عدا هذين القسمين ، لا يجوزُ إتلافُه ؛ لأنَّه مُجَرَّدُ إفسادٍ وإتلافٍ ، وقد نهى النَّبِيُّ ﷺ عن ذَبْحِ الحيوانِ لغيرِ مأكَلَةٍ^(١٧) .

١٦٧٢ - مسألة ؛ قال : (ولا يَقْطَعُ شَجَرَهُمْ ، ولا يُحْرِقُ زَرْعَهُمْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي بِلَدِنَا^(١)) ، فَيَفْعَلُ ذَلِكَ بِهِمْ لِيَنْتَهُوا (

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الشَّجَرَ وَالزَّرْعَ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَى إِتْلَافِهِ ، كَالَّذِي يَقْرُبُ مِنْ حُصُونِهِمْ ، وَيَمْنَعُ مِنْ قِتَالِهِمْ ، أَوْ يُسْتَرُونَ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ يَخْتِاجُ إِلَى قَطْعِهِ لِتَوْسِيعَةِ طَرِيقٍ ، أَوْ تَمَكُّنٍ مِنْ قِتَالٍ^(٢) ، أَوْ سَدِّ بَثْقٍ ، أَوْ إِصْلَاحِ طَرِيقٍ ، أَوْ سِتَارَةٍ مَنْجِنِيْقٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ يَكُونُونَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِنَا ، فَيَفْعَلُ بِهِمْ ذَلِكَ ، لِيَنْتَهُوا ، فَهَذَا يَجُوزُ ، بغيرِ خِلافٍ نَعْلَمُهُ . الثَّانِي ، مَا / يَتَضَرَّرُ الْمُسْلِمُونَ بِقَطْعِهِ ؛ لَكُونِهِمْ يَنْتَفِعُونَ بِبَقَائِهِ لِعُلُوفَتِهِمْ ، أَوْ يَسْتَظِلُّونَ بِهِ ، أَوْ يَأْكُلُونَ مِنْ ثَمَرِهِ ، أَوْ تَكُونُ الْعَادَةُ لَمْ تَجْرِ بِذَلِكَ^(٣) يَبِينْنَا وَبَيْنَ عَدُونَا ، فَإِذَا فَعَلْنَاهُ بِهِمْ فَعَلُوهُ بِنَا ، فَهَذَا يَحْرُمُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْمُسْلِمِينَ .^(٤) الثَّالِثُ ، مَا عَدَا هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ ، مِمَّا لَا ضَرَرَ فِيهِ بِالْمُسْلِمِينَ^(٥) ، وَلَا نَفْعَ سِوَى غَيْظِ الْكُفَّارِ ، وَالْإِضْرَارِ بِهِمْ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَوَصِيَّتِهِ^(٥) ، وَقَدْ رَوَى نَحْوَ ذَلِكَ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَأنَّ فِيهِ إِتْلَافًا مَحْضًا ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَعَقْرِ الْحَيَوَانِ . وَهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يَجُوزُ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ،

(١٧) تقدم تخريجه ، في : ٣٥٢/١٢ .

(١) في م : « بلادنا » .

(٢) في م : « قتل » .

(٣) سقط من : ب .

(٤ - ٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ١٤٣ .

والشافعي، وإسحاق، وابن المنذر. وقال إسحاق^(٦): التحريق سنة، إذا كان أنكى في العدو؛ لقول الله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ ﴾^(٧). وروى ابن عمر، أن رسول الله ﷺ حرق نخل بني النضير، وقطع، وهي^(٨) البؤيرة، فأنزل الله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ ﴾. ولها يقول حسان^(٩):

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤِيرَةِ مُسْتَطِيرٌ

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٠). وعن الزهري،^(١١) قال: فحدثني عروة^(١٢)، قال: فحدثني أسامة، أن رسول الله ﷺ كان عهد إليه، فقال: «أَغِرْ عَلَى ابْنِي صَبَاحًا، وَحَرِّقْ». رواه أبو داود^(١٣). قيل لأبي مسهر: أُنَبِّئُ. قال: نحن أعلم، هي^(١٤) بيننا^(١٥) فلسطين. والصحيح أنها أُنَبِّئُ^(١٦)، كما جاءت الرواية، وهي قرية من أرض الكرك، في أطراف

(٦) سقطت الواو من: الأصل، م.

(٧) سورة الحشر ٥.

(٨) في م: «وهو».

(٩) البيت له، في: سيرة ابن هشام ٢٧٢/٣، وفروع البلدان ١٩/١، ومعجم ما استعجم ٢٨٥/١، ومعجم البلدان ٧٦٥/١. وهو بغير نسبة في: اللسان والتاج (ط ي ر). وانظر حاشية الديوان ٢٥٣.

(١٠) أخرجه البخاري، في: باب قطع الشجر والنخل، من كتاب الحرث والمزارعة، وفي: باب قوله تعالى: ﴿ مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا ... ﴾، من كتاب التفسير. صحيح البخاري ١٣٦/٣، ١٣٧، ١٨٤/٦. ومسلم، في: باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها، من كتاب الجهاد والسير. صحيح مسلم ١٣٦٥/٣.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الحرق في بلاد العدو، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٣٦/٢. والترمذي، في: باب ومن سورة الحشر، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ١٨٧/١٢، ١٨٨. وابن ماجه، في: باب التحريق بأرض العدو، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٤٨/٢، ٩٤٩.

(١١-١٢) سقط من: ب، م.

(١٢) في: باب في الحرق في بلاد العدو، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٣٦/٢.

كما أخرجه ابن ماجه، في: باب التحريق بأرض العدو، من كتاب الجهاد. سنن ابن ماجه ٩٤٨/٢.

(١٣) في النسخ: «أُنَبِّئُ». والمثبت من: سنن أبي داود.

(١٤) سقط من: الأصل.

(١٥) في النسخ: «بيننا». والمثبت من: السنن.

(١٦) في م: «أبناء».

الشام ، في النَّاحِيَةِ التي قُتِلَ فيها أبوه ، فَأَمَّا يُنَافِهُ من أرضِ فَلَسْطِين ، ولم يكنْ أُسَامَةُ لِيَصِلْ إليها ، ولا يَأْمُرُهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْإِغَارَةِ عَلَيْهَا ، لُبُعْدِهَا ، وَالْحَظَرِ بِالمَصِيرِ إليها ، لَتَوَسُّطِهَا في البلادِ ، وَبُعْدِهَا من طَرَفِ الشام ، فما كان النَّبِيُّ ﷺ لِيَأْمُرَهُ بالتَّغْرِيرِ بالمسلمين ، فكيف يُحْمَلُ الخبرُ عليها ، مع مُخَالَفَةِ لَفْظِ الرِّوَايَةِ ، وَفَسَادِ المَعْنَى !

٦٠/١٠ ظ ١٦٧٣ - / مسألة ؛ قال : (وَلَا يَتَزَوَّجُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ ، إِلَّا أَنْ تُغْلِبَ عَلَيْهِ الشَّهْوَةُ ، فَيَتَزَوَّجَ مُسْلِمَةً ، وَيَعْزَلَ عَنْهَا . وَلَا يَتَزَوَّجُ مِنْهُمْ ، وَمَنْ اشْتَرَى مِنْهُمْ جَارِيَةً ، لَمْ يَطَأْهَا فِي الْفَرْجِ ، وَهُوَ فِي أَرْضِهِمْ)

يعنى - والله أعلم - مَنْ دَخَلَ أَرْضَ الْعَدُوِّ بِأَمَانٍ ، فَأَمَّا ^(١) إِنْ كَانَ فِي جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ ، فَمُبَاحٌ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ أَبَا بَكْرٍ أَسْمَاءَ بِنْتَ ^(٢) عُمَيْسٍ ، وَهُمْ تَحْتَ الرِّيَاضِ . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ^(٣) . وَلِأَنَّ الْكُفَّارَ لَا يَدْلُهُمْ عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَأَمَّا الْأَسِيرُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ التَّزَوُّجُ مَا دَامَ أَسِيرًا ، لِأَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ وَطْءِ امْرَأَتِهِ إِذَا أُسِرَتْ مَعَهُ ، مَعَ صِحَّةِ نِكَاحِهِمَا . وَهَذَا قَوْلُ الرَّهْرِيِّ ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَا يَحِلُّ لِلْأَسِيرِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ، مَا كَانَ فِي أَيْدِي ^(٤) الْعَدُوِّ ^(٥) . وَكَرِهَ الْحَسَنُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مَا كَانَ ^(٦) فِي أَرْضِ ^(٧) الْمُشْرِكِينَ ؛ وَلِأَنَّ ^(٨) الْأَسِيرَ إِذَا وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ كَانَ رَقِيقًا لَهُمْ ، وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَطَأَ امْرَأَتَهُ غَيْرَهُ مِنْهُمْ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ أَسِيرٍ أُسِرَتْ ^(٩) مَعَهُ امْرَأَتُهُ ، أَيَطَّوُّهَا ؟ ^(١٠) فَقَالَ : كَيْفَ يَطَّوُّهَا ^(١١) ، وَلَعَلَّ ^(١٢) غَيْرَهُ مِنْهُمْ يَطَّوُّهَا ! قَالَ الْأَثَرُمُ :

(١) سقط من : ب .

(٢) في ب ، م : « ابنة » .

(٣) في : باب جامع الشهادة ، من كتاب الجهاد . السنن ٣١٢/٢ .

(٤-٤) سقط من : ب .

(٥) في الأصل : « المشركين » .

(٦) في م : « دام » .

(٧) سقطت الواو من : م .

(٨) في م : « اشترت » تحريف .

(٩-٩) سقط من : أ .

(١٠) في م : « فلعل » .

قلت له : وَلَعَلَّهَا تَعْلَقُ بَوْلِدٍ ، فيكون معهم . قال : وهذا أيضا . وأما الذي يدخل إليهم بأمان ، كالتاجر ونحوه ، فهو الذي أراد الخرقى ، إن شاء الله تعالى ، فلا ينبغي له التزوج ؛ لأنه لا يأمن أن تأتي امرأته بولد ، فيستولى عليه الكفار ، وربما نشأ بينهم ، فيصير على دينهم . فإن غلبت عليه الشهوة ، أبيع له نكاح مسلمة ؛ لأنها حال ضرورة ، ويعزل عنها ، كيلا تأتي بولد . ولا يتزوج منهم ؛ لأن امرأته إذا كانت منهم ، غلبته على ولدها ، فيتبعها على دينها . وقال القاضي ، في قول الخرقى : هذا نهى كراهية ، لانهى تحريم ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ ^(١١) . ولأن الأصل الحِلُّ ، فلا يحرم بالشك والتوهم ، وإنما كرهنا له التزوج منهم مخافة أن يغلبوا على ولده ، فيسترقوه ، ويعلموه الكفر ، ففي تزويجه تعريض لهذا الفساد العظيم ، وازدادت الكراهة إذا تزوج منهم ؛ لأن الظاهر أن امرأته تغلبه على ولدها ، فتكفره ، كما أن حكم الإسلام تغليب ^(١٢) الإسلام فيما إذا أسلم أحد الأبوين ، أو تزوج مسلم ^(١٣) ذمية ، وإذا ^(١٤) اشترى منهم جارية ، لم يطأها في الفرج في أرضهم ، مخافة أن يغلبوه على ولدها ، فيسترقوه ، ويكفروه .

فصل في الهجرة : وهي الخروج من دار الكفر إلى دار الإسلام . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْفَالِغَةَ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ﴾ ^(١٥) . الآيات . وروى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « أَنَا بَرِيءٌ مِنْ مُسْلِمٍ بَيْنَ مُشْرِكَيْنِ ، لَا تَرَاءَا نَارَهُمَا » ^(١٦) . رواه أبو داود ، ^(١٧) والنسائي ، والترمذي ^(١٨) . ومعناه لا يكون بموضع يرى نارهم ، ويرون ناره ، إذا

(١١) سورة النساء ٢٤ .

(١٢) في م : تغلب .

(١٣) في م : المسلم .

(١٤) سقطت إذا من م .

(١٥) سورة النساء ٩٧ .

(١٦) في الأصل ، ا : نارهما .

(١٧-١٨) سقط من م . وأخرجه أبو داود ، في : باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٣/٢ . والنسائي ، في : باب القود بغير حديدة ، من كتاب القسامة . المجتبى ٣٢/٨ . والترمذي ، في : باب ما =

أَوْقَدَتْ . فِي آيٍ وَأَخْبَارٍ سِوَى هَذَيْنِ كَثِيرٍ . وَحُكْمُ الْهَجْرَةِ بَاقٍ ، لَا يَنْقَطِعُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ قَوْمٌ : قَدْ انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ » ^(١٨) . وَقَالَ : « قَدْ انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ » ^(١٩) . وَرَوَى أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ لَمَّا أَسْلَمَ ، قِيلَ لَهُ : لَا دِينَ لِمَنْ لَمْ يُهَاجِرْ . فَأَتَى الْمَدِينَةَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا جَاءَ بِكَ أَبَا وَهَبٍ ؟ » قَالَ : قِيلَ : إِنَّهُ لَا دِينَ لِمَنْ لَمْ يُهَاجِرْ . قَالَ : « أَرْجِعْ أَبَا وَهَبٍ إِلَى أَبِي طَيْحٍ مَكَّةَ ، أَقْرَأُوا عَلَيَّ مَسَاكِينَكُمْ ، فَقَدْ انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ » . رَوَى ذَلِكَ ^(٢٠) كُلُّهُ ^(٢١) . سَعِيدٌ ^(٢٢) . وَلَنَا ، مَا رَوَى مُعَاوِيَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٢٣) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ مَا كَانَ الْجِهَادُ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(٢٤) ، وَغَيْرُهُ / ، مَعَ إِطْلَاقِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا ، وَتَحَقُّقِ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لَهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ . وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْأُولَى ،

= جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْمَقَامِ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧ / ١٠٤ ، ١٠٥ .
(١٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ لَمْ يَنْتَهِبُوا مِنْهُم مِمَّا كَانُوا يَنْتَهِبُونَ ﴾ .
وَبَابِ وَجُوبِ النَّفِيرِ ، وَبَابِ لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤ / ١٨ ، ٢٨ ، ٩٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْمُبَايَعَةِ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٤٨٨ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْهَجْرَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ السَّيْرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧ / ٨٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي انْقِطَاعِ الْهَجْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعَةِ . الْمُجْتَبَى ٧ / ١٣٠ ، ١٣١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢٢٦ ، ٢٦٦ ، ٣١٦ ، ٢١٥ / ٢ ، ٢٢ / ٣ ، ٤٠١ ، ٧١ / ٥ ، ١٨٧ ، ٤٦٦ / ٦ .

(١٩) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٠) فِي بَابِ زِيَادَةِ : « عَنْ » .

(٢١) فِي : بَابِ مَنْ قَالَ : انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ٢ / ١٣٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي انْقِطَاعِ الْهَجْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعَةِ . الْمُجْتَبَى ٧ / ١٣١ .

(٢٢) فِي : بَابِ فِي الْهَجْرَةِ ، هَلْ انْقَطَعَتْ ؟ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَنَّ الْهَجْرَةَ لَا تَنْقَطِعُ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٢٤٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ٩٩ .

(٢٣) فِي : بَابِ مَنْ قَالَ : انْقَطَعَتِ الْهَجْرَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنِ ٢ / ١٣٨ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي انْقِطَاعِ الْهَجْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعَةِ . الْمُجْتَبَى ٧ / ١٣١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ١٩٢ ، ٦٢ / ٤ ، ٢٧٠ / ٥ ، ٣٦٣ ، ٣٧٥ .

فَأَرَادَ بِهَا ، لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ مِنْ بَلَدٍ قَدْ فُتِحَ . وَقَوْلُهُ لِصَفْوَانَ : « إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ انْقَطَعَتْ » . يَعْنِي مِنْ مَكَّةَ ؛ لِأَنَّ الْهِجْرَةَ الْخُرُوجُ مِنْ بَلَدِ الْكُفَّارِ ، فَإِذَا فُتِحَ لَمْ يَبْقَ بَلَدُ الْكُفَّارِ ، فَلَا تَبْقَى مِنْهُ هِجْرَةٌ . وَهَكَذَا كُلُّ بَلَدٍ فُتِحَ لَا يَبْقَى مِنْهُ هِجْرَةٌ ، وَإِنَّمَا الْهِجْرَةُ إِلَيْهِ . إِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَالنَّاسُ فِي الْهِجْرَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا ، وَلَا يُمَكِّنُهُ إِظْهَارُ دِينِهِ ، أَوْ لَا^(٢٤) ثُمَّ كُنْهُ إِقَامَةً وَاجِبَاتٍ دِينِهِ مَعَ الْمَقَامِ بَيْنَ الْكُفَّارِ ، فَهَذَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْهِجْرَةُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتُمُ الْمُؤْمِنِينَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ . وَهَذَا وَاعِدٌ شَدِيدٌ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ . وَلِأَنَّ الْقِيَامَ بِوَاجِبٍ دِينِهِ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ ، وَالْهِجْرَةُ مِنْ ضَرُورَةٍ الْوَاجِبِ وَتَتِمَّتْ ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ^(٢٥) وَاجِبٌ . الثَّانِي ؛ مَنْ لَا هِجْرَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ مَنْ يَعْجِزُ عَنْهَا ، إِمَّا لِمَرَضٍ ، أَوْ لِكِرَاهٍ عَلَى الْإِقَامَةِ ، أَوْ لضعفٍ ؛ مِنَ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ وَشَبِهِهِمْ ، فَهَذَا لَا هِجْرَةَ عَلَيْهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا ﴿^(٢٦) . وَلَا تُوصَفُ بِاسْتِحْبَابٍ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهَا . وَالثَّلَاثُ ، مَنْ تُسْتَحَبُّ لَهُ ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ . وَهُوَ مَنْ يَقْدِرُ عَلَيْهَا ، لَكِنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِظْهَارِ دِينِهِ ، وَإِقَامَتِهِ فِي دَارِ الْكُفْرِ^(٢٧) ، فَتُسْتَحَبُّ لَهُ ، لِيَتِمَكَّنَ مِنْ جِهَادِهِمْ ، وَتَكْثِيرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَمُعَوَّنَتِهِمْ ، وَيَتَخَلَّصَ مِنْ تَكْثِيرِ الْكُفَّارِ ، وَمُخَالَطَتِهِمْ ، وَرُؤْيَةِ الْمُنْكَرِ بَيْنَهُمْ . وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِإِمْكَانِ إِقَامَةِ وَاجِبٍ دِينِهِ بِدُونِ الْهِجْرَةِ . وَقَدْ كَانَ الْعَبَّاسُ عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ مُقِيمًا بِمَكَّةَ مَعَ إِسْلَامِهِ^(٢٨) . وَرَوَيْنَا أَنَّ نُعَيْمَ النَّحَّامَ ، حِينَ أَرَادَ أَنْ يُهَاجِرَ ، جَاءَهُ قَوْمُهُ بَنُو عَدِيٍّ ، فَقَالُوا لَهُ : أَقِمْ عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ عَلَى دِينِكَ ، وَنَحْنُ نَمْنَعُكَ مِمَّنْ يُرِيدُ

(٢٤) فِي ١ ، م : « وَلَا » .

(٢٥) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٢٦) سُورَةُ النِّسَاءِ ٩٨ ، ٩٩ .

(٢٧) فِي ب : « الْكُفَّار » .

(٢٨) هَاجَرَ قَبْلَ الْفَتْحِ بِقَلِيلٍ ، وَشَهِدَ الْفَتْحَ . انْظُرِ الْإِصَابَةَ ٦٣١/٣ .

أَذَاكَ ، وَاكْفَيْنَا مَا كُنْتَ تَكْفِينَا . وَكَانَ يَقُومُ بَيْنَا مَيَّ بَنَى عِدِيَّ وَأَرَامِلِهِمْ ، فَتَخَلَّفَ عَنِ الْهَجْرَةِ مُدَّةً ، ثُمَّ هَاجَرَ بَعْدُ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « قَوْمُكَ كَانُوا خَيْرًا لَكَ مِنْ قَوْمِي ^(٢٩) لِي ، قَوْمِي ^(٢٩) أَخْرَجُونِي ، وَأَرَادُوا قَتْلِي ، وَقَوْمُكَ حَفِظُوكَ وَمَنَعُوكَ » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : بَلْ قَوْمُكَ أَخْرَجُوكَ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ ، وَجِهَادِ عَدُوِّهِ ، وَقَوْمِي ثَبَطُونِي عَنِ الْهَجْرَةِ ، وَطَاعَةِ اللَّهِ . أَوْ نَحْوَ هَذَا الْقَوْلِ ^(٣٠) .

١٦٧٤ - مسألة ؛ قال : (مَنْ دَخَلَ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ بِأَمَانٍ ، لَمْ يَخْنَهُمْ فِي مَالِهِمْ ، وَلَمْ يُعَامِلْهُمْ بِالرِّبَا)

أَمَّا تَحْرِيمُ الرِّبَا فِي دَارِ الْحَرْبِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ ^(١) الرِّبَا ^(٢) ، مَعَ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ^(٣) وَسَائِرُ الْآيَاتِ ، وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ الرِّبَا عَامَّةٌ تَتَنَاوَلُ الرِّبَا فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ . وَأَمَّا خِيَانَتُهُمْ ، فَمُحَرَّمَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أُعْطَوْهُ الْأَمَانَ مَشْرُوطًا بِتَرْكِهِ خِيَانَتِهِمْ ، وَأَمْنِهِ إِيَّاهُمْ مِنْ نَفْسِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ^(٤) مَذْكُورًا فِي اللَّفْظِ ، فَهُوَ مَعْلُومٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلِذَلِكَ مَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ بِأَمَانٍ ، فَخَانَنَا ، كَانَ نَاقِضًا الْعَهْدَ . فَيُذَابِتُ هَذَا ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ خِيَانَتُهُمْ ، لِأَنَّهُ غَدَرٌ ، وَلَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْعَدْرُ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » ^(٥) . فَإِنْ خَانَهُمْ ، أَوْ سَرَقَ مِنْهُمْ ، أَوْ اقْتَرَضَ شَيْئًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّ مَا أَخَذَ إِلَى أَرْبَابِهِ ، فَإِنْ جَاءَ أَرْبَابُهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ أَوْ إِيْمَانٍ ، رَدَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَإِلَّا

(٢٩-٢٩) سقط من : ١ ، ب .

(٣٠) انظر : الإصابة ٤٥٩/٦ .

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم في : ٩٨/٦ ، ٩٩ .

(٣) سورة البقرة ٢٧٥ .

(٤) سقط من : ١ ، ب .

(٥) تقدم تخريجه في : ٣٠/٦ . ويضاف إليه : وأخرجه الترمذي ، في : باب ما ذكر في الصلح بين الناس ، من أبواب

الأحكام . عارضة الأحوذى ١٠٤/٦ .

بَعَثَ بِهِ إِلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ ^(٦) عَلَيْهِ أَخْذُهُ ، فَلَزِمَهُ رُدُّهُ ^(٧) ، كَمَا لَوْ أَخَذَهُ مِنْ مَالٍ مُسْلِمٍ .

١٦٧٥ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ كَانَ لَهُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ ، فَتَقَضَّوْهُ ، حُورِبُوا ، وَقُتِلَ رِجَالُهُمْ ، وَلَمْ تُسَبِّ ذَرَارِيُّهُمْ ، وَلَمْ يُسْتَرْقُوا ، إِلَّا مَنْ وَلِدَ بَعْدَ نَقْضِهِ)

/ وجملة ذلك أن أهل الذمة إذا نقضوا العهد ، أو أخذ رجل الأمان لنفسه وذريته ، ثم
نقض العهد ، فإنه يقتل رجالهم ، ولا تسبى ذراريهم الموجدون قبل النقض ، لأن العهد
شملهم جميعاً ، ودخلت فيه ^(١) الذرية ، والنقض إنما وجد من رجالهم ، فتختص بإباحة
الدماء بهم ، ومن الممكن أن ينفرد الرجل بالعهد والأمان ، دون ذريته وذريته دونه ، فجاز
أن ينتقض العهد فيه دونهم ، والنقض إنما وجد من الرجال البالغين ، دون الذرية ، فيجب
أن يختص حكمهم بهم . قال أحمد : قالت امرأة علقمة ^(٢) بن غلثة ^(٣) لما ارتد : إن كان
علقمة ارتد ، فأنا لم ارتد ^(٤) . وقال الحسن ، في من نقض العهد : ليس على الذرية شيء .
فأما من ولد فيهم بعد نقض العهد ، جاز استرقاقه ؛ لأنه لم يثبت له أمان بحال . وسواء فيما
ذكرنا لحقوا بدار الحرب ، أو أقاموا بدار الإسلام . فأما نساؤهم ، فمن لحقت ^(٥) منهن
بدار الحرب طائفة ، أو وافقت زوجها في نقض العهد ، جاز سبيها ؛ لأنها بالغة عاقلة
نقضت العهد ، فاشبهت الرجل ، ومن لم تنقض العهد ، لم ينتقض ^(٥) عهدها بنقض
زوجها .

فصل : وأما أهل الهدنة إذا نقضوا العهد ، حلت دماؤهم وأموالهم ، وسبى ذراريهم ؛

(٦) في ١ ، م : « حرم » .

(٧) في م : « رد ما أخذه » .

(١) في م : « فيهم » .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في الرجل يسلم ثم يرتد ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٦٤/١٢ . ونقله عنه

ابن حجر ، في الإصابة ٥٥٥/٤ .

(٤) في ١ ، ب : « لحق » .

(٥) في ب : « ينقض » .

لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ رِجَالَ بَنِي قُرَيْظَةَ ، وَسَبَى ذَرَارِيَهُمْ ، وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ، حِينَ تَقَضُّوا عَهْدَهُ ^(٦) . وَلَمَّا هَادَنَ قُرَيْشًا فَتَقَضَّتْ ^(٧) عَهْدَهُ ، حُلَّ لَهُ مِنْهُمْ مَا كَانَ حُرْمَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ ^(٨) .
وَلأنَّ الْهُدْنَةَ عَهْدٌ مُؤَقَّتٌ ، يَنْتَهِي بِإِنْقِضَاءِ مُدَّتِهِ ^(٩) ، فَيَزُولُ بِنَقْضِهِ وَفَسْخِخِهِ ، كَعَقْدِ الْإِجَارَةِ ، بِخِلَافِ عَقْدِ الذَّمَّةِ .

فصل : ومعنى الهدنة ، أن يعقد لأهل الحرب عقدا على ترك القتال مدة ، يعوض وبغير عوض . وتسمى مهادنة وموادة ومعاودة ، وذلك جائز ، بدليل قول الله تعالى :
﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(١٠) . / وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ ^(١١) . وَرَوَى مَرْوَانُ ، وَمِسْثُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، صَالَحَ سَهِيلَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْحُدَيْبِيَّةِ ، عَلَى وَضْعِ الْقِتَالِ عَشْرَ سِنِينَ ^(١٢) . وَلأنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِالْمُسْلِمِينَ ضَعْفٌ ، فَيُهَادِئُهُمْ حَتَّى يَقْوَى الْمُسْلِمُونَ . وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا لِلنَّظَرِ لِلْمُسْلِمِينَ ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِهِمْ ضَعْفٌ عَنْ قِتَالِهِمْ ، وَإِمَّا أَنْ يَطْمَعُ فِي إِسْلَامِهِمْ بِهُدْنَتِهِمْ ، أَوْ فِي أَدَائِهِمُ الْجِزْيَةَ ، وَالتَّزَامِهِمْ أَحْكَامَ الْمِلَّةِ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ الْمُهَادَنَةُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ مُدَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى تَرْكِ الْجِهَادِ بِالْكُلِّيَّةِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْتَرَطَ تَقْضُهَا لِمَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى ضِدِّ الْمَقْصُودِ مِنْهَا . وَإِنْ شَرَطَ الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ ذَلِكَ دُونَهُمْ ، لَمْ يَجُزْ أَيْضًا . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ ذَلِكَ فِي الْبَيْعِ وَالتَّكَاكِجِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَالشَّافِعِيُّ :

(٦) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٦ .

(٧) في ب : « ونقضوا » .

(٨) انظر ما يأتي في صلح الحديبية .

(٩) في ١ : « مدة » .

(١٠) سورة التوبة ١ .

(١١) سورة الأنفال ٦١ .

(١٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في صلح العدو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧٨/٢ . والبيهقي ، في : باب الهدنة على أن يرد الإمام من جاء من بلده مسلما من المشركين ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٢٢٧/٩ ، ٢٢٨ . وانظر : تلخيص الحبير ١٣٠/٤ .

يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَالَحَ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى أَنْ يُقَرَّهُمْ مَا أَقَرَّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ^(١٣) . وَلَا يَصِحُّ هَذَا ، فَإِنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ ، فَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُ تَقْضِيهِ ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ اللَّازِمَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ أَهْلِ خَيْبَرَ هُدْنَةٌ ، فَإِنَّهُ فَتَحَهَا عَنْوَةً ، وَإِنَّمَا سَأَلَهُمْ ^(١٤) ، وَقَالَ لَهُمْ ذَلِكَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْمُسَاقَاةِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِهُدْنَةٍ اتَّفَاقًا ، وَقَدْ وُافَقُوا الْجَمَاعَةَ فِي ^(١٥) أَنَّهُ لَوْ شَرَطَ فِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ أَنِّي أَقَرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمْ اللَّهُ . لَمْ يَصِحَّ ، فَكَيْفَ يَصِحُّ مِنْهُمْ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ ، مَعَ إِجْمَاعِهِمْ مَعَ غَيْرِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ !

فصل : وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الْهُدْنَةِ إِلَّا عَلَى مَدَّةٍ مُقَدَّرَةٍ مَعْلُومَةٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا لَا تَجُوزُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِ سِنِينَ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ^(١٦) . عَامٌّ خُصَّ مِنْهُ مَدَّةُ الْعَشْرِ لِمُصَالَحَةِ النَّبِيِّ ﷺ قَرِيشًا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَشْرًا ، فَفِيمَا زَادَ يَبْقَى عَلَى مُقْتَضَى الْعُمُومِ . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ زَادَ الْمَدَّةُ عَلَى عَشْرِ ، بَطَلَ فِي الزِّيَادَةِ . وَهَلْ تَبْطُلُ فِي / ١٠/ ٦٣ ظ
الْعَشْرِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ عَشْرِ ، عَلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يَجُوزُ فِي الْعَشْرِ ، ^(١٧) فَجَازَ عَلَى ^(١٨) الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا ، كَعَقْدِ الْإِجَارَةِ ، وَالْعَامُّ مُخْصُوصٌ فِي الْعَشْرِ لِمَعْنَى مَوْجُودٍ فِيمَا زَادَ عَلَيْهَا ، وَهُوَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ قَدْ تَكُونُ فِي الصَّلَاحِ أَكْثَرَ مِنْهَا فِي الْحَرْبِ .

فصل : وَتَجُوزُ مُهَادَنَتُهُمْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَادَنَهُمْ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ^(١٨) . وَتَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَالٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُمْ ؛ فَإِنَّهَا إِذَا جَازَتْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ، فَعَلَى مَالٍ

(١٣) أخرجه البخاري ، في : باب إذا اشترط في المزاغة إذا شئت أخرجتك ، من كتاب الشروط ، وفي : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، وباب الموادة من غير وقت ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ٢٥٢/٣ ، ١٢٠/٤ ، ١٢٦ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في المساقاة ، من كتاب المساقاة . الموطأ ٧٠٣/٢ .

(١٤) في النسخ : « سألهم » .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) سورة التوبة ٥ .

(١٧-١٨) في ب : « فزاد في » . وفي م : « فجازت » .

(١٨) انظر ما تقدم في حاشية ١٢ .

أولى . وأما إن^(١٩) صالَحهم على مالٍ تُبذله لهم ، فقد أطلق أحمدُ القولَ بالمنع منه . وهو مذهبُ الشافعيِّ ؛ لأنَّ فيه صَغَارًا للمسلمين . وهذا محمولٌ على غيرِ حالِ الضرورة ، فأما إن دَعَت إليه ضرورةٌ ، وهو أن يخافَ على المسلمين الهلاكَ أو الأسرَ ، فيجوزُ ؛ لأنَّه يجوزُ للأسيرِ فداءَ نفسه بالمالِ ، فكذا هذا^(٢٠) ، ولأنَّ بذلَ^(٢١) المالِ إن كان فيه صَغَارٌ ، فإنَّه يجوزُ تحمُّله لدفعِ صَغَارٍ أعظمَ منه ، وهو القتلُ ، والأسرُ ، وسبُّ الذرِّيةِ الذين يُفضي سبُّهم إلى كفرهم . وقد رَوَى عبدُ الرزَّاقِ^(٢٢) ، في المغازي ، عن معمرٍ ، عن الزُّهريِّ ، قال : أرسلَ النَّبِيُّ ﷺ إلى عُيَيْنَةَ بنِ حصنٍ ، وهو مع أبي سفيانَ - يعني يومَ الأحزابِ - : « أَرَأَيْتَ إِنْ جَعَلْتُ لَكَ ثَلَاثَ ثَمَرِ الْأَنْصَارِ ، أَتَرْجِعُ بَمَنْ مَعَكَ مِنْ غَطَفَانَ ، وَتُخَذِّلُ بَيْنَ الْأَحْزَابِ ؟ » . فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُيَيْنَةُ : إِنْ جَعَلْتُ لِي الشَّطْرَ فَعَلْتُ . قَالَ مَعْمَرٌ : فَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ وَسَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ يَجُرُّ سُرْمَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي عَامِ السَّنَةِ حَوْلَ الْمَدِينَةِ ، مَا يُطِيقُ أَنْ يَدْخُلَهَا ، فَلَا أَنْ حِينَ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ ، نُعْطِيهِمْ ذَلِكَ ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَتَعَمَّ إِذَا » . وَلَوْلَا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ ، لَمَا بَذَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ . وَرَوَى أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ عَمْرِو الْعُظْفَانِيَّ ، بَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنْ جَعَلْتُ لِي شَطْرَ ثَمَارِ الْمَدِينَةِ ، وَإِلَّا / مَلَأْتُهَا عَلَيْكَ خَيْلًا وَرَجَالًا^(٢٣) . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « حَتَّى أَشَاوَرَ السُّعُودَ » . يَعْنِي سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ ، وَسَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ ، وَسَعْدَ بْنَ زُرَّارَةَ ، فَشَاوَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ كَانَ هَذَا أَمْرًا مِنَ السَّمَاءِ ، فَتَسْلِيْمٌ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ بَرَأْيِكَ وَهَوَاكَ ، أَتَبْعُنَا رَأْيَكَ وَهَوَاكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَمْرًا مِنَ السَّمَاءِ وَلَا بَرَأْيِكَ وَهَوَاكَ ، فَوَاللَّهِ مَا كُنَّا نُعْطِيهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بُسْرَةً وَلَا ثَمْرَةً إِلَّا شِرَاءً أَوْ قَرَى ، فَكَيْفَ^(٢٤) وَقَدْ أَعَزَّنَا اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَسُولِهِ : « أَتَسْمَعُ ؟ »^(٢٥)

(١٩) في ١ : « إذا » .

(٢٠) في م : « ههنا » .

(٢١) في م : « بذله » .

(٢٢) في : باب وقعة الأحزاب وبنى قريظة ، من كتاب المغازي . المصنف ٣٦٧/٥ ، ٣٦٨ .

(٢٣) في م : « ورجلا » .

(٢٤) سقط من : ١ .

(٢٥) عزاه صاحب مجمع الزوائد إلى البزار والطبراني . انظر : مجمع الزوائد ١٣٢/٦ .

فَعَرَضَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَعْلَمَ ضَعْفَهُمْ مِنْ قُوَّتِهِمْ ، فَلَوْلَا جَوَازُهُ عِنْدَ الضَّعْفِ ، لَمَا عَرَضَهُ عَلَيْهِمْ .

فصل : ولا يجوزُ عَقْدُ الْهُدْنَةِ وَلَا الذِّمَّةِ إِلَّا مِنَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مَعَ جُمْلَةِ الْكُفَّارِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لغيرِهِ ، وَلأنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِنَظَرِ الْإِمَامِ وَمَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ ، عَلَى مَا قَدَّمَ نَاه ، وَلأنَّ تَجْوِيزَهُ مِنْ غَيْرِ الْإِمَامِ يَتَضَمَّنُ تَعْطِيلَ الْجِهَادِ بِالْكُلِّيَّةِ ، أَوْ إِلَى تِلْكَ النَّاحِيَةِ ، وَفِيهِ افْتِيَاتٌ عَلَى الْإِمَامِ . فَإِنْ هَادَتْهُمْ غَيْرُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ، لَمْ يَصِحَّ . وَإِنْ دَخَلَ بَعْضُهُمْ دَارَ الْإِسْلَامِ بِهَذَا الصُّلْحِ ، كَانَ آمِنًا ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ مُعْتَقِدًا لِلْأَمَانِ ، وَيُرَدُّ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، وَلَا يُقَرُّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْأَمَانَ لَمْ يَصِحَّ . وَإِنْ عَقَدَ الْإِمَامُ الْهُدْنَةَ ، ثُمَّ مَاتَ أَوْ عُزِلَ ، لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُهُ ، وَعَلَى مَنْ بَعْدَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ عَقَدَهُ بِاجْتِهَادِهِ ، فَلَمْ يُجْزَ لِلْحَاكِمِ نَقْضُ أَحْكَامِ مَنْ قَبْلَهُ بِاجْتِهَادِهِ . وَإِذَا عَقَدَ الْهُدْنَةَ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ^(٢٦) . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَاتِّمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدَّتِهِمْ ﴾ ^(٢٧) . وَلأنَّهُ لَوْ لَمْ يَفِ بِهَا ، لَمْ يُسْكَنْ إِلَى عَقْدِهِ ، وَقَدْ يَحْتَاجُ إِلَى عَقْدِهَا ، فَإِنْ نَقَضُوا الْعَقْدَ ^(٢٨) ، جَازَ قِتَالُهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ ^(٢٩) . وَقَالَ / ^{١٠/٦٤} ظ
تَعَالَى : ﴿ فَمَا اسْتَقِيمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ ^(٣٠) . وَلَمَّا نَقَضَتْ قَرِيشٌ عَهْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، خَرَجَ إِلَيْهِمْ ، فَقَاتَلَهُمْ ، وَفَتَحَ مَكَّةَ ^(٣١) . وَإِنْ نَقَضَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ، فَسَكَتَ بَاقِيَهُمْ عَنِ النَّاقِضِ ، وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ أَنْكَارٌ ، وَلَا مُرَاسَلَةٌ الْإِمَامِ ، وَلَا تَبَرُّؤٌ ، فَالْكُلُّ نَاقِضُونَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا هَادَنَ قُرَيْشًا ، دَخَلَتْ خُرَاعَةٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَبَنُو بَكْرِ مَعَ

(٢٦) سورة المائدة ١ .

(٢٧) سورة التوبة ٤ .

(٢٨) في م : « العهد » .

(٢٩) سورة التوبة ١٢ .

(٣٠) سورة التوبة ٧ .

(٣١) أخرجه البيهقي في : باب فتح مكة حرسها الله تعالى ، من كتاب السير ، وفي : باب نقض الصلح فيما لا يجوز ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٢٠/٩ ، ٢٢٨ .

قريش ، فعَدَّتْ بنو بكرٍ على خِزَاعَةٍ ، وأَعَانَهُمْ بعضُ قُرَيْشٍ ، وَسَكَتَ الباقون ، فكان ذلك نَقْضَ عَهْدِهِمْ ، وسَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فقاتَلَهُمْ . ولأنَّ سُكُوتَهُمْ يدلُّ على رِضَاهُمْ ، كما أنَّ عَقْدَ الْهُدْنَةِ مع بعضهم يدخلُ فيه جَمِيعُهُمْ ؛ لدلالة سُكُوتِهِمْ على رِضَاهُمْ ، كذلك في النَّقْضِ . وإنْ أَنْكَرَ مَنْ لَمْ يَنْقُضْ عَلَى النَّاقِضِ ، بقولٍ أو فعلٍ ظاهرٍ ، أو اغْتِرَالٍ ، أو راسَلَ الإمامَ بِأَنِّي مُنْكَرٌ لِمَا فَعَلَهُ النَّاقِضُ ، مُقِيمٌ عَلَى الْعَهْدِ ، لَمْ يَنْتَقِضْ فِي حَقِّهِ ، وَيَأْمُرُهُ الْإِمَامُ بِالتَّمْيِيزِ^(٣٢) ، لِيَأْخُذَ النَّاقِضُ وَحْدَهُ ، فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ التَّمْيِيزِ ، أو إِسْلَامِ النَّاقِضِ ، صَارَ نَاقِضًا ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ مِنْ أَخْذِ النَّاقِضِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّمْيِيزُ ، لَمْ يَنْتَقِضْ^(٣٣) عَهْدُهُ ؛ لِأَنَّهُ كَالْأَسِيرِ . فَإِنْ أَسَرَ الْإِمَامُ مِنْهُمْ قَوْمًا ، فَادَّعَى الْأَسِيرُ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُضْ ، وَأَشْكَلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، قَبْلَ قَوْلِ الْأَسِيرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِهِ^(٣٤) .

فصل : وإنْ خَافَ نَقْضَ الْعَهْدِ مِنْهُمْ ، جَازَ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافْنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾^(٣٥) . يَعْنِي أَعْلَمُهُمْ بِنَقْضِ عَهْدِهِمْ ، حَتَّى تَصِيرَ أَنْتَ وَهُمْ سَوَاءً فِي الْعِلْمِ ، وَلَا يَكْفِي وَقُوعُ ذَلِكَ فِي قَلْبِهِ^(٣٦) ، حَتَّى يَكُونَ عَنْ أَمَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى مَا خَافَهُ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْذُلَهُمْ بِقِتَالٍ وَلَا غَارَةٍ قَبْلَ إِعْلَامِهِمْ بِنَقْضِ الْعَهْدِ ؛ لِلآيَةِ ، وَلَأَنَّهُمْ آمَنُوا مِنْهُ^(٣٧) بِحُكْمِ الْعَهْدِ ، فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ ، وَلَا أَخْذُ مَا لَهُمْ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قُلْتُمْ : إِنَّ الدِّمَى إِذَا خِيفَ مِنْهُ الْحَيَاةُ ، لَمْ يَنْتَقِضْ^(٣٨) عَهْدُهُ . قُلْنَا : عَقْدُ الدِّمَةِ

٦٥/١٠ . آكَدُ ؛ / لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ إِجَابَتُهُمْ^(٣٩) إِلَيْهِ ، وَهُوَ نَوْعُ مُعَاوَضَةٍ ، وَعَقْدُ مُؤَبَّدٍ ، بخلافِ الْهُدْنَةِ وَالْأَمَانِ ، وَلِهَذَا لَوْ نَقَضَ بَعْضُ أَهْلِ الدِّمَةِ ، لَمْ يَنْتَقِضْ عَهْدُ الْبَاقِينَ ، بخلافِ الْهُدْنَةِ ، وَلأنَّ أَهْلَ الدِّمَةِ فِي قَبْضَةِ الْإِمَامِ ، وَتَجِبُ وَلَايَتُهُ ، وَلَا يُخْشَى الضَّرَرُ كَثِيرًا مِنْ

(٣٢) في ب : « بالتَّمْيِيزِ » .

(٣٣) في ب : « يَنْقُضُ » .

(٣٤) في ا ، ب ، م : « قِبَلِهِمْ » .

(٣٥) سورة الأنفال ٥٨ .

(٣٦) في م : « قَبُولُهُ » .

(٣٧) سقط من : م .

(٣٨) في ب : « يَنْقُضُ » .

(٣٩) في ب : « إِحَالَتُهُمْ » .

نَقْضِهِمْ ، بخلاف أهل الهدنة ، فإنه يُخَافُ منهم الغارةُ على المسلمين ، والضررُ الكثير بأخذهم للمسلمين .

فصل : وإذا عَقَدَ الهدنة ، فعليه حِمَايَتُهُمْ من المسلمين وأهل الذمة ؛ لأنه آمنهم مِن^(٤٠) هو في قَبْضَتِهِ وتحت يده ، كما آمنَ مَنْ في قَبْضَتِهِ منهم . ومن أثْلَفَ من المسلمين أو مِن^(٤١) أهل الذمة عليهم شيئاً ، فعليه ضَمَانُهُ ، ولا تَلْزُمُهُ حِمَايَتُهُمْ من أهل الحرب ، ولا حماية بعضهم من بعض ؛ لأنَّ الهدنة التِّزَامُ الكَفِّ عنهم فقط . فإن أغارَ عليهم قومٌ آخرون فسَبَّوْهُم ، لم يَلْزَمْهُ اسْتِنْقَاذُهُمْ ، وليس للمسلمين شِرَاؤُهُمْ ؛ لأنَّهم في عَهْدِهِمْ ، فلا يجوزُ لهم أذاهُمْ ولا اسْتِرْقَاقُهُمْ . وذكر الشافعي ما يدلُّ على هذا . ويَحْتَمِلُ جَوَازَ ذلك . وهو مذهبُ أبى حنيفة ، لأنه لا يَجِبُ أَنْ يَدْفَعَ عنهم ، فلا يَحْرُمُ اسْتِرْقَاقُهُمْ ، بخلاف أهل الذمة . فعلى هذا ، إن استولى المسلمون على الذين أسروهم ، وأخذوا أموالهم ، فاستنقذوا ذلك منهم ، لم يَلْزَمْ رَدُّهُ إليهم ، على هذا القول . ومُقْتَضَى^(٤٢) القول الأولُ وجوبُ رَدِّهِ ، كما تُرَدُّ أموال أهل الذمة إليهم .

فصل : وإذا عَقَدَ الهدنة مُطْلَقًا ، فجاءنا منهم إنسانٌ مُسْلِمًا أو بأمانٍ ، لم يَجِبْ رَدُّهُ إليهم ، ولم يَجْزُ ذلك ، سواء كان حُرًّا أو عَبْدًا ، أو رجلاً أو امرأة . ولا يَجِبُ رَدُّ مَهْرِ المرأة . وقال أصحابُ الشافعي : إن خَرَجَ العَبْدُ إلينا قَبْلَ إسلامِهِ ،^(٤٣) ثم أسْلَمَ^(٤٤) ، لم يُرَدِّ إليهم ، وإن أسْلَمَ قَبْلَ خُرُوجِهِ ، ثم خَرَجَ إلينا ، لم يَصِرْ حُرًّا ، لأنَّهم في أمانٍ مِنَّا ، والهدنة تُمنَعُ من جَوَازِ القَهْرِ . وقال الشافعي في^(٤٥) قول له^(٤٤) : إذا جاءَت امرأةٌ^(٤٥) مُسْلِمَةٌ ، وجَبَ رَدُّ مَهْرِها ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَءَاتَوْهُمْ مَا أَنْفَقُوا ﴾^(٤٦) . يعنى رَدُّ المهر^(٤٧) إلى زَوْجِها إذا

(٤٠) في الأصل ، م : « بما » .

(٤١) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٤٢) في ب : « يقتضى » .

(٤٣-٤٤) سقط من : م .

(٤٤-٤٥) في م : « قوله » .

(٤٥) في م زيادة : « له » .

(٤٦) سورة الممتحنة ١٠ .

(٤٧) في م : « مهرها » .

٦٥/١٠ ظ جاء يطلبها / ، وإن جاء غيره ، لم يرد إليه شيء . ولنا ، أنه من غير أهل دار الإسلام ، خرج إلينا ، فلم يجب^(٤٨) رده ، ولا رد شيء بدلا عنه ، كالحرم من الرجال ، وكالعبد إذا خرج ثم أسلم . وقولهم : إنهم^(٤٩) في أمان منا . قلنا : إنما أمانهم^(٥٠) ممن هو في دار الإسلام ، الذين هم في قبضة الإمام ، فأما من^(٥١) هو في دارهم ، ومن ليس في قبضته ، فلا يمنع منه ، بدليل ما لو خرج العبد قبل إسلامه ، ولهذا لما قتل أبو بصير الرجل الذي جاء لرده ، لم ينكره النبي ﷺ ، ولم يضمه^(٥٢) ، ولما انفرد هو وأبو جندل وأصحابهما عن النبي ﷺ في صلح الحديبية ، فقطعوا الطريق عليهم ، وقتلوا^(٥٣) من قتلوا^(٥٣) منهم ، وأخذوا المال ، لم ينكر ذلك النبي ﷺ ، ولم يأمرهم برد ما أخذوه ، ولا غرامة ما أثلّفوه^(٥٤) . وهذا الذي أسلم كان في دارهم وقبضتهم ، وقهرهم على نفسه ، فصار حرا ، كما لو أسلم بعد خروجه . وأما المرأة ، فلا يجب رد مهرها ؛ لأنها لم تأخذ منهم^(٥٥) شيئا ، ولو أخذته كانت قد قهرتهم عليه في دار القهر ، ولو وجب عليها عوضه ، لوجب مهر المثل دون المسمى . والآية ، قال قتادة : يُبيح رد المهر . وقال عطاء ، والزهرى ، والثوري : لا يعمل بها اليوم^(٥٥) . وعلى أن الآية إنما نزلت في قضية الحديبية ، حين كان النبي ﷺ شرط لهم رد من جاءه مسلما ، فلما منع الله رد النساء ، أمر برد مهورهن^(٥٦) ، وكلامنا فيما إذا وقع الصلح مطلقا ، فليس هو في معنى ما تناوله الأمر . وإن وقع الكلام فيما إذا شرط رد النساء ، لم يصح أيضا ؛ لأن الشرط الذي كان النبي ﷺ شرطه ، كان صحيحا ، وقد نسخ ، فإذا

(٤٨) في ١ : « يجوز » .

(٤٩) في الأصل ، م : « إنه » .

(٥٠) في ١ : « أمانهم » .

(٥١) سقط من : م .

(٥٢) أخرجه البخاري ، في : باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب ... ، من كتاب الشروط . صحيح

البخاري ٢٥٧/٣ ، ٢٥٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣١/٤ .

(٥٣-٥٣) سقط من : ١ .

(٥٤) في م : « منه » .

(٥٥) في ب : « لليوم » .

(٥٦) انظر : ما أخرجه البخاري ، في : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٦٢/٥ .

شَرْطُهُ^(٥٧) الْآنَ كَانَ بَاطِلًا ، فَلَا يَجُوزُ قِيَاسُهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا إلْحَاقُهُ بِهِ .

فصل : والشروط في عَقْدِ الْهُدْنَةِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ صَحِيحٌ ؛ مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِمْ مَالًا ، أَوْ مَعُونَةً الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ حَاجَتِهِمْ إِلَيْهِمْ ، أَوْ يَشْتَرِطَ^(٥٨) لَهُمْ أَنْ يَرُدَّ مِنْ جِأَاهُ مِنَ الرِّجَالِ مُسْلِمًا أَوْ بِأَمَانٍ . فَهَذَا يَصِحُّ . وَقَالَ / أَصْحَابُ^(٥٩) الشَّافِعِيِّ : لَا يَصِحُّ شَرْطُ رَدِّ الْمُسْلِمِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَشِيرَةٌ تُحِمِّيهِ وَتَمْنَعُهُ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرَطَ ذَلِكَ فِي صَلَاحِ الْخُدَيْيَّةِ ، وَوَقَّى لَهُمْ بِهِ ، فَرَدَّ أَبُو جَنْدَلٍ^(٦٠) بِنِ سُهَيْلٍ^(٦١) وَأَبَا بَصِيرٍ ، وَلَمْ يَخْصَّ بِالشَّرْطِ ذَا الْعَشِيرَةِ ، وَلَأنَّ ذَا الْعَشِيرَةِ إِذَا كَانَتْ عَشِيرَتُهُ هِيَ الَّتِي تَفْتِنُهُ وَتُوْذِيهِ ، فَهُوَ كَمَنْ لَا عَشِيرَةَ لَهُ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ هَذَا الشَّرْطُ إِلَّا عِنْدَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَتَعَيَّنِ الْمَصْلَحَةُ^(٦٢) فِيهِ ، وَمَتَى شَرَطَ لَهُمْ ذَلِكَ ، لَزِمَ الْوَفَاءُ بِهِ ، بِمَعْنَى^(٦٣) أَنَّهُمْ إِذَا جَاءُوا فِي طَلَبِهِ ، لَمْ يَمْنَعْنَاهُمْ أَخْذَهُ ، وَلَا يُجْبِرُهُ^(٦٤) الْإِمَامُ عَلَى الْمَضِيِّ مَعَهُ ، وَلَهُ أَنْ يَأْمُرَهُ^(٦٥) سِرًّا بِالْهَرَبِ مِنْهُمْ ، وَمُقَاتَلَتِهِمْ ، فَإِنَّ أَبَا بَصِيرٍ لَمَّا جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ ، وَجَاءَ الْكُفَارُ فِي طَلَبِهِ ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّا لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْعَدُوُّ ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا عَاهَدْنَاهُمْ عَلَيْهِ ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لَكَ فَرْجًا وَمَخْرَجًا » فَلَمَّا رَجَعَ مَعَ الرَّجُلَيْنِ ، قَتَلَ أَحَدَهُمَا فِي طَرِيقِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ أَوْفَى اللَّهُ ذِمَّتَكَ ، قَدْ رَدَدْتَنِي إِلَيْهِمْ ، وَأَنْجَانِي^(٦٥) اللَّهُ مِنْهُمْ . فَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَمْ يَلْمَهُ ، بَلْ قَالَ : « وَيْلُ أُمِّهِ مِسْعَرُ حَرْبٍ ، لَوْ كَانَ مَعَهُ رِجَالٌ ! » فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ أَبُو بَصِيرٍ ، لَحِقَ بِسَاحِلِ الْبَحْرِ ، وَأَنْحَازَ إِلَيْهِ أَبُو جَنْدَلٍ بِنِ سُهَيْلٍ وَمَنْ مَعَهُ مِنْ

(٥٧) فِي الْأَصْلِ ، م : « شَرْطٌ » .

(٥٨) فِي الْأَصْلِ : « يَشْرُطُ » .

(٥٩) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٦٠-٦٠) سَقَطَ مِنْ : م .

(٦١) فِي ب : « الْمَصْلَحَةُ » .

(٦٢) فِي أ : « يَعْنِي » .

(٦٣) فِي الْأَصْلِ : « يَجْبِرُهُمْ » .

(٦٤) فِي الْأَصْلِ : « يَأْمُرُهُمْ » .

(٦٥) فِي أ ، م : « فَأَنْجَانِي » .

المُسْتَضْعَفِينَ بِمَكَّةَ ، فَجَعَلُوا لَا تَمُرُّ عَلَيْهِمْ ^(٦٦) عَيْرٌ لِقُرَيْشٍ إِلَّا عَرَضُوا لَهَا ، فَأَخَذُوهَا ، وَقَتَلُوا مَنْ مَعَهَا ، فَأَرْسَلَتْ قُرَيْشٌ ، إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، تُنَاشِدُهُ اللَّهَ وَالرَّحِمَ ، أَنْ يَضُمَّهُمْ إِلَيْهِ ، وَلَا يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَحَدًا جَاءَهُ ، فَفَعَلَ . فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْكُفَّارِ أَنْ يَتَحَيَّزَ وَانَاحِيَةً ، وَيَقْتُلُونَ ^(٦٧) مَنْ قَدَرُوا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارِ ، وَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا يَدْخُلُونَ فِي الصُّلْحِ . وَإِنْ ضَمَّهُمُ الْإِمَامُ إِلَيْهِ بِإِذْنِ الْكُفَّارِ ، دَخَلُوا فِي الصُّلْحِ ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ قَتْلَ الْكُفَّارِ وَأَمْوَالَهُمْ .

٦٦/١٠ ظ وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ هَارِبًا مِنَ الْكُفَّارِ ، يَرْسُفُ فِي قُبُورِهِ ، قَامَ إِلَيْهِ أَبُوهُ ^(٦٦) ، فَلَطَمَهُ ، وَجَعَلَ يَرُدُّهُ ، قَالَ عُمَرُ : فَقُمْتُ إِلَى جَانِبِ أَبِي جَنْدَلٍ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُمْ الْكُفَّارُ ، وَإِنَّمَا دُمُ أَحَدِهِمْ دَمُ كُلِّبٍ . وَجَعَلْتُ أُذْنِي مِنْهُ قَائِمَ السَّيْفِ لَعَلَّهُ أَنْ يَأْخُذَهُ ، فَيَضْرِبَ بِهِ أَبَاهُ ، قَالَ : فَضَنَّ الرَّجُلُ بِأَبِيهِ ^(٦٨) . الثَّانِي ، شَرْطُ فَاسِدٍ ، مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِطَ رَدُّ النِّسَاءِ ، أَوْ مُهَوَّرِهِنَّ ، أَوْ رَدِّ سِلَاحِهِمْ ، أَوْ إِعْطَاءَهُمْ شَيْئًا مِنْ سِلَاحِنَا ، أَوْ مِنْ آلَاتِ الْحَرْبِ ، أَوْ يَشْتَرِطَ لَهُمْ مَا لَا فِي مَوْضِعٍ لَا يَجُوزُ بِذَلِكَ ، أَوْ يَشْتَرِطَ نَقْضَهَا مَتَى شَاءُوا ^(٦٩) ، أَوْ ^(٧٠) أَنْ لِكُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ نَقْضًا ، أَوْ يَشْتَرِطَ رَدُّ الصَّبِيَّانِ ، أَوْ رَدُّ ^(٧١) الرِّجَالِ ، مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ . فَهَذِهِ كُلُّهَا شُرُوطُ فَاسِدَةٍ ، لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهَا . وَهَلْ يَفْسُدُ الْعَقْدُ بِهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى الشَّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فِي الْبَيْعِ ، إِلَّا فِيمَا إِذَا شَرَّطَ أَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ^(٧٢) نَقْضَهَا مَتَى شَاءَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَصِحَّ وَجْهًا وَاحِدًا ، لِأَنَّ طَائِفَةَ الْكُفَّارِ يَنْبَغِي عَلَى هَذَا الشَّرْطِ ، فَلَا يَحْصُلُ الْأَمْنُ مِنْهُمْ ، وَلَا أَمْنُهُمْ مِنَّا ، فَيَفُوتُ مَعْنَى الْهُدْنَةِ . وَإِنَّمَا يَصِحُّ شَرْطُ رَدِّ النِّسَاءِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهْجِرَاتٌ ﴾

(٦٦) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٦٧) كذا في النسخ بالرفع . وانظر الأفعال الآتية .

(٦٨) أخرج نحوه ابن أبي شيبة ، في : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازي . المصنف ٤٥٠/١٤ .

(٦٩) في ب : « شاءت » .

(٧٠) سقط من : الأصل .

(٧١) في ب : « يرد » .

(٧٢) في م : « منهم » .

إلى قوله : ﴿ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ ^(٧٣) . وقال النبي ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ مَنَعَ الصُّلْحَ فِي النِّسَاءِ » ^(٧٤) . وتُفَارِقُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ؛ أَحَدُهَا ؛ أَنَّهَا لَا تَأْمَنُ مِنْ ^(٧٥) أَنْ ^(٧٦) تُزَوَّجَ ^(٧٧) كَافِرًا يَسْتَحِلُّهَا ، أَوْ يُكْرِهَهَا مَنْ يَنَالُهَا ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ : ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ ^(٧٨) . الثَّانِي ، أَنَّهَا رُبَّمَا فُتِنَتْ عَنْ دِينِهَا ؛ لِأَنَّهَا أَضْعَفُ قَلْبًا ، وَأَقْلُ مَعْرِفَةً مِنَ الرَّجُلِ ^(٧٩) . الثَّالِثُ ، أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا يُمَكِّنُهَا فِي الْعَادَةِ الْهَرَبُ وَالتَّخَلُّصُ ، بخلاف الرجل . ولا يجوزُ رَدُّ الصَّبِيَّانِ الْعُقُلَاءِ إِذَا جَاءُوا مُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ فِي الضَّعْفِ فِي الْعَقْلِ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَالْعَجْزِ عَنِ التَّخَلُّصِ وَالْهَرَبِ . فَأَمَّا الطِّفْلُ الَّذِي لَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ ، فَيَجُوزُ رَدُّهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ .

٦٧/١٠ و

فصل : وَإِذَا طَلَبْتَ امْرَأَةً أَوْ صَبِيَّةً مُسْلِمَةً ، الْخُرُوجَ مِنْ عِنْدِ الْكُفَّارِ ، جَازَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ إِخْرَاجُهَا ؛ لِمَا رَوَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ ، وَقَفَتْ ابْنَةُ حَمْزَةَ عَلَى الطَّرِيقِ ، فَلَمَّا مَرَّ بِهَا عَلِيٌّ قَالَتْ : يَا ابْنَ عَمٍّ ، إِلَى مَنْ تَدْعُنِي ؟ فَتَنَاوَلَهَا ، فَدَفَعَهَا إِلَى فَاطِمَةَ ، حَتَّى قَدِمَ بِهَا الْمَدِينَةَ ^(٧٩) .

١٦٧٦ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا اسْتَأْجَرَ الْأَمِيرُ قَوْمًا يَعُزُّونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ لِمَنَافِعِهِمْ ، لَمْ يُسْهِمْ لَهُمْ ، وَأَعْطُوا مَا اسْتَوْجَرُوا بِهِ)

نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى هَذَا ، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ ، فَقَالَ ، فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَحَنَبِلَ ، فِي الْإِمَامِ يَسْتَأْجِرُ قَوْمًا يَدْخُلُ بِهِمْ بِلَادَ الْعَدُوِّ : لَا يُسْهِمُ لَهُمْ ، وَيُؤْفَى لَهُمْ بِمَا اسْتَوْجَرُوا عَلَيْهِ . وَقَالَ

(٧٣) سورة الممتحنة ١٠ .

(٧٤) تقدم ترجمته ، في صفحة ٥٩ .

(٧٥) سقط من : أ .

(٧٦) سقط من : ب .

(٧٧) في أ ، ب : « تزوج » .

(٧٨) في أ : « الرجال » .

(٧٩) أخرجه البخاري ، في : باب كيف يكتب هذا ما صالح عليه فلان بن فلان ... ، من كتاب الصلح ، وفي : باب عمرة القضاء ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢٤٢/٣ ، ١٨٠/٥ . والبيهقي ، في : باب نقض الصلح فيما لا يجوز وهو ترك النساء ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٢٨/٩ ، ٢٢٩ .

القاضي : هذا محمول على استتجار مَنْ لا يَجِبُ عليه الجهادُ ، ^(١) كالعبيد والكفار . أمَّا الرجال المسلمون ^(٢) الأحرار ، فلا يصحُّ استتجارهم على الجهادِ ^(٣) ؛ لأنَّ الغزو يتعيَّن بحضوره على مَنْ كان من أهله ، فإذا تعيَّن عليه الفرضُ ، لم يجزْ أن يفعلَه عن غيره ، كمن عليه حجة الإسلام ، ^(٤) لا يجوزُ ^(٥) أن يحجَّ عن غيره . وهذا مذهب الشافعي . ويَحْتَمِلُ أن يُحْمَلَ كلامُ أحمد والخرقى على ^(٦) ظاهره ، في صحَّة الاستتجار على الغزو لمن لم يتعيَّن عليه ؛ لما روى أبو داود ^(٧) ، بإسناده عن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله ﷺ قال : « لِلْعَازِي أَجْرُهُ ، وَلِلْجَاعِلِ أَجْرُهُ ^(٨) وَأَجْرُ الْعَازِي ^(٩) » . وروى سعيد بن منصور ^(١٠) ، عن جُبَيْر بن نُفَيْر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَثَلُ الَّذِينَ يَغْزُونَ مِنْ أُمَّتِي ، وَيَأْخُذُونَ الْجُعْلَ ، وَيَتَّقُونَ بِهِ عَلَى عَدُوِّهِمْ ، مَثَلُ أُمِّ مُوسَى ، تُرْضِعُ وَلَدَهَا ، وتأْخُذُ أَجْرَهَا » . ولأنَّه أمرٌ لا يختصُّ فاعله أن يكون من أهل القرية ، فصَحَّ الاستتجارُ عليه ، كبناء المساجد ، ^(١١) أو لم يتعيَّن عليه الجهادُ ، فصَحَّ أن يُوجِرَ نفسه عليه كالعبد . ويفارق الحجَّ ، حيثُ إنَّه ليس بفرض عيَّن ، وإنَّ الحاجة داعية إليه ، وفي المنع من أخذ الجُعْلِ عليه تعطيلٌ له ، ومنعٌ له ممَّن ^(١٢) فيه للمسلمين نفعٌ ، وبهم إليه حاجةٌ ، فينبغي أن يجوزَ ، بخلاف الحجِّ . إذا ثبتَ هذا ، فإن قلنا بالأوَّل ، فالإجارة فاسدةٌ ، وعليه الأجرة يردُّها ، وله سَهْمُهُ ؛ لأنَّ غزوَه بغير أجرٍ . وإن قلنا بصحَّة ، فظاهرُ كلام أحمد والخرقى ، رَحِمَهُمَا اللهُ ، أنَّه لا يُسَهَّمُ ^(١٣) له ؛ لأنَّ غزوَه بعوضٍ ، فكأنَّه واقعٌ من غيره ، فلا يستحقُّ شيئاً . وقد

(١-١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢) في م : « والمسلمون » .

(٣-٣) في أ ، ب : « لم يجوز » .

(٤) في ب : « في » .

(٥) في : باب الرخصة في أخذ الجعائل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١٦/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٧٤/٢ .

(٦-٦) سقط من : م .

(٧) في : باب ما جاء في الرجل يغزو بالجعل ، من كتاب الجهاد . السنن ١٤١/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في كراهية أخذ الجعائل ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٢٧/٩ .

(٨-٨) في الأصل : « ولم » .

(٩) في م : « مما » .

(١٠) في م : « سهم » .

رَوَى أَبُو دَاوُدَ^(١١) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَعْلَى بْنِ مُنِيَّةَ^(١٢) ، قَالَ : أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْغَزْوِ ، وَأَنَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ، لَيْسَ لِي خَادِمٌ ، فَالْتَمَسْتُ أَجِيرًا يَكْفِينِي ، وَأُجْرِي لَهُ سَهْمَهُ ، فَوَجَدْتُ رَجُلًا ، فَلَمَّا دَنَا الرَّحِيلُ ، قَالَ : مَا أَذْرِي مَا السُّهُمَانُ وَمَا يَبْلُغُ سَهْمِي ، فَسَمَّ لِي شَيْئًا كَانَ السُّهُمُ أَوْ لَمْ يَكُنْ . فَسَمَّيْتُ لَهُ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ ، فَلَمَّا حَضَرَتْ غَنِيمَةٌ أَرَدْتُ أَنْ أُجْرِي لَهُ سَهْمَهُ ، فَذَكَرْتُ الدَّنَانِيرَ ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَذَكَرْتُ لَهُ أَمْرَهُ ، فَقَالَ : « مَا أَجَدُّ لَهُ فِي غَزْوَتِهِ^(١٤) هَذِهِ فِي^(١٤) الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا دَنَانِيرُهُ الَّتِي سَمَّيْتُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُسْهِمَ لَهُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخَلَالِ . قَالَ : وَرَوَى جَمَاعَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ لِلْأَجِيرِ السُّهُمَ إِذَا قَاتَلَ . وَرَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ ، أَنَّ كُلَّ مَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ فَلَهُ السُّهُمُ . قَالَ : وَهَذَا الَّذِي^(١٥) أَعْتَمَدُ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ . وَوَجْهُ ذَلِكَ ، مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَحَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ، وَقَوْلِ عُمَرَ : الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ^(١٦) . وَلَأنَّهُ حَاضِرٌ لِلْوُقْعَةِ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، فَيُسْهِمُ لَهُ كَغَيْرِ الْأَجِيرِ . فَأَمَّا الَّذِينَ يُعْطَوْنَ مِنْ حَقِّهِمْ مِنَ الْفَيْءِ ، فَلَهُمْ سِهَامُهُمْ ، لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُ^(١٧) لِيُغْزَوْ ، لِأَنَّهُ عِوَضٌ عَنْ جِهَادِهِ ، بَلْ تَفْعُ جِهَادِهِ لَهُ لِأَلْغِيهِ . وَكَذَلِكَ مَنْ يُعْطَوْنَ مِنَ الصَّدَقَاتِ ، وَهُمْ الَّذِينَ إِذَا نَشِطُوا لِلْغَزْوِ أُعْطُوا ، فَإِنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مَعُونَةً لَهُمْ ، لَا عِوَضًا ، وَلِذَلِكَ إِذَا دَفَعَ^(١٨) إِلَى الْغَزَاةِ مَا^(١٩) يَتَقَوَّوْنَ بِهِ ، وَيَسْتَعِينُونَ بِهِ ، كَانَ لَهُ فِيهِ الثَّوَابُ ، وَلَمْ يَكُنْ عِوَضًا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ »^(٢٠) .

(١١) في : باب الرجل يغزو بأجر الخدمة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود . ١٦/٢ . والبيهقي ، في : باب من استأجر إنسانا للخدمة في الغزو ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٢٩/٩ .

(١٢) في الأصل ، أ ، م : « منه » تصحيف . وفي ب : « أمية » ، وهو أبوه ، وورد في بعض نسخ سنن أبي داود . انظر : عون المعبود ٣٢٣/٢ .

(١٣) سقط من : الأصل ، أ ، ب .

(١٤-١٤) في م : « في هذه » .

(١٥) سقط من : أ ، ب .

(١٦) تقدم تخريجه ، في صفحة ٨٤ .

(١٧) في الأصل ، أ ، م : « لهم » .

(١٨) في الأصل ، ب : « دافع » .

(١٩) سقط من : م .

(٢٠) أخرجه البخاري ، في : باب فضل من جهز غازيا ... ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٣٢/٤ ، ٣٣ .

ومسلم ، في : باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٥٠٧/٣ . وأبو داود ،

في : باب ما يجزي من الغزو ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ١١/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل من جهز =

فصل: فأما الأجير للخدمة في الغزو ، أو الذي ^(٢١) يكرى ذابّة له ^(٢٢) ، ويخرج معها ، ويشهد الوقعة ، فعن أحمد ، فيه روايتان ؛ إحداهما ، لا سهم له . وهو قول الأوزاعي ، وإسحاق ، قالا : المستأجر على خدمة القوم لا سهم له . ووجهه حديث يعلى بن منية . والثانية ، يُسهم لهما ، إذا شهدا القتال مع الناس . وهو قول مالك ، وابن المنذر . وبه قال الليث إذا قاتل ، وإن اشتغل بالخدمة فلا سهم له . واحتج ابن المنذر بحديث سلمة بن الأكوع ، أنه كان أجيرا للطلحة حين أدرك عبد الرحمن بن عيينة ، حين أغار على سرح رسول الله ﷺ ، فأعطاه النبي ﷺ سهم الفارس والراجل ^(٢٣) . وقال القاضي : يُسهم له إذا كان مع المجاهدين ، وقصده ^(٢٤) الجهاد ، فأما لغير ذلك فلا . وقال الثوري : يُسهم له إذا قاتل ، ويرفع عن استأجره نفقة ما اشتغل عنه .

فصل: فأما التاجر والصانع ، كالخياط والخباز والبيطار والحداد والإسكاف ، فقال أحمد : يُسهم لهم إذا حضروا . قال أصحابنا : قاتلوا أو لم يقاتلوا . وبه قال في التاجر الحسن ، وابن سيرين ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي . وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يُسهم لهم ^(٢٥) ، إلا أن يقاتلوا . وعن الشافعي كقولنا . وعنه ، لا يُسهم له بحال . قال القاضي ، في التاجر والأجير : إذا كانا مع المجاهدين ، وقصدهما الجهاد ، وإنما معه المتاع إن طلب منه بآعه ، والأجير قصده الجهاد أيضا ، فهذا يُسهم لهما ؛ لأنهما ^(٢٥) غازيان ، والصناع بمنزلة التجار ^(٢٦) ، متى كانوا مستعدين للقتال ، ومعهم السلاح ،

= غازيا ، من أبواب فضائل الجهاد . عارضة الأحوذى ١٢٧/٧ . والنسائي ، في : باب فضل من جهز غازيا ، من كتاب الجهاد . المجتبى ٣٨/٦ . وابن ماجه ، في : باب من جهز غازيا ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٢١/٢ ، ٩٢٢ . والدارمي ، في : باب في فضل من جهز غازيا ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٠٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٠/١ ، ٥٣ ، ١١٥/٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٩٢/٥ ، ١٩٣ .

(٢١-٢٢) في الأصل : « يكون دوابه له » .

(٢٢) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٤ .

(٢٣) في م : « وصحبة » .

(٢٤) في ب : « له » .

(٢٥) في النسخ : « لأنهم » .

(٢٦) في ١ ، ب : « التاجر » .

غَزَوْا بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، فَفِيهِمْ ^(٣٥) رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا شَيْءَ لَهُمْ ، وَهُوَ فِيءٌ لِلْمُسْلِمِينَ . وَالثَّانِيَةُ ، يُخَمَّسُ ، وَالباقى لَهُمْ . وَهَذِهِ ^(٣٦) أَصَحُّ . وَوَجْهُ الرَّوَايَتَيْنِ مَا تَقَدَّمَ . وَيُخَرَّجُ فِيهِ وَجْهٌ كَالرَّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَهُوَ أَنَّ الْجَمِيعَ ^(٣٧) لَهُمْ مِنْ غَيْرِ خُمْسٍ ؛ لِكَوْنِهِ ^(٣٨) اكْتِسَابًا مَبَاحًا ^(٣٨) مِنْ غَيْرِ جِهَادٍ .

١٦٧٧ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَمَنْ غَلَّ ^(١) مِنَ الْغَنِيمَةِ) ، حُرِّقَ رَحْلُهُ كُلُّهُ ، إِلَّا الْمُصْحَفَ ، وَمَا فِيهِ رُوحٌ)

الْعَالُ : هُوَ الَّذِي يَكْتُمُ مَا يَأْخُذُهُ ^(٢) مِنَ الْغَنِيمَةِ ، فَلَا يُطْلِعُ الْإِمَامَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَضَعُهُ مَعَ الْغَنِيمَةِ ، فَحُكْمُهُ أَنْ يُحَرَّقَ رَحْلُهُ كُلُّهُ . وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَفُقَهَاءُ الشَّامِ ، مِنْهُمْ مَكْحُولٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ ، وَيَزِيدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ . وَاتَى سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بِغَالٍ ، فَجَمَعَ مَالَهُ وَأَحْرَقَهُ ، وَعَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ خَاضِرٌ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَعْبهُ . وَقَالَ يَزِيدُ ابْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ / : السُّنَّةُ فِي الَّذِي يُغْلُ ، أَنْ يُحَرَّقَ رَحْلُهُ ^(٣) . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ ، فِي « سُنَنِهِ » ^(٤) . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُحَرَّقُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَرَّقْ ، فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو ^(٥) رَوَى ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَصَابَ غَنِيمَةً ، أَمَرَ بِلَا لَا فَنَادَى فِي النَّاسِ ، فَيَجِئُونَ بِغَنَائِمِهِمْ ، فَيُخَمَّسُهُ ، وَيُقَسِّمُهُ ، فَجَاءَ رَجُلٌ بَعْدَ ذَلِكَ بِزِمَامٍ مِنْ شَعِيرٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا فِيمَا كُنَّا أَصَبْنَا مِنَ الْغَنِيمَةِ . فَقَالَ : « سَمِعْتُ بِلَا لَا نَادَى ثَلَاثًا ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ ؟ » .

(٣٥) فِي م : « فِيهِ » .

(٣٦) فِي م : « وَهَذَا » .

(٣٧) فِي ١ ، ب : « الْجَمْع » .

(٣٨-٣٨) فِي النِّسْخ : « اكْتِسَابٌ مَبَاحٌ » .

(١-١) سَقَطَ مِنْ : أ .

(٢) فِي ب : « أَخَذَهُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٤) أَخْرَجَ الْأَوَّلُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي عَقُوبَةِ مَنْ غَلَّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . السَّنَنُ ٢٧٠/٢ . وَلَمْ نَجِدْ الثَّانِي فِيهِ .

(٥) فِي م : « عَمْرٌ » خَطَأً .

فَاعْتَدَرَ ، فَقَالَ : « كُنْ ^(٦) أَتَتْ تَجِيءُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَلَنْ أَقْبَلَهُ عَنْكَ ^(٧) » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٨) . وَلَأنَّ إِحْرَاقَ الْمَتَاعِ إِضَاعَةٌ لَهُ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ . وَلَنَا ؛ مَا رَوَى صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ ^(٩) ، قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ مَسْلَمَةَ أَرْضَ الرُّومِ ، فَأَتَيْتُ بَرَجِلَ قَدْ غَلَّ ، فَسَأَلَ ^(١٠) سَالِمًا عَنْهُ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غَلَّ ، فَاحْرِقُوا مَتَاعَهُ ، وَاضْرِبُوهُ » . قَالَ : فَوَجَدْنَا فِي مَتَاعِهِ مُصَدَّ خَفًا ، فَسَأَلَ سَالِمًا عَنْهُ ، فَقَالَ : بَعُ ، وَتَصَدَّقْ بِشَمَنِهِ ^(١١) . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُمُ ^(١٢) ؟ وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ أَخْرَقُوا مَتَاعَ الْعَالِ ^(١٣) . فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَعْتَرِفْ أَنَّهُ أَخَذَ مَا أَخَذَهُ عَلَى سَبِيلِ الْغُلُولِ ، وَلَا أَخَذَهُ لِنَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا تَوَاتَى فِي الْمَجِيءِ بِهِ ، وَلَيْسَ الْخِلَافُ فِيهِ ، وَلَأنَّ الرَّجُلَ جَاءَهُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ تَائِبًا مُعْتَدِرًا ، وَالتَّوْبَةُ تَجِبُ مَا قَبْلَهَا ، وَتَمْحُو الْحَوْبَةَ . وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، فَإِنَّمَا نَهَى عَنْهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَلَا يُعَدُّ تَضْيِيعًا ، كَالْقَاءِ الْمَتَاعِ فِي الْبَحْرِ إِذَا خِيفَ الْعَرَقُ ، وَقَطْعُ يَدِ الْعَبْدِ السَّارِقِ ، مَعَ أَنَّ الْمَالَ لَا تَكَادُ الْمَصْلَحَةُ تَحْصُلُ بِهِ إِلَّا بِذَهَابِهِ ، فَأَكُلُهُ إِثْلَافَهُ ، وَإِنْفَاقُهُ إِذْهَابُهُ ، وَلَا يُعَدُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ

(٦) سقط من : ١ .

(٧) في م : « منك » .

(٨) في : باب في الغلول إذا كان يسيرا ... ، من كتاب الجهاد . السنن أبي داود ٦٣/٢ .

(٩) في ١ : « زيادة » . وفي م : « زرارة » .

(١٠) أي مسلمة .

(١١) في ب : « عنه » .

(١٢) أخرجه سفيان بن منصور ، في : باب في عقوبة من غل ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٦٩/٢ . وأبو داود ، في : باب في عقوبة الغال ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٦٣/٢ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الغال ما يُصنع به ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٢٤٧/٦ . والدارمي ، في : باب في عقوبة الغال ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣١/٢ .

(١٣) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يقطع من غل ... ، ولا يحرق . ومن قال : يحرق ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٠٢/٩ . وابن أبي شيبة ، في : باب الرجل يوجد عنده الغلول ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤٩٦/١٢ .

٦٩/١٠ ط ٦٩/١٠ تَضْيِيعًا وَلَا إِفْسَادًا ، وَلَا يُنْهَى ^(١٤) عَنْهُ . وَأَمَّا الْمُصْحَفُ ، فَلَا يُحَرَّقُ ؛ / لِحُرْمَتِهِ ، وَلَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ سَالِمٍ فِيهِ ، وَالْحَيَوَانُ لَا يُحَرَّقُ ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّهَا ^(١٥) ، وَلِحُرْمَةِ الْحَيَوَانِ فِي نَفْسِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي اسْمِ الْمَتَاعِ الْمَأْمُورِ بِإِحْرَاقِهِ . وَهَذَا لِاخْتِلَافٍ فِيهِ . وَلَا تُحَرَّقُ آلَةُ الدَّابَّةِ أَيْضًا . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا ^(١٦) لِلانْتِفَاعِ بِهَا ، ^(١٧) وَلِأَنَّهَا تَابِعَةٌ ^(١٨) لِمَا يُحَرَّقُ ، فَأَشْبَهَ جِلْدَ الْمُصْحَفِ وَكَيْسَهُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُحَرَّقُ سَرَجُهُ وَإِكَافُهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَلْبُوسُ حَيَوَانٍ ، فَلَا يُحَرَّقُ ، كَثِيَابِ الْغَالِ . وَلَا تُحَرَّقُ ثِيَابُ الْغَالِ الَّتِي عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ غُرْبَانًا ، وَلَا مَا غُلَّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَنِيمَةِ الْمُسْلِمِينَ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَالَّذِي أَصَابَ فِي ^(١٩) الْغُلُولِ ، أَى شَيْءٍ يُصْنَعُ بِهِ ؟ قَالَ : يُرْفَعُ إِلَى الْمَغْنَمِ . وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ . وَلَا سِلَاحُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْقِتَالِ ، وَلَا نَفَقَتُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحَرَّقُ عَادَةً ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ ، أَوْ مَا أَبْقَتِ النَّارُ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَهُوَ لِصَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ كَانَ ثَابِتًا عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُوجَدْ مَا يُزِيلُهُ ، وَإِنَّمَا عَوِقَبَ بِإِحْرَاقِ مَتَاعِهِ ، فَمَا لَمْ يَخْتَرِقْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُبَاعَ الْمُصْحَفُ ، وَيُتَصَدَّقَ بِهِ ؛ لِقَوْلِ سَالِمٍ فِيهِ . وَإِنْ كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ كُتُبِ الْحَدِيثِ أَوْ الْعِلْمِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تُحَرَّقَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ نَفْعَ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى الدِّينِ ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ الْإِضْرَارُ بِهِ فِي دِينِهِ ، وَإِنَّمَا الْقَصْدُ الْإِضْرَارُ بِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُنْيَاهُ .

فصل : وَإِنْ لَمْ يُحَرَّقْ رَحْلُهُ حَتَّى اسْتَحْدَثَ مَتَاعًا آخَرَ ، أَوْ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ ، أُحْرِقَ مَا كَانَ مَعَهُ ^(٢٠) حَالِ الْغُلُولِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى بَلَدِهِ . قَالَ : يَنْبَغِي أَنْ يُحَرَّقَ مَا كَانَ مَعَهُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ . وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ إِحْرَاقِ رَحْلِهِ ، لَمْ يُحَرَّقْ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ ^(٢١) عُقُوبَةٌ ، فَتَسْقُطُ بِالمَوْتِ ، كَالْحُدُودِ ، وَلِأَنَّهُ بِالمَوْتِ انْتَقَلَ إِلَى وَرَثَتِهِ ، فَأِحْرَاقُهُ عُقُوبَةٌ لِغَيْرِ الْجَانِي . وَإِنْ بَاعَ مَتَاعَهُ ، أَوْ وَهَبَهُ ، اِحْتَمَلَ أَنْ لَا يُحَرَّقَ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ لِغَيْرِهِ ،

(١٤) فِي ب : « نَهَى » .

(١٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ، فِي صَفْحَةِ ١٣٩ .

(١٦) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « إِلَيْهِ » .

(١٧-١٨) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « وَلِأَنَّهُ تَابِعٌ » .

(١٨) فِي أ : « مِنْ » .

(١٩) فِي م زِيَادَةٌ : « مِنْ » .

(٢٠) فِي م : « لَهَا » .

أشبهه ماله وانتقل عنه بالموت . / واحتمل أن يُنقض البيع والهبة ويُحرق ؛ لأنه تعلق به حق سابق على البيع والهبة ، فوجب تقديمه ، كالقصاص في حق الجاني .

فصل : وإن كان الغال صبيًا ، لم يُحرق متاعه . وبه قال الأوزاعي ؛ لأن الإحراق عقوبة ، وليس هو من أهلها ، فأشبهه الحد . وإن كان عبداً ، لم يُحرق متاعه ؛ لأنه لسيده ، فلا يعاقب سيده^(٢١) بجناية عبده^(٢٢) . وإن استهلك ما غله ، فهو في رقبته ؛ لأنه من جنائبه . وإن غلت امرأة أو ذمى أحرقت متاعهما ؛ لأنهما من أهل العقوبة ، ولذلك يُقطعان في السرقة ، ويُحدان في الزنى وغيره . وإن أنكر الغلول ، وذكر^(٢٣) أنه ابتاع ما بيده ، لم يُحرق متاعه ، حتى يثبت غلوله ببينة أو إقرار ؛ لأنه عقوبة^(٢٤) ، فلا يجب قبل ثبوته بذلك ، كالحد ، ولا يقبل في بينته إلا عدلان ؛ لذلك .

فصل : ولا يُحرم الغال سهمه . وقال أبو بكر : في ذلك روايتان ؛ إحداهما ، يُحرم سهمه ؛ لأنه قد جاء في الحديث : « يُحرم سهمه » . فإن صح ، فالحكم به^(٢٥) . وقال الأوزاعي ، في الصبي يغل : يُحرم سهمه ، ولا يُحرق متاعه . ولنا ، أن سبب الاستحقاق موجود ، فيستحق ، كالمسلم يغل^(٢٦) ، ولم يثبت حرمان سهمه في خبر ، ولا قياس ، فيبقى بحاله ، ولا يُحرق سهمه ، لأنه ليس من رجليه .

فصل : إذا تاب الغال قبل القسمة ، رد ما أخذ في المقيس ، بغير خلاف ؛ لأنه حق تعين رده إلى أهله . فإن تاب بعد القسمة ، فمقتضى المذهب أن يؤدي خمسَه إلى الإمام ، ويتصدق بالباقي . وهذا قول الحسن ، والزهري ، ومالك ، والأوزاعي ، والثوري ، والليث . وروى سعيد بن منصور^(٢٧) ، عن عبد الله بن المبارك ، عن صفوان ابن عمرو ، عن حوشب بن سيف ، قال : غزا الناس الروم ، وعليهم عبد الرحمن بن خالد

(٢١-٢٢) في ١ ، ب : « بجنايته » .

(٢٢) في ب : « وادعى » .

(٢٣) في م زيادة : « به » .

(٢٤) في الأصل ، ا ، م : « له » .

(٢٥) في م : « يعلم » .

(٢٦) في : باب ما جاء في من غل وندم ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٧/٢ .

ابن الوليد ، فغلَّ رجلٌ مائةَ دينارٍ ، ^(٢٧) فلَمَّا قَسِمَتِ الْغَنِيمَةُ ، وَتَفَرَّقَ النَّاسُ ، نَدِمَ ، فَأَتَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، فَقَالَ : قَدْ غَلَلْتُ مِائَةَ دِينَارٍ ^(٢٧) ، فَأَقْبِضْهَا . قَالَ : قَدْ تَفَرَّقَ النَّاسُ ، فَلَنْ أَقْبِضَهَا مِنْكَ حَتَّى / تُوَفِّيَ اللَّهَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ . فَأَتَى مُعَاوِيَةَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ . فَخَرَجَ وَهُوَ يَكْبِي ، فَمَرَّ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّاعِرِ السَّكْسَكِيِّ ، فَقَالَ : مَا يُكْبِيكَ ؟ فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ : ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ ^(٢٨) ، أُمِطِيعِي أَنْتِ يَا عَبْدَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَانْطَلِقِي إِلَى مُعَاوِيَةَ فَقُلِي لَهُ : خُذْ مِنِّي خُمْسَكَ ، فَأَعْطِهِ عَشْرِينَ دِينَارًا ، وَانْظُرِي إِلَى الثَّمَانِينَ الْبَاقِيَةِ ، فَتَصَدَّقِي بِهَا عَنْ ذَلِكَ الْجَيْشِ ، (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ أَسْمَاءَهُمْ وَمَكَائِهِمْ ، وَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ . فَقَالَ مُعَاوِيَةُ : أَحْسَنَ وَاللَّهِ ، لِأَنْ أَكُونَ أَنَا أَفْتَتِيَهُ بِهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي مِثْلُ ^(٢٩) كُلِّ شَيْءٍ أَمْتَلَكْتُ ^(٣٠) . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ رَأَى أَنْ يُتَصَدَّقَ بِالْمَالِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ صَاحِبُهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا أَعْرِفُ لِلصَّدَقَةِ ^(٣١) وَجْهًا ، وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ الْغَالِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ ^(٣٢) : « لَا أَقْبِلُهُ مِنْكَ ، حَتَّى تَجِيءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . وَلَنَا ، قَوْلُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصْرِهِمْ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا ، وَلِأَنَّ تَرْكَهُ تَضْيِيعٌ لَهُ ، وَتَعْطِيلٌ لِمَنْفَعَتِهِ الَّتِي خُلِقَ لَهَا ، وَلَا يَتَخَفُّ بِشَيْءٍ مِنْ إِثْمِ الْغَالِ ، وَفِي الصَّدَقَةِ بِهِ ^(٣٣) نَفْعٌ لِمَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَسَاكِينِ ، وَمَا يَحْصُلُ مِنْ أَجْرِ الصَّدَقَةِ يَصِلُ إِلَى صَاحِبِهِ ، فَيَذْهَبُ بِهِ الْإِثْمُ عَنِ الْغَالِ ، فَيَكُونُ أَوْلَى .

١٦٧٨ - مسألة ؛ قَالَ : (وَلَا يُقَامُ الْحَدُّ عَلَى مُسْلِمٍ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ أَتَى حَدًّا مِنَ الْغَزَاةِ ، أَوْ مَا يُوجِبُ قِصَاصًا ، فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ، لَمْ يُقَمْ

(٢٧-٢٧) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٨) سورة البقرة ١٥٦ .

(٢٩) سقط من : أ .

(٣٠) في ب : « أملك » .

(٣١) في ب : « الصدقة » .

(٣٢-٣٢) سقط من : م .

(٣٣) سقط من : م .

عليه حتى يقفل ، فيقام عليه حده . وهذا قال الأوزاعي ، وإسحاق . وقال مالك ،
والشافعي ، وأبو ثور ، وابن المنذر : يُقام الحد في كل موضع ؛ لأنَّ أمر الله تعالى بإقامته
مطلق في كل مكان وزمان ، إلا أن الشافعي قال : إذا لم يكن أمير الجيش الإمام ، أو أمير
إقليم ، فليس له إقامة الحد ، ويؤخر حتى يأتي الإمام ؛ لأنَّ إقامة الحدود إليه ، وكذلك إن
كان بالمسلمين حاجة إلى المَحْدود ، أو قوة به ، أو شغل عنه ، أخر . / وقال أبو حنيفة :
لا حد ولا قصاص في دار الحرب ، ولا إذا رجع . ولنا ، على وجوب الحد ، أمر الله تعالى
ورسوله به ، وعلى تأخيرهِ ، ما روى بسُربن^(١) أرطاة ، أنه أتى برجل في الغزاة قد سرق^(٢)
بُخْتِيَّة^(٣) ، فقال : لولا أنني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « لا تقطع الأيدي في الغزاة »
لقطعتك . أخرجه أبو داود ، وغيره^(٤) . ولأنَّه إجماع الصحابة ، رضي الله عنهم .
وروى سعيد ، في « سننه »^(٥) ، بإسناده عن الأخوص بن حكيم ، عن أبيه ، أنَّ عمر
كتب إلى الناس ، أن لا يجلدنَّ أمير جيش ولا سرية ولا رجلاً من المسلمين حداً ، وهو
غازٍ ، حتى يقطع الدرب قافلاً ؛ لئلا تلحقه حمية الشيطان ، فيلحق بالكفار . وعن أبي
الدرداء مثل ذلك . وعن علقمة ، قال : كنا في جيش في أرض الروم ، ومعنا حذيفة بن
اليمان ، وعلينا الوليد بن عتبة ، فشرب^(٦) الخمر ، فأرذنا أن نحده ، فقال حذيفة :
أتحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم ، فيطمعوا فيكم^(٧) . وأتى سعد بأبي مخجن يوم
القادسية ، وقد شرب الخمر ، فأمر به إلى القييد ، فلما التقى الناس قال أبو مخجن :

(١) في الأصل ، بزيادة : « أنى » . وفي م زيادة : « أبا » .

(٢) في ١ ، ب : « وقد » .

(٣) البخية من الإبل : الخراسانية .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يسرق في الغزو ، أيقطع ؟ ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٤٥٣/٢ .
والترمذي ، في : باب ما جاء أن لا تقطع الأيدي في الغزو ، من أبواب الحدود . عارضة الأحوذى ٢٣١/٦ . والدارمي ،
في : باب في أن لا يقطع الأيدي في الغزو ، سنن الدارمي ٢٣١/٢ .

(٥) في : باب كراهية إقامة الحدود في أرض العدو ، من كتاب الجهاد . السنن ١٩٦/٢ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب هل يقام الحد على المسلم في بلاد العدو ؟ ، من كتاب الجهاد . المصنف ١٩٧/٥ .
وابن أبي شيبة ، في : باب في إقامة الحد على الرجل في أرض العدو ، من كتاب الحدود . المصنف ١٠٣/١٠ .

(٦) في ب : « يشرب » .

(٧) أخرجه سعيد ، في الباب السابق . السنن ١٩٧/٢ . وعبد الرزاق ، في : الباب السابق . المصنف ١٩٨/٥ .

كَفَى حَزَنًا أَنْ تُطْرَدَ الْخَيْلُ بِالْقَنَا وَأَثْرَكَ مَشْدُودًا عَلَيَّ وَثَاقِيَا^(٨)

فقال لابنة خَصْفَةَ^(٩) امرأة سعد : أَطْلِقِينِي ، وَلَكَ اللَّهُ عَلَى إِنْ سَلَّمَنِي اللَّهُ أَنْ أَرْجِعَ
حَتَّى أَضَعَ رِجْلِي فِي الْقَيْدِ ، فَإِنْ قُتِلْتُ ، اسْتَرْحُتُمْ مِنِّي . قال : فَحَلَّتْهُ حِينَ التَّقَى النَّاسُ ،
وَكَانَتْ بِسَعْدٍ جِرَاحَةً ، فَلَمْ يَخْرُجْ يَوْمَئِذٍ إِلَى النَّاسِ . قال : وَصَعَدُوا بِهِ فَوْقَ الْعُذَيْبِ^(١٠) يَنْظُرُ
إِلَى النَّاسِ ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَى الْخَيْلِ خَالِدَ بْنَ عَرْفُطَةَ ، فَوُتِبَ أَبُو مُحَجَّزٍ عَلَى فَرَسٍ لِسَعْدٍ يُقَالُ
لَهَا الْبَلْقَاءُ ، ثُمَّ أَخَذَ رُمْحًا ، ثُمَّ خَرَجَ ، فَجَعَلَ لَا يَحْمِلُ عَلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْعَدُوِّ إِلَّا هَزَمَهُمْ ،
وَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ : هَذَا مَلَكٌ ؛ لَمَا يَرَوْنَهُ يَصْنَعُ ، وَجَعَلَ سَعْدٌ يَقُولُ : الضَّبْرُ^(١١) ضَبْرُ
الْبَلْقَاءِ ، وَالطُّغْنُ طُغْنُ أُمَى مُحَجَّزٍ ، وَأَبُو مُحَجَّزٍ فِي الْقَيْدِ . فَلَمَّا هَزَمَ الْعَدُوَّ ، رَجَعَ أَبُو
مُحَجَّزٍ حَتَّى وَضَعَ رِجْلَيْهِ فِي الْقَيْدِ . فَأُخْبِرَتْ ابْنَةُ خَصْفَةَ سَعْدًا بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ ، فَقَالَ
سَعْدٌ : لَا وَاللَّهِ ، لَا أَضْرِبُ الْيَوْمَ رَجُلًا أَبْلَى اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ بِهِ^(١٢) / مَا أَبْلَاهُمْ . فَخَلَّى سَبِيلَهُ .
فقال أَبُو مُحَجَّزٍ : قَدْ كُنْتُ أَشْرَبُهَا إِذْ يُقَامُ عَلَى الْحَدِّ وَأُطَهَّرُ مِنْهَا ، فَأَمَّا إِذَا
بَهَرَجْتَنِي^(١٣) ، فَوَاللَّهِ لَا أَشْرَبُهَا أَبَدًا^(١٤) . وَهَذَا اتِّفَاقٌ لَمْ يَظْهَرْ خِلَافُهُ . فَأَمَّا إِذَا رَجَعَ ، فَإِنَّهُ
يُقَامُ الْحَدُّ عَلَيْهِ ؛ لِعُمُومِ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ ، وَإِنَّمَا أُخِّرَ لِعَارِضٍ ، كَمَا يُؤَخَّرُ لِمَرْضٍ أَوْ
شُغْلٍ ، فَإِذَا زَالَ الْعَارِضُ ، أُقِيمَ الْحَدُّ ، لَوْجُودِ مُقْتَضِيهِ ، وَانْتِفَاءِ مُعَارِضِهِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ
عُمَرُ : حَتَّى يَقْطَعَ الدَّرْبَ قَافِلًا .

فصل : وَتُقَامُ الْحُدُودُ فِي الثُّغُورِ ، بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ ،

(٨) البيت في : طبقات فحول الشعراء ٢٦٨/١ ، والشعر والشعراء ٤٢٣/١ .

(٩) في الأصل ، ١ ، والإصابة ٧٠٥/٧ : « حفصة » . وفي ب ، م . وسنن سعيد : « حفصة » . والمثبت في :

طبقات ابن سعد ١٣٨/٣ ، ١٦٨/٥ ، ١٦٩ ، ومصنف ابن أبي شيبة ، وتاريخ الطبري .

(١٠) العذيب : ماء بين القادسية والمغيثة . معجم البلدان ٦٢٦/٣ .

(١١) الضبر : العدو .

(١٢) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٣) بهرجتني : هذرتني بإسقاط الحد عنى .

(١٤) أخرجه سعيد ، في الموضع السابق . السنن ١٩٧/٢ ، ١٩٨ . وابن أبي شيبة ، في : أمر القادسية ورجلوا ، من

كتاب التاريخ . المصنف ٥٦٠/١٢ - ٥٦٢ . وانظر القصة ، في : تاريخ الطبري ٥٧٥/٣ ، والاستيعاب

١٧٤٦/٤ ، ١٧٤٧ ، والإصابة ٣٦١/٧ ، ٣٦٢ .

والحاجة داعية إلى زجر أهلها ، كالحاجة إلى زجر غيرهم ، وقد كتب عمر إلى أبي عبيدة ، أن يجلد من شرب الخمر ثمانين ، وهو بالشام ، وهو من الثغور^(١٥) .

١٦٧٩ - مسألة ؛ قال : (وإذا فتح حصن ، لم يقتل من لم يحتل ، أو وثبت ، أو يُلغ خمسة عشرة سنة)

وجملة ذلك أن الإمام إذا ظفر بالكفار ، لم يجز أن يقتل صبيًا^(١) لم يُلغ^(٢) ، بغير خلاف . وقد روى ابن عمر ، أن النبي ﷺ نهى عن قتل^(٣) النساء والصبيان . مُتَّفَقٌ عليه^(٤) . ولأن الصبي يصير رقيقًا بنفس السبي ، ففي قتله إتلاف المال ، وإذا سبي منفردًا صار مسلمًا ، فإتلافه إتلاف من يمكن جعله مسلمًا ، والبلوغ يحصل بأحد أسباب ثلاثة ؛ أحدها ، الاحتلام ، وهو خروج المني من ذكر الذكر^(٥) أو قبل الأنثى في يقظة أو منام . وهذا لا خلاف فيه ، وقد قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَيْسَ أَذْنُكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾^(٦) ثم قال : ﴿ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾^(٧) . وقال النبي ﷺ : « لَا يَتِمُّ بَعْدَ احْتِلَامٍ » . وقال لمعاذ : « خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا » . رواهما أبو داود^(٨) . الثاني ، إنبات الشعر الحشن حول القبل ، وهو علامة على البلوغ ، بدليل ما

(١٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من زعم لا تقام الحدود في أرض الحرب حتى يرجع ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٠٥/٩ .

(١ - ١) سقط من : ب .

(٢) في م : « القتل » .

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٢٦٥/١٢ .

(٤) في م : « الرجل » .

(٥) سورة النور ٥٨ .

(٦) سورة النور ٥٩ .

(٧) الأول أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء متى ينقطع اليم ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ١٠٤/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب الطلاق قبل النكاح ، من كتاب الخلع والطلاق . السنن الكبرى ٣٢٠/٧ .

والثاني تقدم تخريجه ، في : ٣٠/٤ .

رَوَى عَظِيَّةُ الْقُرَظِيُّ ، قَالَ : كُنْتُ مِنْ سَبَى ^(٨) قَرْيَظَةَ ، فَكَانُوا يَنْظُرُونَ ، فَمَنْ أَتَبَتَ الشَّعَرَ قُتِلَ ، وَمَنْ لَمْ يُنَبِّتْ لَمْ يُقْتَلْ ، فَكُنْتُ فِي مَنْ لَمْ يُنَبِّتْ . / أَخْرَجَهُ الْأَثَرُمُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ^(٩) .
وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ كَثِيرِ بْنِ السَّائِبِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبْنَاءُ قَرْيَظَةَ ، أَنَّهُمْ عَرَضُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُحْتَلِمًا أَوْ نَبَتَتْ عَائَتُهُ قُتِلَ ، وَمَنْ لَا ، تُرِكَ .
أَخْرَجَهُ الْأَثَرُمُ ^(١٠) . وَعَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ ، أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَكْتُبُ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ ، أَنْ لَا يَقْتُلُوا إِلَّا مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي ، وَلَا يَأْخُذُوا بِالْجِزْيَةِ إِلَّا مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي ^(١١) .
وَحَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّ هَذَا بُلُوغٌ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الرَّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِمْ فِي الْاجْتِلَامِ ، وَعَدَدِ السِّنِّ ، وَلَيْسَ بِعَلَامَةٍ عَلَيْهِ ^(١٢) فِي ^(١٣) الْمُسْلِمِينَ ؛ لِإِمْكَانِ ذَلِكَ فِيهِمْ ^(١٤) . وَلَنَا ، قَوْلُ أَبِي نَضْرَةَ ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، حِينَ اخْتَلَفَ فِي بُلُوغِ تَمِيمِ بْنِ فَرْعٍ الْمَهْرِيِّ : انْظُرُوا ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أَشْعَرَ ، فَاقْسِمُوا لَهُ . فَتَنَظَرَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَوْمِ ، فَإِذَا هُوَ قَدْ أَتَبَتَ ، فَقَسَمُوا ^(١٥) لَهُ ^(١٦) . وَلَمْ يَظْهَرْ خِلَافُ هَذَا ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَلِأَنَّهُ عَلَّمَ عَلَى الْبُلُوغِ فِي حَقِّ الْكَافِرِ ، فَكَانَ عَلَّمَ عَلَيْهِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ ، كَالْعَلَمَيْنِ الْآخَرَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ أَمَرَ بِإِلْزَامِ الْبُلُوغِ غَالِبًا ، فَكَانَ عَلَّمَ عَلَيْهِ ، كَالْاجْتِلَامِ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ يَتَعَذَّرُ فِي حَقِّ الْكَافِرِ مَعْرِفَةَ الْاجْتِلَامِ وَالسَّنِّ . قُلْنَا : لَا تَتَعَذَّرُ مَعْرِفَةُ السَّنِّ فِي الذَّمِّ النَّاشِئِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، ثُمَّ تَعَذَّرُ الْمَعْرِفَةُ لَا يُوجِبُ جَعْلَ مَا لَيْسَ بِعَلَامَةٍ عَلَامَةً ، كَغَيْرِ الْإِنْبَاتِ . الثَّلَاثُ ، بُلُوغُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً ، فَلَمْ يُجِزْنِي

(٨) فِي أ ، ب : « فِي » .

(٩) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٥٩٨/٦ .

(١٠) وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٣٤١/٤ .

(١١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الزِّيَادَةِ عَلَى الدِّينَارِ بِالصَّلْحِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِزْيَةِ . الْمُسْنَدُ الْكَبِيرُ ١٩٥/٩ ، ١٩٦ .
وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُسْنَدُ ٢٤٠/٢ . وَأَبُو عُبَيْدٍ ، فِي :
بَابِ مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ ... ، مِنْ كِتَابِ سِنَنِ الْفَيْءِ وَالْخُمْسِ وَالصَّدَقَةِ ... الْأُمُودُ ٣٧ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٣) فِي م زِيَادَةٌ : « حَقٌّ » .

(١٤) فِي ب : « مِنْهُمْ » .

(١٥) فِي ب : « فَقَسَمَ » .

(١٦) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٩٦ .

في القتال ، وعُرِضَتْ عليه ، وأنا ابنُ خمسَ عشرة ، فأجازني في المُقاتلة . قال نافع : فحدثتُ عمرَ بن عبد العزيز بهذا الحديث ، فقال : هذا فصلُ ما بين الرجال وبين الغلمان . مُتَّفَقٌ عليه^(١٧) . وهذه العلاماتُ الثلاثُ في حقِّ الذَّكرِ والأنثى ، وتزيدُ الأنثى بعلامتين ؛ الحيض ، والحمل ، فمن لم يوجد فيه علامةٌ مِنْهُنَّ ، فهو صبيٌّ يحرمُ قتلُه .

فصل : لا تُقتلُ امرأةٌ ، ولا شيخٌ فانٍ . وبذلك قال مالكٌ ، وأصحابُ الرأي . ورُوِيَ ذلك عن أبي بكرٍ الصِّديق ، ومجاهد . ورُوِيَ عن ابن عباسٍ / في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾^(١٨) . يقول : لا تقتلُوا النساءَ والصِّبيانَ والشيخَ الكبيرَ^(١٩) . وقال الشافعي ، في أحدِ قوليه ، وابنُ المنذر : يجوزُ قتلُ الشيوخ^(٢٠) ؛ لقولِ النبي ﷺ : « اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ ، واسْتَحْيُوا شَرَحَهُمْ »^(٢١) . رواه أبو داود ، والترمذي^(٢٢) ، وقال : حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . ولأنَّ الله تعالى قال : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٢٣) . وهذا عامٌ يتناولُ بعمومه الشيوخ . قال ابنُ المنذر : لا أعرفُ حجةً في تركِ قتلِ الشيوخِ يُستثنى بها من عمومِ قوله : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾^(٢٣) . ولأنَّه كافرٌ لا نفعَ في حياته ، فيقتلُ كالشَّابِّ . ولنا ، أن النبي ﷺ قال : « لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَانِيًا ، وَلَا طِفْلًا ، وَلَا امْرَأَةً » . رواه أبو داود ، في « سننه »^(٢٤) . ورُوِيَ عن أبي بكرٍ الصِّديق ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أنَّه أوصى^(٢٥) يزيدَ حينَ وَجَّهَهُ إلى الشامِ ، فقال : لَا تَقْتُلُ صَبِيًّا ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا هَرِمًا . وعن

(١٧) تقدم تخريجه ، في : ٥٩٩/٦ .

(١٨) سورة البقرة ١٩٠ .

(١٩) أخرجه ابن جرير الطبري ، في تفسير الآية رقم ١٩٠ ، من سورة البقرة . تفسير الطبري ١٩٠/٢ .

(٢٠) في ١ : « الشيخ » .

(٢١) شرح : جمع شارخ ، وهو الشاب .

(٢٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٠/٢ . والترمذي ، في : باب ما

جاء في النزول على الحكم ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٨١/٧ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٢/٥ ، ٢٠ .

(٢٣) سورة التوبة ٥ .

(٢٤) في : باب في دعاء المشركين ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٦/٢ .

(٢٥) في ١ ، م : « وصي » .

عمر ، أَنَّهُ أَوْصَى ^(٢٦) سَلَمَةَ ^(٢٧) بن قَيْس ^(٢٨) ، فقال : « لَا تَقْتُلُوا امْرَأَةً ، وَلَا صَبِيًّا ، وَلَا شَيْخًا هَمًّا ^(٢٩) » . رواهما سعيد ^(٣٠) . ولأنَّه ليس من أهل القتال ، فلا يُقتل ، كالمرأة . وقد أَوْصَى النَّبِيُّ ﷺ إلى هذه العلة في المرأة ، فقال : « مَا بِأَلْهَا ^(٣١) قُتِلَتْ ، وَهِيَ لَا تُقَاتِلُ ^(٣٢) » . والآية مَخْصُوصَةٌ بِمَا رَوَيْنَا ، ولأنَّه قد خَرَجَ من عُمُومِهَا المرأة ، والشَّيْخُ الْهِمُّ في مَعْنَاهَا ، فَتَقْيِسُهُ عَلَيْهَا . وَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَأَرَادَ بِهِ الشُّيُوخُ الَّذِينَ فِيهِمْ قُوَّةٌ عَلَى الْقِتَالِ ، أَوْ مَعُونَةٌ عَلَيْهِ ، بِرَأْيٍ أَوْ تَذْيِيرٍ ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ ، وَلأنَّ أَحَادِيثَنَا خَاصَّةٌ فِي الْهِرَمِ ، وَحَدِيثُهُمْ عَامٌّ فِي الشُّيُوخِ كُلِّهِمْ ، وَالْخَاصُّ يُقَدَّمُ عَلَى الْعَامِّ ، وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِالْعُجُوزِ الَّتِي لَا تَنْفَعُ فِيهَا .

فصل : لَا يُقْتَلُ زَمَنٌ وَلَا أَعْمَى وَلَا رَاهِبٌ ، وَالْخِلَافُ فِيهِمْ كَالْخِلَافِ فِي الشَّيْخِ ، وَحُجَّتُهُمْ هُنَا حُجَّتُهُمْ فِيهِ . وَلَنَا ، فِي الزَّمَنِ وَالْأَعْمَى ، أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ، فَأَشَبَّهَا الْمَرَأَةَ ، وَفِي الرَّاهِبِ ، مَا رُوِيَ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : وَسَتَمُرُونَ عَلَى أَقْوَامٍ فِي الصَّوَامِعِ ، ^(٣٣) هُمْ اخْتَبَسُوا ^(٣٤) أَنْفُسَهُمْ فِيهَا ، فَدَعَوْهُمْ ^(٣٥) حَتَّى / يُمِيتَهُمُ اللَّهُ عَلَى ضَلَالِهِمْ . وَلأنَّهُمْ لَا يُقَاتِلُونَ تَدْيِينًا ، فَأَشَبَّهُوا مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِتَالِ .

(٢٦) في الأصل ، ا ، م : « وصى » .

(٢٧) بكسر اللام . انظر : تهذيب التهذيب ١٦٣/٤ .

(٢٨) في م : « أقيس » .

(٢٩) الهم : الكبير الفاني .

(٣٠) الأول تقدم تخريجه عند سعيد ، في صفحة ١٨ . وتقدم أيضا في ١٤٣ . والثاني لم نجده فيما بين أيدينا من سنن سعيد .

(٣١) في م : « بال هذه » .

(٣٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٩/٢ ، ٥٠ . وابن ماجه ، في : باب الغارة والبيات وقتل النساء ... ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٥/٢ ، ٤٨٨/٣ ، ١٧٨/٤ .

(٣٣-٣٢) في م : « قد حبسوا » .

(٣٤) في م : « فدعوه » .

فصل : ولا يُقتل العبيد . وبه قال الشافعي ؛ لقول النبي ﷺ : « أدرِكُوا حَالِدًا ، فَمُرُوهُ أَنْ لَا يَقْتَلَ ذُرِّيَّةً ، وَلَا عَسِيفًا »^(٣٥) . وهم العبيد ؛ ولأنهم^(٣٦) يصيرون رقيقًا للمسلمين بنفس السبي ، فأشبهوا النساء والصبيان .

فصل : ومن قاتل ممن ذكرنا جميعهم ، جاز قتله ؛ لأن النبي ﷺ قتل يوم قريظة امرأة أَلْقَتْ رَحًا على محمود بن مسلمة^(٣٧) . ومن كان من هؤلاء الرجال المذكورين ذارأي يعين به في الحرب ، جاز قتله ؛ لأن دُرَيْدَ بْنَ الصَّمَّةِ قُتِلَ يَوْمَ حُنَيْنٍ ، وهو شيخ لا قتال فيه ، وكانوا خَرَجُوا به معهم ، يَتِيَمُونَ به^(٣٨) ، ويستعينون برأيه ، فلم ينكر النبي ﷺ قتله^(٣٩) . ولأن الرأى من أعظم المعونة في الحرب ، وقد جاء عن معاوية ، أنه قال لمروان والأسود : أَمَدُّتُمَا عَلِيًّا بِقَيْسِ بْنِ سَعْدٍ^(٤٠) ، وبرأيه ومكایدته ، فوالله لو أنكما أَمَدَّدْتُمَا بَثْنَانِيَةَ آلِافٍ مُقَاتِلٍ ، ما كان بأعْيَظَ لِي مِنْ ذَلِكَ^(٤١) .

١٦٨٠ - مسألة ؛ قال : (ومن قاتل من هؤلاء^(١) أو النساء أو المشايخ أو الرهبان في المعركة ، قُتِلُوا^(٢))

لا نعلم فيه خلافاً . وبهذا قال الأوزاعي ، والثوري ، والليث ، والشافعي ، وأبو ثور ،

(٣٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في قتل النساء ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٥٠/٢ . وابن ماجه ، في : باب الغارة والبيات ... ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٩٤٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٨٨/٣ ، ١٧٨/٤ . (٣٦) سقطت الواو من : م .

(٣٧) في ب ، م : « سلمة » . وانظر ما أخرجه الواقدي ، في المغازي ٦٤٥/٢ ، ٦٥٨ . وابن حجر ، في الإصابة ٤٣/٦ ، فقد ذكر أن هذا كان يوم خيبر ، لا يوم بني قريظة ، وأن الذي ألقى عليه الحجر مرحب . والذي قتلته المرأة يوم بني قريظة هو خلاد بن سويد . انظر السيرة ، لابن هشام ٢٤٢/٢ ، والسيرة الحلبية ٦٦٨/٢ . (٣٨) سقطت من : ب .

(٣٩) انظر ما أخرجه البخاري ، في : باب غزاة أوطاس ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٩٧/٥ ، والبيهقي ، في : باب قتل من لا قتال فيه من الكفار جائز ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩١/٩ ، ٩٢ .

(٤٠) هو قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري ، وكان من النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير ، وكان من دهاة العرب ، وكان على مقدمة على يوم صفين ، ثم هرب من معاوية سنة ثمان وخمسين ، وسكن تفليس ، ومات بها في ولاية عبد الملك بن مروان . تهذيب التهذيب ٣٩٥/٨ ، ٣٩٦ .

(٤١) الخبر في : سير أعلام النبلاء ١١٠/٣ .

(١-١) في م : « والنساء والمشايخ والرهبان في المعركة قتل » .

وأصحاب الرأي . وقد جاء عن ابن عباس ، قال : مرَّ النَّبِيُّ ﷺ بامرأةٍ مَقْتُولَةٍ يومَ الخَنْدَقِ ، فقال : « مَنْ قَتَلَ هَذِهِ ؟ » قال رجلٌ : أنا يا رَسُولَ اللَّهِ . قال : « وَلِمَ ؟ » قال : نازَعَنِي قائمٌ سيفي . قال ^(٢) : فسَكَتَ ^(٣) . ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ على امرأةٍ مَقْتُولَةٍ ، فقال : « مَا بِالْهَاتِيئِ ، وَهِيَ لَا تُقَاتِلُ » ^(٤) . وهذا يدلُّ على أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عن قَتْلِ المرأةِ إِذَا لم تُقَاتِلْ ، ولأنَّ هؤلاء إِنَّمَا لم يُقَتَّلُوا لأنَّهم في العَادَةِ لَا يُقَاتِلُونَ .

فصل : فأما المريضُ ، فيُقْتَلُ إِذَا كان ممَّن لو كان صحيحًا قَاتِلٌ ؛ لأنَّه بمنزلةِ الإِجْهَازِ على الجريحِ ، إِلَّا أَن يكونَ مَأْيُوسًا من بَرِّه ، فيكونُ بمنزلةِ الزَّمِنِ ، لَا يُقْتَلُ ؛ لأنَّه لَا يُخَافُ منه أَن يصيرَ إلى حالٍ يُقَاتِلُ فيها .

فصل : / فأما الفَلاحُ الذي لَا يُقَاتِلُ ، فَيَنْبَغِي أَن لَا يُقْتَلَ ؛ لما رَوَى عن عمرَ بن الخطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عنه ، أَنَّهُ قال : اتَّقُوا اللَّهَ في الفَلاحينَ ، الذين لَا يَنْصِبُونَ لكم الحَرْبَ ^(٥) . وقال الأوزاعيُّ : لَا يُقْتَلُ الحَرَّاثُ ، إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ ليس من المُقَاتِلَةِ . وقال الشافعيُّ : يُقْتَلُ ، إِلَّا أَن يُودَى الجزيةُ ؛ لدُخُولِهِ في عُمومِ المشركينَ . ولنا ، قولُ عمرَ ، وَأَنَّ أَصْحَابَ رسولِ اللَّهِ ﷺ لم يُقَتَّلُوهم حينَ فَتَحُوا البلادَ ، ولأنَّهم لَا يُقَاتِلُونَ ، فَأَشْبَهُوا الشُّيُوخَ والرُّهْبَانَ .

فصل : إِذَا حَاصَرَ الإِمَامُ حِصْنًا ، لَزِمَتْهُ مُصَابِرَتُهُ ^(٦) ، وَلَا يَنْصَرِفُ عنه إِلَّا بِخَصْلَةٍ من خِصَالِ خَمْسٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَن يُسَلِّمُوا ، فيُحْرِزُوا بِالْإِسْلَامِ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي »

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٦/١ . وعبد الرزاق ، في : باب عقر الشجر بأرض العدو ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٠١/٥ ، ٢٠٢ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما يمنع به من القتل ... ، من كتاب الجهاد . المصنف ٣٨٥ ، ٣٨٤/١٢ .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ١٧٨ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب ترك قتل من لا قتال فيه ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٩١/٩ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في قتل النساء والولدان ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٩/٢ .

(٦) في ١ : « مصابرتهم » .

دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا» (٧). وَإِنْ أَسْلَمُوا بَعْدَ الْفَتْحِ ، عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ دُونَ
أَمْوَالِهِمْ ، وَيَرْقُونَ . الثَّانِيَةُ ، أَنْ يَبْذُلُوا مَالًا عَلَى الْمَوَادَعَةِ ، فَيَجُوزُ قَبُولُهُ مِنْهُمْ ، سِوَاءَ أَنْ يُعْطَوْهُ
جُمْلَةً أَوْ جَعَلُوهُ خَرَجًا مُسْتَمِرًّا ، يُؤْخَذُ مِنْهُمْ كُلِّ عَامٍ . فَإِنْ كَانُوا (٨) مِمَّنْ تُقْبَلُ مِنْهُمْ
الْجِزْيَةُ ، فَبَذَلُوهَا ، لَزِمَهُ قَبُولُهَا مِنْهُمْ ، وَحَرَّمَ قِتَالُهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا
الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٩) . وَإِنْ بَذَلُوا مَالًا عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْجِزْيَةِ ، فَرَأَى الْمَصْلَحَةَ
فِي قَبُولِهِ ، قَبِلَهُ ، وَلَا يَلْزِمُهُ قَبُولُهُ إِذَا لَمْ يَرِ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ . الثَّالِثَةُ ، أَنْ يَفْتَحَهُ . الرَّابِعَةُ ، أَنْ يَرَى
الْمَصْلَحَةَ فِي الْأَنْصِرَافِ عَنْهُ ؛ إِمَّا لِضَرَرٍ فِي الْإِقَامَةِ ، وَإِمَّا لِلْيَأْسِ مِنْهُ ، وَإِمَّا لِمَصْلَحَةٍ
يَنْتَهِزُهَا تَقْوَتْ بِإِقَامَتِهِ ، فَيَنْصَرِفُ عَنْهُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَاصِرَ أَهْلَ الطَّائِفِ ، فَلَمْ
يَنْلُ مِنْهُمْ شَيْئًا ، فَقَالَ : « إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا » . فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : أُنْزِجْ عَنْهُ (١٠)
وَلَمْ تَفْتَحْهُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ » . فَعَدُّوا عَلَيْهِ (١١) ، فَأَصَابَهُمُ
الْجِرَاحُ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا » . فَأَعْجَبَهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٢) . الْخَامِسَةُ ، أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حُكْمٍ / حَاكِمٍ ، (١٣) فَيَجُوزُ ؛
لِمَا رَوَى عَنْ (١٤) النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ لَمَّا حَاصَرَ بَنِي قُرَيْظَةَ ، رَضُوا بِأَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حُكْمِ (١٥) سَعْدِ
ابْنِ مُعَاذٍ ، فَأَجَابَهُمْ إِلَى ذَلِكَ (١٥) ؛ وَالْكَلَامُ فِيهِ فِي فَصْلَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، صِفَةُ الْحَاكِمِ .

٧٤/١٠ و

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٦/٤ .

(٨) في ١ ، ب : « كان » .

(٩) سورة التوبة ٢٩ .

(١٠) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١١) سقط من : ١ .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة الطائف ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ تَتَوَقَّى الْمُلُوكَ مِنْ

تَشَاءَ ... ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٩٨/٥ ، ١٧٢/٩ . ومسلم ، في : باب غزوة الطائف ، من

كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٠٣/٣ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١١/٢ .

(١٣-١٢) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٤) في م : « أن » .

(١٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٦ .

والثاني ، صفة الحكم . (١٦) فأما الحاكم (١٦) فيعتبر فيه سبعة شروط ؛ أن يكون (١٧) حراً ، مسلماً ، عاقلاً ، بالغاً ، ذكراً ، عدلاً ، فقيهاً ، كما يشترط في حاكم المسلمين . ويجوز أن يكون أعمى ؛ لأنَّ عَدَمَ البَصَرِ لا يضرُّ في مسألتنا ، لأنَّ المقصود رأيه ، (١٨) ومعرفة المصلحة (١٨) في أحد أقسام الحكم ، ولا يضرُّ عَدَمُ البَصَرِ فيه ، بخلاف القضاء ، فإنه لا يستغنى عن البصر (١٩) ، ليعرف المدعى من المدعى عليه ، والشاهد من المشهود له والمشهود عليه ، والمقر من المقر له . ويعتبر من الفقه ههنا ما يتعلق بهذا الحكم ، مما يجوز فيه ، ويعتبر له ، ونحو ذلك ، ولا يعتبر فقهه في جميع الأحكام التي لا تعلق (٢٠) لها (٢١) بهذا ، ولهذا حكم سعد بن معاذ ، ولم يثبت أنه كان عالماً بجميع الأحكام ، وإذا حكموا رجلين ، جاز ، ويكون الحكم ما اتفقا عليه . وإن جعلوا الحكم إلى رجل يعينه الإمام ، جاز ؛ لأنه لا يختار إلا من يصلح . وإن نزلوا على حكم رجل منهم ، أو جعلوا التعيين إليهم ، لم يجز ؛ لأنهم ربما اختاروا من لا يصلح . وإن عينوا رجلاً يصلح ، فرضيه الإمام ، جاز ؛ لأن بني قريظة رضوا بحكم سعد بن معاذ ، وعينوه ، فرضيه النبي ﷺ ، وأجاز حكمه . وقال : « لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ » (٢٢) بحكم الله . وإن مات من اتفقوا عليه ، فاتفقوا على غيره ممن يصلح ، قام مقامه ، وإن لم يتفقوا على من يقوم مقامه ، أو طلبوا حكماً لا يصلح ، ردوا إلى مأميهم ، وكانوا على الحصار حتى يتفقوا ، وكذلك إن رضوا باثنين ، فمات أحدهما ، فاتفقوا على من يقوم مقامه ، جاز ، وإلا ردوا إلى مأميهم . وكذلك إذا (٢٣) رضوا بتحكيم من لم تجتمع الشرائط فيه ، ووافقهم الإمام عليه ، ثم بان أنه

(١٦-١٦) سقط من : م .

(١٧) في م زيادة : « الحاكم » .

(١٨-١٨) في ا ، ب : « ومعرفة للمصلحة » .

(١٩) في ب زيادة : « فيه » .

(٢٠) في ب : « تتعلق » .

(٢١) في م : « به » .

(٢٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢٣) في م : « إن » .

لا يَصْلُحُ ، لم يُحَكِّمْ ، ويُردُّونَ إلى ما مَنَهم كما كانوا . وأما صِفَةُ الحُكْمِ ، فإنَّ حَكَمَ أَنْ (٢٤) تُقْتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ ، وَتُسَبَّى (٢٥) ذَرَارِيُّهُمْ / ، نُفَذَ حُكْمُهُ ، لَأَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ حَكَمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بِذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقَعَةٍ » . وَإِنْ حَكَمَ بِالْمَنْ عَلَى الْمُقَاتِلَةِ ، وَسَبَّى الذَّرِّيَّةَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزَمُ حُكْمُهُ . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لَأَنَّ الحُكْمَ إِلَيْهِ فِيمَا يَرَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ ، فَكَانَ لَهُ الْمَنْ ، كَالْإِمَامِ فِي الْأَسِيرِ . واختارَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّ حُكْمَهُ لَا يَلْزَمُ ، لَأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا فِيهِ الْحَظُّ ، وَلَا حَظٌّ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْمَنْ . وَإِنْ حَكَمَ بِالْمَنْ عَلَى الذَّرِّيَّةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ ؛ لَأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَمْلِكُ الْمَنْ عَلَى الذَّرِّيَّةِ إِذَا سُبُوا ، فَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازَ ؛ لَأَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَتَّعِينَ السَّبْيَ فِيهِمْ ، بِخِلَافِ مَنْ سُبِيَ ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ رَقِيقًا بِنَفْسِ السَّبْيِ . وَإِنْ حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِالْفِدَاءِ ، جَازَ ؛ لَأَنَّ الْإِمَامَ يَتَخَيَّرُ (٢٦) فِي الْأَسْرَى بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْفِدَاءِ ، وَالْأَسْتِزْقَاقِ وَالْمَنْ ، فَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ . وَإِنْ حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِإِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، لَمْ يَلْزَمَ حُكْمُهُ ؛ لَأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْتَّرَاضِي ، وَلِذَلِكَ لَا يَمْلِكُ الْإِمَامُ إِجْبَارَ الْأَسِيرِ عَلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ . وَإِنْ حَكَمَ بِالْقَتْلِ وَالسَّبْيِ ، جَازَ لِلْإِمَامِ الْمَنْ عَلَى بَعْضِهِمْ ؛ لَأَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ سَأَلَ فِي الزُّبَيْرِ بْنِ بَاطَا ، مِنْ قُرَيْظَةَ ، وَمَالِهِ ، رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَجَابَهُ (٢٧) . وَيُخَالِفُ مَا لَ الْعَنِيَمَةِ إِذَا حَاوَزَهُ الْمُسْلِمُونَ ؛ لَأَنَّ مُلْكَهُمْ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ . وَإِنْ أُسْلِمُوا قَبْلَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ ، عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ أُسْلِمُوا وَهُمْ أَحْرَارٌ ، وَأَمْوَالُهُمْ لَهُمْ ، فَلَمْ يَجُزِ اسْتِزْقَاقُهُمْ ، بِخِلَافِ الْأَسِيرِ ، فَإِنَّ الْأَسِيرَ قَدْ ثَبَّتَ الْيَدُ عَلَيْهِ ، كَمَا ثَبَّتُ عَلَى الذَّرِّيَّةِ ، فَلِذَلِكَ جَازَ اسْتِزْقَاقُهُ . وَإِنْ أُسْلِمُوا بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ حَكَمَ عَلَيْهِمْ بِالْقَتْلِ ، سَقَطَ ؛ لَأَنَّ مَنْ أُسْلِمَ فَقَدْ (٢٨) عَصَمَ دَمَهُ ، وَلَمْ يَجُزِ اسْتِزْقَاقُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ

(٢٤) سقط من : الأصل ، ا .

(٢٥) في ا : « وسى » .

(٢٦) في م : « مخير » .

(٢٧) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يفعله بالرجال البالغين منهم ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦٦/٩ . وذكره

الواقدي ، في المغازي ٥١٦/٢ ، ٥١٧ .

(٢٨) سقط من : ا .

أَسْلَمُوا قَبْلَ اسْتِرْقَاقِهِمْ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَيَحْتَمِلُ جَوَازَ اسْتِرْقَاقِهِمْ ، كَمَا لَوْ أَسْلَمُوا بَعْدَ الْأَسْرِ ، وَيَكُونُ الْمَالُ عَلَى مَا حَكَمَ فِيهِ . وَإِنْ حَكَمَ بِأَنَّ الْمَالَ لِلْمُسْلِمِينَ ، كَانَ غَنِيمَةً ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوهُ بِالْقَهْرِ وَالْحَصْرِ . *

٧٥/١٠ - ١٦٨١ / مسألة ؛ قال : (وَإِذَا اخْلَى الْأَسِيرُ مَتًّا ، وَحَلَفَ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ بِشَيْءٍ يُعِينُهُ ، أَوْ يَعُودَ إِلَيْهِمْ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ، لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِمْ)

وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْأَسِيرَ إِذَا خَلَّاهُ الْكُفَّارُ ، وَاسْتَحْلَفُوهُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ بِفِدَائِهِ أَوْ يَعُودَ إِلَيْهِمْ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ أَكْرَهُهُ بِالْعَذَابِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ الْوَفَاءُ لَهُمْ بِرُجُوعٍ وَلَا فِدَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ مُكْرَهُ فَلَمْ يَلْزِمَهُ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفَى لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا ، وَالنَّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » ^(١) وَإِنْ لَمْ يُكْرَهْ عَلَيْهِ ، وَقَدَّرَ عَلَى الْفِدَاءِ الَّذِي التَزَمَهُ ، لَزِمَهُ ^(٢) أَدَاؤُهُ . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ نَصًّا ^(٣) : لَا يَلْزِمُهُ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ لَا يَسْتَحِقُّونَ بَدْلَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ﴾ ^(٤) . وَلَمَّا صَالَحَ النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى رَدِّ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا وَفَى لَهُمْ ^(٥) ، وَقَالَ : « إِنَّا لَا يَصْلُحُ فِي دِينِنَا الْعَدْرُ » ^(٦) . وَلِأَنَّ فِي الْوَفَاءِ مَصْلَحَةً لِلْأَسَارَى ، وَفِي الْعَدْرِ مَفْسَدَةٌ فِي حَقِّهِمْ ، لِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بَعْدَهُ ، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ ، فَلَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، كَمَا يَلْزِمُهُ الْوَفَاءُ بِعَقْدِ الْهُدْنَةِ ، وَلِأَنَّهُ عَاهَدَهُمْ عَلَى أَدَاءِ مَالٍ ، فَلَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، كَثْمَنِ الْمَبِيعِ ، وَالْمَشْرُوطُ فِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ فِي مَوْضِعٍ يَجُوزُ بَشْرُطُهُ ، وَمَا ذَكَرُوهُ بَاطِلٌ بِمَا إِذَا اشْرَطَ رَدُّ مَنْ جَاءَهُ مُسْلِمًا ، أَوْ اشْرَطَ لَهُمْ مَا لَا فِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ . فَأَمَّا إِنْ عَجَزَ عَنِ الْفِدَاءِ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُفَادَى امْرَأَةً ، لَمْ تُرْجَعْ إِلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَحِلَّ لَهَا ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا تُرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ ^(٧) . وَلِأَنَّ فِي رُجُوعِهَا تَسْلِيطًا لَهُمْ عَلَى وَطْئِهَا حَرَامًا ، وَقَدْ مَنَعَ اللَّهُ

(١) تقدم تخريجه ، في : ١٤٦/١ .

(٢) في م : « ألزمه » .

(٣) في م : « أيضا » . وانظر : الشرح الكبير ٥٩٦/٥ .

(٤) سورة النحل ٩١ .

(٥) في م زيادة : « بذلك » .

(٦) تقدم في صفحة ١٦١ ، ١٦٢ .

(٧) سورة الممتحنة ١٠ .

تعالى رسوله ردّ النساء إلى الكفار بعد صلحه على ردهن في قصة الحديبية ، وفيها : فجاء
نِسوةٌ مؤمناتٌ فنهاهم الله أن يردوهُن . رواه أبو داود ، وغيره^(٨) . وإن كان رجلاً ، ففيه
روايتان ؛ إحداهما ، لا يُرجعُ أيضا . وهو قول الحسن ، والنخعي ، والثوري ،
والشافعي ؛ لأن الرجوع إليهم معصية ، فلم يلزم بالشرط ، كما لو كان امرأة ، وكما لو شرط
قتل مُسلم ، أو شرب الخمر . والثانية ، يلزمه . وهو قول / عثمان ، والزهرى ،
والأوزاعي ، ومحمد بن سُوقة^(٩) ؛ لما ذكرنا في بعث الفداء ، ولأن النبي ﷺ قد عاهد
قريشاً على ردّ من جاءه مُسليماً ، وردّ أبا بصير ، وقال : « إنا لا يصلح في ديننا العذر » .
وفارق ردّ المرأة ، فإن الله تعالى فرق بينهما في هذا الحكم ، حين صالح النبي ﷺ قريشاً
على ردّ من جاءه منهم مُسليماً ، فأمضى الله ذلك في الرجال ، ونسخه في النساء . وقد
ذكرنا الفرق بينهما من ثلاثة أوجه تقدّمت .

٧٥/١٠ ظ

فصل : فإن أطلقوه وآمنوه ، صاروا في أمانٍ منه ؛ لأن أمانهم له يقتضي سلامتهم منه ،
فإن أمكنه المضى إلى دار الإسلام ، لزمه ، وإن تعذر عليه ، أقام ، وكان حكمه حكم من
أسلم في دار الحرب . فإن أخذ في الخروج ، فأدركوه وتبعوه ، قاتلهم ، وبطل الأمان ؛
لأنهم طلبوا منه المقام وهو معصية . فأما إن أطلقوه ولم يؤمنوه ، فله أن يأخذ منهم ما قدر
عليه ، ويسرق ويهرب ؛ لأنه لم يؤمنهم ولم يؤمنوه . وإن أطلقوه ، وشرطوا عليه المقام
عندهم ، لزمه ما شرطوا عليه .^(١٠) نص عليه^(١١) ؛ لقول النبي ﷺ : « المسلمون^(١٢)
عند شروطهم »^(١٢) . وقال أصحاب الشافعي : لا يلزمه . فأما إن أطلقوه على أنه رقيق
لهم ، فقال أبو الخطاب : له أن يسرق ويهرب ويقتل ؛ لأن كونه رقيقاً حكم شرعي ، لا
يثبت عليه بقوله ، ولو ثبت لم يقتضي أماناً له منهم ، ولا لهم منه . وهذا مذهب الشافعي .

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ٥٩ .

(٩) محمد بن سُوقة الغنوي الكوفي العابد ، روى عن أنس ، وسعيد بن جبير ، وغيرهما ، وروى عنه مالك بن مغول ،
والثوري ، وابن المبارك ، وغيرهم ، ثقة مرضي فاضل . تهذيب التهذيب ٢٠٩/٩ ، ٢١٠ .

(١٠-١١) سقط من : م . نقل نظر .

(١١) في ا ، ب ، م : « المؤمنون » .

(١٢) تقدم تخريجه في ٣٠/٦ ، وفي صفحة ١٥٢ .

وإن أخلّفوه على هذا ، فإن كان مكرّها على اليمين ، لم تنعقد يمينه ، وإن كان مختاراً فحنث ، كفر^(١٣) يمينه . ويحتمل أن تلزمه الإقامة ، على الرواية التي تلزمه الرجوع إليهم في المسألة الأولى ، وهو قول الليث .

فصل : وإن اشترى الأسير شيئاً مختاراً ، أو اقترضه ، فالعقد صحيح ، ويلزمه^(١٤) الوفاء لهم ؛ لأنه عقد معاوضة ؛ فأشبهه ما لو فعله غير الأسير ، وإن كان مكرّها ، لم يصح ، فإن أكرهوه على قبضه ، لم يضمّنه ، ولكن عليه رده إليهم إن كان باقياً ؛ لأنهم دفعوه إليه بحكم العقد ، وإن قبضه / باختياره ، ضمّنه ؛ لأنه قبضه عن عقد فاسد . وإن باعه والعين قائمة ، لزمه ردّها ؛ لأنّ العقد باطل ، وإن عُدّت العين ، ردّ قيمتها . ٧٦/١٠

١٦٨٢ - مسألة ؛ قال : (ولا يحل لمسلم أن يهرب من كافرين ، ومباح له أن يهرب من ثلاثة ، فإن خشي الأسر ، قاتل حتى يقتل)

وجمّلته أنّه إذا التقى المسلمون والكفار ، وجب الثبات ، وحرم الفرار ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ﴾^(١) . الآية . وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾^(٢) . وذكر النبي ﷺ الفرار يوم الزحف ، فعده من الكبائر^(٣) . وحكى عن الحسن ، والضحاك ، أنّ هذا كان يوم بدر خاصة ، ولا يجب في غيرها . والأمر مطلق ، وخبر النبي ﷺ عام ، فلا يجوز التقيّد والتخصيص إلا بدليل . وإنّما يجب الثبات بشرطين ؛ أحدهما ، أن يكون الكفار لا يزيدون على ضعيف المسلمين ، فإن زادوا عليه ،

(١٣) في زيادة : « عن » .

(١٤) في م : « ويلزم » .

(١) سورة الأنفال ١٥ .

(٢) سورة الأنفال ٤٥ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ﴾ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب قوله تعالى : ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ... ﴾ ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب رمى المحصنات ، من كتاب الحدود . صحيح البخاري ١٢/٤ ، ٢١٨/٨ . ومسلم ، في : باب بيان الكبائر وأكبرها ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٩٢/١ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ١٠٤/٢ .

جَازَ الْفِرَارُ ، لقول الله تعالى : ﴿ أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ ^(٤) . وهذا إن كان لفظه لفظَ الْحَبِيرِ ، فهو أمرٌ ، بدليل قوله : ﴿ أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ . ولو كان خبراً على حَقِيقَتِهِ ، لم يكن ردُّنا من غَلَبَةِ الواحد للعشرة إلى غَلَبَةِ اثْنَيْنِ تَخْفِيفًا ، ولأنَّ خبرَ الله تعالى صِدْقٌ لا يَقَعُ بِخِلَافٍ مُخْبِرِهِ ، وقد عَلِمَ أَنَّ الظَّفَرَ وَالْغَلَبَةَ لا يَحْصُلُ للمسلمين في كُلِّ مَوْطِنٍ يَكُونُ الْعَدُوُّ فِيهِ ضِعْفَ المسلمين فما دُونَ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ أَمَرٌ وفَرْضٌ ، ولم يَأْتِ شَيْءٌ يَنْسَخُ هذه الآيةَ ، لا في كتاب ولا سُنَّةٍ ، فَوَجَبَ الْحُكْمُ بها . قال ابنُ عَبَّاسٍ : نَزَلَتْ : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ ^(٥) . فَشَقَّ ذَلِكَ على المسلمين حينَ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَفِرَّ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةٍ ، ثُمَّ جَاءَ تَخْفِيفٌ ، فَقَالَ : ﴿ أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ . فَلَمَّا خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْعَدَدِ ، نَقَصَ مِنَ الصَّبْرِ بِقَدَرٍ مَا خَفَّفَ مِنَ الْعَدَدِ . رَوَاهُ أَبُو / دَاوُدَ ^(٦) ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَنْ فَرَّ مِنْ اثْنَيْنِ ، فَقَدَّرَ ، وَمَنْ فَرَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَمَا فَرَّ ^(٧) . الثَّانِي ، أَنْ لَا يَقْصِدَ بِفِرَارِهِ التَّحْيِيزَ إِلَى فِتْنَةٍ ، وَلَا التَّحَرُّفَ لِقِتَالٍ ، فَإِنْ قَصِدَ أَحَدٌ هَذَيْنِ ، فَهُوَ مُبَاحٌ لَهُ ؛ ^(٨) لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ ﴾ ^(٩) . وَمَعْنَى التَّحَرُّفِ لِلْقِتَالِ ، أَنْ يَنْحَازَ إِلَى مَوْضِعٍ يَكُونُ الْقِتَالُ فِيهِ أَمْكَنَ ، مِثْلَ أَنْ يَنْحَازَ مِنْ مُوَاجَهَةِ الشَّمْسِ أَوْ الرِّيحِ إِلَى اسْتِدْبَارِهِمَا ^(١٠) ، أَوْ مِنْ نَزْلَةٍ إِلَى عُلوٍّ ، أَوْ مِنْ مَعْطَشَةٍ إِلَى مَوْضِعٍ مَاءٍ ، أَوْ يَفِرَّ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ لَتَنْتَقِضَ صُفُوفُهُمْ ، أَوْ تَنْفَرِدَ خَيْلُهُمْ مِنْ رِجَالِهِمْ ^(١١) ، أَوْ

(٤) سورة الأنفال ٦٦ . وفي زيادة : ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ ﴾ .

(٥) سورة الأنفال ٦٥ .

(٦) في : باب في التولي يوم الزحف ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٣/٢ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب تحريم الفرار من الزحف ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٧٦/٩ . وانظر حاشية مصنف عبد الرزاق ٣٥٢/٥ .

(٧) أخرجه سعيد بن منصور ، في : باب لا يفر الرجل من الرجلين من العدو ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٠٩/٢ . وانظر حاشيته . وأخرجه البيهقي ، في : باب تحريم الفرار من الزحف ... ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٧٦/٩ .

(٨-٨) في م : « لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ » .

(٩) سورة الأنفال ١٦ .

(١٠) في الأصل ، ب : « استدبارها » .

(١١) في ١ : « رجالهم » .

ليجدَ فيهمُ فُرْصَةً ، أو لِيَسْتَنِدَ إلى جَبَلٍ ، ونحو ذلك ممَّا جَرَتْ به عَادَةُ أَهْلِ الْحَرْبِ . وقد رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يَوْمًا فِي خُطْبَتِهِ إِذْ قَالَ : يَا سَارِيَّةُ بِنْتُ زَيْدٍ ، الْجَبَلُ ، ظَلَمَ الذُّئْبُ مِنْ اسْتَرْعَاهُ الْغَنَمَ . فَأَنْكَرَهَا النَّاسُ . فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : دَعُوهُ . فَلَمَّا نَزَلَ سَأَلُوهُ عَمَّا قَالَ ، فَلَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ ، وَكَانَ قَدْ بَعَثَ سَارِيَّةَ إِلَى نَاحِيَةِ الْعِرَاقِ لَغْزَوْهُمْ ^(١٢) ، فَلَمَّا قَدِمَ ذَلِكَ الْجَيْشُ أَخْبَرُوا أَنَّهُمْ لَقُوا عَدُوَّهُمْ يَوْمَ جُمُعَةٍ ، فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ ، فَسَمِعُوا صَوْتَ عُمَرَ ، فَتَحَيَّزُوا إِلَى الْجَبَلِ ، فَنَجَّوْا مِنْ عَدُوَّهُمْ وَانْتَصَرُوا عَلَيْهِمْ ^(١٣) . وَأَمَّا التَّحْيِيزُ إِلَى فِئَةٍ ، فَهُوَ أَنْ يَصِيرَ إِلَى فِئَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، لِيَكُونَ مَعَهُمْ ، فَيَقْوَى ^(١٤) بِهِمْ عَلَى عَدُوِّهِ ^(١٥) . وَسَوَاءٌ بَعُدَتِ الْمَسَافَةُ أَوْ قَرِبَتْ . قَالَ الْقَاضِي : لَوْ كَانَتْ الْفِئَةُ بِخُرَّاسَانَ ، وَالْفِئَةُ بِالْحِجَازِ ، جَازَ التَّحْيِيزُ إِلَيْهَا . وَنَحْوَهُ ذَكَرَ أَصْحَابُ ^(١٦) الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَوَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنِّي فِئَةٌ لَكُمْ » . وَكَانُوا بِمَكَانٍ بَعِيدٍ مِنْهُ . وَقَالَ عُمَرُ : أَنَا فِئَةٌ كُلُّ مُسْلِمٍ . وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ وَجُيُوشُهُ بِمَصْرَ وَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَخُرَّاسَانَ . رَوَاهُمَا سَعِيدٌ ^(١٧) . وَقَالَ عُمَرُ : رَحِمَ اللَّهُ أَبَا عُبَيْدَةَ ، لَوْ كَانَ تَحْيِيزٌ إِلَيَّ ، لَكُنْتُ لَهُ فِئَةً ^(١٨) . وَإِذَا خَشِيَ الْأُسْرَ ، فَلَا أَوْلَى لَهُ أَنْ يِقَاتِلَ حَتَّى يُقْتَلَ ، وَلَا يُسَلِّمَ نَفْسَهُ لِلْأُسْرِ ؛ لِأَنَّهُ يَفُوزُ بِالثَّوَابِ ^(١٩) وَالدرَجَةِ ^(٢٠) الرَّفِيعَةِ ، وَيُسَلِّمُ مِنْ تَحَكُّمِ الْكُفَّارِ عَلَيْهِ بِالتَّعْذِيبِ وَالْإِسْتِخْدَامِ وَالْفِتْنَةِ . وَإِنْ اسْتَأْسَرَ جَازًا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَشْرَةَ عَيْنًا ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ ، فَفَنَفَرَتْ ^(٢١) إِلَيْهِمْ ٧٧/١٠ و

(١٢) في ١ ، ب : « لِيَغْزَوْهُمْ » .

(١٣) ذكر طرقه في كنز العمال ١٢/٥٧١-٥٧٤ .

(١٤) في ب : « يَتَقَوَّى » .

(١٥) في م : « عَدُوَّهُمْ » .

(١٦) سقط من : م .

(١٧) في : باب من قال : الإمام فئة كل مسلم ، من كتاب الجهاد . السنن ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ .

كما أخرجهما البيهقي ، في : باب من تولى متحرفاً لقتال ... ، من كتاب السير ٩/٧٦ ، ٧٧ .

وأخرج الأول أبو داود ، في : باب في التولي يوم الزحف ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢/٤٣ . والترمذي ، في :

باب ما جاء في الفرار من الزحف ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧/٢١٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٥٨ ،

٧٠ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١١ .

(١٨) أخرجه البيهقي ، في : باب من تولى متحرفاً لقتال ... ، من كتاب السير ٩/٧٧ .

(١٩) في الأصل ، ب ، م : « بثواب » .

(٢٠) سقطت الواو من : م .

(٢١) في ب : « فنفروا » .

هَذَا بَقْرِيٍّ مِنْ مَائَةِ رَجُلٍ رَامَ ، فَلَمَّا أَحَسَّ بِهِمْ عَاصِمٌ وَأَصْحَابُهُ ، لَجَأُوا إِلَى فَدْفِدٍ ^(٢٢) ، فَقَالُوا لَهُمْ : انْزِلُوا فَأَعْطُونَا بِأَيْدِيكُمْ ، وَلَكُمْ الْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ أَنْ لَا نَقْتُلَ مِنْكُمْ أَحَدًا . فَقَالَ عَاصِمٌ : أَمَّا أَنَا فَلَا أَنْزِلُ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ . فَرَمَوْهُمْ بِالنَّبْلِ ، فَقَتَلُوا عَاصِمًا فِي سَبْعَةِ مَعَهُ ، وَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةٌ عَلَى الْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ ، مِنْهُمْ حُبَيْبٌ ، وَزَيْدُ بْنُ الدَّثَنَةِ ، فَلَمَّا اسْتَمَكَّنُوا مِنْهُمْ ، أَطْلَقُوا أَوْتَارَ قِسِيِّهِمْ ، فَرَبَطُوهُمْ بِهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢٣) . فَعَاصِمٌ أَخَذَ بِالْعَزِيمَةِ ، وَحُبَيْبٌ وَزَيْدٌ أَخَذَا بِالرُّخَصَةِ ، وَكُلُّهُمْ مُحَمَّدٌ غَيْرُ مَذْمُومٍ وَلَا مَلُومٍ .

فصل : وإذا كان العدو أكثر من ضعف المسلمين ، فغلب على ظن المسلمين الظفر ، فالأولى لهم الثبات ؛ لما في ذلك من المصلحة ، وإن انصرفوا جاز ؛ لأنهم لا يأمنون العطب ، والحكم علق على مظنته ، وهو كونهم أقل من نصف ^(٢٤) عدوهم ^(٢٥) ، ولذلك لزمتهم الثبات إذا كانوا أكثر من النصف ، وإن غلب على ظنهم الهلاك فيه . ويحتمل أن يلزمهم الثبات إن ^(٢٦) غلب على ظنهم الظفر ؛ لما فيه من المصلحة . وإن غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة ، والنجاة في الانصراف ، فالأولى لهم الانصراف ، وإن ثبتوا جاز ؛ لأن لهم غرضاً في الشهادة ، ويجوز أن يغلبوا أيضاً . وإن غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة والانصراف ، فالأولى لهم الثبات ؛ لينالوا درجة الشهداء المقبلين على القتال محتسبين ، فيكونون أفضل من الموليين ، ولأنه يجوز أن يغلبوا أيضاً ؛ فإن الله تعالى يقول : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ ^(٢٧) . ولذلك صبر عاصم وأصحابه ، فقاتلوا حتى أكرمهم الله بالشهادة .

(٢٢) الفدغد : المكان الصلب الغليظ .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب هل يستأسر الرجل ومن لم يستأسر ... ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب حدثني عبد الله بن محمد الجعفي ، وباب غزوة الرجيع ورغل وذكوان ... ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٨٢/٤ ، ٨٣ ، ١٠٠/٥ ، ١٠١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يستأسر ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٤٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٤/٢ ، ٣١٠ . ولم نجده في صحيح مسلم ، وانظر : تحفة الأشراف ٢٨٩/١٠ .

(٢٤) في ب : « ضعف » .

(٢٥) في الأصل ، م : « عددهم » .

(٢٦) في ١ ، ب : « إذا » .

(٢٧) سورة البقرة ٢٤٩ .

فصل : فَإِنْ جَاءَ الْعَدُوُّ بِلَدًا ، فَلَا هِلَةَ التَّحَصُّنُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ نَصْفِهِمْ ؛ لِيَلْحَقَهُمْ مَدَدٌ أَوْ قُوَّةٌ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ تَوَلُّيًا وَلَا فِرَارًا ، إِنَّمَا التَّوَلَّى بَعْدَ اللَّقَاءِ ^(٢٨) . وَإِنْ لَقَوْهُمْ خَارِجَ الْحِصْنِ ، فَلَهُمُ التَّحِيُّزُ إِلَى الْحِصْنِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّحَرُّفِ لِلْقِتَالِ ، أَوِ التَّحِيُّزِ إِلَى فِئَةٍ . وَإِنْ غَزَوْا فَذَهَبَتْ دَوَابُّهُمْ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عُذْرًا فِي الْفِرَارِ ، لِأَنَّ الْقِتَالَ مُمَكِّنٌ لِلرَّجَالَةِ . وَإِنْ تَحِيَّزُوا إِلَى جَبَلٍ لِيُقَاتِلُوا فِيهِ رَجَالَةً ، فَلَا بَأْسَ ، لِأَنَّهُ تَحَرُّفٌ لِلْقِتَالِ . وَإِنْ ذَهَبَ سِلَاحُهُمْ ، فَتَحِيَّزُوا إِلَى مَكَانٍ يُمَكِّنُهُمُ الْقِتَالَ فِيهِ بِالْحِجَارَةِ ، وَالتَّسْتُرِ بِالشَّجَرِ وَنَحْوِهِ ؛ أَوْ لَهُمْ فِي التَّحِيُّزِ إِلَيْهِ فَائِدَةٌ ، جَازٌ .

فصل : فَإِنْ وَلَّى قَوْمٌ قَبْلَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، وَأَحْرَزَهَا الْبَاقُونَ ، فَلَا شَيْءَ لِلْفَارِّينَ ؛ لِأَنَّ إِخْرَازَهَا حَصْلٌ بغيرِهِمْ ، فَكَانَ مِلْكُهَا لِمَنْ أَحْرَزَهَا . وَإِنْ ذَكَرُوا أَنَّهُمْ قَرُّوا مُتَحِيِّزِينَ إِلَى فِئَةٍ ، أَوْ مُتَحَرِّفِينَ لِلْقِتَالِ ، فَلَا شَيْءَ لَهُمْ أَيْضًا ؛ لِذَلِكَ . وَإِنْ قَرُّوا بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ ، لَمْ يَسْقُطْ حَقُّهُمْ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُمْ مَلَكَوا الْغَنِيمَةَ بِحِيَازَتِهَا ^(٢٩) ، فَلَمْ يَزَلْ مِلْكُهُمْ عَنْهَا بِفِرَارِهِمْ .

فصل : فَإِذَا لَقِيَ الْكُفَّارُ نَارًا فِي سَفِينَةٍ فِيهَا مُسْلِمُونَ ، فَاشْتَعَلَتْ فِيهَا ، فَمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمُ السَّلَامَةُ فِيهِ ، مِنْ بَقَائِهِمْ فِي مَرْكَبِهِمْ ، أَوْ إِلْقَاءِ نُفُوسِهِمْ فِي الْمَاءِ ، فَلَا وَلَّى لَهُمْ فِعْلُهُ ، وَإِنْ اسْتَوَى عِنْدَهُمُ الْأُمْرَانِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : كَيْفَ شَاءَ يَصْنَعُ ^(٣٠) . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : هُمَا مَوْتَانِ ، فَاخْتَرِ أَيْسَرَهُمَا . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُمْ ^(٣١) يَلْزِمُهُمُ الْمَقَامُ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا رَمَوْا نُفُوسَهُمْ فِي الْمَاءِ ، كَانَ مَوْتُهُمْ بِفِعْلِهِمْ ، وَإِنْ ^(٣٢) أَقَامُوا فَمَوْتُهُمْ بِفِعْلِ غَيْرِهِمْ ^(٣٢) .

١٦٨٣ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ ، بَعْدَ أَنْ غَنِمُوا ، عَلَى حِفْظِ الْغَنِيمَةِ ،

(٢٨) فِي م : « لِقَاءِ الْعَدُوِّ » .

(٢٩) فِي ب ، م : « لِحِيَازَتِهَا » .

(٣٠) فِي أ : « صَنَعَ » .

(٣١) فِي الْأَصْلِ : « أَنَّهُ » .

(٣٢-٣٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : « أَقَامَ فَمَوْتُهُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ » .

فَمُبَاحٌ لَهُ مَا أَخَذَ ، إِنْ كَانَ رَاجِلًا ، أَوْ عَلَى دَابَّةٍ يَمْلِكُهَا)

وجملته أن الغنيمة إذا احتاجت إلى من يحفظها ، أو يسوق^(١) الدواب التي هي منها ، أو يرعاها ، أو يحملها ، فإن للإمام أن يستأجر من يفعل ذلك ، ويؤدي أجرتها منها ؛ لأن ذلك من مؤنتها ، فهو كعلف الدواب ، وطعام السبي . ومن أجر نفسه على فعل شيء من ذلك ، فله أجرته مباحة ؛ لأنه أجر نفسه لفعل بالمسلمين إليه حاجة ، فحلت له أجرته ، كما لو أجر نفسه على الدلالة إلى الطريق . فأما قوله : إن كان راجلاً أو على دابة يملكها . فإنه يعني به أنه^(٢) لا يركب من دواب المغنم ، ولا فرساً حبيساً . قال أحمد : لا بأس أن يؤجر الرجل نفسه على دابته . وكره / أن يستأجر القوم على سباق الرمك^(٣) على فرس حبيس ؛ لأنه يستعمل الفرس الموقوفة للجهاد فيما يختص منفعته نفسه . فإن أجر نفسه ، فركب الدابة الحبيس ، أو دابة من المغنم ، لم تطب له أجرته ؛ لأن المعين له على العمل يختص نفع^(٤) نفسه ، فلا يجوز أن يستعمل فيه دواب المغنم ، ولا دواب الحبيس . وينبغي أن يلزمه بقدر أجر^(٥) الدابة ، يرد في الغنيمة^(٦) إن كانت^(٧) من الغنيمة ، أو يصرف^(٨) في نفقة دواب الحبيس إن كان الفرس حبيساً .

فصل : فإن شرط في الإجارة ركوب دابة من الغنيمة ، فينبغي أن يجوز ؛ لأن ذلك بمنزلة أجرته تدفع إليه من المغنم . ولو أجر نفسه بدابة معينة من المغنم ، صح . فإذا جعل أجره ركوبها ، كان أولى ، إلا أن يكون العمل مجهولاً ، فلا يجوز ؛ لأن من شرط صحة إيجارها كون عوضها معلوماً . وإن شرط في الإجارة ركوب دابة من الحبيس ، لم يجز ؛ لأنها إنما خبست على الجهاد ، وليس هذا بجهاد ، إنما هو نفع لأهل الغنيمة .

(١) في الأصل ، ب ، م : « سوق » .

(٢) سقط من : م .

(٣) الرمكة ؛ محرقة : الفرس والبرذونة تتخذ للنسل .

(٤) في م : « منفعة » .

(٥) في ا : « أجره » .

(٦) في ب : « المغنم » .

(٧) في م : « كان » .

(٨) في ا : « يصرفه » .

فصل : ولا يجوز الانتفاع من الغنيمة برُكوب دابة منها ، ولا لبس ثوب من ثيابها ؛ لما رَوَى رُوَيْفَعُ بْنُ ثَابِتٍ ، قال : لا أقول لكم إلا ما سمعتُ من ^(٩) رسول الله ﷺ يقول يومَ خَيْبَرَ : « مَنْ كَانَ يَوْمَئِذٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا أُعْجِفَهَا ، رَدَّهَا فِيهِ ، وَمَنْ كَانَ يَوْمَئِذٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فِئَةِ الْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى إِذَا أُخْلِقَتْ ، رَدَّهُ فِيهِ » . رواه أبو داود ، والأثر ^(١٠) . وعن رجل من بَلَقِينَ ، قال : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وهو بُوَادِي الْقَرْيَ ، فَقُلْتُ : مَا تَقُولُ فِي الْغَنِيمَةِ ؟ فَقَالَ : « لِلَّهِ خُمُسُهَا ، وَأَرْبَعَةُ أَحْمَاسِهَا لِلْجَيْشِ » . فَقُلْتُ : فَمَا أَحَدُ أَوْلَى بِهِ مِنْ أَحَدٍ ؟ قَالَ : « لَا ، وَلَا السَّهْمُ تَسْتَخْرِجُهُ مِنْ جَنْبِكَ أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ » . رواه الأثر ^(١١) . ولأنَّ الْغَنِيمَةَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْغَانِمِينَ وَأَهْلِ الْخُمْسِ ، فَلَمْ يُجْزَ لَوَاحِدٍ الْإِخْتِصَاصُ بِمَنْفَعَتِهِ ، كغیره من الأموال المُشْتَرَكَةِ . فَإِنْ دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْقِتَالِ بِسِلَاحِهِمْ ، فَلَا بَأْسَ . قال أحمد : إذا كان أنكى فيهم ، أو خاف على نفسه ، فنعم . وذكر حديثَ سَيْفِ أَبِي جَهْلٍ ، وهو ما رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، قال : انْتَهَيْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ / وَقَدْ ضُرِبَتْ رِجْلُهُ ، فَقُلْتُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَخْزَاكَ يَا أَبَا جَهْلٍ . فَأَضْرَبَهُ بِسَيْفٍ مَعَى غَيْرِ طَائِلٍ ، فَوَقَعَ سَيْفُهُ مِنْ يَدِهِ ، فَأَخَذْتُ سَيْفَهُ ، فَضَرَبْتُهُ بِهِ حَتَّى بَرَدَ . رواه الأثر ^(١٢) . وفي رُكُوبِ الْفَرَسِ لِلْجِهَادِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ ، كَمَا يَجُوزُ فِي السَّلَاحِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَرَّضُ لِلْعَطَبِ غَالِبًا ، وَقِيَمَتُهَا كَثِيرَةٌ ، بِخِلَافِ السَّلَاحِ .

١٦٨٤ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ لَقِيَ عِلْجًا ، فَقَالَ لَهُ : قِفْ ، أَوْ : أَلْقِ سِلَاحَكَ . فَقَدْ أَمَّنَهُ)

قد تقدّم الكلامُ في مَنْ يَصْحُ أَمَانُهُ ، ونذكرُ ههنا صِفَةَ الْأَمَانِ ، فالذي وردَ به الشَّرْعُ ^(١)

(٩) سقط من : ١ .

(١٠) تقدم تخريجه ، في صفحة ١٢٩ .

(١١) وأخرجه البيهقي ، في : باب إخراج الخمس ... ، من كتاب قسم الفئ والغنيمة ، وفي : باب أخذ السلاح وغيره بغير إذن الإمام ، من كتاب السير . السنن الكبرى ٦/٣٢٤ ، ٩/٦٢ .

(١٢) في ب : « المشرع » .

لفظتان ؛ أَجْرُكَ ، وَأَمْنُكَ . لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ ^(٢) . وقال النبي ﷺ : « قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ ، وَأَمَّنَّا مَنْ أَمَّنْتَ » ^(٣) . وقال : « مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ ، وَمَنْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ ^(٤) بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ » ^(٥) . وفي معنى ذلك إذا قال : لَا تَخَفْ ، لَا تَذْهَلْ ، لَا تَحْشَ ، لَا خَوْفَ عَلَيْكَ ، لَا بَأْسَ عَلَيْكَ . وقد رَوَى عن عمر أنه قال : إِذَا قُلْتُمْ : لَا بَأْسَ ، أَوْ لَا تَذْهَلْ ^(٦) ، أَوْ مَتَرَس ^(٧) ، فَقَدْ أَمَّنْتُمُوهُمْ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ الْأَلْسِنَةَ ^(٨) . وفي رواية أُخْرَى : إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : لَا تَخَفْ . فَقَدْ أَمَّنَهُ ، وَإِذَا قَالَ : لَا تَذْهَلْ . فَقَدْ أَمَّنَهُ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ الْأَلْسِنَةَ ^(٨) . وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ قَالَ لِلْهُزْمَزَانِ : تَكَلَّمْ ، وَلَا بَأْسَ عَلَيْكَ . فَلَمَّا تَكَلَّمَ ، أَمَرَ عُمَرُ بِقَتْلِهِ ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : لَيْسَ لَكَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ ، قَدْ أَمَّنْتَهُ . فَقَالَ عُمَرُ : كَلَّا . فَقَالَ الزُّبَيْرُ : قَدْ قُلْتَ لَهُ : تَكَلَّمْ ، وَلَا بَأْسَ عَلَيْكَ . فَدَرَأَ عَنْهُ عُمَرُ الْقَتْلَ . رَوَاهُ سَعِيدٌ وَغَيْرُهُ ^(٩) . وَهَذَا كُلُّهُ لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . فَأَمَّا إِنْ قَالَ لَهُ : قُمْ ، أَوْ قِفْ ، أَوْ أَلْقِ سِلَاحَكَ . فَقَالَ أَصْحَابُنَا : هُوَ أَمَانٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ يَعْتَقِدُ هَذَا أَمَانًا ، فَأَشْبَهَ قَوْلَهُ : أَمْنُكَ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ ادَّعَى الْكَافِرُ أَنَّهُ أَمَانٌ ^(١٠) ، أَوْ

(٢) سورة التوبة ٦ .

(٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٧٦ .

(٤) سقط من : م .

(٥) أخرجه مسلم ، في : باب فتح مكة ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٠٦/٣ - ١٤٠٨ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في خير مكة ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ١٤٤/٢ .

(٦) كذا في النسخ . وفي بعض مصادر التخریج : « لَا تَدْحَلْ » . أَيْ « لَا تَخَفْ » . وفي بعضها : « لَا تَذْهَلْ » . بالنبطية ، أَيْ لَا تَخَفْ أَيْضًا .

(٧) أَيْ : لَا تَخَفْ . فارسية .

(٨) كتاب عمر إلى أبي موسى ، أخرجه الدارقطني ، في : باب كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري ، من كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك ، سنن الدارقطني ٢٠٦/٤ ، ٢٠٧ . والبيهقي ، في : باب كيف الأمان ، من كتاب السير ، السنن الكبرى ٩٦/٩ ، ١١٩/١٠ ، ١٣٥ ، ١٤٩ . وسعيد بن منصور ، في : باب الإشارة إلى المشركين والوفاء بالعهد ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٣٠/٢ . وعبد الرزاق ، في : باب دعاء العدو ، من كتاب الجهاد . وفي : باب القضاة ، من كتاب الجامع . المصنف ٢١٩/٥ ، ٢٢٠ ، ٣٢٨/١١ ، ٣٢٩ . وذكره برمته وكيع ، في : أخبار القضاة ٧٠/١ - ٧٣ . وانظر حاشيته .

(٩) تقدم تخريجه ، في صفحة ٧٨ .

(١٠) في م : « أَمِنْ » .

قال : إِنَّمَا وَقَفْتُ لِنَدَائِكَ . فهو آمِنٌ^(١١) ، وإن لم يدع ذلك فلا يقبل . ويَحْتَمِلُ أن هذا ليس بأمان ؛ لأنَّ لَفْظَهُ لَا يُشْعِرُ بِهِ ، وهو يُسْتَعْمَلُ^(١٢) لِلإِرْهَابِ والتَّخْوِيفِ ، فلم يكن أمانًا ، كقوله^(١٣) : لَا أَقْتُلَنَّكَ . لكن يُرْجَعُ إلى القَائِلِ ، فإن قال : نَوَيْتُ بِهِ الأمانَ . فهو أمانٌ ، وإن قال : لم أُرِدْ^(١٤) / أمانه . نَظَرْنَا في الكَافِرِ ؛ فإن قال : اعْتَقَدْتُه أمانًا . رُدَّ إلى مَا مِنْهُ ، ولم يَجْزِ قَتْلُهُ ، وإن لم يَعْتَقِدْهُ أمانًا فليس بأمان ، كما لو أشار إليهم بما اعتقدوه أمانًا . ٧٩/١٠

فصل : فإن أشار المسلم إليهم بما يروونه أمانًا ، وقال : أَرَدْتُ بِهِ الأمانَ . فهو أمانٌ ، وإن قال : لم أُرِدْ بِهِ الأمانَ . فالقولُ قوله ؛ لأنه أَعْلَمُ بِنَيْتِهِ . فإن خَرَجَ الكُفَّارُ مِنْ حِصْنِهِمْ بِنَاءً على هذه الإِشَارَةِ ، لم يَجْزِ قَتْلُهُمْ ، ولكن يُرَدُّونَ إلى مَا مِنْهُمْ . وقد^(١٥) قال عمرُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : وَاللَّهِ لو أَنَّ أَحَدَكُمْ أَشَارَ بِإِصْبَعِهِ إلى السَّمَاءِ إلى مُشْرِكٍ ، فنَزَلَ بِأَمَانِهِ ، فقتلَهُ ، لَقَتَلْتُهُ بِهِ . رواه سَعِيدٌ^(١٦) . وإن مات المسلم أو غاب ، فَإِنَّهُمْ يُرَدُّونَ إلى مَا مِنْهُمْ . وهذا قال مالكٌ ، والشافعيُّ ، وابنُ المُنْذِرِ . فإن قيل : فكيف صَحَّحْتُمُ الأمانَ بالإِشَارَةِ ، مع القُدْرَةِ على النُّطْقِ ، بخلافِ البَيْعِ والطلاقِ والعِثْقِ ؟ قلنا : تَغْلِييًّا لِحَقْنِ الدِّمِ ، كما حَقَّنَ دَمُ مَنْ^(١٧) لَهُ شُبْهَةٌ كِتَابٍ ، تَغْلِييًّا لِحَقْنِ دَمِهِ ، ولأنَّ الكُفَّارَ في الغالبِ لَا يَفْهَمُونَ كلامَ المسلمين ، والمسلمون لَا يَفْهَمُونَ كلامَهُمْ ، فدَعَتِ الحاجةُ إلى التَّكْلِيمِ بالإِشَارَةِ ، بخلافِ غَيْرِهِ .

فصل : إذا سُبِّيتَ كَافِرًا ، فجاءَ قَرَابَتُهَا^(١٨) يَطْلُبُهَا ، وقال : إِنَّ عِنْدِي أَسِيرًا مُسْلِمًا ، فَأَطْلِقُوهَا حَتَّى أَحْضِرَهُ . فقال الإمامُ : أَحْضِرُهُ . فَأَحْضِرُهُ ، لَزِمَ إِطْلَاقُهَا ؛ لأنَّ

(١١) في ب : « أمان » .

(١٢) في ا ، ب : « مستعمل » .

(١٣) في ا ، م : « لقوله » .

(١٤) في زيادة : « به » .

(١٥) سقطت « قد » من : م .

(١٦) في : باب الإشارة إلى المشركين والوفاء بالعهد ، من كتاب السنن ٢٢٩/٢ .

(١٧) سقط من : م .

(١٨) في م : « ابنها » .

المفهوم من هذا إجابته إلى ما سأل . وإن قال الإمام : لم أريد إجابته ، لم يُجبر على ترك أسيره ، ورد إلى مأمنه . وقال أصحاب الشافعي : يُطلق الأسير ، ولا تُطلق المشركة ؛ لأن المسلم حر لا يجوز أن يكون ^(١٩) « ثَمَنَ مَمْلُوكَةٍ » ، ويُقال له : إن اخترت شراءها ، فأت بتمنيتها . ولنا ، أن هذا يفهم منه الشرط ، فيجب الوفاء به ، كما لو صرح به ، ولأن الكافر فهم منه ذلك ، وبني عليه ، فأشبهه ما لو فهم الأمان من الإشارة . وقولهم : إن الحر لا يكون ثمن مملوك . قلنا : لكن يصح أن يفادى بها ، فقد فادى رسول الله ﷺ بالأسيرة التي أخذها من سلمة بن الأكوع رجلين ^(٢٠) من المسلمين ^(٢١) ، وفادى رجلين ^(٢٢) من المسلمين بأسير من الكفار ^(٢٣) ، ووفى لهم برّد من جاءه مسلماً ، وقال : « إنه لا يصلح في ديننا العذر » ^(٢٤) . وإن كان رد المسلم ^(٢٥) إليهم ليس بحق لهم ، ولأنه التزم إطلاقها ، فلزمه ذلك ؛ لقوله عليه السلام : « المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ » ^(٢٦) . وقوله : « إنه لا يصلح في ديننا العذر » .

٧٩/١٠ ظ

١٦٨٥ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْغَنِيمَةِ مِمَّنْ لَهُ فِيهَا حَقٌّ ، أَوْ وَلَدَهُ ، أَوْ لَسِيْدِهِ ، لَمْ يُقَطَّعْ)

يعنى إذا كان السارق بعض الغانمين ، أو أباه ، أو سيده ، فلا قطع عليه ؛ لأن له شبهة ، وهو حقه المتعلق بها ، فيكون ذلك مانعاً من قطعه ، لأن الحدود تُدْرَأُ بالشبهات ، فأشبهه ما لو سرق من مالٍ مشتركٍ بينه وبين غيره . وهكذا إن كان لآبائه وإن علا . وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي . وزاد أبو حنيفة : إذا كان لآبائه رَحِمٌ مُحَرَّمٌ منه فيها حق لم يُقَطَّع . مَبْنًى عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَطَّعُ بِسَرَقَةِ مَا لَهُمْ . وقد سبق الكلام في هذا ^(١) . ولو كان

(١٩-١٩) في ب : « ثَمَنُ الْمَمْلُوكَةِ » .

(٢٠) في ب ، م : « برجلين » .

(٢١) تقدم تخريجه ، في صفحة ٤٨ .

(٢٢) تقدم تخريجه ، في ١٦١ ، ١٦٢ .

(٢٣) في م : « مسلم » .

(٢٤) تقدم تخريجه ، في : ٣٠/٦ . وفي صفحة ١٥٢ .

(١) تقدم في : ٤٦١/١٢ .

لأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِيهَا حَقٌّ فَسَرَقَ مِنْهَا الْآخَرُ ، لَمْ يُقَطَّعْ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى أَنَّ أَحَدَهُمَا يُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ مَالِ الْآخَرِ . وَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُ هَذَا^(٢) .

فصل : والسَّارِقُ مِنَ الْغَنِيمَةِ غَيْرُ الْعَالِ ، فَلَا يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي إِحْرَاقِ رَحْلِهِ ، وَلَا يَجْرِي الْعَالُ مَجْرَى السَّارِقِ فِي قَطْعِ يَدِهِ . وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ السَّارِقَ يُحْرَقُ رَحْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْعَالِ ، وَلِأَنَّهُ لِمَا دَرَى عَنْهُ الْحَدُّ ، وَجَبَ أَنْ يُشْرَعَ فِي حَقِّهِ عُقُوبَةُ أُخْرَى ، كَسَارِقِ الثَّمَرِ يَغْرُمُ مِثْلَى مَا سَرَقَ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا لَا يَقَعُ^(٣) عَلَيْهِ اسْمُ الْعَالِ حَقِيقَةً ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّ الْغُلُولَ يَكْثُرُ لِكَوْنِهِ أَخَذَ مَالٍ لَا حَافِظَ لَهُ ، وَلَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ غَالِبًا^(٤) ، فَيَحْتَاجُ إِلَى زَاجِرٍ عَنْهُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ السَّرِقَةُ ، فَإِنَّهَا أَخَذَ مَالٍ مَحْفُوظٍ ، فَالْحَاجَةُ إِلَى الزَّجْرِ عَنْهُ أَقْلٌ .

١٦٨٦ - مسألة : قال : (وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةً قَبْلَ أَنْ يُقَسِّمَ ، أُدْبَ ، وَلَمْ يُبْلَغْ بِهِ حَدُّ الزَّانِي^(١) ، وَأَخَذَ مِنْهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا ، فَطُرِحَ فِي الْمَقْسِمِ ، إِلَّا أَنْ تَلِدَ مِنْهُ ، فَتَكُونَ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا)

٨٠/١٠ / يعني إذا كان الواطئ من الغانمين ، أو ممَّنْ لولده فيها حقٌّ ، فلا حدَّ عليه ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ يَثْبُتُ لِلْغَانِمِينَ فِي الْغَنِيمَةِ ، فَيَكُونُ لِلْوَاطِئِ حَقٌّ فِي هَذِهِ الْجَارِيَةِ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ، فَيُذْرَأُ عَنْهُ الْحَدُّ لِلشَّبْهَةِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : عَلَيْهِ الْحَدُّ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾^(٢) . وَهَذَا زَانٍ ، وَلِأَنَّهُ وَطِئَ فِي غَيْرِ مَلِكٍ ، عَامِدًا ، عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ ، فَلَزِمَهُ الْحَدُّ ، كَمَا لَوَطِئَ جَارِيَةً غَيْرَهُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : كُلُّ مَنْ سَلَفَ مِنْ عُلَمَائِنَا يَقُولُ : عَلَيْهِ أَدْنَى الْحَدَّيْنِ ، مِائَةُ جَلْدَةٍ . وَمَنْعَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ ثُبُوتَ الْمَلِكِ فِي الْغَنِيمَةِ ، وَقَالَ : إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالْاِخْتِيَارِ^(٣) ، بِدَلِيلٍ أَنَّ

(٢) تقدم في : ٤٦١/١٢ .

(٣) في م : « يقطع » .

(٤) في ب : « علما » .

(١) في ا ، ب ، م : « الزاني » .

(٢) سورة النور ٢ .

(٣) في م : « بالأخبار » .

أَحَدُهُمْ لَوْ قَالَ : أَسْقَطْتُ حَقِّي . سَقَطَ ، وَلَوْ ثَبَتَ مِلْكُهُ ، لَمْ يُزَلْ بِذَلِكَ ، كَالْوَارِثِ .
وَلَنَا ، أَنَّ لَهُ فِيهَا شُبْهَةَ الْمَلِكِ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَدُّ ، كَوَطْءِ^(٤) جَارِيَةٍ لَهُ فِيهَا شِرْكٌ^(٥) ،
وَالْآيَةُ مَخْصُوصَةٌ بِوَطْءِ الْجَارِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ وَجَارِيَةِ ابْنِهِ ، فَتَقِيسُ عَلَيْهِ هَذَا ، وَمَنْعُ الْمَلِكِ لَا
يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْكَفَّارِ قَدْ زَالَ ، وَلَا يُزُولُ إِلَّا إِلَى مَالِكٍ ، وَلَأنَّهُ تَصَحُّحُ قِسْمَتِهِ ، وَيَمْلِكُ
الْغَانِمُونَ طَلَبَ قِسْمَتِهَا ، فَأَشْبَهَتْ مَالَ الْوَارِثِ ، وَإِنَّمَا^(٥) كَثُرَ الْغَانِمُونَ فَقَلَّ نَصِيبُ
الْوَارِثِ ، وَلَمْ يَسْتَقِرَّ فِي شَيْءٍ بَعِيْنِهِ ، وَكَانَ لِلْإِمَامِ تَعْيِينُ نَصِيبِ كُلِّ وَاحِدٍ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ،
فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ يَسْقُطَ بِالْإِسْقَاطِ ، بِخِلَافِ الْمِيرَاثِ ، وَضَعُفُ الْمَلِكِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ
شُبْهَةً فِي الْحَدِّ الَّذِي يُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ ، وَلِهَذَا يَسْقُطُ الْحَدُّ بِأَذْنَى شَيْءٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَقِيقَةً
الْمَلِكِ فَهُوَ شُبْهَةٌ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُعَزَّرُ ، وَلَا يَبْلُغُ بِالتَّعْزِيرِ^(٦) الْحَدَّ ، عَلَى مَا أَسْلَفْنَاهُ ،
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَهْرٌ مِثْلُهَا ، فَيُطْرَحُ فِي الْمَقْسِمِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنَّهُ
يَسْقُطُ عَنْهُ مِنَ الْمَهْرِ قَدْرُ حِصَّتِهِ مِنْهَا ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ بَقِيَّتُهُ ، كَالْوَارِثِ جَارِيَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ غَيْرِهِ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّا إِذَا أَسْقَطْنَا عَنْهُ حِصَّتَهُ ، وَأَخَذْنَا الْبَاقِيَ فَطَرَحْنَاهُ فِي
الْمَغْنَمِ ، ثُمَّ قَسَمْنَاهُ عَلَى الْجَمِيعِ وَهُوَ فِيهِمْ ، عَادَ إِلَيْهِ سَهْمٌ مِنْ حِصَّةِ غَيْرِهِ ، وَلَأنَّ قَدْرَ حِصَّتِهِ
قَدْ لَا تُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ ؛ لِقَلَّةِ الْمَهْرِ وَكَثْرَةِ الْغَانِمِينَ ، ثُمَّ إِذَا أَخَذْنَاهُ ، فَإِنْ قَسَمْنَاهُ مُفْرَدًا/ عَلَى
مَنْ سِوَاهُ ، لَمْ يُمْكِنَ ، وَإِنْ خَلَطْنَاهُ بِبَقِيَّةِ الْغَنِيمَةِ ، ثُمَّ قَسَمْنَاهُ عَلَى الْجَمِيعِ ، أَخَذَ سَهْمًا مِمَّا
لَيْسَ لَهُ فِيهِ حَقٌّ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنْ وَلَدَتْ مِنْهُ ، فَالْوَلَدُ حُرٌّ ، يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ . وَهَذَا قَالَ
الشَّافِعِيُّ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هُوَ رَقِيقٌ ، وَلَا^(٥) يَلْحَقُهُ نَسَبُهُ ؛ لِأَنَّ الْغَانِمِينَ إِنَّمَا يَمْلِكُونَ
بِالْقِسْمَةِ ، فَقَدْ صَادَفَ وَطْؤُهُ غَيْرَ مَلِكِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَطْءٌ سَقَطَ فِيهِ الْحَدُّ بِشُبْهَةِ الْمَلِكِ ،
فَيَلْحَقُ فِيهِ النَّسَبُ ، كَوَطْءِ جَارِيَةِ ابْنِهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ ، ثُمَّ يَبْطُلُ بِوَطْءِ جَارِيَةِ ابْنِهِ .
وَيُفَارِقُ الزَّوْجَ ؛ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْحَدَّ . وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ تَصِيرُ أُمَّ وَلَدِهِ فِي الْحَالِ .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا تَصِيرُ أُمَّ وَلَدِهِ^(٧) فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَمِلُكَ لَهُ . فَإِذَا مَلَكَهَا بَعْدَ

٨٠/١٠ ظ

(٤-٤) فِي م : « الْجَارِيَةُ الْمُشْتَرَكَةُ » .

(٥) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : م .

(٦) فِي ب : « التَّعْزِيرُ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

ذلك ، فهل تصيرُ أمٌ ولَدٌ ؟ فيها قولان ؛ ولنا ، أنه وطءٌ يلحقُ به النسبُ لشبهة الملك ، فتصيرُ به أمٌ ولَدٌ ، كوطءِ جاريةِ ابنه ، ويطلُّ ما ذكره بجارية الابن ، ولا نسلم ما ذكره ، فإننا قد بينا أن الملك يثبتُ في الغنيمة بمجرّدِ الاغتنام ، وعليه قيمتها تُطرحُ في المَغْنَم ؛ لأنه فوّتها عليهم ، وأخرجها من الغنيمة بفعله ، فلزمته قيمتها ، كما لو قتلها ، فإن كان مُعْسِرًا كان في ذمته قيمتها . وقال القاضي : إن^(٨) كان مُعْسِرًا حُسِبَ قَدْرُ حصّته من الغنيمة ، فصارت^(٩) أمٌ ولَدٌ ، وباقيها رقيقٌ للغنمين ؛ لأنّ كونها أمٌ ولَدٌ إنّما يثبتُ بالسراية في ملكٍ غيره ، فلم يسر في حقّ المُعْسِر ، كالأعتاق . ولنا ، أنه استيلاذٌ جعلَ بعضها أمٌ ولَدٌ ، فيجعلُ جميعها أمٌ ولَدٌ ، كاستيلاذِ جارية الابن ، وفارق العتق ؛ لأنّ الاستيلاذَ أقوى ، لكونه فعلًا ، وينفذُ من المجنون . فأما قيمة الولد ، فقال أبو بكر : فيها روايتان ؛ إحداهما ، تلزمه قيمته حين وضعه ، تُطرحُ في المَغْنَم ؛ لأنه فوّت رقه ، فأشبهه ولَدُ المَعْرور . والثانية ، لا تلزمه ؛ لأنه ملكها حين علقت ، ولم يثبت ملكُ الغنمين في الولد بحال ، فأشبهه ولَدُ الأب من جارية ابنه إذا وطئها ، ولأنه يعتق حين علوقه ، ولا قيمة له حينئذ . وقال القاضي : إذا صار نصفها أمٌ ولَدٌ ، يكون الولد كله حرًا ، وعليه قيمة نصفه .

فصل : وإذا كان في الغنيمة من / يعتق على بعض الغنمين ، نظرت ؛ فإن كان رجلاً لم يعتق ؛ لأنّ العباسَ عمّ النبي ﷺ وعمّ عليٍّ وعقيلًا أخا عليٍّ كانا في أسرى بدرٍ ، فلم يعتقا عليهما^(١٠) ، ولأنّ الرجل لا يصيرُ رقيقًا^(١١) بنفس السبي . وإن استرق ، أو كان الأسير امرأةً أو صبيًا عتق عليه قدر نصيبه ، وسرى إلى باقيه إن كان مؤسرًا ، وإن كان مُعْسِرًا لم يعتق عليه إلّا ملكه منه . وقال الشافعي : لا يعتق منه شيء . وهذا مقتضى قول أبي حنيفة ؛ لأنه لا يملكه^(١٢) بمجرّدِ الاغتنام ، ولو ملك لم يتعين ملكه فيه ، وإن قسمه ،

(٨) في م : « إذا » .

(٩) في الأصل ، ب : « فصار » .

(١٠) نص رواية السيرة على أسر عقيل بن أبي طالب ، ولم يذكروا معه العباس بن عبد المطلب ؛ لأنه كان أسلم ، وكان يكرم إسلامه خوف قومه . انظر : السيرة النبوية ٣/٢ .

(١١) سقط من : ب .

(١٢) في ب ، م : « يملك » .

وَجَعَلَهُ فِي نَصِيْبِهِ ، وَاخْتَارَ تَمْلِكُهُ ، عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ جُعِلَ لَهُ بَعْضُهُ ، فَاخْتَارَ تَمْلِكُهُ . عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَقُوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي . وَلَنَا ، مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ الْمَلِكَ يَثْبُتُ لِلْغَانِمِينَ لِكَوْنِ الْاِسْتِيْلَاءِ التَّامِّ وَجَدَ مِنْهُمْ ، وَهُوَ سَبَبٌ لِلْمَلِكِ ، وَلَأنَّ مَلِكَ الْكُفَّارِ ^(١٣) زَالَ ، وَلَا يَزُولُ إِلَّا إِلَى الْمُسْلِمِينَ .

فصل : فَإِنْ أَعْتَقَ بَعْضُ الْغَانِمِينَ عَبْدًا مِنَ الْغَنِيْمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ الرُّقُّ ، كَالرَّجُلِ قَبْلَ اسْتِرْقَاقِهِ ، لَمْ يَعْتِقْ ؛ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ قَبْلُ ، وَإِنْ كَانَ رَقِيْقًا كَالْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ ، عَتَقَ عَلَيْهِ قَدْرُ حِصَّتِهِ ، وَسَرَى إِلَى بَاقِيهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ بَاقِيهِ تُطْرَحُ فِي الْمَقْسِمِ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا عَتَقَ عَلَيْهِ قَدْرُ مَلِكِهِ مِنَ الْغَنِيْمَةِ ؛ لِأَنَّهُ مُوسِرٌ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ مِنَ الْغَنِيْمَةِ ، فَإِنْ كَانَ بِقَدْرِ حَقِّهِ مِنَ الْغَنِيْمَةِ عَتَقَ ، وَلَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا ، وَإِنْ كَانَ دُونَ حَقِّهِ ، أَخَذَ بَاقِيَ حَقِّهِ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ ، لَمْ يَعْتِقْ إِلَّا قَدْرَ حَقِّهِ ، فَإِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا ثَانِيًا ، وَفَضَلَ مِنْ حَقِّهِ عَنِ الْأَوَّلِ شَيْءٌ ، عَتَقَ بِقَدْرِهِ مِنَ الثَّانِي ، وَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ شَيْءٌ ، لَمْ يَعْتِقْ مِنَ الثَّانِي شَيْءٌ .

فصل : يُكْرَهُ نَقْلُ رُءُوسِ الْمَشْرُكِينَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، وَالْمُثَلَّةُ بِقَتْلِهِمْ وَتَعْذِيْبِهِمْ ؛ لَمَّا رَوَى سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتُنُّ عَلَى الصَّدَقَةِ ، وَيَنْهَانَا عَنْ الْمُثَلَّةِ . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ أَعَفَّ النَّاسُ قِتْلَةَ أَهْلِ الْإِيمَانِ » . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ ^(١٤) . وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِنْ اللَّهُ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ^(١٥) ، وَعَنْ عُقْبَةَ ^(١٦) بْنِ عَامِرٍ ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، بِرَأْسِ يَنَاقٍ ^(١٧) الْبِطْرِيْقِ ، فَأَتَكَرَّ ذَلِكَ ، فَقَالَ : يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ، فَإِنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِنَا . قَالَ : ٨١/١٠ ظ

(١٣) فِي مِيزَانِ : « قَدْ » .

(١٤) فِي : بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٩/٢ .

كَمَا أَخْرَجَ الْأَوَّلُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قِصَّةِ عِكْلٍ وَعَرِينَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٦٥/٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٢٨/٤ ، ١٢/٥ ، ٢٠ . وَأَخْرَجَ الثَّانِي أَبُو مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ أَعْفَ النَّاسُ قِتْلَةَ أَهْلِ الْإِيمَانِ ، مِنْ كِتَابِ الدِّيَاتِ . سَنَنَ أَبُو مَاجَهٍ ٨٩٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٩٣/١ .

(١٥) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٥١٦/١١ .

(١٦) فِي مِ : « عَبْدُ اللَّهِ » . خَطَأً .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : مِ .

فَاسْتَبَانَ بِفَارِسَ وَالرُّومَ ! لَا يُحْمَلُ إِلَى رَأْسٍ ، فَإِنَّمَا يَكْفِي الْكِتَابُ وَالْخَبَرُ^(١٨) . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : لَمْ يُحْمَلْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَأْسٌ قَطُّ ، وَحُمِلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَأْسٌ فَأُنْكَرَ ، وَأَوَّلُ مَنْ حُمِلَتْ إِلَيْهِ الرُّعُوسُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ . وَيُكْرَهُ رَمْيُهَا فِي الْمَنْجَنِيْقِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ لِمَصْلَحَةٍ جَازَ ؛ لِمَارُونِنَا ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ حِينَ حَاصَرَ الْإِسْكَانْدَرِيَّةَ ، ظَفَرَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَأَخَذُوا رَأْسَهُ ، فَجَاءَ قَوْمُهُ عَمْرًا مُغْضِبِينَ^(١٩) ، فَقَالَ لَهُمْ^(٢٠) عَمْرُو : خُذُوا رَجُلًا مِنْهُمْ فَاقْطَعُوا رَأْسَهُ ، فَأَرْمُوا بِهِ إِلَيْهِمْ فِي الْمَنْجَنِيْقِ ، فَفَعَلُوا ذَلِكَ ، فَرَمَى أَهْلُ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ رَأْسَ الْمُسْلِمِ إِلَى قَوْمِهِ^(٢١) .

فصل : يَجُوزُ قَبُولُ هَدِيَّةِ الْكُفَّارِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ هَدِيَّةَ الْمُقَوِّسِ صَاحِبِ مِصْرَ^(٢٢) . فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ الْعَزْوِ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : مَا أَهْدَاهُ الْمُشْرِكُونَ لِأَمِيرِ الْجَيْشِ ، أَوْ لِبَعْضِ قَوَادِهِ ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا لَخَوْفِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ مَا أُهْدِيَ لِأَحَادِ الرِّعِيَّةِ فَهُوَ لَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ غَنِيمَةٌ أَيْضًا . وَإِنْ كَانَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَهُوَ لِمَنْ أُهْدِيَ^(٢٣) لَهُ ، سِوَاءَ كَانَ الْإِمَامَ أَوْ غَيْرَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ الْهَدِيَّةَ ، فَكَانَتْ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ^(٢٤) . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمُحَمَّدٍ^(٢٥) بْنِ الْحَسَنِ^(٢٥) . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هُوَ لِلْمُهْدَى لَهُ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ تُخَصَّ بِهَا ، أَشْبَهَ إِذَا كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَحُكِيَ ذَلِكَ رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ بِظَهْرِ الْجَيْشِ ، أَشْبَهَ مَا^(٢٦) أَخَذَهُ قَهْرًا ، وَلَئِنَّهُ إِذَا أُهْدِيَ لِلْإِمَامِ أَوْ الْأَمِيرِ^(٢٧) ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُدَارِي

(١٨) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في نقل الرؤوس ، من كتاب الجهاد . السنن الكبرى ١٣٢/٩ . وسعيد بن منصور ، في : باب ما جاء في حمل الرؤوس ، من كتاب الجهاد . السنن ٢٤٥/٢ ، ٢٤٦ .

(١٩) في ١ : « متغضبين » .

(٢٠) سقط من : ١ .

(٢١) ذكره ابن عبد الحكم ، في فتوح مصر وأخبارها ٧٦ .

(٢٢) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في هدايا المشركين ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢١٥/٩ . وابن أبي شيبه ، في : باب قبول هدايا المشركين ، من كتاب الجهاد . المصنف ٤٧٠/١٢ .

(٢٣) في الأصل ، ١ ، ب : « أهديت » .

(٢٤) انظر : الموضع السابق في السنن الكبرى .

(٢٥-٢٥) سقط من : م .

(٢٦) في م زيادة : « لو » .

(٢٧) في الأصل ، ١ ، ب : « أمير » .

عن نفسه به^(٢٨) ، فأشبه ما أخذ منه قهراً . وأما إن أهدى لأحد المسلمين ، فلم يقصده
ذلك في الظاهر ، لعدم الخوف منه ، فيكون له ، كما لو أهدى إليه إلى^(٢٩) دار الإسلام .
ويحتمل أن يُنظر ، فإن كان بينهما مهادة قبل ذلك ، فله ما أهدى إليه ، وإن تجدد ذلك
بالدخول إلى دارهم ، فهو للمسلمين ، كقولنا في الهدية إلى القاضي .

(٢٨) سقط من : ١ ، ب .

(٢٩) في م : « في » .